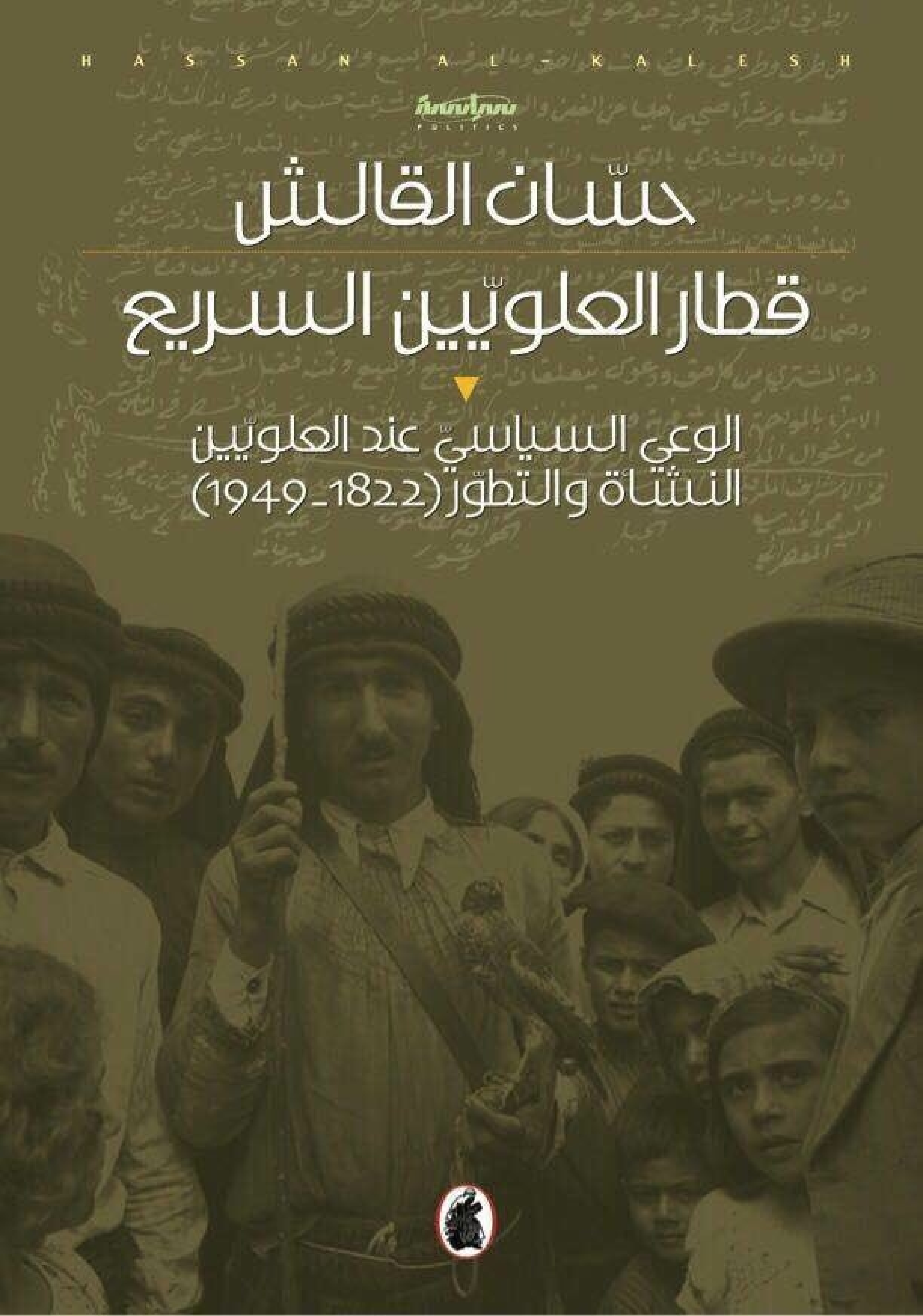

HASSAN AL-KALESH
حسّان القالش
قطار العلويّين السريع
الوعي السياسيّ عند العلويّين
النشأة والتطوّر (1822-1949)

قطار العلويّين السّريع

الوعي السياسي عند العلويين، النشأة والتطوّر
١٨٢٢ - ١٩٤٩

حسّان القالش

قائمة المحتويات

مقدمة وتمهيد

أذكر جيداً أنّ أوّل كلام جريء سمعته ضدّ حافظ الأسد، كان من أشخاص علويين. لم يكن كلاماً عابراً، أو زلّة لسان، بدا لي يومها أنّه أشبه بظاهرة عامّة، أمر يمارسه الناس يومياً. كنت في طرطوس يومها، وكنت في سنّ المراهقة، يافعاً وساذجاً، ككثير من أبناء جيلي، لكنّ اختلافي عنهم كان في أمر واحد ربما، فلم أكن قد تلوّثت بعد بالطائفية، التي كانت منتشرة لكن بشكل مكتوم ومستتر، ولا أقصد بالطائفية هنا الانحياز إلى طائفة ما، وجعل حياة الشخص رهينة لهذا الانحياز، بل ما قصدته هو الانخراط بالمناخ العام للبلاد، ورؤية الأوضاع من منظار الانتماء الطائفي. على أنّ عدم تلوّثي هذا لم يكن ناتجاً عن براءة مفترضة، بل نتيجة لسنوات عشت فيها منفصلاً عن الواقع، خارج سوريا، حيث ولدت وكبرت، قبل أن أعود لأستقرّ فيها مع أهلي في ١٩٩٠. وقد عرّضني انفصالي عن الواقع إلى أكثر من صدمة عند عودتي، فعلى عكس ما رأيته في المغترب، وجدت أنّ في بلدي أيّاماً وطنية كثيرة، لم أدرك معناها في البداية، من عيد ما يسمّى بثورة الثامن من آذار، إلى عيد تأسيس البعث، وصولاً إلى ذكرى انقلاب الأسد المسمّى بالحركة التصحيحية. في المقابل، رأيت بأنّ اليوم الوطني الأهمّ، أي عيد الجلاء، المصادف ليوم ميلادي، مصادفة زهوت فيها من صغري، لم تكن له تلك القيمة التي كنت أظنّها. وفي صدمة أخرى، بدا لي المشهد البصريّ لمدينتي، دمشق، غريباً، فعدا كثرة سيارات الجيش، المختلفة الأحجام، كان ذاك الانتشار الكبير لأعلام فلسطين، كنت أعرف أنّ لفلسطين وقضيتها موقعاً وجدانياً في قلوبنا نحن السوريين، لكن ليس لهذه الدرجة، فمهما كان فهذه سوريا هنا ولا يصحّ بأن يعلّق إلى جانب علمها

الوطني علم دولة أخـرى، ثمّ عـرفت بأنّ العلم الذي كنت أراه مـا هو إلا علم حزب البعث.

أمّا صدمتي الكبرى، فكانت صدمة التعرف على الطوائف. كنت في حينها متديّناً، وبقيت كذلك لفترة طويلة، وهذا ما زاد من وقع الصدمة عليّ. إذن، فنحن، المسلمين، لسنا جسماً واحداً أو فريقاً واحداً! فلأيّ فريق أنتمي؟ إلى السنّة. إلى هنا، لم أدرك بأنّ هناك أكثر من فريق آخر، ذاك أنّ تجربتي وصدمتي الأخرى في المدرسة الحكومية جعلتني أعتقد بأنّ هناك فريقاً واحداً آخر فقط، وفريقاً على الطرف الآخر، مختلفاً وغامضاً، وأشبه بالخصم، ولم يكن هذا الفريق سوى العلويين. وبقدر ما تسبّب لي انقسامنا في المدرسة إلى سنيّين وعلويّين من ضغوط ومتاعب، بقدر ما شكّل فرصة للاكتشاف، ذاك أنّ الانطباعات الأولى التي شكّلتها عن أقراني العلويين أثارت فضولي للتعرّف عليهم، كانوا متواضعي الحال، وكانوا وكأنّهم قادمون من عالم مختلف عن الذي كنت أعيش فيه، إلا أنّ ما تميّزوا به من ثقة بالنفس ومن التضامن فيما بينهم، إضافة إلى تلك الطيبة البريّة والتفوّق العلمي، قد أغراني بالتقرّب إليهم، فضلاً عن تمتّعهم بالقوّة، ذاك أنّ شخصيتي المسالمة فرضت عليّ أن أبحث أيضاً عن أصدقاء أقوياء أحتمي بهم من العنف الذي كان يحصل داخل المدرسة وخارجها. إلى ذلك، كان أقراني هؤلاء أبناء ضباط متوسطي الرتب في الجيش، فانضاف عالم آخر جديد إلى فضولي الكبير.

والحال، أنّ فضولي هذا تجاه العلويين كان يتغذّى بعامل آخر هو التزامي الدينيّ، وانتمائي في دمشق إلى حلقة من حلقات المفتي كفتارو، التي اكتشفت معها الحدود القائمة ما «بيننا وبينهم»، ولئن لم يكن الحديث في السياسة من بين نشاطنا في الحلقة، إلا أنّه، وعبر الأسلوب الشامي المعروف، كان بالإمكان ملاحظة تلك الحدود، فيما كان تكتلّنا ضمن حلقات عديدة تتبع للمفتي مباشرة، يحاول أن يخلق نوعاً من انتماء جماعي يعزّز الهويّة الدينية والمدينيّة من جهة، ويعزلنا عن البقيّة من جهة أخرى. هكذا، نشأ في داخلي صراع على

مستوى الأفكار الدينية، وعلى مستوى الانتماء، سواء إلى الوطن، أو إلى الجماعة، ومن ثمّ، بدأت أتلوّث.

إلا أنّ ظروفي التي قادتني، في مرحلة البكالوريا، إلى الانتقال للعيش في طرطوس على الساحل، لبّت فضولي للتعرّف على العلويين، حيث قضيت سنوات أقمت خلالها علاقات مع مختلف الشرائح الاجتماعية هناك، وقضيت زمناً جُلت فيه في القرى وتعرّفت على مجتمعها، وتآلفت مع عاداتها، وكسبت صداقات كثيرة ما زالت قوية وراسخة إلى اليوم، وزاد في ذلك مصاهرتي لصافيتا، إحدى أجمل المناطق في سوريا. هناك، في طرطوس وبين العلويين، نما وعيي السياسي وتفتّح، وأصبحت قادراً على رؤية الصورة الكاملة عن أوضاع البلاد، وهناك، عرفت بأنّه يوجد شيء يسمّى بالمعارضة، ويوجد أشخاص يمتلكون الشجاعة على نقد حكم الأسد، وهناك أيضاً تعرّفت على جانب من أجواء المثقفين السوريين، وتعلمت معنى أن يكون للمرء الحق في تكوين رأيه المستقل. وبهذا، انكسر قيد انتمائي إلى الجماعة، تحرّرت، وبدأت أحارب تلوّثي.

وجاء عملي في الصحافة بعد ذلك في ٢٠٠٥ ليوسّع أُفقي، ويعطيني قدرة أكثر على إرضاء فضولي، وتشكيل رأيي السياسي، ومع بداية الثورة في آذار/ مارس ٢٠١١ وقع الزلزال الاجتماعي الكبير، وكنت شاهداً على التغيرات التي حدثت في المجتمع العلوي على إثرها، والأساليب التي اتّبعها نظام الأسد الابن لتحويل العلويين إلى «طائفة متراصّة»، إلى مستوىً لم يسبق لها أن بلغته في تاريخها. وما كان يزيد من تعقيد الأمور ذاك التركيز الإعلامي على العلويين، وما رافقه من كمّ كبير من المقالات والبرامج والتصريحات، التي نمّت عن جهل كبير بهذه الجماعة وتاريخها والظروف التي أوصلت فئة محدودة منها إلى الحكم، فضلاً عمّا أشارت إليه من وجود نزعة انتقاميّة تجاه هذه الجماعة. وهذا بدوره ما جعلني أركّز في مقالاتي الصحفية، كمؤيّد للثورة، على مسألة الأقليات في سوريا، وبشكل أكبر، على مسألة العلويين، فانضممت بذلك إلى أصوات قليلة نادت بضرورة طمأنة الأقليات وتفهّم إشكاليات الوطنيّة السورية.

من هنا ولدت فكرة هذا الكتاب، الذي كتبته لا ليقرأه أصدقائي العلويون وغيرهم فقط، بل أولادهم وأولاد جميع السوريين، علّه يساعدهم في تفسير ما حصل بعد الثورة، آملاً، بتفاؤل لا أدّعيه، أن يكون في عداد الأمور التي تعينهم على إعادة تشكيل الوطنية السورية من جديد.

فكتابي هذا، وإن لم يكن عن الثورة، فهو لها.

***

وفي ما يتعلّق بهذا الكتاب، فهو ليس تأريخاً للعلويين بأي شكل من الأشكال؛ إذ لا يلتزم بمنهج التأريخ، عدا أنّه لا يسعى إلى ذلك. فمن بين ما يسعى إليه هذا الكتاب، في المقام الأوّل، هو البحث في نشأة الوعي السياسي عند العلويين خلال الفترة الزمنية المدروسة. وهنا، لا بدّ من توضيح المقصود من استخدام مصطلح الوعي السياسي الذي سيتكرّر في الصفحات المقبلة، ذاك أنّ ما شهده هذا المصطلح من تعدّد التفاسير والتعريفات، ومن الجدل الذي قام حوله في حقول الفلسفة والإيديولوجيا وغيرها، هي أمور تحتمّ توضيح المقصود باستخدامه في سياق هذا البحث. وقد يكون من المناسب، بدايةً، الانطلاق من تعريف بسيط للوعي السياسي، يقول إنّه مجموعة الخبرات المُكتسبة التي تسمح للفرد أو الجماعة بإدراك موقعه أو موقعها في العالم، ومن ثمّ رؤيته والتفاعل معه والتأثير فيه.

وفي ما يخصّ الجماعات، هناك شروط عديدة تلعب دوراً في استعدادها لتشكيل وعيها السياسي الخاص، لعلّ أهمها، عوامل الهويّة والانتماء، الدينيّة أو الاثنية أو حتى الجغرافيّة، إضافة إلى موقع الجماعة ضمن المجال العام الذي تصوغه الدولة. بهذا، يمكن القول إنّ وعي الجماعة السياسي يتجلّى في شكلين: أولاً، في إدراكها لذاتها ومصالحها المشتركة، وما يفرضه هذا الإدراك من جهد لضمان الخير العام والحفاظ على سلامتها ووحدتها، اللتين تشكلان شرطاً أساسياً من شروط تكوينها واستمرارها. وثانياً، في قدرتها على تخيّل موقعها ضمن المجال المحيط بها والمتمايز عنها، بنواحيه المختلفة، السياسية والثقافية والاجتماعية، وطريقتها في التعامل مع هذا المحيط المغاير، بما يضمن مصلحتها

وسلامتها، الأمر الذي سيُبلور في مرحلة لاحقة، شكل العلاقة ما بين الجماعة وبين الدولة التي تنوجد ضمن حدودها، أو مجموعة الدول التي تتوزّع فيما بينها، في حالات أخرى.

أمّا في ما يخصّ الوعي السياسي للفرد المنضوي ضمن جماعة ما، فالأمر يتعلق بالخبرات والظروف التي يكتسبها الفرد أو يمرّ بها، وتتيح له إدراك فردانيّته، ومن ثمّ خياراته تجاه الانتماء إلى جماعته، سواءً لناحية الموازنة ما بين درجة التماهي مع الهويّة الجماعية وبين النزوع إلى تشكيل الهويّة الفردية، أو، في مرحلة أكثر تطوراً، السير نحو التحرّر من الهويّة الجماعية، على مستوى الطائفة أو العشيرة، بما فيها من تبعيّة وانغلاق، إلى مستوى المجتمع الواسع والمتنوّع إثنياً وطائفياً ودينياً، الأمر الذي سيتجلّى في أشكال انخراط الفرد في النشاط المدني والسياسي، الذي سيمكنه من تحديد علاقته بالدولة وتصوّره لدوره فيها، ودرجة مساهمته، ربما، في تحقيق مفهوم المواطنة ضمن مجالها السياسي. وهذا بمجمله ما يتوقف على درجة الإرادة الذاتية ونسبة تحققها، سواء على مستوى الجماعات أو الأفراد، بمعنى التمييز بين دور الإرادة الحرّة والواعية وبين الظروف والأحداث، في تشكيل الوعي السياسي.

وانطلاقاً من هذا التفسير، تبرز أسئلة عدّة في ما يتعلّق بجماعة العلويين، من بينها امتلاكها الفعلي لوعي سياسي، أو بكلمات أخرى، شكل ذاك الوعي السياسي ودرجته. ومن ثمّ، الظروف التي أدّت إلى تشكّله، بمعنى التساؤل عمّا إذا كانت هذه الجماعة تتخيّل نفسها كفاعل تاريخي حرّ الإرادة في تشكيل وعيها الخاص، أم أنّ ظروفها الداخلية وتفاعلها مع محيطها كانا قد فرضا عليها خيارات تتعلق بشكل ذاك الوعي السياسي. ولئن كانت الإجابة على هذه الأسئلة تتطلّب جهداً مضاعفاً، أكثر من الذي بُذل في هذه الصفحات، إلا أنّ هذا الكتاب يسعى إلى مناقشتها والبحث فيها، على أنّ ما يطرحه من رؤية أو وجهة نظر لا يمكن اعتبارهما إجابات أو نتائج قطعيّة ومُلزمة، على المستوى العلمي أو البحثيّ.

والحال، أنّ الإجابة عن تلك الأسئلة والبحث فيها، اقتضيا بداية محاولة الإجابة عن سؤال رئيسي فيما يتعلق بالعلويين، إنْ كانوا يشكّلون جماعة واحدة متجانسة ومتماسكة؟ فعلى امتداد صفحات هذا الكتاب تبرز مشكلة رئيسية تتعلق بالعلويين كجماعة، تكمن في انقساماتها الدائمة، التي أثّرت على وعيها السياسي على امتداد الفترة المدروسة. وهذا، في العموم، أحد المحاور الرئيسية التي يخوض فيها هذا الكتاب؛ إذ يبدأ الفصل الأول من محاولة الإحاطة بجذور هذه الجماعة وشرح تشكيلاتها أو تفرّعاتها الداخلية والانقسامات في ما بينها، ومن ثمّ تأثّرها بالظروف الخارجية، أو ما يمكن تسميتها بالصدمات أو الأساطير المؤسسة (حروب، هجرات، أبطال وقادة)، خلال الفترة العثمانية المتأخرة. الأمر الذي سيُستكمل في الفصل الثاني، الذي يبحث في علاقة العلويين بالفرنسيين خلال حقبة الانتداب، والتأثيرَين، السلبي والإيجابي، للفرنسيين، على تشكيل الهويّة والانتماء العلويَّيْن، والانشقاقات التي حدثت في مجتمعهم وأدّت إلى ظهور النزعة الفردية ومن ثمّ النزعة الوطنية، التي عبّرت عن توق مجموعة من العلويين للانخراط في الكيان السوري قيد التشكّل، والاشتراك في قضاياه الوطنيّة. على أنّ ظهور هذه النزعة هو ما استدعى أن يتّجه البحث، في الفصل الثالث إلى معالجة مسألتين رئيسيّتين، كانت مسألة الأقليّات أولاهما؛ إذ حاول هذا الكتاب تقديم تعريف بظهور هذه المسألة في سوريا بشكل عام، والبحث في موقع العلويين ضمن هذه المسألة، بينما تناولت المسألة الثانية علاقة العلويين بالبرجوازية الوطنيّة السنيّة، أو بجيل الآباء المؤسسين، الأمر الذي اقتضى شرحاً لعقلية هذا الجيل ونظرته إلى مسألة الأقليات. وفي هذا السياق، أولى الكتاب اهتماماً بالأحداث التي شهدها التاريخ السوري سنة ١٩٣٦، وهي إحدى السنوات الأكثر حساسية في التاريخ السوري الحديث، ومن بين تلك الأحداث، جرى التركيز على شرح ظروف المعاهدة السورية الفرنسية، وانعكاس ظروف تلك المعاهدة على العلويين، وعلى مسألة الأقليات في البلاد. لينتهي الفصل الثالث بشرح الظروف التي أدّت إلى

خلاف العلويين مع الآباء المؤسسين، ومن ثمّ محاولة شرح آثار ذاك الخلاف ونتائجه في الفصل الرابع والأخير، الذي ينتهي في المرحلة الزمنية التي تنتهي فيها الجمهورية الأولى، أو جمهورية الاستقلال، وتصل فيها مؤسسة الجيش، عبر الانقلابات العسكرية، إلى السلطة في سوريا.

إلى ذلك كلّه، يحاول هذا الكتاب الدفاع عن فكرة ترى بأنّ جماعة العلويين، التي تصنّف ضمن جماعات الأقليّات المشرقيّة، لم تتمكّن صفتها هذه أو واقعها، من جعلها جماعة موحّدة ومنسجمة طيلة الوقت، بحيث أدّت انقساماتها إلى تشتّت قواها بين فرقاء متخاصمين ومختلفي التوجهات، الأمر الذي أَخّر انتقالها من هامش الحياة السياسية. ولئن كان ذلك يعود، في معظمه، إلى أسباب داخلية تتعلّق بطبيعة تلك الانقسامات وتأثير توزّع الجماعة الجغرافي، بين الشمال والجنوب وبين الساحل والجبل، فقد ساهمت الظروف السياسية وطبيعة الأنظمة الحاكمة التي انضوت الجماعة فيها، بدور في ذلك التأخّر. وفي الوقت نفسه، يدافع الكتاب انطلاقاً من هذا السياق، عن فكرة ظهور وعي وطني عند هذه الجماعة، تجلّى في رغبة بالاندماج في الدولة، سواء خلال الحقبة العثمانية المتأخّرة أو في حقبة الانتداب الفرنسي ومن ثمّ الاستقلال. بيد أنّ هذا الوعي، ولأسباب تتعلّق بطبيعة جماعة العلويين وخصوصيّتها ونظرة محيطها إليها، قد اتّخذ ما يمكن تسميته بمنحى خلاصيّ، بمعنى أن خيار الاندماج في الدولة والتصالح معها كان خياراً حمائيّاً يسهم في الحفاظ على بقاء الجماعة. لكن، وبالرغم من ذلك كلّه، نجحت جماعة العلويين في أن تساهم بشكل إيجابيّ في تشكيل الكيان السوري الحديث.

أخيراً، إذا كان هذا الكتاب يتحدث عن العلويين، إلا أنّه توخّى أن تأتي معالجته للمواضيع التي طرحها ضمن المجال العام للتاريخ السوري، بمعنى أنّه يضع الأحداث والتطورات التي أسهمت بتشكيل الوعي السياسي عند العلويين في سياق حركة التاريخ السوري، على أنّ ذلك لم يكن فقط بغاية المساعدة على إيضاح الأفكار والطروحات؛ إذ هدف هذا الكتاب، إضافة إلى ذلك، هو تقديم

رؤية مختلفة بعض الشيء بخصوص التاريخ السوري، وتفسير بعض الأحداث الهامة فيه خلال الفترة المدروسة، فسعى إلى توضيح بعض تلك الأحداث، التي لم يسبق للمراجع التاريخية الكلاسيكية أن أولتها الاهتمام الكافي أو أنّها لم تلق ذاك الاهتمام المطلوب، فعدا المعاهدة الفرنسية السورية، سعى الكتاب إلى إعادة التفكير بخصوص مسألتي قانون الطوائف وخسارة سنجق الاسكندرون على سبيل المثال. وبهذا، لا يكتفي قارئ الكتاب بالاطلاع على مسألة العلويين في سوريا؛ إذ يجد فيه أيضاً، تفسيراً أو رؤية مختلفة لحقبة هامة من التاريخ السوري، وهذا ما آمل بأنّي وفّقتُ إليه.

شكر وامتنـــان

لم أكن لأنجز هذا البحث لولا مساعدة أصدقاء، منهم من هو في مقام المعلّم عندي، فكان لمساعدتهم دور حاسم في إنجازه، وبهذا، هُم شركائي في كلّ ما سيظهر من إيجابيّات لهذا العمل، فيما أتحمّل لوحدي مسؤوليّة أيّ تقصير أو هنّة فيه، لذا، أتقدّم بشكري وامتناني الكبيرين لهم. وهُم، مع حفظ الألقاب: إياس حسن، الذي رافقني طيلة مدّة عملي على الكتاب، وأفادني بنصائحه وبمراجع كثيرة، وراجع معي مخطوطه النهائي. وأحمد بيضون، الذي اطلّع على قسم كبير من هذا العمل، وكان لملاحظاته دور في بلورته، وحسام عيتاني الذي قرأ المخطوط النهائي للكتاب وأفادني بملاحظاته القيّمة. وحازم صاغيّة، الذي كان أوّل من شجّعني على القيام به، وكان لنصائحه فضل في بداية العمل ورسم محاوره. وفواز حداد الذي لم يبخل عليّ برأيه وبنصائح هامّة، وكان إيمانه بفكرة العمل وغايته حافزاً على الاستمرار. فضلاً عن محمد كامل الخطيب، الذي اكتسبت من الجلسات الطويلة التي قضيتها معه معارف كثيرة، إضافة إلى الطاقة الإيجابية التي كان يبثّها فيّ وإيمانه بالجيل الجديد من الباحثين السوريين، ورشيد الخالدي الذي أفادني بعلمه ونصائحه، خصوصاً فيما تعلّق بالجانب الفلسطيني من البحث. وهناك فادي سفر وبيسان الشيخ وريما ماجد، الذين ساعدوني بالحصول على كثير من المراجع باللغة الإنكليزية، إضافة إلى دعمهم وتشجيعهم الكبيرَين. وطرفة بغدادي، صديق العمر وشريكي في صراع الأفكار، الذي كان لتشجيعه الدائم أثر بالغ في إقبالي على العمل في الظروف الصعبة. وأخيراً، شكري الكبير لزوجتي سهير، التي وقفت إلى جانبي خلال

سنيّ العمل كزوجة وصديقة وقارئة.

أريد أيضاً أن أوجّه تحيّة للسوريين الغيورين على تراثهم الثقافي، ويجهدون في البحث عن الكتب النادرة أو المفقودة، والمجلات والصحف القديمة، ويوفّرونها للقرّاء على الشبكة.

ح. ق

نيس/ فرنسا

٢٥-٧-٢٠١٦

إلى ورد وسهير
عينيّ في هذه الدنيا

الفصل الأول

ترويـض الأشـقـيـاء
(أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية العهد العثماني)

جذور المظلوميّة وأُسس الفُرقة

شكّل العلويون، منذ القديم وحتى اليوم، واحدة من أحاجي تاريخ المشرق المرتبط بنشوء الطوائف ومعتقداتها، واختلاط الأقوام المختلفة، وحركات الهجرة التي شكّلت تلك الطوائف والجماعات؛ إذ لا يمكن للباحث أو المؤرخ أن يتصدّى للبحث في مسائل العلويين دون الوقوع في حيرة تسبّبها إشكاليات تاريخهم الشفاهيّ والمكتوب. ويمكن تفسير تلك الإشكاليات بعوامل خارجيّة ترتبط بأحوال السياسة والاجتماع التي شكّلت السياق التاريخي الذي عاشت ضمنه تلك الطائفة، وأخرى داخليّة تتعلّق بحال الجماعة أو الطائفة نفسها. ففيما يخصّ العوامل الخارجيّة، تأثّرت معظم الكتابات عن العلويين، وهي كتابات قليلة في الأساس، بانتصارات الدول والممالك التي كان الإسلام، بنسخته السنيّة، ركيزة من ركائز حكمها، الأمر الذي أدّى إلى أن تصدرت الرؤية السنيّة للطوائف المختلفة عنها، عدا ضياع أو تدمير كثير من المخطوطات والآثار المكتوبة نتيجة لذاك الانتصار السنّي، وهو ما يمكن تصنيفه ضمن العوامل الداخليّة، التي كان أبرزها، وما يزال، حالة التشتّت والانقسام التي طبعت تاريخ العلويين في مختلف المراحل والحقب.

والرّاجح أنّ أصول العلويين، أو النصيريّين كما كان يطلق عليهم، تعود إلى القرن العاشر الميلادي؛ إذ تواجدوا في وادي التيم في لبنان[1]، وهناك إشارات إلى ظهورهم في كل من العراق وحلب وجبال الضنيّة أو الظنيّة، كما كان يطلق

---

(١) هاشم عثمان: **تاريخ العلويين، وقائع وأحداث**. (مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧) ص٢٧.

عليها في شمال لبنان، وذلك في القرن الثالث عشر. أمّا عن وصولهم إلى جبال اللاذقيّة في سوريا فقد تمّ ذلك على مراحل وخلال فترات زمنيّة متباعدة في الغالب؛ إذ كان الهروب من الاضطّهاد الديني العامل الأساسي في هجرتهم إلى منطقة السّاحل السّوري الواقعة في الشمال الغربي من سوريا الحاليّة، حيث شكّلت الطبيعة الجبلية القاسية موقعاً مثالياً، وفّرت لهم ظروف العزلة والحماية، لتتغيّر تسمية تلك الجبال في وقت لاحق من جبل اللّكام إلى جبال النصيريّة، ويمكن لنا أن نختصر مراحل هجرات العلويين على الشكل التالي:

- من وادي التيم في لبنان، على أثر الصّراع الدّامي مع الدروز في القرن الحادي عشر.
- من حلب، نتيجة لعداء نور الدين الزنكي للتشيّع، وذلك في القرن الثاني عشر.
- من جبال الظنيّين في لبنان، بسبب الأحداث الدامية والمذابح التي سبّبتها فتوى ابن تيميّة، وذلك في القرن الرابع عشر[1].

على أنّ الرواية الأكثر شيوعاً بين المؤرخين العلويين عن هجرتهم، والتي تحتل موقعاً مركزيّاً في الذاكرة الشعبيّة، هي تلك التي تتحدّث عن التنكيل الذي أصابهم على يد السلطان سليم الأوّل العثماني بداية القرن السادس عشر[2]. ولئن كان صحيحاً أنّ العثمانيين انخرطوا في صراع مذهبيّ ضدّ الشيعة والجماعات القريبة منهم، إلا أن في رواية العلويّين ميلاً إلى المبالغة والتضخيم؛ إذ تبدو تلك الرواية أقرب إلى الأسطورة المؤسسّة التي اضطلعت بدور بارز في تحديد علاقتهم مع السنيّين وغيرهم، وتطوّرت في بدايات القرن العشرين لتشكّل الأساس التاريخي لما يمكن تسميته بـ«المظلوميّة العلويّة».

---

(١) هاشم عثمان: **العلويون بين الحقيقة والأسطورة** (مؤسّسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥) من ص ٣٩ إلى ص ٤١.

(٢) محمد أمين غالب الطويل: **تاريخ العلويين** (مطبعة الترقي، اللاذقية ١٩٢٤)، ص ٣٣١ - ٣٤٦.

وعلى العموم يبدو وافياً الشرح الذي قدّمه يوسف الحكيم للأماكن التي توزّع فيها العلويون في سوريا؛ إذ يشير إلى أنهم يقيمون في المنطق «الممتدة من جبال الاسكندرون شمالاً حتى جبل لبنان جنوباً، يحدّها شرقاً ملحقات حلب وحماة وحمص، وغرباً ساحل البحر الأبيض المتوسط والمدن القائمة على شاطئه. وكان عددهم لا يقلّ من ثلاثمئة ألف نسمة، محاطين على وجه التقريب بمدن اسكندرونة واللاذقيّة وجبلة وبانياس وطرطوس وطرابلس في الساحل، وحماة وحمص ومعرة النعمان وجسر الشغور في الداخل، تلك المدن المأهولة بالمسلمين السنييّن والمسيحيين، تخلّلها قرى علويّة كما تخلل القسم الغربي من الجبل أقليّة سنيّة ومسيحيّة، وفي ناحيتي البسيط والباير بقايا تركمانيّة، فكان عدد العلويين في متصرفيّة اللاذقيّة آنئذ يزيد على مئة وخمسين ألفاً في أقل تقدير»(١).

بيد أنّ الحديث عن الهجرات التي أوصلت العلويين إلى جبال الساحل السوري لا يكتمل دون الخوض في تفسير معتقدهم الدينيّ، الذي كان السبب الرئيسي لتلك الهجرات. ولا بدّ هنا من الإقرار بصعوبة وإشكاليّة تقديم تعريف قاطع ونهائيّ بمعتقدات العلويين وانتمائهم الدينيّ، نظراً لكثرة التفاسير المغلوطة والكتب المشبوهة التي شوّهت تلك المعتقدات، وصوّرت العلويّين كجماعة مارقة أو مهرطقة لا صلة لها بالإسلام، خاصة وأنّ تلك التفاسير كانت قد تمكّنت من الصّمود وترسيخ تلك الصورة المشوّهة عن تلك الطائفة. ولم تكن تلك الكتب محصورة بما قدّمه السنيّون من تفاسير؛ إذ برزت بعض المصادر الغربيّة التي لم تقتصر على تبنّي وجهة النظر السنيّة، بل أضافت إليها تفسيراً مسيحيّاً يدّعي انتماء العلويين إلى الدين المسيحي، وهو ما جرى في سياق نشاط البعثات التبشيريّة المختلفة لتنصير العلويين، التي بدأت في الثلث الأوّل من القرن التاسع

---

(١) يوسف الحكيم: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** (الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار النهار، بيروت ١٩٩١) ص ٦٩.

عشر. الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعة من رسائل الرحّالة والمبشّرين، إضافة إلى بعض الكتب التي يمكن تصنيفها كبروباغاندا تخدم قضيّة التبشير تلك، والتي كان أبرزها كتاب الباكورة السليمانيّة الذي يعتبره العلويون كتاباً مدسوساً[(١)]. وفي المقابل، تأخّرت المحاولات التي قام بها العلويون للردّ على تلك الافتراءات وتغيير صورتهم؛ إذ بدأت بالظهور في بداية القرن العشرين، ولم تكن كافية لزعزعة تلك التصورات التي تمّ العمل على ترسيخها طيلة ما يزيد على قرن من الزمن في أقلّ تقدير. هكذا، استمرّ الاعتماد على كتاب الباكورة السليمانيّة وغيره في تعريف العلويين في بداية القرن العشرين، وذلك مع ظهور كتاب «ولاية بيروت» الذي اعتمد بشكل رئيسي على كتاب الباكورة في تعريفه للعلويين، وأضاف كثيراً من المبالغات والادّعاءات الغريبة[(٢)]، وبذلك تثبّتت بشكل أكبر تلك الصورة النمطية السلبية عنهم مع هذا الكتاب، الذي يعدّ واحداً من أهم المراجع عن تاريخ المنطقة. وما يقال في كتاب «ولاية بيروت» يقال أيضاً في غيره من الكتب التي بدأت تظهر في الثلث الأخير من القرن العشرين، خصوصاً تلك التي صدرت عن باحثين غربيين ولقيت رواجاً واسعاً

(١) ظهر كتاب «الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيريّة» ما بين عامي ١٨٦٢-١٨٦٣، ويتلخّص في تجربة كاتبه «سليمان الأذني» الذي تنقّل بين الأديان من الإسلام على الطريقة النصيريّة، إلى اليهوديّة ومن ثمّ عدّة مذاهب مسيحيّة، ليتحوّل أخيراً إلى البروتستانتية باعتبارها تمثّل الإيمان الصحيح، وتنقل إيفيت تلحمي رأي بعض الباحثين بأنّ شخصية الأذني هي على الأرجح غير حقيقيّة، وأنّ البعثات التبشيريّة كانت خلف صدور الكتاب لإقناع العلويين بالتحوّل إلى البروتستانتيّة. انظر:

Yvette Talhamy: American Protestant Missionary Activity among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century (Middle Eastern Studies, Mar 2011) p.224.

(٢) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: **ولاية بيروت**. القسم الثاني (دار لحد خاطر، طبعة ثالثة ١٩٨٧) ص ٣٤٨ - ٣٥٥. وقد ظهرت الطبعة الأولى عام ١٩١٧.

جعل منها مراجع في التاريخ السوري، ولعلّ المثال الأبرز على ذلك يتمثّل في كتاب حنّا بطاطو، الذي لم يكتف بالاعتماد بشكل كبير على كل من كتابيّ «الباكورة السليمانيّة» و«المجموع» بل أبدى ميله إلى قبول الآراء الواردة فيهما[١]. وإلى ذلك، يذكر باتريك سيل كتاب الباكورة كمرجع عن العلويين دون أن يبدي رأيه فيه، بل بدا متأثّراً به في خلاصة تعريفه لتلك الطائفة، وذلك على الرغم من تأكيده على انتمائها إلى المذهب الشيعيّ[٢]. وقد فعل لونغريغ الأمر نفسه دون أن يأتي على ذكر كتاب الباكورة أو غيره في النبذة المختصرة التي عرّف فيها بانتماء العلويين العقائدي[٣].

في العموم، يميّز العلويّون أنفسهم في انتمائهم العقيدي عن الشيعة؛ إذ يعتبرون أنفسهم «جعفريّين»، أي تابعين لمذهب الإمام جعفر الصّادق، أحد أحفاد الحسين والإمام الخامس بعد علي بن أبي طالب، والذي يعتقد العلويون والشيعة بأسبقيّته وفضل تعاليمه على أصحاب المذاهب الإسلاميّة السنيّة الأربعة، الشافعي والحنفي والحنبلي والمالكي[٤]. وبذلك يكون العلويون مسلمين جعفريّين، يؤمنون بأركان الإسلام الخمسة، وبأنّ السنّة النبويّة هي «المورد الثاني

---

(١) حنّا بطاطو: **فلاّحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيّين الأقل شأناً وسياساتهم** (ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٤) ص ٥٥، ص ٦٠. والكتاب هو ترجمة للأصل الذي صدر في ١٩٩٩.

(٢) باتريك سيل: **الأسد، الصراع على الشرق الأوسط** (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت ٢٠٠٧) ص ٢٤.

(٣) ستيفن هامسلي لونغريغ: **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي** (ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨) ص ١٧.

(٤) للتوسع الرجوع إلى كتاب أسد حيدر: **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة** (دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣) في ٣ أجزاء.

من أدلّة التشريع» بعد القرآن الكريم[1]. غير أنّ ما يميّزهم عن بقيّة المسلمين، بحسب أحد كبار علمائهم، هو إيمانهم بمبدأ «الإمامة» التي يعتبرونها من أصول الدّين، والإمامة عندهم هي «منصب تقتضيه الحكمة الإلهيّة لمصلحة البشر في مؤازرة الأنبياء بنشر الدعوة الإلهيّة، وفي القيام بعدهم بالمحافظة على تطبيق أحكامها بين الناس، وبصون التشريع من التغيير والتحريف والتفسيرات الخاطئة»، فالإمام بمقتضى ذلك يجب أن يكون «معيّناً بنصّ إلهيّ» كما يعتقدون، ويبدو أنّهم يتقاطعون مع الشيعة في هذه المسألة؛ إذ يقولون إنّ الأئمّة هُم علي ابن أبي طالب، ابن عمّ الرسول وصهره، ومن بعده ولداه الحسن والحسين، ومن ثمّ تسعة من ذريّة الحسين وصولاً إلى الإمام المهدي المنتظر، الذي يشاركون الشيعة في اعتقادهم بأنّه «مغيّب عن أبصار الخلق لحكمة إلهيّة»، وبأنه سيظهر في «آخر الزمان» ليملأ الأرض «قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»[2]. أمّا عن تقاطعهم مع الشيعة في أمور أخرى أكثر شكليّة، ومنها إضافة الشهادة لعليّ ضمن الأذان للصّلاة، فهي مجرّد «استحباب» يجوز الاستغناء عنه ولا يؤثّر استبعاده على صحّة العبادة[3]. وبالرغم من كثرة التقاطعات بين العلويين والشيعة، سواء على صعيد المعتقد أو الممارسة، هناك أمور تشير إلى افتراق جوهريّ بينهم. فالباحث في تراث العلويين يلاحظ ميل علمائهم إلى الأدب الصوفيّ؛ إذ تكثر القصائد والأشعار التي تدلّ على تأثّرهم بالصّوفية، خصوصاً ما وصل من أشعار الأمير المكزون السنجاري، وهو أحد الشخصيات الدينيّة والدنيويّة التي تحتل موقعاً بارزاً في تاريخهم، على الرغم من

---

(١) عبد الرحمن الخيّر: **عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين العلويين** (كتب ذات فائدة، الطبعة الثالثة، دمشق ١٩٩٢) ص ٣٣.

(٢) نفسه.. ص ٢١، ص ٢٢.

(٣) نفسه.. ص ٢٥.

الجدل الكبير فيما بينهم بخصوص تحديد دوره وموقعه الحقيقي[1]. لكن وفي مقابل تأكيد بعض العلويين صوفيّتهم تلك، ظهرت في القرن العشرين بعض الانتقادات التي اتّسمت بطابع إصلاحيّ، انتقدت تركيز العلويين على ممارساتهم الصوفيّة على حساب بقيّة العبادات، وإهمال البحث بأمور التشريع، وهو ما أسماه الشيخ عبد الرحمن الخيّر بـ«مرض التطرّف في طرق التصوّف»[2]، مبرّراً ذاك الإسراف في التصوّف على أنّه ناتج عن مساوئ العهد العثماني، بالدرجة الأولى؛ إذ كان يشجّع تلك الطرق بصورة عامّة.

أمّا ثاني الأمور التي تميّز العلويين عن الشيعة، والذي يزيد من الإشكاليّة في تعريف عقيدتهم، عدا كونه سبباً إضافيّاً لنسج الأوهام والأساطير حول معتقداتهم، هو ما يمكن تسميته بسريّة بعض التعاليم، أو ما يوصف عموماً بالباطنيّة. وفي مقابل تجاهل أكثر مشايخ العلويين لهذا الأمر في مؤلّفاتهم الحديثة، حاول بعض مؤرّخيهم المعاصرين التقليل من أهميّة هذا الأمر، بذريعة كونه مشابهاً لمعظم الطرق الصوفيّة التي تعتمد الطريقة نفسها، فحسب هاشم عثمان، «العلويّة مثلها مثل بقيّة الطرق الصوفيّة، تقول: إنّ الدين الإسلامي ذو وجهين: أحدهما خاص بعامّة الناس، والثاني بالصّفوة. أو بتعبير آخر، إنّ للدّين باطناً وظاهراً، أو حقيقة وشريعة. وعندها أنّ جوهر العلم الباطني الإيمان بالله ومعرفة أسمائه وصفاته، (..) وأنّ كل آية، بل كل كلمة في القرآن تخفي وراءها معنى باطناً لا يكشفه الله إلاّ للخاصّة من عباده الذين تشرق هذه المعاني في نفوسهم. وبنظرهم أنّ للصلاة والصوم والحج والزكاة معنى ظاهراً ومعنى باطناً. ولا يعطى هذا العلم – علم الباطن– إلاّ للمنتسب إلى هذه الطريقة عن طريق

---

(١) هاشم عثمان، **تاريخ العلويين**، ص ٢٣، وللتوسع بخصوص المكزون السنجاري انظر كتاب أحمد علي حسن: **المكزون السنجاري في حمّين** (الدار السورية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، حمص ٢٠٠٥).

(٢) الخيّر: **عقيدتنا وواقعنا**.. ص ٦٨ – ص ٧٠.

شيخه الذي يقوم بإرشاده وتعليمه الطريقة بعد أن يحلّفه على كتمان السرّ. تماماً كأيّ طريقة صوفيّة أخرى»[1].

لكنّ ذلك لا يمنع من القول بوجود بعض الغموض المقيم في «سريّة» ذاك الباطن، ذاك أنّ الطرق الصّوفيّة بالعموم ليست مغلقة على أتباعها بالشكل الذي تبدو عليه الطريقة العلويّة، إن صحّت تسميتها أصلاً بـ«طريقة»، فعلى العكس من الطرق الصّوفيّة الشهيرة، لا يسعى العلويون إلى نشر تعاليمهم أو فلسفتهم أو مناقشتها علناً مع غيرهم، ولا يقبلون حتى بدخول أفراد جدد من المختلفين عنهم[2]. وهنا تحديداً يبرز المبرّر الفعلي لاعتمادهم السريّة في معتقدهم الباطني، وميلهم إلى العزلة والانغلاق، اللّذين تسبّبت بهما الظروف القاسية التي مرّوا بها خلال المراحل التاريخيّة التي تعرّضوا خلالها للعنف والقتل، ألا وهي رغبتهم في الحفاظ على معتقداتهم وصونها من الاندثار، أو بكلمات أخرى، حماية هويّتهم الدينيّة. وهذا ما يفسّر بعض العادات الاجتماعية عند العلويين، وخصوصاً ما يتعلّق بمكانة المرأة ودورها في مجتمعهم، ذاك أنّ المرأة، بحسب التقاليد الدينيّة العلويّة، ممنوعة من تلقّي مبادئ العقيدة الباطنيّة[3]، وتقتصر معرفتها بأمور الدين على المبادئ والأسس العامّة التي لا تدخل ضمن المسائل السريّة. ويشير هذا الأمر، بعيداً عن مسألة الدين والإيمان، إلى المكانة الثانويّة للمرأة في المجتمع العلوي[4]، فعدا أنّها لا تتساوى مع الرجل في حقوقها الدينيّة، وأنّ بعض المتعصّبين دينيّاً ينظرون إليها بنوع من الاحتقار، وهي نظرة مرتبطة بأمور الطهارة والدّنس، نجدها محرومة كذلك من حقّها في الميراث. على

---

(١) هاشم عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٢٦.

(٢) بطاطو: **فلاحو سوريا**.. ص ٥٠.

(٣) هاشم عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٢٢٣.

(٤) الياس صالح اللاذقي: **آثار الحقب في لاذقية العرب**، تحقيق الياس جريج (دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣) ص ١٦٩.

أنّ هذا الحرمان ناتج عن تقليد اجتماعي مرتبط بظروف الفقر التي عاشها العلويون، ولا يرتبط بنصّ دينيّ أو شرعيّ، وذلك بالرغم من أنّ المرأة العلويّة كانت تشارك الرجل في أعمال الزراعة والرعي إلى جانب واجباتها المنزليّة، واعتبرت يداً عاملة فاعلة في المجتمع العلويّ، وغالباً ما أدّت بها قسوة الظروف الاقتصاديّة والسياسية إلى تحمّل مسؤولية عائلتها بمفردها، خصوصاً في المراحل المتأخرة من القرن التاسع عشر، عندما قرّر العثمانيون تجنيد العلويين في الجيش، ليقاتلوا في صفوفه في بلاد بعيدة عن بيوتهم ولفترات زمنيّة طويلة، إضافة إلى الأعباء التي شكّلتها ظاهرة هجرة العلويين إلى أميركا الجنوبيّة في تلك الفترة، حيث كان الرجال يهاجرون لوحدهم لسنوات طويلة، وكثيراً ما كانت تنقطع أخبارهم. وإلى هذا وذاك هناك ظاهرة لا تزال محفورة في الذاكرة الشعبيّة عند العلويين، والمتمثّلة في عمل نسائهم كخادمات في بيوت الملّاكين السنّة في المدن القريبة والبعيدة، من اللاذقيّة مروراً بطرابلس وانتهاءً ببيروت؛ إذ كان الأب يتعاقد مع صاحب العمل على الأجرة السنويّة لابنته، التي غالباً ما تكون صغيرة في السنّ[1]، وقد استمرّت هذه الظاهرة حتى أواسط القرن العشرين.

وعلى صعيد آخر، كان لتعدّد موجات هجرة العلويين إلى مواطنهم الحالية، إضافة إلى الطبيعة الجغرافيّة للأماكن التي استقرّوا فيها، دور أساسي في تحديد طبيعة مجتمعهم، والمراتب أو الطبقات التي نشأت في داخله. فإلى جانب انقسام العلويين إلى عشائر عديدة نتجت في الغالب عن الهجرات والأماكن التي أتوا منها، يبرز تقسيم اجتماعيّ آخر، ذلك الذي يميّز بين علوييّ السّهول، الذين يعيشون في القرى القريبة من السّاحل، وعلوييّ الجبال الموجودين في القرى الجبليّة النائية والبعيدة عن مدن السّاحل. ولئن أمكن تصنيف هاتين الفئتين كفلاحين في العموم، يمكن، في المقابل، التمييز فيما بينهما من ناحية الطبيعة الاجتماعيّة. فعلويّو السّهول أكثر انضباطاً وقدرة على التواصل مع

---

(١) اللاذقي: آثار الحقب.. ص٣٢٤.

جيرانهم من السنّة أو المسيحيين، بحكم العلاقة فيما بينهم؛ إذ كان معظمهم يعملون كفلاحين في أراضيهم. وهذا ما جعلهم أكثر مسالمة وإطاعة من إخوتهم الجبليين، حرصاً على علاقاتهم مع أرباب عملهم، خصوصاً وأنّ ظروف الفقر والجوع كانت السبب الأساسي في نزوحهم في اتّجاه القرى الساحليّة[1]. أمّا علويّو الجبال فهم أكثر اعتداداً بأنفسهم وتمسّكاً باستقلالهم النسبيّ؛ إذ امتلكوا تقاليد حربيّة وبراعة في استخدام الأسلحة، إضافة إلى ميلهم إلى الإغارة أو المقاومة المسلّحة في مواجهة السلطات[2]. وقد ميّز بطاطو فيما بينهم على هذا الأساس: «الفلاحون المسالمون والفلاحون من أصل محارب». وفلاّحو السهول العلويون بالنسبة إليه «هُم منتجو الغذاء الأساسيون في منطقة اللاذقيّة على مدى مئات السنين. واعتبرهم قنصل إنكليزي، كانت له صلة طويلة بهم في القرن التاسع عشر، مساوين في ذكائهم على الأقل لفلاّحي أي بلد في أوروبا. ورأى فيهم دارس فرنسي، درسهم دراسة معمّقة في ثلاثينات القرن العشرين، قدرة عظيمة على التكيّف. لكن خاصّتهم الأبرز هي قدرتهم على تحمّل المشقّات. وهذه السمات لدى علويي السهول، لا علويي الجبال، إضافة إلى سهولة انقيادهم، تفسّر لماذا كان الملّاكون الكبار في الماضي يفضّلونهم عموماً على الفلاحين من أصل بدويّ الذين يصعب قيادهم وإرضاؤهم»[3].

وفيما يتّصل بالطبقات الاجتماعيّة أو المراتب ضمن العشيرة الواحدة عند العلويين، فهي ثلاث طبقات أو فئات في العموم: طبقة المقدّمين، وطبقة المشايخ وأخيراً طبقة الفلاحين[4]. على أنّ هذا التوزيع لا يتّخذ شكلاً واحداً أو حالة

---

(١) باتريك سيل: **الأسد**.. ص ١٥. وانظر محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: **ولاية بيروت**. القسم الثاني (دار لحد خاطر، طبعة ثالثة ١٩٨٧) ص ٢٩١. وقد ظهرت الطبعة الأولى عام ١٩١٧.

(٢) بطاطو: **فلاحو سوريا**.. ص ٢١٩.

(٣) نفسه.. ص ٤٤.

(٤) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص١٦٢.

عامّة تتقيّد بها العشائر؛ إذ يعتمد الأمر بالدرجة الأولى على حجم العشيرة وقوّتها وموقعها الاجتماعي. ففي بعض الحالات نجد زعيم العشيرة يجمع ما بين الصّفتين، أي رجل الدين والمقدّم[1]، كما في حالة عشيرة الشماسنة أو آل شمسين، كما كانوا يسمون أيضاً. وفي حالات أخرى يكون زعماء العشيرة هُم المقدّمين، دون أن يكون للمشايخ دور بارز في قيادة العشيرة وذلك كما في حالة عشيرة الرسالنة. ومن جهة أخرى، تختلف طبيعة العلاقة ما بين الفلاحين، وهم الفئة الأكثر عدداً، وبين رؤساء العشائر، خاصة فيما يتعلّق بظروف الفقر وقسوة العمل التي كان يعانيها الفلاحون، وذلك يعتمد في الأرجح على طبيعة زعيم العشيرة ومكانة عائلته، وتوزّع القوى ما بين الزعيم ومعاونيه من المقدّمين، كونهم هُم أصحاب القرار في السلم والحرب، وأهمّ من ذلك، كونهم هُم من يقوم بتحصيل الضرائب المتوجّبة على منطقتهم ليتم دفعها للسلطة، فضلاً عن كونهم المفاوضين الأساسيين في تحديد أسعار الغلال ونتاج المواسم الزراعية مع مندوبي السلطة. وبذلك تكون سلطة المشايخ ورجال الدين شبه معدومة وتتعلّق فقط بالجانب الروحي، وهذا ما يتوقّف أيضاً على شخصيّة رجل الدين ومكانته، فبالرغم من عدم تأثيره المباشر على القرارات وإدارة أمور العشيرة، إلاّ أنّ لبعض المشايخ اعتباراً بارزاً عند أتباعهم، أي تلاميذهم الذين يتلقّون تعاليم الباطن منهم، وكدلالة على هذه المكانة يُطلق التلميذ على شيخه لقب «السيّد» كرمز على مكانته المعنويّة، و«السيّد» عند العلويّ هو بحكم الأب الروحي، وفي الأعراف والعادات يُعتبر بمكانة الأب؛ إذ من الواجب إطاعته ولا يجوز الزواج من بناته.

أمّا بالنسبة إلى تقسيم العلويين العشائري، فالموضوع شائك بدوره؛ إذ يعترضه بعض الاختلافات فيما يخصّ أصول بعض العشائر ومصادر هجرتها الحقيقيّة، فضلاً عن اللّغط الذي تثيره بعض التسميات المتواترة للبعض الآخر

---

(١) يوسف الحكيم: **بيروت ولبنان**.. ص٦٨.

من العشائر، وهي تسميات راجت بعض الشيء نتيجة الصورة السلبية عن العلويين، وكان هدفها التشنيع بهم أو تكفيرهم؛ إذ تشير تلك التسميات إلى أنّ ما تعبده بعض العشائر في بعض المناطق ليس إله المسلمين الواحد، بل الشمس أو القمر، وقد فنّد هاشم عثمان كثيراً من تلك الافتراءات في كتابه الممتاز عن العلويين[1]. وبغضّ النظر عن مشكلة التسميات الخاطئة تلك تبرز مشكلة أكثر أهميّة بخصوص الاختلافات المتعلّقة في البحث عن عشائر العلويين، وتتمحور أهمّ تلك الاختلافات أو الإشكاليّات في شخصيّة الأمير المكزون السنجاري. ذاك أنّ كثيراً من عشائر العلويين تنسب نفسها إليه، أو إلى الجماعات التي هاجرت معه إلى جبال النصيريين في سوريا. ففي الوقت الذي يصرّ بعض مؤرّخي العلويين وعلمائهم على الرواية القديمة، التي تضيف إلى شخصيّة المكزون كثيراً من الأساطير الملحميّة، وتدّعي بأنّ قدومه إلى مناطق العلويين في القرن الثالث عشر كان لنجدتهم من الظلم؛ إذ هاجر من جبل سنجار[2] على رأس جيش من خمسين ألف مقاتل، واستقرّ مع جيشه هناك[3]. ظهر في المقابل من شكّك في صحّة معظم تلك الرواية، وعمل على تنقيتها من المبالغات الواردة فيها، وكان في مقدّمة هؤلاء أحمد علي حسن، أحد أبرز أدباء وعلماء العلويين في القرن العشرين، ففي رأيه أنّ هجرة المكزون إلى جبال العلويين كانت «توارياً وتخفّياً عن أنظار مكايديه والمتربّصين به وبجماعته»، وبأنّه لم يكن يمتلك القوّة للمحاربة، بل اشترك مع من أتى معه في الدفاع عن المناطق التي استقرّوا

---

(١) هاشم عثمان: **العلويون بين الحقيقة والأسطورة**.. ص ١١٣ – ص ١٢٢

(٢) يختلف العلويون حول المكان الذي هاجر منه المكزون، ففيما يظنّ معظمهم بأنّه جبل سنجار في العراق، هناك من يقول بأنّ الأصح هو منطقة سنجار التابعة لمعرة النعمان في سوريا والواقعة ما بين حلب واللاذقيّة. انظر: هاشم عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص٢٠٩.

(٣) الطويل: **تاريخ العلويين**.. ص ٢٩٩، ٣٠٠.

فيها إلى جانب العلويين[1]، وبأنّ لقب «الأمير» الذي اقترن باسم المكزون، هو «إمارة بيان وثقافة وعلم» وليس دلالة على صفة زمنيّة أو منصب ما[2]. وفي الوقت الذي ينفي فيه أحمد علي حسن رواية الجيش المؤلّف من خمسين ألف رجل، يميل إلى الاعتقاد بأنّ المكزون قد وصل «مع طائفة كبرى من حاشيته وأقربائه»، وهذا كان السبب الرئيسي في ظهور ما يسمّى بـ«العشائر السنجاريّة».

وانطلاقاً من هذه النتيجة، يمكن ملاحظة بعض الخصائص أو الظواهر التي تميّزت بها عشائر العلويين. فيمكن القول، بدايةً، بوجود علويين قدماء كانوا مستقرّين في جبال النصيريين قبل مجيء المكزون، وعلويين مهاجرين أو سنجاريين، وبأنّ الترتيب العشائري الذي استقرّ عليه العلويون حتى مطلع القرن العشرين ناتج عن اختلاط هاتين الفئتين، وحركات النزوح والتنقّل التي حصلت خلال ذاك التاريخ الطويل، الأمر الذي يمكن أن يفسّر الطريقة التي أفضت إلى تسمية العشائر. فهناك من العشائر من سُميّت نسبة إلى شخص أو عائلة كالرسلانيّة وبني علي والنميلاتيّة، وأخرى تسمّت نسبة إلى المنطقة أو القرية التي استقرّت فيها كالدراوسة والرشاونة، ومنها من أعطت المنطقة التي سكنتها اسمها كجبل الكلبيّة نسبة للكلبيّة، وبيت الشّلف والمهالبة. وإلى ذلك، لا يمكن تجاهل إحدى الظواهر الهامّة والتي تتمثّل في أنّ كثيراً من العشائر الموجودة اليوم قد نتجت أو تفرّعت عن عشائر أخرى، لتكون بذلك أشبه بـ«الفخذ» المتفرّع عن القبيلة الأم كما في حالة البدوّ، وأنّ بعض العشائر القديمة قد اندثرت أو تراجعت قيمتها على حساب العشائر الوليدة الجديدة، إلا أنّ هذا لا يعني، بأيّ حال، وجود تشابه في التقسيم المتّبع عند جماعة العلويين مع البدو وتقسيماتهم، ذلك أنّ الاختلاف واضح بين الحالتين، سواء على مستوى

---

(١) حسن: **المكزون السنجاري**.. ص ٦١ – ص ٧٢، كما شكّك هاشم عثمان في كثير من تفاصيل الرواية الشعبية عن المكزون. انظر، هاشم عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص٢٠٦– ص٢٠٩.

(٢) حسن: **المكزون**.. ص ١٢٧.

العادات والتقاليد، أو على مستوى اختلاف قيمة اللاحم الدموي بين الجماعتين، فلئن استخدم العلويون تسمية «عشائر»، فقد كان استخدامهم هذا كإشارة إلى جماعة محلية صغرى، ظهرت نتيجة عوامل مختلفة، أهمّها الهجرة، ولم تظهر نتيجة انشقاق عن «قبيلة» كبرى، كما في حالة البدو، هذا بالإضافة إلى أنّ علاقات عشائر العلويين ببعضها البعض لم تكن محكومة بأعراف وقوانين موروثة تاريخياً كما عند البدو.

أمّا أهمّ عشائر العلويين فهي أربعة، الحدادين والمتاورة والكلبيّة، وهي عشائر سنجاريّة، أمّا الرابعة فهي عشيرة الخياطين. والحال أنّ جميع تلك العشائر قد تفرّعت عنها عشائر جديدة، لكنها لم تكن جميعها في المستوى ذاته من القوة والنفوذ والتعداد، وبهذا أمكن لنا أن نختصر تلك الفروع، تبعاً لأهميّتها والعشائر الصادرة عنها في الشكل التالي:

* عشيرة الحدّادين:

- بني الحداد: وهو الفرع الأكثر أهميّة، ويوجد بكثافة في أقضية صافيتا وطرطوس وبانياس. ومن عائلاته المعروفة أسرة الحامد، وأسرة الشيخ يونس ذات النفوذ الواسع.
- بني علي: وينتسبون إلى علي أبي شلحة، ومركزهم الأساسي في قضاء جبلة، ومن عائلاته البارزة، أسرة نصّور وآغا الكنج.
- المهالبة: ويدّعون بأنّ وجودهم سابق على وصول السنجاريين ثمّ انضمّوا إليهم في وقت لاحق، فيما يدّعي آخرون بأنّهم ينتسبون إلى الجد الأعلى للمكزون السنجاري.
- الشماسنة أو آل شمسين: أقوى عشائر الجنوب وأكثرها غنىً، حكمت قضاء صافيتا مدة طويلة وكان مركزها في الدريكيش.

* عشيرة المتاورة:

- المتاورة: أخذت اسمها من قرية متوار، ويتمركز أغلب أفرادها في القسم الشرقي من الجبل، في أقضية مصياف وتلكلخ وفي ضواحي حمص

وحماة، ثمّ انتقل مركزها من قرية اللّقبة بالقرب من مصياف إلى صافيتا، وتتزعمها أسرة الهوّاش[1].

- النميلاتيّة: ينتسبون إلى الشيخ خليل النميلي، الذي لجأ إلى عشيرة آل شمسين في صافيتا في حوالي القرن السادس عشر، حيث أصبح «المرجع الروحي» في منطقتهم[2].
- البشارغة والعراجنة: يتواجدون في الشيخ بدر بين بانياس وطرطوس، واشتهر في زعامتهم في بداية القرن العشرين الشيخ صالح العلي.
- الدراوسة: يوجدون بكثافة في قضاء الحفّة شمال اللاذقيّة، وفي جزء من قضاء جبلة.

* عشيرة الكلبيّة:

- الكلبيّة: من العشائر الكلبيّة، ومقرّها في قضاء جبلة بصورة خاصة، وفي مشارف الحفّة واللاذقيّة.
- الرسالنة: من العشائر الهامّة، وقد أخذت اسمها عن آل رسلان الذين انتقلوا في القرن الخامس عشر إلى صافيتا قادمين من الغاب ومصياف، وفي القرن الثامن عشر حصلت مصاهرات عديدة بينهم وبين الشماسنة[3]، وهُم من العشائر المحاربة وكان وجهاؤها يلقّبون بالمقدّمين، وقد جرت بينهم وبين جيرانهم الإسماعيليين مواجهات دامية.
- بيت الشلف: تعداد هذا الفرع محدود ويوجد في قضاء جبلة.

---

(١) أغلب المعلومات الواردة عن هذه العشيرة وما سبقها مأخوذة من الهواش: **عن العلويين**.. ص ٨٣ - ص ٩٥.

(٢) صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص ٢٥١.

(٣) نفسه.. ص ٥١٥.

* عشيرة الخياطين:

وهي من أكبر العشائر العلويّة، وعلويّوها هُم من العلويين القدماء[1]. وتنتشر في أقضية صافيتا وبانياس وتلكلخ وطرطوس. وقد بدأت بالبروز أواسط القرن التاسع عشر بقيادة آل العبّاس، الذين كان مركزهم في قرية الطليعي جنوب صافيتا. وتنقسم إلى سبعة فروع أهمّها فرع العمامرة.

هذا وكان بعض العلويين يميّزون فيما بينهم تبعاً للمنطقة التابعين لها، وذلك بين شماليين وجنوبيين[2]، على أنّ لهذا التمييز بعداً يتجاوز مجرّد التسميّة، فالأرجح أنه يعود في أساسه للفروق الحضاريّة بين الشمال والجنوب، فعلويّو الشمال كانوا يعيشون في ظروف شبه عزلة تامّة عن محيطهم، وكانت حالات التمرّد على السلطة، فضلاً عن الاقتتال فيما بينهم، أو مع جيرانهم، أكثر حدّة وتواتراً منها في الجنوب، الذي كان علويّوه أكثر انفتاحاً على محيطهم وأكثر استقلاليّة، ويعود الفضل في هذا التمايز إلى قرب علويّي الجنوب من المراكز والمدن الساحلية على عكس علويّي الجبال، إضافة إلى اختلاف موقع مراكز السلطة بين المنطقتين، فمركز السلطة في الجنوب كان في الدريكيش، عاصمة قضاء صافيتا، أي في محيط وجود العلويين، بينما كانت مراكز السلطة في الشمال تقع في المدن السّاحليّة، عدا قضاء صهيون ذي الأكثريّة السنيّة[3]. وهناك، والحال على ما هي عليه، سبب آخر ربّما يفسّر ذاك التمييز، هو انقسام العلويين في العموم إلى فرقتين، الأولى تسمّى كلازيّة أو الشماليين، والثانية تدعى بالحيدريّة أو المواخسة. والراجح أنّ هذا الانقسام قد نجم عن أسباب عقيديّة أكثر منها مناطقيّة، دون أن نتمكّن من تأكيد الطبيعة العقيديّة لتلك الأسباب، لناحية ارتباطها بالتعاليم الباطنيّة أم بأمور غيرها؛ إذ لا توجد

---

(١) الطويل: **تاريخ العلويين**.. ص ٣٤٩.

(٢) الحكيم: **بيروت ولبنان**.. ص ٦٨.

(٣) عثمان: **العلويون بين الأسطورة**.. ص ١٨٣.

معلومات وافية عن الموضوع من مصادر موثوقة، باستثناء ما ذكره هاشم عثمان بشكل عرضيّ، مؤكّداً «انقسام العلويين إلى طائفتين كلازيّة وحيدريّة، وإلى عشائر متباعدة عن بعضها البعض».[١]

وإلى هذا وذاك ثمّة ظاهرة أخرى، تتمثّل في أنّ بعض العشائر العلويّة قد تفوّقت على غيرها لناحية امتلاكها تقاليد حربيّة وخبرة في القتال والغزوات، ما أهّلها لتتصدر المشهد العام في بعض المراحل، وأشهر تلك العشائر المحاربة، إن صحّت التسمية، هي عشيرة الشماسنة، والمتاورة، والرسالنة. وتقودنا هذه الظاهرة بدورها إلى ظاهرة أخرى توضّح نوع العلاقة الخاصّة التي كانت قد نشأت ما بين بعض العشائر القويّة وبين جيرانهم المسيحيين؛ إذ كان يجمع ما بين تلك العشائر وجيرانها المسيحيين نوع من الميثاق أو العهد يضمن حماية المسيحيين واعتبارهم جزءاً من العشيرة، وهو ما كان يسمّى بـ«كتابة الدم»[٢] أو كما يصفه محمد الهوّاش بـ«المبدأ التضامني الشهير: أكّالين دم، حطّاطين دم»، وكانت عائلات (سعادة والحلو واليازجي) في صافيتا ومشتى الحلو مرتبطة بهذا العهد مع عشيرة الرسالنة وزعمائها من آل الهوّاش، واستمرت تلك العلاقة التي تحوّلت إلى صداقة تاريخيّة حتى أربعينيات القرن العشرين[٣]، وبدورها كانت عشيرة آل شمسين راعية وحامية لأسرة آل بشور المسيحيّة، التي كانت تعمل في خدمتها منذ نهايات القرن الثامن عشر، وتتولى أمور الحسابات وجبي الضرائب لصالحها، واستمرت في ذلك إلى ثلاثينات القرن التاسع عشر، عندما وصل جيش إبراهيم باشا ابن محمد علي إلى المنطقة؛ إذ انشقّ عنها إبراهيم بشور

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٢٢٩، وأيضاً اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص٣٣٩.

(٢) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص١٦١، ٣٣٩، ٣٤٤.

(٣) الهوّاش: **عن العلويين**.. ص ٨٩، ٩٠. وانظر أيضاً جورج كوسى: **عين حلاقيم، النشأة والتاريخ** (دار الفرقد، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١٠) ص٩٣- ٩٥.

وانحاز لصالح المصريين ليلمع نجمه ونجم عائلته فيما بعد[1]. ومن الأمور اللافتة في هذا الخصوص ملاحظة تلك المكانة الخاصّة للعلويين لدى آل بشّور، وهي مكانة ما زالت مستمرّة حتى اليوم، وإحدى دلالات تلك المكانة هي احتفاظ البشاشرة برواية خاصّة في ذاكرتهم العائليّة، بالرغم ممّا فيها من شحنة أسطوريّة، تدّعي بأنّ الشيخ خليل النميلي، المرجع الروحي لآل شمسين، كان قد دعا الله بأنّ يوفّق آل بشّور.

وعلى صعيد الأوضاع الاقتصاديّة للعلويّين، فقد كانت في حالة سيئة في العموم، لاسيّما بالنسبة إلى الفلاحين منهم، وذلك راجع لعدّة أسباب أهمّها سوء الإدارة العثمانيّة المتمثّلة بالوُلاة والموظفين الرسميين، وقد تجلّى سوء الإدارة في الطريقة التي طُبّق فيها نظام الالتزام في جباية الضرائب. ذاك أنّ هذا النظام، الذي كان معتمداً في القرن التاسع عشر، كان يفرض على كلّ والٍ أن يدفع مبلغاً معيّناً لخزينة الدولة كلّ سنة، تعتبر حصّة ولايته من الضرائب، وبدوره كان الوالي يُعطي حقّ الالتزام إلى الوجهاء المحليّين، على أن يقوموا بجمع الضرائب أو الأموال الأميريّة، وبدورهم كان هؤلاء الوجهاء يدفعون مبلغاً إضافياً للوالي للحصول على وثيقة الالتزام، وكان ذلك يتمّ على حساب الفلاح، الذي يترتب عليه دفع القيمة التي يحدّدها المُلتزم في النهاية. وكانت الأمور أكثر حدّة وقسوة في بداية تطبيق نظام الالتزام، حيث كانت المدة المعطاة للملتزم محدودة بسنة واحدة، وهذا ما كان يدفعه إلى الضغط على الفلاحين لتحقيق أرباحه في المدّة المحدّدة، إلاّ أنّ الأمر تغيّر في مرحلة لاحقة؛ إذ ازدادت المدة المحدّدة في وثائق الالتزام، ووصلت في بعض الحالات إلى التزامات لمدى الحياة، كان الملتزمون يورّثونها لأبنائهم، وهذا ما استفاد منه بعض زعماء العشائر العلويّة[2]. على أنّ الأمر لم يكن له ذلك التأثير المحسوس على أوضاع الفلاحين بالعموم،

---

(١) صقر: تاريخ صافيتا.. ص٥٢٤- ٥٧٤.

(٢) نفسه.. ص٨٣، ٨٤.

الأمر الذي يمكن استنتاجه من القدرة على ملكيّة الأرض، ففيما كان رؤساء العشائر والمقدّمون يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي، التي كانت تدرّ عليهم أرباحاً إضافيّة نتيجة استغلالهم للفلاحين، ودورهم كوسطاء بينهم وبين السلطات وتجّار الغلال الزراعيّة، كان عدد الفلاحين المالكين للأراضي محدوداً، إضافة إلى أنّ مساحة ملكيّاتهم كانت صغيرة، وفي بعض المقاطعات كان لا يحقّ لهم التملّك أو الادّعاء على أسيادهم من الإقطاعيين أو الملتزمين أمام القضاء. وكان هناك أكثر من شكل لصيغة العمل في الأرض بالنسبة للفلاحين الذين لا يمتلكون أراضي، تراوحت ما بين الاستئجار من مالك الأرض، أو المرابعة، وهي الصيغة الأكثر انتشاراً على الأرجح؛ إذ كان مالك الأرض يقدّم الأرض والبذار وحيوانات الحراثة، فيما يقدّم الفلاح العمل ويحصل مقابل ذلك على ربع الغلال[١].

وفي الإطار ذاته، كان للظروف السياسية دورها في سوء أوضاع العلويين الاقتصاديّة؛ إذ كانت الحملات العثمانيّة المتوالية التي تستهدفهم لا تسمح بثبات الأوضاع الاقتصاديّة في مناطقهم، عدا ما كانت تتسبّب به من إحراق للقرى والمحاصيل، وإرهاق الأهالي بدفع الغرامات والرّشاوى لقادة الحملات من أجل الإفراج عن المعتقلين وغير ذلك. هذا بالإضافة إلى الضرائب غير الاعتياديّة التي كانت تفرضها الحكومة كإعانات للخزينة في حالات الحرب، كما جرى مثلاً في سنة ١٨٧٦ أثناء توتّر مناطق الجبل الأسود والبوسنة والهرسك في البلقان[٢]. وما كان يزيد من سوء الأوضاع أيضاً كثرة الأمراض والأوبئة التي كانت تجتاح تلك المناطق، لاسيّما الكوليرا أو ما كان يطلق عليه بالهواء الأصفر، فضلاً عن الكوارث الطبيعيّة من صقيع وما شابه، والتي كانت تؤدّي إلى إتلاف المحاصيل أو قطع الطرقات عن مناطق العلويين، وصعوبة

(١) نفسه.. ص ٨٩.

(٢) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص٣٤٣.

تصـريف مـحـاصـيلهم. هكذا، كـان من البـديهي أن ينعكس سـوء الأحـوال الاقتصادية على أحوال التعليم عند العلويين؛ إذ كان مستوى الأمية مرتفعاً، فيما كانت الوسيلة المتاحة لاكتساب المعارف البدائية تتمثّل بالتعليم التقليدي، على أيدي المشايخ، وقد أشار كـاتبا «ولاية بيروت» إلى عدم وجود «مؤسسة يجدر أن تسمى مدرسة» في مناطق العلويين، أثناء تجولهم في المنطقة[1].

وقد تنوّعت المحاصيل المزروعة في مناطق العلويين، في دلالة على غنى تلك المناطق الممتدّة من أعالي الجبال حتى القرى السّهلية المحاذية للشواطئ البحريّة. فمن الحبوب، كالحنطة والعدس والشعير والحمص والفول، إلى الحمضيات، فضلاً عن الزراعات التي كانت تشكّل المواد الأوليّة للصناعات التي راجت في تلك المناطق، كالزيتون لإنتاج الزيت وصناعة الصابون، وكروم العنب لصناعة العرق والنبيذ، والتوت لتربية دود القز وإنتاج الحرير[2]، إضافة إلى زراعة التبغ. وكـانت تلك المناطق تصـدّر إلى الخـارج، عن طريق طرابلس واللاذقـيـة بشكل خاص، كثيراً من تلك المحاصيل أو المنتوجات المصنّعة منها، كالحنطة والشعير والقطن والأخشاب وزيت الزيتون والصابون، إضافة إلى شرانق الحرير والتبغ، وهما أهمّ منتجات تلك المناطق؛ إذ ارتبطت زراعة التوت وتربية دود القز بالتجارة الأوروبيّة، أو الفرنسية على وجه الخصوص، وذلك عن طريق تجار بيروت الذين كانوا يتعاملون مع معامل الحرير في ليون الفرنسيّة. أمّا التبغ فكان معظمه يصدّر إلى مصر بالدرجة الأولى وإلى بريطانيا، وقد امتاز التبغ الجبليّ المُنتج في مناطق العلويين عن غيره من أنواع التبغ، وكان الطلب عليه شديداً، خصوصاً على النوع الذي كان يسمّى بـ «الدخان الجبلي (أبو ريحة)». وهو نتاج الصّدفة والمعاناة في وقت واحـد، وذلك يعـود إلى سنة ١٧٤٤ عندمـا قـام العلويون بعـصـيـان ضـدّ الحكومة جعلهم غير قادرين على بيع محصولهم من التبغ، فعلّقوه في سقوف

---

(١) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: **ولاية بيروت**، القسم الثاني.. ص ٢٧١.

(٢) صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص٤٢٦.

بيوتهم، وفي وقت لاحق، ونتيجة لدخول الشتاء وإشعالهم النار في البيوت، تطعّم دخان النّار بالتبغ المعلّق وأعطاه لوناً أقرب إلى السّواد، ولمّا باعوا هذا المحصول في السنة التالية بأسعار رخيصة وصدّره التّجار إلى مصر، أقبل عليه الناس هناك وراقتهم نكهته، ومن ذلك الحين وبطلب من التّجار، اعتمد العلويون تلك الطريقة في إنتاج هذا النوع من التبغ[1]. بيد أنّ ذلك كلّه لا يعني بأنّ أحوال الفلاحين العلويين كانت آخذة في التطور، بل بقيت على حالها لناحية الفقر الشديد، والوقوع تحت رحمة الملتزمين والإقطاعيين والحكومة، ففيما يتعلّق بإنتاج التبغ وتصريفه كانت الأرباح والفوائد تعود بالدرجة الأولى على التجار، لاسيّما المسيحيين منهم، ومن ثمّ على الزعماء والمقدّمين الذين كانوا يحددون سعر التبغ كلّ سنة مع التّجار[2].

الصّدمة المصريّة، ما قبلها وما بعدها

تعود الملامح الأولى لظهور تشكيل سياسي يميّز العلويين كجماعة تربطها ثقافة واحدة وأرض مشتركة، إلى بداية القرن التاسع عشر، وذلك مع اتّساع طبقة الإقطاعيين العلويّين واتّضاح معالم النظام الإقطاعي الذي فرضوه على مناطقهم، وازدياد نفوذ وثروة الزعامات العائليّة الإقطاعيّة، التي كانت تشكّل وسيطاً بين سلطات السلطنة العثمانية وسكّان تلك المناطق، كنتيجة لاحتكارها «التزام» تلك المناطق، كما جعلها تفرض سلطتها بشكل شبه كامل عليها. ولم يكن من النادر أن تتخطّى شهرة بعضها حدود مناطقها تلك. على أنّ الصّيت الأقوى والمكانة الأرفع كانا لآل شمسين، الذين شكّلوا عشيرة مستقلّة تفرّعت عن عشيرة الحدادين، وكان زعيمها الشيخ صقر المحفوض، وأولاده من بعده،

---

(١) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص٢١٤.

(٢) الحكيم: **بيروت ولبنان**.. ص٩٦، واللاذقي: **آثار الحقب**.. ص١٧٩.

حكّام المنطقة بلا منازع[1]، فكانت تمتلك أكثر من ١٠٠ قرية، وتلتزم محاصيل التبغ ومواسم الحرير فيها، فيما كان زعيمها يعيش في قصر ملاصق لقلعة صافيتا الأثريّة، فارضاً سلطته وهيبته، التي تعدّت المجتمع العلوي إلى كامل المنطقة؛ إذ كان لآل شمسين قدر من الوجاهة والنفوذ بين العائلات الإقطاعيّة غير العلويّة أيضاً، نظراً لضخامة المساحة التي كانت تحت سيطرتها وثروتها، إضافة إلى الموقع الحيويّ الذي تحكمه، فضلاً عن قوّتها العسكريّة التي ساهمت، في مناسبات متعدّدة، في فرض الأمن وحلّ النزاعات. ولعلّ هذا ما يفسّر سبب منح سلطات الدولة العثمانية زعيم العائلة لقب «آغا»، في دلالة ربّما على اعتراف بمكانته بين أقرانه وفي محيطه. لكنّ ذلك كلّه لم يعنِ وجود حالة دائمة من الاستقرار في المنطقة، أو وجود ولاء حقيقي ومكتمل المعاني للعثمانيين، الذين كانوا بدورهم قلقين من ازدياد قوّة الشّماسنة، ما جعلهم في وقت لاحق يسعون إلى إضعافهم بطرق مختلفة، كان أبرزها تقسيم منطقتهم إلى أكثر من ثلاث مناطق يتسلّمها أكثر من شخص، الأمر الذي فشل على المدى الطويل، حيث بقيت الزعامة واحدة ضمن العائلة، وعاد زعيمها ليَلتَزم كامل المنطقة فيما بعد، لتستعيد العائلة مكانها كأولى العائلات السياسيّة في تاريخ العلويين. بيد أنّ هذا لا يعني أنّ العلويين، كطائفة أو جماعة، كانوا قد وصلوا في تلك الفترة إلى حالة تسمح لهم بتشكيل مجتمع سياسي قائم بذاته، أو تكوين شكل مقبول من أشكال الوعي السياسي.

وبالرغم من التنامي المطرد لقوة العلويين، لم يصلوا إلى مستوى يجعلهم طائفة أو جماعة مسلّحة ذات تقاليد قتاليّة وحربيّة راسخة كالدروز مثلاً، وذلك

---

(١) انظر: بسام عيسى القحط: **مقاطعة صافيتا. التاريخ الاجتماعي والاقتصادي** (دار الفتاة، دمشق، دون تاريخ)، ص ٦٣. ويعود أقدم التزام حصل عليه العلويون إلى سنة ١٧٥٤ وكان من نصيب عشيرة «المهالبة»، وأيضاً

Stefan Winter: The Alawis in the Ottoman Period (his account in academia.edu) p.8.

يعود بالدرجة الأولى إلى انقسام هذه الجماعة، التي كانت تعيش في ظروف الفقر والجهل إلى عدّة تجمّعات، كانت روابط القربى والعصبيّة العشائريّة والعائليّة تتحكّم في العلاقات فيما بينها، ويسيطر الزعماء الإقطاعيون، من مقدّمين وآغاوات ومشايخ، على الحياة العامة فيها، إلى جانب سيطرتهم على الأوضاع الاقتصاديّة في الوقت نفسه، خصوصاً مع ازدهار زراعة التبغ وتربية دود القزّ[١]، ودخول هذه الزراعات ضمن السّوق العالميّة مع تصاعد الطلب عليها. إضافة إلى أنّ الطبيعة الجغرافيّة التي تحكّمت في طريقة توزّعهم ضمن مناطقهم، فرضت عليهم شكلاً آخر من أشكال العُزلة عن بقيّة المناطق، تمثّلت في عزلة مناطقهم ذاتها عن بعضها البعض، وغالباً ما كانت العلاقات بين هذه المجموعات علاقة تنافس واقتتال فيما بينها. وقد انقسم العلويون أيضاً تبعاً لموقعهم الجغرافي وقربهم من المدن، فهناك علويّو الجبال وعلويّو السّهول. وهذا في عمومه ما يؤكّد القول بأنّ العلويين لم يكونوا «طائفة متراصّة» في الأساس، على العكس من رأي بعض المؤرخين[٢]، بمعنى أنّهم لم يكونوا جماعة متضامنة وموحّدة كما يشير المصطلح أو الوصف، إلا في حال كان المقصود منه الإشارة إلى تموضعهم في موقع جغرافي واحد، يشكّل ما يشبه إقليماً جغرافياً خاصاً بالجماعة، وهذا ما ينطبق على العلويين بنسبة كبيرة، رغم اختلافه عن حالة

(١) للتوسّع في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لزراعة التبغ في سبعينات وثمانينات القرن ١٩، انظر:

JAMES GREHAN: Smoking and Early Modern Sociability : The Great Tobacco Debate in the Ottoman Middle East ,Seventeenth to Eighteenth Centuries (AMERICAN HISTORICAL REVIEW, Jan. 2006).

(٢) يمكن الرجوع مثلاً إلى فيليب خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القوميّة العربية ١٩٢٠-١٩٤٥**، (مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧)، ص ٣٣، ٣٧، ١٣٣ حيث يكرّر وصف العلويين بالأقليّة المتراصّة إلى جانب الدروز.

الدروز أيضاً وطبيعة توزعهم في إقليمهم الجغرافي.

بطبيعة الحال، اختلفت أوضاع العلويين باختلاف مناطقهم وظروفها الخاصّة، وعلاقات الجوار التي أقاموها مع محيطهم، فضلاً عن العلاقة مع السلطات العثمانيّة، ففي تلك الأثناء كانت طبيعة تلك العلاقة، ما بين العثمانيين والعلويين، قد بدأت تتغيّر، دون أن تستقرّ على شكل واضح؛ إذ تأثّرت بالأوضاع السياسيّة وحالة القلق التي كانت تعيشها الدولة العثمانيّة. هكذا مثلاً، كانت قوّة الزعماء العلويين المتزايدة، ماديّاً وعسكريّاً، قد فرضت على العثمانيين تغيير طريقتهم في التعامل معهم في بعض المناسبات، خاصّة وأنّ قوّتهم تلك كانت قد بدأت تتخطّى حدود مناطقهم، وهذا ما نجده مُجدّداً في حالة آل شمسين، الذين شعروا بأنّهم قادرون على التأثير في الصراع الذي كان يحتدم بين فترة وأخرى بين الأقطاب السياسيين في المنطقة، كوُلاة صيدا ودمشق الذين كانوا يتنافسون على توسيع حدود ولايتيهم، الأمر الذي جعلهم يفكّرون على الأغلب في عقد صلات مع خارج محيطهم، على أن تكون نوعاً من الصداقة أو التحالف، وهذا ما يبدو أنّه قد حدث مع بعض زعماء جبل لبنان من الشهابيين والدروز[1]. ومن جهة أخرى، لم يكن ما حدث في ١٨٢٢عديم الأهميّة، عندما رأى والي دمشق ضرورة كسب العلويين إلى صفّه في المعركة التي كانت جارية بينه وبين والي طرابلس، ونجاحه في تحقيق ذلك، التي أثنى عليها السلطان العثماني، في دلالة غير مباشرة على تساهل السلطان ومرونته تجاه العلويين في تلك الفترة[2]. لكنّ العلاقة ما بين العثمانيين والعلويين كانت بحاجة إلى أكثر من المرونة والتساهل، ذاك أنّ الفترة التي

---

(١) صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص١٩٠، ص٢٢٦.

(2) Stefan Winter: The Nusayris before the Tanzimat in the eyes of Ottoman provincial administrator 1804-1834, in Thomas philipp and christophschumann: from the Syrian land to the states of Syria and Lebanon (Beirut and Wuzburg, Orient institute der DMG, 2004).

توضّحت فيها معالم قوّة العلويين تزامنت مع تنامي المشاعر الانفصالية في الأقاليم المسيحيّة للدولة العثمانية، التي تملّكتها المخاوف من تهديد وحدة كيانها، ما أدى بنخبتها الحاكمة إلى التفكير بإعادة رسم ملامح المواطنة فيها وتقويتها بأكثر من وسيلة، كان من بينها تعزيز الهويّة الإسلاميّة، وهذا ما انعكس، بشكل أو بآخر، على العلاقة مع العلويين، الذين بات من اللازم تعريفهم واستيعابهم ضمن القواعد والأنظمة الرسميّة للدولة، ما يعني ضرورة إدخالهم في دينها الرسمي، كون العثمانيين لم يعترفوا سابقاً بانتماء العلويّين للإسلام، ولا يعترفون بإسلام الطوائف غير السنيّة.

في المقابل، لم تكن أوضاع العلويين تسمح لهم بمقاومة المحاولات الأوليّة والمحدودة التي قام بها العثمانيون لتحويلهم إلى الإسلام السنّي الحنفيّ، بل بدا أنّهم أظهروا، في بعض الحالات، مرونة فيما يتعلّق بتلك المحاولات وبإعادة إنتاج هويّتهم الدينيّة بشكل رسميّ. هكذا أخذ حكّام صافيتا من آل شمسين يستثمرون ملكيّتهم الكبيرة للأراضي بطريقة تضمن قيادتهم الروحية لمنطقتهم من جهة، وتؤكّد هويتهم الإسلامية من جهة أخرى، وذلك باللّجوء إلى عملية الوقف الشرعي، التي لم يعد استخدامهم لها يقتصر على وَقف بعض الأراضي لصالح أعمال الخير ومساعدة الفقراء فقط، بل تجاوزها إلى مرحلة ارتبطت فيها عملية الوَقف برموز إسلاميّة جامعة أو برموز سنيّة واضحة، فعدا الأراضي التي أوقفوها لصالح «الحرمين الشريفين»، كانوا قد أوقفوا قرية كاملة لصالح جامع طينال في طرابلس، وكان ذلك يتمّ بشكل رسمي وباعتراف المحكمة الشرعية في طرابلس. وفي مناسبة أخرى، أبدى علويّو صافيتا استعدادهم للتحوّل إلى الإسلام السنّي الحنفي والعمل على بناء جامع في منطقتهم، وهذا ما لاقى قبولاً من السلطات العثمانيّة التي أرسلت مجموعة من العلماء لافتتاح الجامع في سنة ١٨١٨، والإشراف على تحويل الأهالي إلى النسخة الرسمية للإسلام، إلاّ أنّ السبب المباشر للعرض العلوي في حينه كان ناتجاً عن الخوف الذي تسبّبت به حملة العثمانيين العنيفة على منطقتهم، إثر تمرّد زعيمهم صقر

المحفوض، الذي تمكّن العثمانيون من أسره مع ابنه في طرابلس، فكان العرض بمثابة صفقة يخرج فيها الزعيمان من أسرهما ويعودان إلى حكم منطقتهم، التي ستدفع التزاماتها للدولة في المقابل، على أن يكون عرض «الدخول في الإسلام» - كما يرد في الوثائق العثمانيّة - بمثابة بادرة على حسن النوايا، ولعلّها كانت في حقيقة الأمر محاولة للحدّ من استخدام العامل الدينيّ كذريعة للضغط عليهم من قبل ولاة السلطنة العثمانيّة، لاسيّما بربر آغا، متسلّم طرابلس الذي كان حينها أكثر الأشخاص عداءً للعلويّين، وسبباً رئيسيّاً لمحاولات تمردهم على السلطات العثمانيّة في فترة العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر[١].

والحال، أن الغاية من استخدام العامل الديني تخطّت الرغبة في الضغط على العلويين وإضعافهم، حيث تطور ذاك الاستخدام من مجرّد ذريعة لتحقيق مكاسب الولاة المحليين، ليتحوّل إلى شكل كامل من أشكال الدعاية المنظّمة ضدّ الأقليّات غير السنيّة، في وقت بدأت تزداد فيه المشاعر الانفصاليّة للأقليّات غير المسلمة وتشكّل ضغوطاً إضافيّة على الدولة العثمانيّة، إلى جانب تلك التي سبّبتها الحركة الوهابيّة، التي هزّت الأساسات التي كانت تقوم عليها السلطنة، وأثارت كثيراً من الأسئلة التي تتعلّق بمصيرها وانسجام الشعوب الواقعة تحت حكمها.

وقد بلغت هذه الدعاية أوجها في عشرينيات القرن التاسع عشر، عندما استخدمها والي مصر محمد علي ومدفوعاً برغبته في توسيع منطقة حكمه وضمّ سوريا إليها، وذلك في الفترة التي أرسل فيها جيشه لمساعدة الدولة العثمانية في قمع ثورة اليونانيين، التي كان يدرك مخاوف السلطان العثماني منها ومن تأثيرها على الدولة، وهذا ما جعله يبالغ في تقدير قوّة العلويين والدروز

---

(١) صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص ١٩٧. وأيضاً:

Stefan Winter: the Nusayris before the Tanzimat..p.87 - 110

أمامه ويدّعي بأنّهم يتعاونون مع اليونانيين(١)، لكنّ موافقة السلطان على طلبه حكم سوريا كانت مشروطة بقضائه على ثورة اليونانيين، وهذا ما لم يتمكّن محمد علي من تحقيقه، نظراً لتدخل فرنسا وبريطانيا الذي أدّى إلى هزيمته في ١٨٢٧. بينما كانت دعايته ضدّ العلويين والدروز قد فعلت فعلها، فكان من أسبابها تنبّه الباب العالي إلى ضرورة كسب العلويين، خصوصاً علويي الشّمال في أنطاكية، الذين أخذت أوضاعهم بالتحسّن قياساً إلى أوضاع جيرانهم في المناطق المحيطة باللاذقية، وهذا ما يبدو أنّه تسبّب في ازدهار نسبيّ للمنطقة، التي كانت تشهد حركة هجرة إليها من بقيّة مناطق العلويين، هرباً من مظالم بربر آغا متسلّم طرابلس وسليمان باشا متسلّم صيدا(٢)، وقد مال العثمانيون، بشكل أو بآخر، إلى اعتبار علويي الشمال عناصر موالية ومسالمة، وهذا ربّما ما يفسّر وصول بعض علويي أنطاكية، في مناسبات نادرة، إلى مناصب رسميّة في الدولة العثمانية في تلك الفترة(٣).

وبالعموم، احتاج العلويون إلى شكل من أشكال الصدمة، السياسيّة أو الحضاريّة، لتساعدهم في تطوير وعيهم لذاتهم ورؤيتهم لواقعهم بشكل مختلف، ويسجل تاريخهم السياسي والاجتماعي تعرّضهم إلى أكثر من صدمة، كان تسهم كلّ منها بدوره في نشوء مرحلة جديدة من مراحل تطوير وعيهم السياسي. وقد جاءت أولى تلك الصّدمات مع وصول الجيش المصري واحتلال إبراهيم باشا ابن محمد علي لسوريا سنة ١٨٣١، فبالنسبة للعلويين، كانت مرحلة الحكم المصري القصيرة التي دامت نحو عشر سنوات، هي المرة الأولى

(1) Stefan Winter: The Nusayris before the Tanzimat..p.102, 103

(٢) الطويل: **تاريخ العلويين**.. ص ٣٨١.

(٣) الطويل: **تاريخ العلويين**.. ص ٣٨٢. وأيضاً:

Nacati Alkan: fighting for the Nusayri Soul, State, Protestant Missionaries and the Alawis in the Late Ottoman Empire (BRILL, Leiden 2012), p.28, 29.

التي يتعرضون فيها لحكم سياسي مباشر، يختلف عمّا اعتادوه من سلطات السلطنة العثمانيّة التي كانت تحكم مناطقهم بالوكالة، عن طريق الولاة وحكّام المناطق والملتزمين لتحقيق غايتين رئيسيتين، تتمثلان بجمع الضرائب والأموال الأميريّة، والحفاظ على الأمن وردع حركات التمرّد. فالإصلاحات التي قام بها إبراهيم باشا على المستويات الإداريّة والقضائيّة والاقتصادية، فضلاً عن العسكريّة، رغبة في دمج هذا القضاء في دولة محمد علي، لم يكن لها سابق في منطقة اعتادت تنظيم أمورها وفقاً لنظام الحياة القرويّة المتخلّفة.

أمّا على المستوى السياسي، فقد ساهم الوجود المصري بشكل ما في ولادة نواة الهويّة الجماعيّة للعلويين، فمن جهة، تعزّزت مكانة آل شمسين وزعيمهم الشيخ صافي ابن صقر المحفوض، الذي كان وقتها الحاكم المطلق لمنطقة صافيتا، وبلغ مستوى من القوّة والنفوذ جعلت العثمانيين يطلبون منه، عن طريق والي طرابلس، مؤازرتهم في صدّ الجيش المصري، وهو ما لم يتأخّر في تلبيته بحماسة. وفيما يميل البعض إلى تفسير ذلك كدليل على ولاء الإقطاعيين العلويين للسلطنة العثمانيّة، وهو ما ليس واضحاً أو حاسماً هنا، لا يمكن تجاهل سبب آخر، أكثر مباشرة ووجاهة، يكمن في رغبة ذاتيّة تتعلق بصافي المحفوض والعلويين أنفسهم، وتتلخّص في أمرَين هما الرغبة في الثّأر وحماية النفس، فالمعركة التي كانوا يستعدّون لها لم تكن ضدّ المصريين فقط، بل ضدّ بربر آغا، عدوّ العلويين الأبرز في تلك الفترة من الزمن، والذي ارتبط اسمه بكثير من المظالم وأعمال الانتقام التي ارتكبها ضدّهم على مدى ثلاثة عقود، منذ أن سلّمه العثمانيون حكم طرابلس في ١٨٠٣، قبل أن ينشقّ عن السّلطنة وينتقل إلى المعسكر المصري مع وصول إبراهيم باشا(١)، الأمر الذي رأى فيه العلويون،

---

(١) وقد يفيد هنا أن نضع في الاعتبار ما تقول به بعض المصادر من أنّ عثمان باشا اللبيب والي طرابلس الجديد المعيّن بدلاً من بربر آغا كان علويّاً بدوره. انظر، صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص ٢٧٠.

على الأرجح، استمراراً لاستهدافهم والارتكابات الموجّهة ضدّهم، لكن تحت لواء المصريّين هذه المرّة.

وقد تكون ظروف استعداد العلويين لمعركة طرابلس، قد أيقظت في داخلهم وعياً جماعيّاً مختلفاً عن السّابق لذاتهم، إضافة إلى أنّها جعلت معنى أو مفهوم الزعامة والقيادة يتغيّر ويتطوّر ضمن وعي الجماعة نفسها، وذلك بالرغم من هزيمتهم واحتلال إبراهيم باشا لأراضيهم، والأرجح أنّ هذا الوعي تطوّر في المرحلة اللاحقة، وكان العامل النفسي الأبرز في قيام ثورة العلويين ضد حكم المصريين في أواخر سنة ١٨٣٤[١]، وهو الأمر الذي كان العثمانيون يدركونه جيّداً فيما يبدو، فعملوا على استغلاله عن طريق تسليحهم وتحريضهم على المصريين، وكذلك فعل سكّان المدن من المسلمين السنّة، الذين استاؤوا من إصلاحات إبراهيم باشا ومساواتهم بالمسيحيين[٢].

وبدا أنّ العلويين قد شعروا بالخوف من تغيير أحوالهم ونظامهم الاجتماعي الذي كانوا يعيشون ضمنه في حالة أشبه بالاستقلال الذاتي، خصوصاً وأنّ المصريين باشروا فور احتلالهم للمنطقة بتجريد سكانها من الأسلحة، وفي حملة لتجنيدهم في عداد الجيش. وبهذا، بدا أنّ الوجود المصري كان، بالنسبة لهم، شكلاً من أشكال الاحتلال، يختلف عن حملات التأديب التي كان ولاة السلطنة العثمانية يقومون بها بين فترة وأخرى. بيد أنّ وعيهم الجماعي حينها لم يكن على مستوى من النضوج أو التطور لدرجة تسمح باستمرار ثورتهم التي

---

(١) وهناك من وضع ثورة العلويين ضدّ الحكم المصري في سياق واحد مع بقيّة الثورات التي قامت ضدّ المصريين، كالثورة في فلسطين أو ثورة الدروز، هو سياق ثورات فلاحيّة كانت البذرة الأولى لتكوين وعي وطني. انظر:

Joel Beinin, Workers and Peasants in the Modern Middle East (Cambridge University Press 2001), p.34.

(٢) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص ٢٣٥.

دامت قرابة الثمانية أشهر، فقد أظهرت مكامن ضعفهم وسهولة التلاعب بهم والتأثير فيهم، فإلى جانب القسوة الشديدة التي استخدمها إبراهيم باشا في قمع ثورتهم، واستعانته بحليفه اللبناني الأمير بشير في ذلك، سعى أيضاً إلى كسر استقلاليّة العلويين والقضاء على تضامنهم، واستطاع تحقيق ذلك عن طريق إثارة الخلافات فيما بينهم، واستغلال انقساماتهم العشائرية والعائليّة، كما أنّه قام باستهداف زعماء العلويين بشكل مباشر، فقضى على معظمهم(١)، وبالأخصّ آل شمسين، الذين تولّى بربر آغا تصفيتهم بشكل نهائي، ليحفر بذلك جرحاً عميقاً في الذاكرة الجماعية للعلويين.

في كل حال، كان الدرس المصري مكلفاً وقاسياً، فبالرغم من المكاسب التي حقّقها العلويون من ناحية تطوير إدراكهم لذاتهم وتشكيل درجة أعلى من الوعي السياسي، فضلاً عن الخبرات العسكرية والقتالية التي اكتسبوها بعد تجنيدهم لأوّل مرة في تاريخهم ضمن جيش نظامي(٢)، إلاّ أنّ هذه المكاسب ما كانت لتصمد أمام الواقع الاجتماعي للطائفة، التي بقيت منقسمة على نفسها، ولم ينجح التهديد الخارجي، المتمثل بالاحتلال المصري، بتوحيدها. ولعلّ خسارة العلويين الكبرى من تلك التجربة كانت في عدم سماح الظروف السياسيّة وما ظهر من سلبيّات ومساوئ ارتكبتها الإدارة المصريّة، بالاستفادة من الإصلاحات الاجتماعية والتشريعيّة التي فرضها إبراهيم باشا، خاصة في ما يتعلّق بالاعتراف بهويّتهم ومساواتهم ببقيّة الجماعات الدينيّة والطائفيّة، في وقت لم يحقّقوا مكاسب حقيقيّة كجماعة، سواء في علاقتهم مع السلطنة العثمانية، أو

(1) Roger Owen: The Middle East in the World Economy 1800-1914(I.A Tauris, 2009). P77.

(2) Yvette Talhamy: The Nusayri and Druze Minorities in Syria in the Nineteenth Century: The Revolt against the Egyptian Occupation as a case study (Middle Eastern Studies, Nov 2012), p.973 - 995.

مع غيرها، فالتعاطف الذي كان أظهره الأوروبيون تجاههم لم يتطوّر إلى علاقة مباشرة تستدعي المطالبة برعايتهم وحمايتهم.

لكنّ المرحلة التي تلت الحقبة المصريّة كانت أكثر أهميّة بالنسبة إلى العلويين، فقد برزت فيها حاجتهم إلى زعماء أقوياء يملؤون الفراغ الذي تسبب به المصريون، بعد القضاء على زعمائهم السابقين، فضلاً عن حاجة العثمانيين أنفسهم إلى وجود زعماء موثوقين وقادرين على إدارة المنطقة، خصوصاً مع دخولهم الحرب ضدّ روسيا، المعروفة بحرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦). وهذا ما شكّل مناخاً مناسباً لظهور شخصية إسماعيل خير بك، الزعيم القوي لعشيرة المتاورة العلويّة، الذي سيخطو خطوة أوسع نحو شكل أكثر تطوراً من صيغة الحكم الذاتي السلبي، التي كان يفرضها نظام الإدارة اللامركزية لولايات الدولة العثمانيّة، ففي تلك الأثناء كان إسماعيل قد اكتسب ثقة العثمانيين بعد نجاحه في مهام عسكريّة كلّفوه بها، فعيّنوه مديراً لقضاء صافيتا، ليبدأ بعدها بتوسيع دائرة حكمه، مستغلاً انشغال العثمانيين بالحرب، ثمّ استطاع في وقت قصير، ولأوّل مرّة، أن يوحّد معظم العشائر العلويّة تحت قيادته، بينما بقي وسيطاً بين من بقوا خارج تلك القيادة وبين السلطات العثمانيّة. وقد بلغ عدد السكان الواقعين تحت حكمه المباشر في تلك الأثناء ١٢٠ ألف نسمة، لم يكونوا من العلويين فقط، بل كان من بينهم كثير من المسيحيين والمسلمين السنيّين، وهذا ما شكّل أحد الأسباب التي أدّت إلى القضاء عليه. ذاك أنّ سكان المقاطعات السنيّة التي كان يسيطر عليها إسماعيل قد رفضوا أن يكونوا تحت حكم زعيم علويّ، لاسيّما سكّان مقاطعة حصن الأكراد (قلعة الحصن)، وبقية زعماء المنطقة الممتدّة إلى سهول عكّار وجبالها، من الدنادشة إلى المراعبة. في وقت لم يتأخّر فيه العثمانيون عن استغلال هذا الاستياء لصالحهم، فأخذوا يحرّضون السكان والزعماء السنّة على إسماعيل خير بك، مدفوعين بخوفهم من ازدياد قوّته وتوسّعه، وامتداد عملية الانشقاقات وحركات التمرد حتى جبل لبنان، خصوصاً بعدما أظهر إسماعيل رغبته بالاستقلال الذاتي عنهم، ورفض سداد

الالتزامات الماليّة المترتبة على منطقته، وقد أدى صموده أمام المقاومات السنيّة إلى تدخل عثماني مباشراً أدى إلى القضاء عليه بشكل تام في ١٨٥٨.[١]

بيد أنّ هذا الانتصار على العلويين ما كان ليتمّ لولا تضافر عدّة عوامل، دينيّة واجتماعيّة وسياسيّة، ساعدت العثمانيين على تحقيقه؛ إذ تمثّل العامل الديني في تضخيم الاستياء السنّي واستغلاله؛ إذ أعطوا لحربهم على إسماعيل خير بك طابعاً دينياً بلغ ذروته في إعلان الجهاد ضده ّوضدّ العلويين، أمّا العامل الاجتماعي فكان في استغلال الانقسامات الاجتماعية ما بين العشائر العلويّة، التي من السّهل كسر تضامن بعضها مع إسماعيل وتحريض البعض الآخر ضدّه، وبذلك نشأ استقطاب حادّ بين العشائر نتيجة الانقسام في الموقف من إسماعيل، الأمر الذي أدّى إلى بروز بعض الزعامات والعشائر نتيجة ذلك[٢]، وكان في مقدّمتهم الشيخ عباس جابر زعيم عشيرة الخياطين ذو النفوذ الواسع في قضاء صافيتا؛ إذ انضمّ مع بعض الزعماء الآخرين إلى القوّات العثمانيّة التي حاربت إسماعيل، وبذلك تمكّن الشيخ عباس من الانتقام من إسماعيل الذي كان قد أَسره في ١٨٥٦ ثمّ نفاه إلى جزيرة رودوس، إضافة إلى الأذى الذي تسبب به إلياس اليازجي، مساعد إسماعيل، للشيخ عباس قبل أَسره، ولعائلته بعد ذلك، وهذا ما حاول العثمانيون استثماره عندما أطلقوا سراحه في ١٨٥٨ بعد عامين من الأسر[٣]، وتميل رواية أخرى، مصدرها الإنكليز، إلى المبالغة في دور الشيخ عباس في الحرب ضدّ إسماعيل خير بك، ناسبة دوراً

---

(١) معظم المعلومات عن مرحلة إسماعيل خير بك مأخوذة عن:

Yvette Talhamy: The Nusayri Leader Isma il Khayr Bey and the .Ottomans (1854-58), (Middle Eastern Studies, November 2008)

(٢) حديث مع بسّام القحط، صافيتا، شتاء ٢٠١٣.

(٣) صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص٣٣٧.

للفرنسيين في تحريضه على ذلك[1].

في كلّ حال، وجد إسماعيل نفسه محاصراً بعدما تركه كثير من مقاتليه وانقلب عليه الزعماء العلويون، بمن فيهم خاله علي الشلّي الذي اتفق مع العثمانيين على قتله غدراً بعدما لجأ إليه، ولم تخلُ هذه الحادثة أيضاً من ملامح الانقسام العشائري، فعدا أنّ علي الشليّ لم يكن راضياً من زواج أخته، أي والدة إسماعيل، من أبيه، كان الشلّي ينتمي إلى عشيرة الكلبيّة التي لم تكن على وفاق مع إسماعيل فيما يبدو. أمّا عن العامل السياسي الذي أدّى إلى القضاء على حركته فهو عدم الاهتمام الذي أبداه البريطانيون والفرنسيون تجاه العلويين ومصير إسماعيل خير بك، الذي كان قد اتصّل بهم طلباً للمساعدة.[2]

هكذا، أتت تجربة إسماعيل خير بك لتبرهن على صعوبة انتقال العلويين من الانتماء للعشيرة إلى الانتماء للطائفة أو الجماعة، الأمر الذي يمكن تسميته بالاستعصاء العشائري، وفي المعنى هذا يجوز القول إنّ العلويين لم يمتلكوا في تلك الفترة وعياً طائفيّاً أو جماعياً مكتملاً، أو ربّما إحساساً بهويّة طائفيّة، فبالرغم من بعض أخطاء إسماعيل في سياسته الداخليّة وعلاقته مع بقيّة الزعماء العلويين، إلا أنّ حركته بدت واعدة بشكل أو بآخر، ومثّلت فرصة مناسبة لتوحيد العلويين تحت قيادة قويّة تمتّعت في بداياتها باعتراف العثمانيين أنفسهم، بيد أنّ الانتماء العشائري كان أقوى من أن تتطوّر تلك الحركة وتزدهر، وهذا كان الأساس الذي قضى عليها.

---

(1) Yvette Talhamy: The Nusayri Leader .. p.899.

(٢) فريد وفيليب الخازن (تعريب): **المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، الجزءالأول (دار نظير عبود، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٩)، ص ٣٣٨. وأيضاً، صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص ٣٢١ - ٣٢٧. وأيضاً عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٤٧، ٤٨. وأيضاً، محمد كرد علي، **خطط الشّام** (الجزء الثالث، دمشق ١٩٢٥)، ص٨٠، ٨١. بالإضافة إلى دراسة إيفيت تلحمي

Yvette Talhamy: The Nusayri Leader .. p.905

على هامش إصلاحات السّلطنة

بالرغم مّما أظهرته حركة إسماعيل خير بك من تطور نسبي في الوعي العام للعلويين[١]، والذي يمكن اعتباره إحدى نتائج الصدمة المصريّة، وما رافقها وتلاها من أحداث، أهمّها «التجنيد». إلا أنّ ذاك الوعي كان يتعرّض لمعاندة بعض الظروف التي أسهمت في كبته وتأخير نضوجه، لعلّ أهمّها عدم تمكّن العلويين من تحقيق شكل ناضج من أشكال الوحدة والتفاهم فيما بينهم يساهم في توحيد جماعتهم، إضافة إلى معاناتهم من سوء إدارة المسؤولين العثمانيين وفسادهم[٢]، ذاك أنّ سياسة الباب العالي في مرحلتَي «التنظيمات»، ورغبته في الإصلاح لم تطبّق على العلويين ومناطقهم بالشكل المناسب أو بالحد الأدنى من المطلوب، فالإصلاحات السياسية المحدودة التي شهدتها المنطقة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على شخص الوالي أو الحاكم وإيمانه بضرورة الإصلاح[٣]، وهذا ما جعل التأثير السياسي للإصلاحات والتطبيق العملي لـ«التنظيمات» هامشيّاً ومحدوداً، فيما بقيت العقليّة القديمة تهيمن على متن الحياة السياسية في المنطقة، أو على الجزء الأكبر منها في أقل تقدير. وبينما أسهم هذا الواقع في زيادة تهميش العلويين من جهة، أدّى، في المقابل، إلى نوع من كسر العزلة التي كانت تحميهم من عواقب الانخراط المباشر في الحياة العامّة، حيث وجب على السلطات الرسميّة المحليّة، وإن بشكل نظريّ في

---

(١) إياس حسن: **النهضة والأطراف، يوتوبيا المثقفين في الساحل السوري خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين**. (دمشق، دار الفرقد ٢٠١٠)، ص ١١.

(٢) عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤** (مصر، دار المعارف ١٩٦٩)، ص ٥٩.

(3) Najib E. Saliba: The Achievements of Midhat Pasha as governor of the province of Syria, 1878-1880, (International Journal of Middle East Studies, Vol. 9, No. 3 (Oct. 1978), pp. 307-323).

البداية، تغيير أسلوبها في التعامل مع العلويين، ومواجهة التحديات المتعلّقة بإدماجهم ضمن الدولة كمواطنين عثمانيين، وكان ذلك جزءاً من عمليّة إعادة تعريف الشعوب التي تحكمها السلطنة على أسس اجتماعيّة جديدة ومغايرة لتلك السّابقة، التي كانت تعتمد الانتماء الديني، أو «الملّة»، معياراً أساسياً للتمييز بين السكان والمجتمعات. بيد أنّ العلويين، لم يكونوا ضمن أولويات الباب العالي بأي شكل من الأشكال في تلك الفترة، ذاك أنّ التركيز كان بشكل أكبر على المسيحيين العثمانيين الذين كانوا المستهدفين الأساسيين من «التنظيمات»، الأمر الذي اقتضى استيعاب ردّة فعل المسلمين وطبقة العلماء والمشايخ، الذين استاؤوا من قوانين الإصلاحات وما نصّت عليه من مساواة بين الرعايا على اختلاف انتماءاتهم الدينيّة .(١)

لكنّ هذا لا ينفي وجود تأثيرات إيجابيّة للإصلاحات والتنظيمات على العلويّين، وإن كانت قليلة وغير مباشرة(٢). وقد يكون في مقدّمة تلك الإيجابيّات صدور قانون «نظام الولايات» في ١٨٦٤، الذي أعيد بموجبه ترسيم وتشكيل حدود الولايات العثمانيّة، ومن ضمنها «ولاية سورية» التي أصبحت مناطق العلويين تابعة لها حتى ١٨٨٧ عندما أُلحقت بـ«ولاية بيروت» وبقيت

---

(1) Fruma Zachs: The making of a Syrian identity : intellectuals and merchants in nineteenth century Beirut (BRILL, Leiden. Boston 2005), p.91

وللتوسّع في سياسة العثمانيين لاستيعاب طبقة الأعيان والمشايخ، خصوصاً في دمشق، كجزء من سياستها الموازية للإصلاح والمتعلّقة بمواجهة النفوذ الأوروبي المتزايد، يمكن مراجعة كتاب ليندا شيلشر، **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (دار الجمهوريّة، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨).

(٢) في صافيتا مثلاً، تمّ إدخال تعديلات على النظام القضائي وتعيين قاض شرعي ومفتٍ لم يكونا في غالب الأحيان من العلويين. انظر، منير صقر: **تاريخ صافيتا**..، ص ٣٦٦-٣٧٥, ونجد العلويّين قد تمثّلوا في المجلس المحلّي، انظر، اللاّذقي: **آثار الحقب**..، ص ٢٥٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٣٩. على أنّ هذه الأمور كانت محدودة في تأثيرها على العلويين .

كذلك حتى نهاية العهد العثماني. وهذا ما شكّل نهاية للصراع الذي كان قائماً بين حكّام دمشق وطرابلس وصيدا للسيطرة على تلك المناطق، ووضع حدّاً للمشكلة التي كان يعاني منها العلويون، المتمثّلة في ارتباكهم لناحية التبعيّة لأي حاكم. الأمر الذي بدا نتيجة طبيعيّة لتطبيق السياسة المركزيّة التي اعتمدتها السلطنة لربط أقاليمها وولاياتها المختلفة بالعاصمة، والتي كان منها، على سبيل المثال، توسيع نظام التلغراف، الذي شمل المناطق العَلويّة بطبيعة الحال[١]. وبهذا، حسم الأمر أخيراً وتمّ استبعاد أحد أسباب عدم استقرار جبال العلويين. بيد أنّ هذا الاستقرار كان سلبيّاً فيما بدا، ولم يؤد إلى تغيّر ملموس في أحوال العلويين ومعيشتهم أو يساهم في تطوير وعيهم السياسي على السّواء، بالرغم من الزّخم الذي رافق إعلان التنظيمات، وهذا ما حصل بعد تعيين راشد باشا في ولاية سوريا في ١٨٦٦.

فبالرغم ممّا اشتهر به الرجل من تحمّسه للإصلاح، ومن إنجازاته في سبيل تطبيق التنظيمات وتمكين ولاية سوريا، وعطفه على المسيحيين والتزامه بإعادة الاعتبار لهم ومساواتهم مع الرعايا المسلمين، لم تصدر عنه مواقف تدلّ على تفهّم أو حساسيّة بخصوصية العلويين، بل على العكس، باشر بعد أن تسلّم منصبه في دمشق بالتجهيز لحملة عسكريّة إلى جبال العلويين بقيادة خورشيد باشا متصرّف لواء طرابلس[٢]، كان الهدف منها تأديبهم وإعادة الأمن إلى المنطقة، إضافة إلى فرض التجنيد، الذي استخدمه خورشيد باشا أداة للرشوة

---

(١) برزت أهميّة نظام التلغراف أثناء حرب القرم. وبحسب اللاذقي تمّ وصل اللاذقيّة بطرابلس وبيروت عبر التلغراف سنة ١٨٦٢، ومن ثمّ بقبرص سنة ١٨٧١. انظر، اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص ٢٥٦، ٢٨٣.

(2) Yvette Talhamy: Conscription among the Nusayris (Alawis) in the Nineteenth Century (British Journal of Middle Eastern Studies, April 2011) p.37.

وابتزاز العلويين، بعد أن قضى على تمرّدهم وأَسَر وجهاءهم ومقدّميهم [١]. ثمّ أتبَع ذلك بحملة أوسع في ١٨٧٠ كان على رأسها راشد باشا نفسه، جرى خلالها حرق العديد من قرى العلويين وتشريد أهلها [٢]، كما حكم على عدد من قادتهم بالقتل، ليعود بعدها إلى دمشق تاركاً جنوده يرتكبون العديد من التجاوزات الفظيعة ضدّهم، ويبدو أنّ قسوة تلك الأفعال قد بلغت درجة أثارت فيها استياء كثيرين، كان إلياس اللاذقي واحداً منهم، وهو أحد المؤرّخين المحليّين الذين عاصروا تلك الأحداث، فجعلته يتعاطف مع معاناة العلويين التي سبّبتها حملة راشد باشا[٣]، رغم تحامله عليهم في كتابه عن تاريخ اللاذقيّة، الذي نجد فيه، دون بقيّة المصادر، إشارة متواضعة إلى بادرة «إصلاحيّة» قام بها راشد باشا تجاه العلويّين، تمثّلت في إعفائهم من بعض الضرائب المتراكمة عليهم منذ ثلاثين عاماً وتقسيط بعضها الآخر[٤]، بيد أنّ الطبيعة الارتجاليّة لهذه المبادرة وعدم اقترانها بسياسة إصلاحيّة فعّالة وحقيقيّة تضمن تنفيذها وتكريسها، كقاعدة يمكن البناء عليها لتغيير أحوال العلويّين، جعلتها غير ذات قيمة فعليّة، خاصّة وأنّ صبحي باشا، الذي خلف راشد باشا في ولاية سوريا بعد تلك الحملة بسنة

---

(١) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص٢٧٠. بالإضافة إلى

Yvette Talhamy: Conscription among the Nusayris.. p.37.

(٢) قدّرَ محمد كرد علي تعداد جنود راشد باشا بعشرة آلاف عسكري. كرد علي: **خطط الشام**، الجزء الثالث.. ص١٠٠.

(٣) علّق إلياس اللاذقي على ارتكابات جنود راشد باشا بالتالي: «ومع أنّ النصيريّة عموماً هم أمّة باغية مفطورة على اضرار الناس إن لم يكن بالقوّة فبالخيانة ولا تستحق الشفقة، فأعمال كهذه غير شرعيّة ضد الضعفاء منهم هي ما يستدعي الشفقة..». وكان اللاذقي قد تعيّن ترجماناً للقنصليّة الأميركيّة في ١٨٦٦. اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص٢٨١. ويمكن الرجوع إلى ما كتبه محمد كرد علي عن تلك الحملة التي سمّيت وقتها بـ«وقعة الوالي»، كرد علي: **خطط الشّام**، الجزء الثالث.. ص١٠٠.

(٤) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص ٢٨٧.

تقريباً، لم يأمر بإبطال تلك القرارات فحسب، بل طالب بتلك المستحقّات دفعة واحدة[1].

ولعلّ أبرز ما تشير إليه تلك الأحداث، وما عكسته من موقف العثمانيين من العلويّين في بداية عهد التنظيمات، هما أمران: أوّلهما، تركيز الإصلاحيّين على العناصر المسيحيّة وتحسين أوضاعها ودمجها ضمن الدولة، وهو ما شكّل العَصَب الأساس وروح التنظيمات، سواء على الصّعيد الداخلي من حيث كانت الإصلاحات نتيجة لضغوط الأنتيلجنسيا العثمانيّة المتأثّرة بالغرب، أم على المستوى الخارجي المتمثّل بطبيعة العلاقات الجديدة بين السلطنة العثمانيّة والقوى الأوروبيّة وفي مقدّمتها بريطانيا. والأمر الثاني الذي أشارت إليه تلك الأحداث، هو ضعف العلويين والتردّي الكبير في أحوالهم؛ إذ بدوا وكأنّهم فقدوا، بعد القضاء على إسماعيل خير بك، قدرتهم على إعادة تقديم حالة سياسيّة متطوّرة تستطيع أن تستفيد من تلك التجربة وما سبقها من تجارب سابقة، وهذا في عمومه ما جعل العلويين غير منظورين كقوى اجتماعية أو كجماعة واعدة وطموحة، الأمر الذي أدّى إلى استمرار تهميشهم، وربّما جاز القول إنّ صورة العلويّين أو الانطباع عنهم قد تغيّر نحو الأسوأ وعاد إلى نقطة البداية، فمن قوّة صاعدة كانت تمتلك في الماضي القريب قدرة وطموحاً واعدَين، إلى جماعة غير مترابطة أو منسجمة من الأشقياء والمتمرّدين وقطّاع الطرق. ويبدو أنّ للسياسة المتّبعة في تطبيق التنظيمات علاقة بهذا الأمر، فإلى جانب ما سبق ذكره من تركيز الإصلاحات على المسيحيين بشكل أساسي، تبرز بعض المؤشرات على تجاهل السلطات للعلويين، بل في بعض الأحوال على رفض اعتبارهم من بين الفئات التي يجب أن يشملها الإصلاح، ويمكن الادّعاء هنا بأنّ العلويين كانوا ضحيّة انقسامهم وضعفهم، ذاك أنّ القوى الأوروبيّة التي

(١) نفسه.. ص ٢٨٧.

كانت في ذروة تدخّلها في شؤون السلطنة، وحماستها تجاه الأقليات غير المسلمة، لم تبدِ أي حماسة تجاه العلويين، ولعلّ هذا ما جعل العثمانيين يشعرون بشيء من الطمأنة، التي أدّت بشكل أو بآخر إلى بقائهم على تجاهلهم وفتورهم تجاه العلويّين.

وممّا يفيد في تأييد وجهة النظر هذه، ملاحظة الخطاب الإعلامي الذي ساد في تلك الفترة؛ إذ بدأ الإعلام يزدهر وتزداد قيمته غداة التنظيمات، ليتحوّل إلى قوّة لها تأثيرها السياسي والاجتماعي، وهو ما أدّى في سوريا إلى ظهور شريحة من المثقفين الذين أصدروا عدداً من الجرائد في بيروت بتشجيع من راشد باشا[1]، كانت تتبنّى سياسته وتروّج لها. فقد ساهمت تلك الصحف في «أسطرة» صورة العلويين أو «شيطَنتها»، وهذا ما نجده، مثلاً، في اللغة التي استخدمتها مجلّة «الجنان» في تغطيتها لحملة راشد على جبال العلويّين[2]. ولئن كان من المستغرب، للوهلة الأولى، أن تقوم جريدة بطرس البستاني، بتبنّي هذا النوع من الخطاب، خصوصاً وأنّه من أشهر الوطنيين السوريين وقتذاك، فذلك يعود إلى سببين أساسيّين ومرتبطين ببعضهما البعض، فقد كان موقف البستاني تجاه البعثات البروتستانتية قد تغيّر بشكل كبير في تلك الأثناء، بعدما كان أحد الأعمدة التي ارتكزت عليها البعثات في المنطقة، وقد حدث التغير في موقفه بعد وفاة صديقه إيلي سميث، حيث بدأ ينتقد السياسة التعليمية للبعثات وتركيزها على التغريب، الأمر الذي سيؤثّر بنظره على الثقافة الوطنيّة

---

(1) Fruma Zachs: The making of a Syrian identity : intellectuals and merchants in nineteenth century Beirut (BRILL, LEIDEN, BOSTON 2005), p.107.

(٢) إياس حسن: **النهضة والأطراف**.. ص ١٠،١١. ويُشير المؤلّف هنا إلى الأجزاء (٩-١٦) أي بين أيار وآب من عام ١٨٧٠ من مجلّة الجنان لبطرس البستاني .

للأجيال، وبالتالي على هويّتهم وانتمائهم الوطنيّين[١]، وبما أنّ العلويين كانوا إحدى الجماعات التي تنشط البعثات بينها، بدا من الطبيعي ربّما أن يتّخذ البستاني ذاك الموقف السلبي تجاههم. والأرجح أنّ موقفه السلبي هذا قد تعزّز أو تأثّر بموقف راشد باشا نفسه، وتقاطع مع الهدف السياسي للرجلين، فعندما تمّ تعيين راشد باشا والياً على سوريا كانت غاية العثمانيين الرئيسية هي تقويض الوضع الجديد الذي فرضته السياسة الدوليّة عليهم، والمتمثّل بإقامة متصرفيّة جبل لبنان، التي باتت بشكل أو بآخر خارجة عن سيطرتهم، إضافة إلى الحدّ من إمكانية تأثير ذلك الوضع على المناطق الأخرى وانتشار الروح الاستقلاليّة أو الانفصاليّة.

وبهذا، كانت أولويّة راشد باشا هي خنق تلك المتصرفيّة التي لا تستطيع الحياة إلا عبر التواصل مع جوارها الجغرافي، خصوصاً وأنها لم تمتلك منفذاً بحرياً[٢]. غير أنّ تحقيق ذلك كان يتطلّب عملاً على المستوى الفكري والثقافي يرافق ما قام به على الصعيد العسكري والسياسي، وهذا ما نتج عنه سياسة عثمانية جديدة سمحت للمرة الأولى بتشجيع الهويّة المحليّة، وذلك عن طريق إحياء الثقافة العربيّة وتعزيز «فكرة سوريا» كوطن وانتماء[٣]. وهذا في عمومه ما شكّل نقطة التلاقي بين راشد ومجموعة المثقفين التي أخذ يرعاها ومن بينهم بطرس البستاني، وانطلاقاً من هذا السياق يجوز القول إنّ موقف راشد باشا

(1) Butrus Abu-Manneh: The Christians between Ottomanism and Syrian Nationalism: The Ideas of Butrus Al-Bustani.(International Journal of Middle East Studies, May 1980) p.289,290.

ويضيف الكاتب بأن البستاني قد يكون أوّل الوطنيين السوريين .

(2) Butrus Abu-Manneh: The Province of Syria and the Mutasarrifiyya of Mount Lebanon (1866-1880), (Turkish Historical Review 4 -2013, BRILL, Leiden 2013) p.122.

(3) Ibid .. p.130.

وبطرس البستاني من العلويين قد نشأ في ذاك المناخ، ولعلّ الفكرة الأساسية في موقفهما هو اعتبار العلويين جماعة متمردة، لابدّ من ترويضها، وربّما حرمانها من الأسباب التي يمكن أن تقوّيها وتجعلها قادرة على الاستقلال عن الدولة.

والحال، أن طريقة التعاطي الرسمي مع العلويين ستشهد تغيّراً لافتاً في الفترة اللاحقة، بعد تعيين الإصلاحي البارز مدحت باشا والياً على سوريا في ١٨٧٩، فما كان راشد باشا قد تجاهله ولم تلحظه عَينُ المُصلح فيه، بخصوص أوضاع العلويين، لاحظته عَينُ مدحت، وقد بدأ ذلك على الأرجح عندما توجّه في بداية عهده للمشاركة في حملة عسكرية لتهدئة أوضاعهم والقضاء على مجموعة من قطّاع الطرق التي كانت منذ ١٨٧٦ تهدّد أمن المنطقة[1]. ولعلّ مدحت باشا قد توصّل باكراً إلى قناعة مفادها أنّ الحملات العسكريّة ليست الوسيلة المناسبة للتعامل مع العلويين، خاصّة وأنّهم ضمن أوضاعهم في تلك الأثناء لم يشكّلوا قوّة تهديد فعليّة، ولم يكونوا موضوعاً لتدخل أجنبي مباشر وسياسيّ كما في حالة الدروز مثلاً في تلك الفترة، وقد كانت قدرة مدحت باشا العسكريّة محدودة وشبه معطّلة في كلّ الأحوال؛ إذ لم يمتلك سلطة فعليّة على الجيش الخامس المتمركز في دمشق، والذي كان يتبع أوامر العاصمة مباشرة، وقد بدا ذلك واضحاً خلال الحملة على جبال العلويين، عندما قام قائد الحملة بإطلاق سراح قائد عصابة قطّاع الطرق وانسحب بجنوده بعد ذلك دون مبرّر واضح، ربّما لإحراج مدحت باشا أو لأمور تتعلّق بممارسة الرّشوة كما كان يحدث في كثير من الأحيان[2]، إلاّ أنّ مدحت تمكّن من حلّ تلك المسألة بطريقة سلميّة ودون إراقة دماء في نهاية الأمر.

وقد تجلّت رغبة مدحت في تغيير سلوك التعاطي مع العلويين والمبادرة إلى

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٥١.

(٢) لم يكن من صلاحيّات الوالي التدخّل بشؤون الجيش الخامس المتمركز في دمشق الذي كان يتلقّى تعليماته مباشرة من العاصمة، وهذه كانت إحدى العراقيل التي واجهت مدحت باشا.

تحسين أحوالهم خلال زيارته مدينة اللاذقية في التاسع من آب/ أغسطس ١٨٩٧، حيث اجتمع بزعمائهم ووجهائهم وأظهر لهم رغبته في التخفيف عنهم وتحسين أحوالهم، وهذا ما أوردهُ في تقريره المفصّل عن أحوال ولاية سوريا الذي أرسله إلى العاصمة في وقت لاحق، شارحاً فيه سوء أوضاع العلويين، ومحذّراً من وقوعهم تحت التأثير الأجنبي كما حدث في جبل لبنان، ومقترحاً بالتالي جملة من الإجراءات الأوّليّة التي تضمن استمرار الهدوء والأمن في مناطقهم، تركّزت على الجانب الاقتصادي وتسوية الضرائب المتراكمة عليهم وطريقة تحصيل تلك الضرائب[١]، إلاّ أنّ الحكومة رفضت من جهتها تلك المقترحات.

هكذا، وبالرغم ممّا حملته سياسة مدحت باشا من إيجابيات بدَت واعدة لولاية سوريا عموماً وللعلويّين بشكل خاص، إلاّ أنّ تأثيرها المباشر كان محدوداً، وذلك نتيجة للموقف السلبي للسلطان عبد الحميد الثاني ومستشاريه من مدحت باشا وارتيابهم من سياسته[٢]، الأمر الذي أدّى في مرحلة لاحقة إلى اتهامه بالتخطيط لفصل ولاية سوريا عن السلطنة بالتعاون مع الأمير عبد القادر الجزائري وبعض الشخصيات الوطنيّة السورية، فكانت إحدى الذّرائع التي برّرت عزله من منصبه، فضلاً عن البروباغاندا التي مارستها سلطات السلطان عبد الحميد التي صوّرته عميلاً للغرب الأوروبيّ، الأمر الذي انعكس في السّلبيّة التي تلقّت فيها الأوساط الشعبيّة سياسات مدحت، خصوصاً في دمشق، وذلك بالرغم من الجهود التي كان قد بذلها لمقاومة النفوذ الأوروبيّ، لاسيّما فيما

(١) اللاذقي: **آثار الحقب**.. ص ٣٦٠- ٣٦٢. وأيضاً الطويل: **تاريخ العلويين**، ص ٣٩٤. أمّا بخصوص تقريره عن أحوال سوريا فقد ورد بصيغتين مختلفتين في، نادر العطّار: **تاريخ سورية في العصور الحديثة**، الجزء الأول، (مطبعة الإنشاء، دمشق ١٩٦٢)، ص ٣٢٣. وفي، عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية.. ص ٣٥٢.

(٢) صلاحيات كوالي كانت مرتبطة مباشرة بالعاصمة بحكم قانون الولايات الجديد والسياسات المركزيّة للسلطنة.

كان يتعلّق بالجانب الاقتصادي، إضافة إلى محاولاته كبح التدخل البريطاني في شؤون جبل الدروز(١)، ليتمّ إبعاده أخيراً عن سوريا في ١٨٨٠ بعد أقل من ثلاث سنوات من وصوله إليها.

بيد أنّ البارز في سياسة مدحت باشا كان امتلاكه لرؤية جديدة قامت عليها تلك السياسة وتمحورت حولها، جاءت نتيجة لانشغاله في البحث عن الحلّ الأنسب لمشاكل السلطنة، التي بدا مصيرها في خطر مع انتشار الروح الاستقلاليّة، وتطوّر درجات وعي الجماعات بهويّاتها المحليّة وبداية خسارة الدولة لأقاليمها المسيحيّة، فكان اقتراحه الجريء بالدعوة إلى نظام لا مركزيّ للولايات، أو بمعنى آخر، فدرلة السلطنة، ما يعني تقسيمها إداريّاً إلى ولايات شبه مستقلّة تُرضي طموح ورغبات الأمم غير التركيّة(٢)، على أن تبقى تابعة للسلطنة. وانطلاقاً من رؤيته هذه، كان يؤمن بأنّ رفع الظلم عن الأقليّات وتحقيق المطالب المحقّة للوطنيين المحليّين هي أمور ستؤدّي إلى تحقيق السّلم الأهلي ونجاح الإدارة المحليّة في مختلف المناطق(٣)، وهذا ما يفسّر تقرّبه خلال وجوده في سوريا من الأعيان الريفيّين، إضافة إلى صلاته المتينة بالنخبة السياسيّة المثقّفة التي كانت عائلة الصّلح الصّيداويّة، متمثّلة بأحمد ووَلَديه منَح ورضا، واحدة من أبرزها.

فقد قام مدحت باشا، مدفوعاً برغبته في تنفيذ سياسته الخاصّة، بتعيين أحمد أفندي الصّلح متصرّفاً على اللاذقيّة سنة ١٨٧٩، وذلك بعد أن فصَلها عن طرابلس وأعاد استقلالها الإداري نزولاً عند رغبة أهلها، وفي هذا الإطار

---

(1) Shimon Shamir: Midhat Pasha and the Anti-Turkish Agitation in Syria. (Middle Eastern Studies, May, 1974) pp. 115-141.

(2) Ibid .. p.125

(3) Kemal H. Karpat: The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State. (OXFORD UNIVERSITY PRESS 2001) p.315,316.

باشر أحمد الصّلح، مُستعيناً بولديه منَح ورضا، تطبيق سياسة إصلاح ثقافي واجتماعي، والعمل على تنمية الوعي السياسي والثقافي بين أبناء المنطقة، ومن بين الوسائل التي اعتمدتها العائلة الصّلحيّة تأليف جمعيّة خيريّة في اللاذقيّة كانت ذات طابع ثقافيّ وسياسيّ غير معلن، على غرار جمعية المقاصد الخيريّة التي شكلوها في صيدا قبل ذلك بوقت قصير، وبتشجيع من مدحت باشا نفسه. والأرجح أنّ المتصرّف الجديد كان السبّاق في محاولة إدماج العلويين ضمن النظام التعليمي الجديد للسلطنة، وذلك باختياره بعض أولاد العلويين ليكونوا ضمن مجموعة من الطلبة المسيحيين والمسلمين الذين سيتمّ إرسالهم إلى العاصمة لتلقّي التعليم فيها[١]، بيد أنّ الفترة القصيرة التي أمضاها أحمد الصّلح في اللاذقيّة لم تسمح له بالمضيّ قدماً في تنفيذ سياسته الثقافية التي كانت جزءاً من مشروع مدحت باشا السياسيّ بطبيعة الحال.

وإلى جانب ذلك كلّه، تبرز مسألة فيها كثير من الالتباس، حول العلاقة السياسيّة المباشرة ما بين مدحت باشا والعلويّين. فحسب محمد أمين غالب الطويل في كتابه «تاريخ العلويين»، كان مدحت قد وَعد العلويين بتشكيل كيان خاص بهم « تكون له صبغة خصوصيّة تشابه إدارة جبل لبنان»[٢]، الأمر الذي يتعذّر إثباته، على أنّ للرواية وجهاً آخر لا يظهر فيه مدحت باشا، إنّما يظهر فيها اسم محمد الهواش، ابن اسماعيل خير بك، والذي كان بحسب الرواية الأولى أحد المقربين من مدحت[٣]؛ إذ تدّعي الرواية الثانية أنّ الهواش قد حاول

---

(١) محمد جابر آل صفا: آل الصلح عن مخطوطة «سلاف الأفكار في مدح عترة المختار». (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٩). والمعلومة أوردها هنا محمد علي فرحات في تقديمه للكتاب دون أن يشير إلى مصدرها، إلاّ أنّها تتوافق مع نهج آل الصّلح وما عرف عنهم من عنايتهم بالتعليم والخدمة الاجتماعية فضلاً عن تفهّمهم المبكّر لحساسيّة الأقليّات .

(٢) الطويل: **تاريخ العلويين**.. ص ٣٩٦.

(٣) نفسه.. ص ٣٩٧.

«الترتيب لحركة استقلاليّة» بين العلويين، وأنّه «تعاهد» مع الأمير عبد القادر الجزائري لتحقيق الأمر، لكنّ السلطات العثمانية اكتشفت أمره وقامت بنَفيه إلى جزيرة رودوس في اليونان حيث بقي فيها حتى وفاته[1].

ولنا أن نشكّك في مضمون الروايتين معاً، فباستثناء كتاب الطويل، «تاريخ العلويين»، لا وجود لأي معلومة أو إشارة إلى وعد من مدحت باشا أو غيره للعلويين بتشكيل كيان خاص بهم، والأرجح أنّ الرواية نفسها هي من تأليف صاحبها. أمّا ما يتعلّق بادّعاء الهوّاش، فالأرجح أنّ فيه كثيراً من المبالغة، فصحيح أنّ الأمير عبد القادر كان على صلة مع بعض الوطنيين السوريين، ومنهم أحمد الصّلح نفسه، واجتمعوا للبحث في مصير سوريا ضمن السلطنة، وكان السؤال يومها عن أيّ صيغة هي الأفضل: البقاء ضمن السلطنة مع استقلال ذاتي، أم الانفصال التام عنها. لكن بصرف النظر عن التفاصيل، بدا أنّ الظروف لم تساعد على إنضاج ذاك الحراك، بدليل أنّ السلطان عبد الحميد نفسه لم يتّخذ أي إجراء عقابيّ في حقّ المشاركين فيه، بل في حالة أحمد الصّلح، كان قد تسلّم منصباً معتبراً ضمن الولاية، ولئن عُزل من منصبه بعد عزل مدحت باشا فإنّه استمرّ وأولاده في تقلّد المناصب الرسمية في السلطنة. وإذا كان صحيحاً أنّ الهوّاش قد اتّصل بالأمير عبد القادر، فذلك على الأرجح في المرحلة التي تراجعت فيها مجموعة الأمير عن فكرة الاستقلال، ما يجعل حركته هذه أقرب إلى الاندفاع والتهوّر أو أنّها لم تمتلك عناصر النجاح في الأساس، فضلاً عن توقيتها السيء الذي لم يتوافق مع الظروف السياسيّة حينها، وربّما هذا ما جعله يتعرّض، دون غيره، للعقاب والنّفي إلى قبرص.

كائناً ما كان الأمر، فإن العهد القصير لمدحت باشا قد ساهم بشكل ما في تنمية الوعي السياسي في سوريا عموماً، وساعد في صعود شريحة من المثقفين

---

(١) انظر مقدّمة كتاب محمد الهواش: **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (مكتبة السائح، طرابلس ١٩٩٧)، ص ١٢.

المسلمين، ليشكّلوا مع زملائهم المسيحيين الذين برزوا في عهد راشد باشا المشهد الثقافي والسياسيّ للمنطقة. لكن، في المقابل، لا يمكن الإقرار بأنّ مدحت قد ساهم مباشرة في تنمية الوعي السياسي للعلويين، الذين لم تشهد أوضاعهم ذاك التغيير المنشود أثناء وجوده، بل يمكن القول إنّها بقيت على حالها ومستوى السّوء نفسه الذي كانته قبل مجيئه، خاصّة فيما يتعلّق بالانقسام والخصومة فيما بينهم وما سبّبه ذلك من اقتتال وصدامات، ليكون الاستقرار النسبي في مناطق العلويين هو أبرز ما تحقّق بوجود مدحت، إضافة إلى أسبقيّته في اقتراح اتّباع سياسة استيعابيّة وسلميّة تجاه العلويين، وذلك بالتحديد ما جعل أحمد حمدي باشا الذي خلفه في ولاية سوريا سنة ١٨٨٠ يعتمد أسلوبه بتجنّب الخيار العسكري العنيف واعتماد حلول أكثر سلميّة؛ إذ فرض المصالحات وكتب عليهم تعهّدات خطيّة، مُقترحاً على الحكومة بدوره جملة من الإجراءات التي تضمن إصلاح أحوالهم، لكن دون استجابة من الباب العالي.[١]

وإذا كان ثمّة وصف لمرور مدحت باشا السّريع في حياة العلويين، يكون «خذلان التاريخ» هو الوصف الملائم لتلك التجربة العابرة، ذاك أنّ السياسة التي كان يعمل مدحت على وضع أساساتها في سوريا، وبغض النظر عن كثير من التفاصيل المبالغ فيها التي أقحمها البعض في سياق تلك السياسة، كان لها أن تمثّل فرصة جديدة للعلويين للنهوض والسعي إلى التوحّد، فعدا أنّها كانت ستُدخلهم في جنّة الدولة وتعترف بهم مواطنين متساويين مع غيرهم في أفضل الأحوال، كانت ستساهم في انتقالهم من الانتماء للعشيرة إلى الانتماء للطائفة في أضعف الأحوال. هنا لا بدّ من ذكر سبب آخر ساهم بشكل غير مباشر في إجهاض أمل العلويين بمدحت باشا، إضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب، وهو أنّ الفترة القصيرة التي حكم فيها مدحت لم تظهر فيها شخصيّة علويّة قويّة

(١) انظر تقريره المرسل إلى العاصمة في، عوض: الإدارة العثمانية.. ص ٢٩٦، ٢٩٧.

تتمكّن من الاستفادة من وجوده والتأثّر بسياسته، كتلك التي كان يمثّلها في الماضي إسماعيل خير بك.

وبمضيّ عشر سنوات على رحيل مدحت باشا، سيأتي حاكم عثماني آخر إلى المنطقة ويتعاطف مع أحوال العلويّين، هو إسماعيل كمال بك الألباني، الذي تعيّن والياً على بيروت في ١٨٩٠[١]، لكنّ الفترة القصيرة التي أمضاها في منصبه لم تمكّنه من تقديم ما يلزم من إصلاحات تحسّن أوضاعهم، سوى بعض القرارات المتعلّقة بإعادة أراضيهم إلى ملكيّتهم والطلب من السّلطات المحلية تحسين طريقة معاملتهم لهم، وقد أشار إلى هذه الأمور في مذّكراته، التي لم تخل من انتقاده لطريقة تعاطي الحكومة مع العلويين، إضافة إلى العدائيّة التي كانوا يلقونها من جيرانهم[٢]، وأغلب الظنّ أن موقف إسماعيل كمال بك المتعاطف مع العلويّين كان بتأثير من محمد ضيا بك متصرف اللاذقيّة في ذاك الوقت، وذلك أثناء زيارة الوالي السريعة للمتصرفيّة. ذاك أنّ ضيا بك يعدّ أكثر الحكّام العثمانيين تعاطفاً مع العلويّين، فقد استطاع ضمان الهدوء والسلم في المنطقة خلال عهده، ومن ثمّ عمل على إعادة بعض الحقوق للعلويّين لاسيّما فيما يتعلّق بمسألة ملكيّة الأراضي، وبذل جهده لاستيعابهم وإدماجهم في الدولة عن طريق التوظيف وافتتاح المدارس والجوامع في قراهم، وتعزيز شعورهم

---

(١) في ١٨٨٧ فُصلت ولاية بيروت عن ولاية سوريا، وشملت لواء طرابلس ولواء اللاذقيّة .

(٢) يمكن الرجوع إلى ما كتبه محمد موفاقا باختصار في ورقته «الألبانيون في سورية ودورهم في الحياة السورية» في: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، الجزء الأول (جامعة دمشق ١٩٧٨) ص ١٧٩، والأفضل الرجوع إلى الترجمة الانكليزية لمذكرات إسماعيل كمال The Memoirs of ISMAIL KEMAL BEY: (London, Constable and Company LTD 1920) p.200 والمتوفّرة على موقع الأرشيف الرقمي العالمي على الرابط: https://archive.org/details/memoirsofismailk00ismauoft

بالمساواة بينهم وبين بقيّة الفئات[١]. ولا شكّ بأنّ سياسة ضيا بك هذه ما كان يمكن أن تتحقّق دون موافقة الباب العالي عليها، بل في حالته، كان يتلقّى الدعم مباشرة من السلطان عبد الحميد، الذي عارض توصية مستشاريه بعزله من منصبه نتيجة ضغوط وجهاء اللاذقية المعارضين لسياسة ضيا بك[٢]. لكنّ هذا كلّه لا يكفي لتفسير دور ضيا بك وسياسته تجاه العلويّين؛ إذ كان في ذلك الوقت إحدى أدوات السلطان عبد الحميد لمواجهة الخطر الذي كان يهدّد السلطنة، والمتمثّل بنشاط البعثات التبشيريّة البروتستانتيّة، والذي كان قد بلغ ذروة خطورته في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وكان العلويون، إضافة إلى غيرهم من الطوائف المسلمة غير السنيّة كالدروز والشّيعة، فضلاً عن المسيحيين الشرقيين، ضمن الجماعات المستهدفة من تلك النشاطات.

بين تبشيرَين: تسنين في مواجهة التّنصير

شكّلت البعثات التبشيريّة المسيحيّة، على اختلاف الكنائس المنبثقة عنها، تهديداً رئيسيّاً للسلطنة العثمانيّة منذ أواسط القرن التاسع عشر، خصوصاً عندما بدأ يتّضح دورها الفعّال في بلورة الهويّات القوميّة والدينيّة المختلفة وتعزيزها على حساب الانتماء العثماني، الذي بدا قديماً وضعيفاً، وأخذ يعاني مجموعة من الأزمات تتعلّق بعدم قدرته على ادّعاء تمثيل هويّة صلبة وجامعة وموحّدة للرعايا قادرة على مواجهة التحدّيات السياسيّة والاجتماعيّة الجديدة ومواكبتها، وذلك ما جعل البعثات أداة استخدمتها القوى الأوروبيّة الكبرى للتدخّل في الشؤون العثمانيّة، وتوسيع قاعدة نفوذها. ولئن كان من البديهي أن تستهدف البعثات

---

(1) Jens Hanssen: Fin de Siècle Beirut, The Making of an Ottoman Provincial Capital (CLARENDON PRESS , OXFORD 2005) p.69.

(٢) يوسف الحكيم: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، الجزء الأول (دار النهار، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٩١) ص٨١.

التبشيريّة المسيحيّين بالدرجة الأولى، وهذا ما كان ليتسبّب بما يكفي من المتاعب بالنسبة للعثمانيين، إلا أنّها امتلكت طموحاً يفوق ذلك في بداية نشاطها، تمثّل باستهداف المسلمين عموماً بنشاطها التبشيريّ. لكنّ اصطدامها بالمعارضة القويّة من قبل العثمانيين، فضلاً عن استحالة تحقيق هدفها هذا نظراً إلى العوائق الدينيّة والاجتماعيّة المختلفة، جعلها تقوم بتعديل نشاطها بشكل يجعلها تتكيّف مع العقبات القانونيّة والشّرعية التي كان العثمانيون يفرضونها، وهذا بالضبط ما فعلته البعثات التبشيريّة البروتستانتيّة؛ إذ تخلّت عن عمليّة التبشير المباشر والصريح واستبدلته بنشاط اجتماعي تركّز على الجانب التعليميّ والصحّي، إيماناً منها بأنّ هذا النوع من النشاط سيؤدي إلى كسب المجتمعات والجماعات المستهدفة، ويخلق الظروف المثاليّة لعمليّة تنصير غير مباشر وغير علنيّ الطابع، تضمن نجاح البعثات في مهمّتها.

وإلى ذلك، قامت تلك البعثات بتعديل آخر في شكل نشاطها، تخلّت فيه عن السّعي لتنصير المسلمين عموماً، وإعطاء الأولويّة للتبشير بين الطوائف المسلمة غير السنيّة، وبين تلك التي كان ينظر العثمانيون إليها على أنّها جماعات مرتدّة أو مهرطقة، وكان العلويون، بطبيعة الحال، من بين تلك الجماعات. فقد رأى المبشّرون الأوائل، في ظروف الفقر والجهل والعزلة التي يعيش فيها العلويون، فرصة أو مدخلاً مناسباً لهم، يسهّل نشاطهم الاجتماعي ويساعدهم في تأسيس قواعد متينة لهم في مناطقهم[1]، وكان لرحلاتهم وتنقّلهم في تلك المناطق، في بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، دور كبير في التوصّل إلى هذه الرؤية، بعدما كانوا في وقت سابق يعتمدون بشكل رئيسي على آراء وانطباعات غير دقيقة عن واقع تلك الطائفة، غير أنّ هذا لم يساعد في تغيير رأيهم بعقيدة العلويين وانتمائهم الدينيّ، حيث أبقى المبشرون الأوائل

(1) Necati Alkan: Fighting for the Nu?ayrı Soul.. p.40.

على رأيهم الخاطئ بمعتقدات العلويين، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في المراسلات المتواترة فيما بينهم، التي وصفوا فيها العلويين بأنّهم أقرب إلى مسيحيّين شرقيين يعيشون في حالة ضلال وبحاجة إلى الهداية من جديد وإحياء المسيحيّة بينهم[1]. على أنّ التبشير أو النشاط الفعلي قد تأخّر إلى خمسينيات القرن ١٩، بعد أن تمّ إصدار المرسوم الثاني المتعلق بالتنظيمات، «خطي هامايوني»، في ١٨٥٦ والذي توسّعت فيه القاعدة القانونيّة للإصلاحات، وكان أبرز عناوينها تأكيد المساواة بين جميع المواطنين، الأمر الذي انعكس إيجاباً على نشاط البعثات وشكّل بالنسبة إليها نوعاً من الغطاء القانوني لأعمالها، خصوصاً فيما يتعلّق بمسألة حريّة الانتماء الدينيّ التي وإن سمحت، نظريّاً، للمسلم بالانتقال إلى المسيحيّة، فقد بقيت مثار جدل في الإدارة العثمانيّة، لاسيّما بين التيّار الإصلاحيّ المدعوم من القوى الأوروبيّة من جهة وبين التيّار المحافظ من جهة أخرى[2]، إضافة إلى أنّ البعثات كانت قد تمكّنت في تلك الفترة من إنشاء شبكة قويّة من المدارس في عموم سوريا[3].

في المقابل، بدا أنّ العثمانيين قد استشعروا الأخطار الكامنة في نشاط

---

(1) Yvette Talhamy: American Protestant Missionary Activity among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century (Middle Eastern Studies, Mar 2011) p.226 وأيضاً Necati Alkan: Fighting for the Nu?ayrıSoul..p.39

(٢) قبل ذلك، في ١٨٤٤ ألغى العثمانيون عقوبة الإعدام أو «حدّ الردّة» عن المرتدّ، بضغط من السفير البريطاني كانينغ. وللمزيد عن دور كانينغ في تلك المرحلة وعلاقته بالتنظيمات يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع بعنوان Stratford Canning and the Tanzimat في:

Allan Cunningham, Edward Ingram: " Eastern Questions in the Nineteenth Century: Collected Essays, Volume 2" (Frank Cass & CO.LTD, London 1993)p.123

(3) Talhamy: American Protestant Missionary.. p.222

البعثات بين العلويين، ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك هو خوفهم من أن تسعى القوى الأوروبيّة الكبرى لوضع العلويين تحت حمايتها، كما كانت الحال بالنسبة للموارنة والدروز، وهذا ما يعني تحوّل العلويين إلى قوّة مستقلّة، في حال عملت القوى الأوروبيّة عن طريق البعثات على توحيدها وفرض تغيير ديمغرافي أو هويّاتي في المنطقة، إذا ما نجحت البعثات بتنصير العلويين وخلق حالة مسيحيّة جديدة في أراضي السلطنة، الأمر الذي يمكن أن يؤدّي إلى تكرار حالة جبل لبنان الذي تحوّل عقب مجازر ١٨٦٠ إلى متصرفيّة شبه مستقلّة ترعاها القوى الأوروبيّة الكبرى، فتكون المناطق العلويّة بالتالي، بما فيها السّاحل السّوري كلّه، امتداداً أو رديفاً لمتصرفيّة جبل لبنان، لا سلطة فعليّة للعثمانيين فيها. والأرجح أن مثل هذا السيناريو كان يمكن أن يؤدي سريعاً إلى فصل ولاية سوريا بالكامل عن السلطنة كمرحلة أولى، على أن تنضمّ إلى مصر بعد ذلك، أو أن يكون الانفصال هذا خطوة أولى نحو تأسيس سلطنة أو مملكة عربيّة، وقد مثّلت هذه الأفكار هاجساً رئيسيّاً للسلطنة لازمها طيلة تلك الفترة وبقي حتى نهاية العهد العثماني. وإلى هذا كلّه، شكّل استهداف البعثات للعلويين وغيرهم من الأقليّات الطائفيّة والاثنيّة مصدراً آخر لقلق العثمانيين، يتعلّق برغبتهم بالحفاظ على هيبة الدولة ومكانتها بين ما تبقى من رعاياها بعد أن فقدت معظم المسيحيين منهم.

وبالرغم من مخاوف السلطات العثمانيّة من نشاط البعثات بين العلويّين، لم يتوافق ردّها عليها مع حجم ذاك النشاط وخطورته، بل يبدو أنّ مبادرتها إلى مواجهته قد تأخّرت إلى السبعينيات من القرن ١٩، وربما كان للتداعيات الناجمة عن حرب القرم ومن ثمّ أحداث ١٨٦٠ دور في ذاك التأخير. ذاك أنّ العثمانيين الذين باتوا تحت ضغوط أوروبيّة شديدة نتيجة تلك الأحداث، أرادوا أن يتجنّبوا الاصطدام بالقوى الأوروبيّة التي كانت قد ساندتهم مؤخراً في حرب القرم، وخصوصاً الإنكليز، الذين كانوا الرعاة الرسميين للبعثات البروتستانتيّة، وكانوا قد فرضوا على السلطات العثمانيّة في وقت سابق الاعتراف الرسمي

بـ«الملّة البروتستانتيّة» رغم قلّة عدد أتباع تلك الملّة[1]. وإلى ذلك، هناك سبب آخر يتعلّق بتأخّر العثمانيين عن مواجهة البعثات، هو الوقت الذي استغرقه نضوج تيّار سياسيّ مضادّ ومعارض للإصلاحيّين في اسطنبول، فمع بروز هذا التيّار الذي بدأ يقوى في السبعينيات، بدأت مواجهة النفوذ الأوروبيّ في السلطنة تتّخذ أشكالاً أكثر حدّة وفعاليّة، كان من بينها مواجهة البعثات.

والرّاجح أنّ أولى المواجهات بين العثمانيين والبعثات في سوريا قد بدأت مع تعيين خالد باشا والياً على سوريا في ١٨٧٣[2]، فالوالي الجديد الذي قدّم نفسه عند وصوله على أنّه «مسلم تقيّ»، باشر بتنفيذ سياسة معادية للإصلاح والإصلاحيّين[3]، انعكست على أحوال المسيحيين التي كانت قد بدأت بالتدهور بعد رحيل راشد باشا، فازدادت سوءاً نتيجة سياسات خالد باشا، الذي أكثر من اعتماده على قوانين الشريعة الإسلاميّة بدلاً من قوانين «التنظيمات» التي عمل على تجاهلها قدر إمكانه. أمّا فيما تعلّق بالبعثات، فكان أكثر جرأة من سلفه صبحي باشا، الذي يبدو أنّه اكتفى بتحذير الحكومة من اتّساع نشاط البعثات بين الأقليات في ولايته، خصوصاً الدروز والعلويين، ومطالبتها بإرسال معلّمين مسلمين وافتتاح مدارس حكوميّة في كل قرى الدروز والعلويين. ففي عهد خالد باشا برز دور صالح أفندي، قائمقام اللاذقيّة،

(١) عبد الرؤوف سنّو: **تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني** (الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦)، ص١٦.

(٢) يرد اسم خالد باشا في بعض المراجع معرّباً من التركيّة (حالت) ولا يقتصر ذلك على المراجع الغربية بل يرد الاسم بالشكل نفسه في كتاب إلياس اللاذقي أيضاً، الأمر الذي يمكن ردّه إلى عمل اللاذقي كمترجم للقنصليّة الأميركيّة في اللاذقيّة.

(3) Fruma Zachs: The making of a Syrian identity..p.112

المتعصّب والكاره للمسيحيين[1]، والذي تحدّى نشاط البعثات في مناطق العلويين، الذين عانوا من ضغوطه وتهديداته لهم لإجبارهم على طرد المعلّمين البروتستانت من قراهم والامتناع عن إرسال أولادهم إلى مدارس البعثات، وإجبارهم على كتابة العرائض المطالبة بإغلاق تلك المدارس بدعوى أنّهم، أي العلويين، مسلمون ولا يريدون تلك المدارس، ومن ثمّ، وبتوجيه من خالد باشا أمر بإغلاق عدّة مدارس للبعثات في قرى العلويين، إضافة إلى إرغامه من تنصّر منهم على التجنيد في الجيش، على الرغم من أنّ أولئك، على قلّتهم، كانوا قد تسجّلوا رسمياً كمسيحيين بروتستانتيين ودفعوا الضريبة التي تعفي الرعايا المسيحيين من الجنديّة، وربّما كان عملهم في تلك المدارس كمعلّمين سبباً إضافيّاً في تلك الضغوط. لكنّ سياسة المواجهة العثمانيّة هذه كانت تلاقي مقاومة وإصراراً من البعثات على بقائها ومتابعة أعمالها في المقابل، هكذا، وبضغوط من الإنكليز أُعيد فتح المدارس من جديد وأُطلق سراح المعلّمين العلويّين في نهاية الأمر.

والحال، أن حدّة المواجهة ما بين العثمانيين والبعثات قد تراجعت كثيراً في الفترة اللاحقة، وربّما كان ذلك نتيجة للاستجابة البطيئة والمحدودة التي أبداها العلويون تجاه نشاط البعثات، بالرغم من جهود تلك الأخيرة، التي لم توفّر فرصة استغلال الحالة الاقتصاديّة الكارثيّة وظروف الفقر والجوع التي بدأت في ١٨٧٤[2]، هذا بالإضافة إلى المناخ السياسي العام في السلطنة. ولئن عادت المواجهة مجدّداً في نهايات السبعينيات، إلاّ أنّها لم تكن بالحدّة التي كانت عليها من قبل، وهذا ما نجده في السياسة التي اعتمدها مدحت باشا في التعامل مع خطر البعثات، فقد حاول مدحت تقديم رؤية مختلفة لمواجهة نشاط

---

(١) Yvette Talhamy: American Protestant Missionary..p.226 وأيضاً، اللاذقي: **آثار الحقب..** ص٣٢٠.

(٢) اللاذقي: **آثار الحقب..** ص٣٢٤.

البعثات، تعالج أساس المشكلة، وتسحب البساط من تحتها، وذلك، كما ورد سابقاً، من خلال محاولة خلق انتماء وطنيّ محليّ يكون مرادفاً ومكمّلاً للانتماء العام للسلطنة، ما يعني استيعاب الهويّات الوطنيّة المحليّة للأقاليم والولايات ورعايتها ضمن هويّة عثمانيّة كبرى، تجمعها وتضبط احتكاكها وعلاقاتها مع الخارج. وفي هذا الإطار كان قد حثّ أعيان المسلمين على التبرّع والمساهمة في إقامة مدارس حديثة تواجه مدارس البعثات، بيد أنّ شكوك أولئك الأعيان بمدحت وموقفهم السلبي منه أحبطت محاولاته تلك، فاقتصرت الاستجابة على الفئة المثقفة التي كانت عائلة الصّلح واحدة من بينها.

والحال، أنّ التغيير الكبير في طبيعة المواجهة مع البعثات التبشيريّة كان ينتظر وصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة في ١٨٧٦، ليبدأ بتنفيذ سياسة جديدة تقوم على تقوية الرابطة الإسلاميّة بين شعوب السلطنة وأقاليمها لمواجهة التحديّات التي فرضتها الظروف السياسيّة، من خسارة معظم مسيحيي السلطنة وانفصال أقاليمهم عنها، إضافة إلى النفوذ الأوروبيّ المتزايد وما كان ينتج عنه من تدخّل في أمور السلطنة. وكان من البديهي، انطلاقاً من هذه السياسة، أن يتمّ التركيز على مخاطر البعثات التبشيريّة التي باتت من أولويّات عبد الحميد القصوى، وكان ينظر إليها على أنّها «أكثر الأعداء خطورة على النظام الاجتماعي»[1]، وقد أدّى ذلك إلى اعتماد عبد الحميد على سياسات وأدوات أكثر فاعليّة في التصدي للبعثات، كان من أبرزها البرنامج المنهجي لـ«تصحيح المعتقدات» الذي اعتُمد لتحويل الطوائف المسلمة غير السنيّة إلى

(1) Selim Deringil: The Invention of Tradition as Public Image in the Late Ottoman Empire,1808 to 1908 (Comparative Studies in Society and History, Vol. 35, No. 1 (Jan., 1993) p13

السنيّة الحنفيّة[١]، أو الإسلام الرسمي للدولة. وقد تعدّدت الطرق التي اعتمدت لتطبيق هذا البرنامج، وكان من بينها التجنيد في الجيش، كوسيلة للانضباط وإدماج المجموعات «الضّالة» في الجماعة المسلمة، فضلاً عن التعليم تحت إشراف السلطات الدينيّة. ولعلّه من المفيد هنا الإشارة إلى رؤية أحد الرسميين العثمانيين التي عرضها على السلطان عبد الحميد، واقترح فيها العمل على خلق مجتمع تبشير إسلامي يقاوم نشاط البعثات التبشيريّة معتمداً طريقة عملها، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسة تُعنى باختيار العلماء وتدريبهم لمدة سنتين أو ثلاث، على أن يحصل المتخرّج من هذه المؤسسة على لقب «داعي الحقّ المبشّر»، ويتم تعيينه في المناطق التي توجد فيها الطوائف المسلمة غير السنيّة فضلاً عن مناطق الكلدان واليهود والأرمن[٢]. وهذا في عمومه ما يشير إلى الأهميّة التي بلغها الإسلام الرسمي الذي كان بمثابة خط الدفاع الإيديولوجيّ الأوّل للدولة في مواجهة المخاطر المحيطة بها في تلك الفترة[٣].

وفيما يتّصل بمواجهة البعثات في مناطق العلويين، برز دور محمد ضيا بك في الفترة التي شهدت ذروة نشاط البعثات، وكان فيها متصرّفاً للاذقيّة، حيث يعود له الفضل في تهدئة الأوضاع وبناء علاقات جديدة ومباشرة مع العلويين، استطاع من خلالها الحدّ من نشاط البعثات، والتعويض عن النقص الذي عانت منه سياسة عبد الحميد في تركيزها على الجانب الديني من المسألة المتمثّل

---

(1) Edip Golbasi: Turning the Heretics into Loyal Muslim Subjects: Imperial Anxieties, the Politics of Religious Conversion, and the Yezidis in the Hamidian Era (The Muslim World Journal, Hartford Seminary JAN 2013) p.12

(٢) الاقتراح للجنرال سليمان حسني باشا والي بغداد في أبريل ١٨٩٢، انظر Selim Deringil: The Invention of Tradition..p.20. وكان الصدر الأعظم محمد كامل باشا اقترح في الفترة ذاتها على السلطان اقتراحاً مشابها انظر Kemal H. Karpat: The Politicization of Islam.. p.201

(3) Edip Golbasi: Turning the Heretics..p.12

بمسألة «التحويل»، دون الاهتمام بانتهاج سياسة تعليميّة واجتماعيّة تسحب البساط من تحت البعثات. ويلوح بأنّ شدّة المواجهة ما بين رضا بك والبعثات قد بلغت أوجها في السّنتين الأخيرتين من عهده الطويل الذي دام سبع سنوات، ففي تلك الأثناء كانت علاقته المتازة مع العلويين عاملاً رئيسيّاً في مواجهته لنشاط البعثات ومدارسها، فبحسب إحدى الروايات العلويّة، كان ضيا قد تواصل مع علماء العلويين في اللاذقيّة ونتج عن ذلك تبادل الثقة ما بينه وبينهم، إلى درجة أنّه كان يقتدي بهم في الصّلوات[١]، ومن جهة أخرى كان للإجراءات الإيجابيّة التي اتّخذها في المسائل المتعلّقة بأراضيهم وحقوقهم دور في الضغط على مدارس البعثات في مناطقهم[٢]، فضلاً عن طلبه من زعماء العلويين منع المبشّرين والمعلّمين من دخول قراهم. ومن جهة أخرى، بدا أنّ ضيا بك مارس ضغوطاً على الباب العالي، محذّراً من تجاهل الحكومة لحالة العلويين وعدم تحمّل مسؤولياتها تجاههم، وما تتطلّبه من أعمال بذريعة نقص الموارد والافتقار للتمويل اللازم، خصوصاً مع تزايد نشاط البعثات التي كانت تدفع رواتب منتظمة لبعض زعماء العلويين[٣]. وقد استخدم ضيا بك مسألة «التحويل» إلى الإسلام الرسمي وسيلة من وسائل الضغط على الباب العالي فيما يبدو؛ إذ عرض في مراسلاته للعاصمة استعداد العلويين للتحوّل، أو بحسب تعبيره «العودة إلى الإسلام» والمذهب الحنفي واكتساب العلوم والعدالة تحت جناح السلطان عبد الحميد[٤]. في المقابل، ووفقاً للرواية العثمانية، استجاب الباب العالي لمطالب ضيا بك وتمّ بناء عدد من المدارس والجوامع في

---

(١) عبد الرحمن الخيّر: **عقيدتنا وواقعنا**.. ص٣٨.

(٢) الحكيم: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**.. ص ٨٠.

(3) Necati Alkan: Fighting for the Nusayri Soul.. p.44., Selim Deringil: The Invention of Traditionp.15

(4) Necati Alkan: Fighting for the Nusayri Soul..p.46.

مناطق العلويين، إضافة إلى إرساله مجموعة من المشايخ بأمر من شيخ الإسلام للإشراف على عمليّة التحويل والتعليم، وذلك في سنة ١٨٩١، أي في السنة الأخيرة من عهد ضيا بك. بيد أنّ تأخّر الاستجابة لمطالب ضيا، حيث جاءت في السنة الأخيرة من عهده، فضلاً عن إهمال تلك المدارس والجوامع بعد وفاته في ١٨٩٢، تعزّز الميل نحو التشكيك في تلك الرواية أو في نسبة تطبيقها على أرض الواقع في الحدّ الأدنى[١].

وبغض النظر عن مدى نجاح ضيا بك في تحجيم دور البعثات والحدّ من نفوذها بين العلويين، يمكن اعتبار النجاح الذي حقّقه في بناء علاقة جديدة معهم سابقة عثمانيّة لم يتمكّن أحد من أسلافه، بمن فيهم المحسوبون على التيّار الإصلاحيّ، من تحقيقها، ذاك أنّه استطاع الجمع ما بين الحدّ الأدنى والضروري من السياسات التي كان ينادي بها الإصلاحيون، وما بين سياسة الهويّة العثمانيّة وهواجسها، التي شكّلت أحد الملامح الرئيسيّة للعهد الحميديّ، وهذا ما نجده في الموقف الإيجابيّ لبعض المؤرّخين السوريّين، الذين اعتبروا موت ضيا ضياعاً لأمل العلويين و«خسارة كبيرة لا تعوّض، وضربة قاسية لحركة النهضة في منطقة اللاذقيّة»[٢]. لكنّ ذلك لم يمنع وجود أشخاص آخرين شاركوا ضيا في رؤيته تجاه العلويين، كان من بينهم في الفترة ذاتها متصرّف طرابلس إبراهيم حقّي باشا، ففي رسالته إلى الباب العالي في آذار ١٨٩١ لم يكتفِ بالمطالبة ببناء أكثر من ١٥٠ مدرسة في مناطق العلويين، وأن يكون المعلّمون فيها من رجال الدين، بحيث يعملون على تقريب العلويين من الحكومة ومن السنيّين، بل نجده يؤكّد أيضاً في رسالته ضرورة القيام بإجراءات تؤدّي إلى بناء الثّقة بين الحكومة وبين العلويين، من بينها أن يُسمح لهم بالترقّي ضمن المراتب العسكريّة

(1) Yvette Talhamy: American Protestant Missionary.. p.231.

(٢) هاشم عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٣٩٨.

في الجيش، إضافة إلى معاملة مشايخهم باحترام[١]. وهذا، في المحصّلة، ما يشكّل دلالة على التغيّرات التي بدأت تطرأ على الإداريّين العثمانيين وبداية ظهور فئة أكثر إدراكاً لواقع وخصائص الأقاليم والولايات المختلفة، وبالتالي أكثر تسامحاً مع شعوب تلك الأقاليم.

في كل حال، يبدو أنّ نشاط البعثات التبشيريّة بين العلويين لم يتوقّف أو يتأثّر بشكل بالغ في تلك المنطقة، وذلك على الرغم من جهود ضيا بك في محاربته، فعدا المقاومة التي كانت البعثات تبديها في وجهه، كانت سلطته مقتصرة على حدود متصرفيّة اللاذقيّة ولا تمتدّ إلى بقيّة مناطق العلويين، إضافة إلى أنّ فترة أواسط الثمانينيات قد شكّلت ذروة نشاط البعثات الأميركيّة في سوريا بشكل عام، حيث تفوّقت على غيرها من البعثات في انتشارها ونجاحها، الأمر الذي جاء نتيجة لعوامل عديدة، منها التأخّر أو التباطؤ في تفعيل القرارات التي اتّخذتها الحكومة العثمانية ردّاً على نشاط البعثات، التي كانت بدورها تتمتّع بدعم الدبلوماسيين الأوروبيّين، فضلاً عن الزيادة التي شهدتها في ما يتعلّق بمسألة الموارد الماليّة اعتباراً من ١٨٧٠[٢]، وهذا في العموم، ما يمكن استنتاجه من مراسلات الرسميين العثمانيين في تلك الفترة، التي توفّر صورة عن المدى الذي كان نفوذ البعثات قد بلغه حينها، ففي ١٨٨٨ أرسل متصرّف بيروت علي باشا إلى الباب العالي يشكو من فشل النظام التعليمي العثماني وتواضعه أمام الإقبال الذي تشهده مدارس البعثات في مناطق العلويين، امتداداً

---

(1) Yvette Talhamy: Conscription among the Nusayris.. p.39

(2) Evan Lattea Rogers Hays: (Their Object is to strengthen the Moslem and repress the Christian: Henry Jessup and the presbyerian mission to Syria under Abdul Hamid II) Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland 2008. P.81

من طرابلس في الجنوب إلى اللاذقيّة في الشمال، إضافة إلى تكراره تحذيرات غيره من الولاة والحكّام من مخاطر هيمنة البعثات على العلويين[١]. بيد أنّ الأوامر التي صدرت إلى علي باشا استجابة لمراسلاته، التي تنصّ على إغلاق عدد من المدارس والمستشفيات والكنائس التابعة للبعثات، لم يكتب لها الاستمرار، ذاك أنّ ضغوط الدبلوماسيّين الأميركان في اسطنبول وسوريا أدّت إلى إعادة فتح تلك المؤسسات، وبأوامر من الباشا نفسه، الذي لم يتمكّن من تمرير الشرط الذي وضعه مقابل إعادة فتحها، في أن يقتصر استقبال المدارس على أبناء المسيحيين فقط، والذي كانت البعثات قد رفضته بدورها[٢].

والحال، أنّ البعثات التبشيريّة الأميركيّة لن تتمكّن من المحافظة على المستوى ذاته من النفوذ الذي وصلته في تلك الفترة، وستبدأ بخسارة ذاك النفوذ في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وصولاً إلى زوال أي وجود لها في مناطق العلويين، وذلك تحت تأثير عوامل عديدة، منها المنافسة الشديدة بينها وبين البعثات التبشيرية الأخرى، الكاثوليكيّة والروسيّة، والمعارضة الشعبيّة التي كان يبديها المسيحيون المحليّون، الأرثوذوكس[٣] والكاثوليك، تجاه نشاطها التبشيري، إضافة إلى الصعوبات الماليّة التي اضطرّتها إلى الحدّ من نشاطها وإغلاق مدارسها تدريجيّاً، ومنها تلك المدارس التي أقامتها في مناطق

---

(١) انظر مثلاً تحذيرات مفتّش مدارس منطقة طرابلس علي رشيد أفندي في Yvette Talhamy: American Protestant Missionary..p.231 Activity.. وفي Selim Deringil: The well-protected Domains Ideology and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire, 1876-1909 (I.B.TARIURIS publishers, LONDON.NEW YORK).. p.83

(2) Yvette Talhamy: American Protestant Missionary.. p.230,231

(٣) يذكر منير صقر بأنّ تامر بشّور، زعيم آل بشّور المسيحيين في صافيتا، قد استثمر عداء المسيحيين المحليين للبعثات التبشيريّة ليتمكّن من النجاح في إبعاد الكثلكة عن صافيتا. انظر، صقر: **تاريخ صافيتا**.. ص ٥٤٦، ٥٤٧.

العلويين[١]، لينتهي بشكل أو بآخر نشاط البعثات التبشيريّة الأميركيّة بين العلويين بالفشل بعد ما يقارب الأربعين عاماً من بدايته.

بيد أنّ السبب الأهمّ في فشل البعثات يعود للعلويين أنفسهم، وللمقاومة التي أبدوها تجاه النشاط التبشيريّ، ففي جميع المراحل، لم يبلغ عدد من استجاب منهم للتبشير، بشكل دائم، الحدّ الأدنى من المستوى الذي كانت تطمح إليه البعثات[٢]. بهذا، كانت استجابة العلويين محصورة تقريباً بالجانب التعليمي لنشاطها، فبالرغم من إقبال العلويين على مدارس البعثات في بداية نشاطها، كان بعض مشايخهم يصرّون على أن تبقى تلك المدارس خاضعة لرقابتهم، وأن لا تتضمّن أي مقاصد تبشيريّة يمكن أن تؤثّر على ثقافة أبناء العلويين[٣]. وفي ذلك كلّه دلالة بالغة الأهميّة على تطوّر إيجابيّ في الوعي الجمعي للعلويّين جاء نتيجة للتحديّات التي فرضها عليهم نشاط البعثات على مستوى الهويّة والانتماء السياسيّ معاً، فبداية من تعريف أو تحديد شكل العلاقة ما بين البعثات وبين العلويّين، لم ترقَ تلك العلاقة إلى مستوى سياسيّ فعّال يجعل من العلويّين حلفاء أو محميّين من قبل البعثات وما يمثّلها من الدول الأوروبيّة، كما كانت حالة الدروز والموارنة مع إنكلترا وفرنسا؛ إذ كانت تلك الحماية محدودة ومشروطة بقبول العلويين للتبشير وتغيير هويّتهم الدينيّة، وهذا ما يعني، بشكل أو بآخر، عدم اعتراف البعثات بهويّتهم الدينيّة من الأساس، وهذا ما رأيناه سابقاً في النظرة الدونيّة التي نظر من خلالها المرسلون التبشيريون الأوائل لمعتقدات العلويين.

إلى ذلك، شكّلت سياسة التحويل أو «تصحيح المعتقدات» التي اتّبعها

(1) Yvette Talhamy: American Protestant Missionary.. p.232

(2) Necati Alkan: Fighting for the Nusayri Soul..p.41

(3) Yvette Talhamy: American Protestant Missionary..p.223

العثمانيون كردّ على تبشير البعثات، تحدّياً آخر لهويّة العلويين وانتمائهم الدينيّ؛ إذ وجدوا أنفسهم بين خيارَين كان لابدّ من القبول بأحدهما والتكيّف معه في مواجهة الضغط الشديد عليهم، وبدا أنّهم اختاروا الجانب العثمانيّ، بشكل أو بآخر، والرّاجح أنّ خيارهم هذا لم يكن نتيجة لأعمال عنف أو قهر مارسها العثمانيون كما فعلوا مع غيرهم؛ إذ كان العثمانيون في الفترة التي شهدت ذروة نفوذ البعثات قد جرّبوا استخدام العنف مع اليزيديّين في إقليم الموصل وجواره وفشلوا في تحويلهم، وهذا ربّما ما جعل حظوظ الخيار العنفي تتراجع، نظراً لتكلفته وتجنّباً لمقاومته في منطقة أكثر حساسيّة من الموصل. هذا عدا أنّ وجود حاكم حازم ومتفهّم كضيا بك في تلك الفترة قد شكّل على الأرجح عامل اطمئنان للحكومة وللسلطان عبد الحميد بشكل خاص، وقد يكون لذلك تأثير في تجنيب العلويين احتمال لجوء العثمانيين إلى الحملات العسكريّة وأعمال القتل التي حدثت لليزيديين. غير أنّ العامل الأهمّ يبقى في استجابة العلويين لدعوة العثمانيين، والتي يمكن اعتبارها دليلاً على رغبتهم في تأكيد هويّتهم الإسلاميّة من جهة، إضافة إلى رغبتهم في الاستفادة من تلك الفرصة والارتقاء إلى مستوى مواطنين عثمانيين متساوين مع جيرانهم المنتمين إلى الأغلبيّة السنيّة، الذين لم يبدوا، في المقابل، ترحيباً بهذه المساواة كما ظهر من ردّات فعل بعضهم، ففي أنطاكيا، على سبيل المثال، أظهر بعض الأعيان السنّة اعتراضهم على الوضع الجديد للعلويّين سنة ١٨٩٣، فقاموا بمنعهم من دخول المساجد. على أنّ اعتراضهم هذا لم يكن بدافع مذهبيّ بقدر ما كان رغبة في الدفاع عن تراتبيّة النظام الاجتماعي القديم، الذي سيؤدّي تغييره إلى إحداث انقلاب في أشكال العلاقات الاقتصاديّة بدورها، ذاك أنّ أولئك الأعيان كانوا يستغلّون أبناء العلويين في أعمال السّخرة وغيرها من الأعمال التي كانت تتّخذ شكلاً من أشكال «العبوديّة»، غير أنّ اللافت في هذه الحالة أنّ السّلطة المركزيّة أظهرت رغبتها في إيقاف ردّات الفعل تلك وعدم تكرارها، فأرسلت حوالي ٨٠ من الجنود إلى المنطقة، وقامت باستدعاء أولئك الأعيان إلى العاصمة

لتوبيخهم[١]. وهذا ما يشير إلى جديّة العثمانيين في التعاطي مع المسألة العلويّة انطلاقاً من السياسة الإسلاميّة لعبد الحميد، ورغبتها في تثبيت الوضع الجديد للعلويّين، وهذا ما نجده في حالة أخرى جرت في ١٨٩٨ عندما كان أحد الرسميين العثمانيين، أحمد شاكر باشا، يقوم برحلة تفتيشيّة في ولاية حلب شملت منطقة أنطاكيا، فالتقى به علويّو المنطقة وقدّموا له عرائض احتجاجيّة، يشكون فيها أعيان أنطاكيا الذين لم يقبلوا إسلامهم ولا يسمحون لهم بدخول المساجد، وقد اعتمد الباشا على البروباغاندا الرسميّة للضغط على أولئك الأعيان وإقناعهم بضرورة قبول العلويين، مُدّعياً بأنّه قرأ في الجرائد الأوروبيّة بأنّ ثلاثين ألف علويّ قد عادوا إلى الإيمان الصحيح بفضل السّلطان، فلا يجوز الاعتراض على هذا الإنجاز السياسي للسلطان الذي سيؤدّي إلى التقليل من قيمة الحدث السياسيّة في عيون الدول الأوروبيّة[٢].

هروباً إلى العالم الجديد

إلى جانب ما تمّ ذكره من عوامل أحبطت ولادة وعي سياسيّ عند العلويين، وأخّرت تطوّر مجتمعهم وأبقتهم على الحال التي كانوا عليها في بداية القرن التاسع عشر، يبرز عامل سلبيّ آخر لم يساهم فقط في تأخير ولادة الوعي السياسي، بل كان له أثر كبير أيضاً على الحياة الاجتماعية في العموم، وعلى صورة المشهد العام الذي بات بفضله أكثر وضوحاً وقدرة على تظهير المشاكل العديدة التي كان يعاني منها العلويون، ووضع تلك الصورة ضمن السياق التاريخي للمنطقة، وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، ويتمثّل هذا العامل الأخير بالهجرة إلى الخارج، وتحديداً إلى أميركا اللاتينيّة أو ما كان يسمّى بـ«العالم الجديد».

(1) Necati Alkan: Fighting for the Nusayri Soul.. p.48

(2) Selim Deringil: The well-protected Domains.. p.84

وتعود بدايات هذه الهجرة عموماً إلى السبعينيات من القرن التاسع عشر، فيما يُرجع بعض المؤرخين بداية الهجرة من سوريا تحديداً إلى الستينيات من ذاك القرن[1]؛ إذ ترافقت مع التغيرات السلبيّة التي طرأت على الاقتصاد العثماني، والتي أفضت إلى إعلان الدولة العثمانيّة عن إفلاسها فيما بعد[2]. وقبل ذلك، كان الصراع الروسي العثماني المديد قد أنتج بدوره نوعاً من الهجرة الداخلية نحو الأراضي العثمانية وسوريا، أدّت إلى إحداث تغييرات في «الديمغرافيا العثمانيّة»، وكانت سبباً من أسباب الهجرة الخارجية بطبيعة الحال، وذلك بالعموم، ما يمكن وضعه في خانة «العوامل النابذة» التي أدّت إلى ظهور موجات الهجرة بحسب كمال كارابات، وكان من أهم تلك العوامل في ما يخصّ سوريا، وتحديداً مناطق العلويين، فرض التجنيد في الجيش وما رافقه من عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة[3].

في المقابل، كانت هناك عوامل جاذبة للهجرة، تفوّقت في مدى تأثيرها في بعض الأحيان على العوامل النابذة، ويمكن تكثيف مجموعة العوامل الجاذبة أو المشجّعة هذه في صورة بسيطة، تتمثّل في أحلام المهاجرين بتحصيل الثروة وتحسين أوضاعهم، وبهذا، كانت الهجرة بالنسبة إلى البعض تمثّل خياراً يتجاوز مجرّد البحث عن الخلاص والهروب لتكون مجالاً للطموح والتغيير. ففي تلك الفترة كانت دول أميركا اللاتينيّة تبحث عن اليد العاملة والطاقات البشرية، وتشجّع المهاجرين من مختلف الأماكن في العالم على القدوم والاستيطان في أراضيها واستثمارها، بيد أنّ ذلك لم يعنِ في أيّ حال أنّ توجّه دول أميركا

---

(1) Kemal H. Karpat: The Ottoman Emigration to America, 1860-1914 (International Journal of Middle East Studies, Vol. 17, No. 2 (May, 1985) p.180

(٢) **الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية**: مجموعة من المؤلفين، (مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦)، ص ١٤.

(3) Kemal H. Karpat: The Ottoman Emigration to America.. p.179

اللاتينيّة كان لاستقدام اليد العاملة من السلطنة العثمانيّة، بل كانت تستهدف في شكل أكبر المهاجرين الأوروبيّين، لكن ذلك لم يمنع في بعض الأحيان من ظهور رغبة محدودة من قبل تلك الدول باستقدام يد عاملة عثمانيّة، خصوصاً من المشرق، أو سوريا تحديداً، التي شكّلت بدورها المصدر الرئيسي للهجرة إلى العالم الجديد انطلاقاً من السلطنة العثمانيّة[1] . فقد ظهرت في بدايات القرن العشرين بعض الرسائل التي وجّهها بعض ملّاك الأراضي في أميركا الجنوبيّة إلى وزارة الخارجيّة العثمانيّة طلباً للمهاجرين واليد العاملة[2]، وقبل ذلك كان الامبراطور البرازيلي بيدرو الثاني قد زار لبنان في نهايات القرن التاسع عشر، وسعى خلال زيارته لاستقدام مهاجرين يعملون في الفلاحة.[3] ويمكن القول هنا إنّ نسبة المهاجرين السوريين وتعدّد المراحل الزمنيّة التي شكّلوا فيها موجات هجراتهم لم تتناسب مع حجم الطلب عليهم، بل كانت تفوق ذلك بكثير، وكان من أسباب تلك الزيادة في أعداد المهاجرين بروز ظاهرة «سلسلة المُناداة»، كما يسمّيها علماء الاجتماع، والتي لم يخلُ منها بلد من بلدان أميركا اللاتينية، حيث تواجدت جاليات عربية، وهذه الظاهرة هي عبارة عن «إعادة إنتاج نموذج العائلة، أو الطائفة أو القبيلة التي كانت متكتّلة في الوطن الأصلي» من جديد داخل بلد المهجر «بعد أن يرسل المهاجر الأول في طلب عائلته وأقاربه وأصدقائه».[4]

والحال، أنّ العلويين قد تأثّروا بشكل مبكّر بظاهرة الهجرة التي راجت في منطقتهم وخصوصاً بين جيرانهم المسيحيين، وبالرغم من الفارق الكبير بين أعداد من هاجروا من الطرفين، والذي كان أكبر عند المسيحيين، إلا أنّ هجرة

(1) Ibid .. p.175

(2) Ibid .. p.179

(٣) الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية.. ص ٢٢٥.

(٤) نفسه.. ص ١٥.

العلويين لم تكن محدودة أو قليلة بدورها؛ إذ شكّلت ظاهرة واضحة في مجتمعهم. وبالرجوع إلى كتاب «ولاية بيروت» الذي يعتبر أحد أهم المراجع السوسيولوجيّة عن المنطقة في تلك الفترة، نجد مؤلّفَي الكتاب يتحدّثان عن ظاهرة الهجرة في قضاء صافيتا حيث: «تفشّت في السنين الأخيرة فكرة المهاجرة إلى أميركا بين سكان هذا القضاء، ويُدعى بوثوق أنّه أضاع من سكانه ما يناهز (١٠–١٥) ألفاً إلى الآن. وأنّ نصف هؤلاء المهاجرين هم من النصيريين [العلويين] والنصف الآخر من المسيحيين».[(١)] وباستثناء كتاب «ولاية بيروت» لا وجود لمرجع موثوق يتحدث بالتفصيل عن الهجرة العلويّة وأعداد المهاجرين؛ إذ اعتبروا ضمن المهاجرين السوريين بالعموم. إلا أنّ ذلك لا يمنع هنا من إيراد بعض الأرقام التي تساعد في تشكيل فكرة عن حجم تلك الهجرة، ففي الأرجنتين مثلاً، وبحسب إحصاءات السكان، كان عدد المهاجرين السوريين سنة ١٨٩٥ يبلغ ٨٧٠ مهاجراً من مجموع حوالي مليون مهاجر، وتضاعف العدد ليصل إلى ٥٠ ألف مهاجر سنة ١٩١٠.[(٢)] أمّا في تشيلي فكان نصف المهاجرين السوريين قد جاؤوا من حمص بينما كانت نسبة القادمين من صافيتا ٩ في المائة، وفي كلا المنطقتين توجد تجمّعات وقرى علويّة.[(٣)]

في المقابل، وفيما يتّصل بموقف السلطات العثمانيّة من مسألة الهجرة بالعموم، برز اتّجاهان في هذا الخصوص، يعكسان الحيرة العثمانيّة تجاه المسألة كما في كثير من القضايا، يتمثّلان في منع الهجرة أو السماح بها. ففي الوقت الذي كانت فيه السلطات العثمانية قد أصدرت قراراً في ١٨٩٥ وسّعت بموجبه من نطاق منع الهجرة ليشمل سوريا إضافة إلى جبل لبنان، وذلك في دلالة على الحجم الذي كانت قد بلغته ظاهرة الهجرة وتأثّر المناطق السوريّة القريبة من لبنان

(١) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: **ولاية بيروت**، القسم الثاني.. ص٣٢٩.

(٢) **الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية**.. ص ٣١١.

(٣) نفسه.. ص ١٣٢.

بها، لاسيّما مناطق العلويين، تراجعت السلطات العثمانية عن قرارها ورفعت قرار منع الهجرة بعد نحو عام، لتبلغ الهجرة ذروة وتيرتها في تلك الفترة ما بين ١٨٩٦-١٨٩٧[1]. وبهذا يكون العثمانيون قد حسموا الجدل الذي قام في أوساط الحكومة بين فريق يدعو إلى تقييد الهجرة لدوافع تتعلق بالسياسة الداخليّة والحفاظ على هيبة السلطنة وصورتها بين مواطنيها وأمام القوى الأوروبيّة، وآخر يضغط باتّجاه السماح بها ضمنيّاً. ولربّما رأى العثمانيون بأن محدوديّة المناطق التي تنطلق منها تلك الهجرة تبرّر القبول بدوافع الفريق المؤيّد للهجرة، الذي لم يكن يمانع بحدوثها طالما أنّ غالبيّة المهاجرين هُم من المسيحيين، خصوصاً وأنّ السلطنة كانت تشهد موجة هجرة أخرى من البلقان والقوقاز إلى أراضيها، الأمر الذي أثار جدلاً في الإدارة العثمانيّة وترافق مع ضغوط الأوساط الدينيّة للقبول بالمهاجرين لأسباب دينيّة[2]. وإلى هذا وذاك، برز عامل آخر ساعد في تساهل الإدارة العثمانية تجاه ظاهرة الهجرة، ألا وهو إدراكها لقيمة التحويلات الماليّة التي كان يرسلها المهاجرون من أميركا[3]، وبالرجوع إلى «ولاية بيروت» نلاحظ دهشة الكاتبَين من المبالغ التي يحوّلها مهاجرو صافيتا لوحدها والتي قدّراها بـ ٢٥٠ ألف ليرة سنويّاً، الأمر الذي اعتبراه دلالة على حجم الهجرة في تلك المنطقة[4].

ومن بين الأسباب العديدة التي حفّزت العلويين على الهجرة، إلى جانب تلك السياسيّة والاقتصادية التي كان من أبرزها تدهور زراعة القز في المنطقة ما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٥، كان هناك التجنيد في الجيش الذي أصبح مفروضاً عليهم وبات من الصعب التهرّب منه، خصوصاً مع تزايد حضور السلطة في مناطقهم

---

(1) Kemal H. Karpat: The Ottoman Emigration to America.. p.185

(2) Ibid .. p.188

(3) Ibid .. p.188

(٤) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: **ولاية بيروت**، ص٣٤٠.

التي لم تعد معزولة كما في السابق، وذلك نتيجة للسياسة العثمانية الجديدة التي سعت إلى ربط الأطراف بالعاصمة، والوسائل التي استخدمتها لتحقيق ذلك، ومن بينها التلغراف الذي ربطها بمراكز القرار وأماكن وجود القوّات. على أن لهذا الأمر دلالة أخرى تتمثّل في كون العلويين لم يعودوا مجهولين من قبل السلطات العثمانية كما في السابق، إذ بدأ الاهتمام بدراسة العلويين والاطلاع على أحوالهم في الفترة الحميديّة، خصوصاً أنّهم كانوا يشكّلون في تلك الفترة أكبر أقليّة غير سنيّة في أيالات أضنة وحلب وطرابلس(١).

إلى ذلك، برز عامل آخر ساعد في انجذاب العلويين نحو فكرة الهجرة، هو ظهور سماسرة شركات الشحن والسفن، الذين كانوا ينشطون في تلك المناطق ويقومون بالترويج لفكرة السفر وتشجيع الشباب عليها، والمنافسة التي احتدمت بين تلك الشركات وسماسرتها، الذين كانوا يقدمون جميع التسهيلات للراغبين بالهجرة، ومن الجدير ذكره هنا أنّ هجرة العلويين إلى أميركا اللاتينيّة قد ارتبطت بالذاكرة الشعبيّة واحتلّت فيها مكاناً بارزاً، ذاك أن هناك كثيراً من العائلات العلويّة، خصوصاً في المناطق الجنوبيّة التابعة لطرطوس وصافيتا، ما زالت إلى اليوم تتذكّر أجدادها الذين هاجروا إلى هناك، وتروي قصص هجرتهم وركوبهم البحر، لاسيّما الروايات التي تتحدّث عن الطريقة التي تدبّر فيها أولئك الأجداد ثمن بطاقة السّفر، وكيف باعوا أو رهنوا أراضيهم في سبيل ذلك، وليدفعوا ما كان يسمّى «الناولون»، أي ثمن بطاقة السفر في الباخرة.

وتأتي هذه الروايات لتشكّل مدخلاً لمحاولة رسم صورة المجتمع العلوي في تلك الفترة. فعلى العكس من هجرة المسيحيين والدروز وغيرهم، التي كانت تؤدي في حالات كثيرة إلى هجرة جماعيّة نتج عنها إفراغ تامّ لبعض القرى من سكّانها، وذلك بفضل سلسلة المناداة، كانت هجرة العلويين في أغلب الأحوال هجرة أفراد أكثر منها هجرة عائلات، وهذا ما تسبّب على الأرجح في إحداث

(1) Stefan Winter: The Nusayris before the Tanzimat..p.98.

تغيّرات في العلاقات داخل المجتمع، بسبب التفكّك الأُسريّ الناتج عن الهجرة. فقد أدّى غياب رجل الأسرة، وانقطاع أخباره عن عائلته كما في معظم الروايات، إلى زيادة الضغط على النساء بالعموم، اللواتي كنّ يشاركن الرجال في أعمال الزراعة وغيرها قبل ذلك، وهذا ما جعلهّن يقعن تحت رحمة أرباب العمل ووطأة الظروف الماديّة القاسية، وهذا بدوره ما فاقم من الشعور العام بالمظلوميّة بين العلويين. وفي هذا الإطار يبدو أنّ نموذج الهجرة الذي اتّبعه العلويون في العموم كان ذا أثر سلبيّ لم يقتصر على الجانب الاجتماعي فقط، بل انعكس على مجمل الحياة العامّة، ففي حين استفاد المسيحيون من واردات مهاجريهم الماديّة التي انعكست على المشهد العام لحياتهم وعلى العمران، لم تظهر بوادر في المجتمع العلوي لاستثمار تلك العائدات، وهذا ما كان كاتبا «ولاية بيروت» قد لاحظاه؛ إذ بقيت حالة التخلّف كما هي ولم تظهر أي بوادر نحو تعميق الروابط وتطوير المجتمع بالعموم[١].

والرّاجح أنّ أكثر المهاجرين العلويين قد اندمجوا بسرعة في بلاد المهجر كما فعل المهاجرون السوريون بالعموم، لكنّهم، ونظراً إلى نموذج هجرتهم الفرديّة، قد شكّلوا ما يشبه القطيعة مع مجتمعهم الأصلي، وبدل أن يُرسلوا وراء زوجاتهم، اختار كثير منهم الزواج من السّكان المحليّين. والأمر ذاته ينطبق على من عاد منهم إلى بلاده، ذاك أنّ أولئك العائدين الذين جلبوا معهم أموالاً كسبوها في أعمال تجاريّة لم تكن مألوفة في مجتمعهم، لم يُبادروا إلى نقل خبراتهم العمليّة تلك إلى مجتمعهم، بل عاودوا العيش كما كانوا من قبل مُكتفين فقط بالأموال القليلة التي جمعوها، وبذلك لم تنشأ تقاليد مهنيّة جديدة ضمن المجتمع العلويّ، كما لم يتشكّل ميل نحو المدينيّة أيضاً؛ إذ فضّلوا شراء الأراضي في محيط قراهم على المجازفة بشرائها في المدن القريبة، وربّما يعود ذلك إلى طبيعة أعمالهم في بلاد المهجر والأماكن التي عملوا فيها هناك؛ إذ كان أغلب

(١) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك. **ولاية بيروت**.. ص ٣٤٠.

المهاجرين يعمل في التجارة الحرة أو بالزراعة ويتنقّلون في الأرياف والقرى. وذلك ما انعكس أيضاً على عمليّة المثاقفة أو نقل تجاربهم الثقافيّة في بلاد المهجر؛ إذ لم يجلبوا معهم الكثير منها، سوى بعض العادات الاجتماعيّة التي كان أبرزها والذي ما زال باقياً إلى اليوم هو شراب الأعشاب المسمّى mati أو «المتّة»[1]، فقد اعتبرت بعض الدراسات الحديثة الصادرة في الأرجنيتن في ثمانينات القرن العشرين عادة شرب «المتّة» أحد أشكال التأثّر بالثقافة الأرجنتينيّة، ودلالة على اندماج العرب في الأرجنتين، إلى جانب تمكّنهم من اللغة الإسبانيّة وتعلّمهم اللغات الهنديّة للسكّان الأصليّين، كما كان المهاجرون المشرقيون قد استثمروا في بعض القطاعات الفلاحيّة المرتبطة بالصناعة في البيرو، ومنها زراعة أعشاب الماتي كما تسمّى، إلى جانب زراعة كروم العنب، واليوم، يمكن اعتبار هذه العادة الاجتماعيّة واحدة من الرموز الاجتماعيّة والثقافيّة التي تميّز المجتمع العلوي والدرزي في سوريا ولبنان، والذي لا يعود الفضل في رواجه في سوريا وجبل لبنان إلى العلويين فقط، بل إلى بقيّة الفئات التي هاجرت إلى أميركا اللاتينيّة من دروز حوران وجبل لبنان وسكّان مناطق جبال القلمون وغيرهم.

***

خلاصة

شكّل اختلاف الانتماء الديني للعلويين عن الدين الرسمي للسلطنة العثمانيّة، المتمثّل بالإسلام السنّي، استمراراً لمعاناتهم التاريخيّة كأقليّة مذهبيّة تفرّعت من المذهب الشيعيّ، وأدّى ذلك إلى إضعاف هذه الجماعة أو الطائفة ومرورها بمراحل متعدّدة من الهجرات التي استقرّت في جبال السّاحل السّوري، التي شكّلت أغلبيّة سكّانها وتسمّت باسم العلويين فيما بعد، فضلاً عن أنّها

(١)الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية.. ص ٢٨٩، ٣٠٩.

شكّلت ملاذاً آمناً لهم يحافظ على وجودهم ويضمن لهم ظروف العزلة. ونتج عن ذلك كلّه نظرة سلبيّة تجاههم وتراث كبير من الكتابات السلبيّة عنهم، أدّت في مجملها إلى تعميم صورة نمطيّة سلبيّة عن مجتمع العلويين وعن عقيدتهم الدينيّة وصلت حدود الخرافات والأساطير والقول بعدم انتمائهم إلى الإسلام. ولئن بدا العلويّون ضحيّة في ما حدث وفي انتصار النظرة السنيّة عليهم، كان لهم في المقابل دورهم في إدامة تلك النظرة وثباتها؛ إذ أدّت ظروف عزلتهم وتخلّف مجتمعهم إلى تأخّرهم في الدفاع عن انتمائهم الحقيقي للإسلام وتصحيح النظرة الخاطئة تجاههم، الأمر الذي فاقمه انقسامهم إلى عشائر كانت في كثير من المراحل تتقاتل فيما بينها، الأمر الذي أعاق تطويرهم لهويّة دينيّة أو طائفيّة واضحة ومتكاملة، هذا فضلاً عن ضياع جزء كبير من تراثهم وأدبهم المكتوب نتيجة الهجرات والحروب.

ولم يكن العلويون يشكّلون جماعة سياسيّة واحدة، متضامنة ومتراصّة، على عكس ما ادّعى بعض المؤرخين، فالملمح الأساسي لتكوينهم الاجتماعي والسياسي، منذ بدايات القرن التاسع عشر، هو انقسامهم الذي كان مبنيّاً على أساسات عشائريّة وعائليّة، ساهم العامل الجغرافي للمنطقة في تجذيرها وإدامتها. كما كان للسياسة العثمانيّة تجاههم الدور الأبرز في إحباط محاولاتهم لتشكيل قوّة سياسيّة فاعلة، الأمر الذي قضى على فرص استفادتهم من الظروف السياسية لتشكيل وعي سياسي يشكّل رافعة لخلق مجتمع أكثر تطوراً، يساهم في حماية مصالحهم وتغيير ظروف معيشتهم. على أنّ تلك الظروف السياسيّة كانت بمثابة صدمات لا بدّ من حصولها حتى يتمكّن العلويون من تغيير نظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم المحيط بهم؛ إذ بدا وكأنّهم كانوا على موعد مع تلك الصّدمات، التي تمثّلت بدايتها بوصول إبراهيم باشا ابن محمّد علي والي مصر واحتلاله لسوريا في ١٨٣١؛ إذ يعود الفضل للمصريين في تسليط الضوء السياسي على العلويين، ربّما للمرة الأولى في تاريخهم الحديث، فبالرغم من ظروفهم الخاصّة التي دفعتهم لمقاومة الاحتلال المصري، كانوا قد وقفوا لأوّل

مرّة إلى جانب السلطنة العثمانيّة، أي دولتهم، بحسب اللغة السياسية، وتعاونوا معها لطرد الاحتلال، وهذا ما أدّى في المرحلة اللاحقة إلى قرار العثمانيين بتجنيدهم ضمن جيشهم، الأمر الذي يمكن اعتباره نوعاً من الاعتراف بمواطنيّتهم وبقوّتهم في آن معاً.

بيد أنّ قوّة العلويين كانت قد أقلقت العثمانيين من جهة أخرى؛ إذ بدأت بالظهور في وقت كانت الأطراف المسيحيّة للسلطنة تقاوم باتجاه استقلالها عنها، الأمر الذي ترافق مع صعود الهويّات المحليّة الصغرى، على حساب ضعف الانتماء العثماني في بعض الأقاليم العثمانيّة، والذي ترافق مع حالة الإرهاق التي كانت تشهدها السلطنة نتيجة لحروبها مع روسيا، التي نتج عنها تدخّل القوى الأوروبيّة في مجمل الحياة السياسيّة. وبهذا، كان العلويون ضحيّة لتلك الظروف السياسيّة، فكلّما كانوا يخطون خطوة إلى الأمام في اتّجاه تشكيل وعيهم السياسي، كانت تلك الظروف تدفعهم خطوتين إلى الخلف. لكن ذلك لا يمنع من الإقرار بحدوث بعض التغييرات في الوعي العام عند العلويين، كانت حصيلة لخبراتهم التي راكموها خلال الاحتلال المصري وبعده، ذلك أنّهم كانوا قد سجّلوا انتصاراً لافتاً في مواجهة التحدي الذي شكّله وصول البعثات البروتستانتيّة الأميركيّة إلى مناطقهم، والتي كانت تستهدفهم بشكل أساسي ومباشر إلى جانب المسيحيين، فنجاحهم في مواجهة التحدّي الذي فرضه نشاط البعثات التبشيريّ، على الأصعدة السياسية والدينية والاجتماعيّة، جعلهم يظهرون بشكل أقوى ممّا كانوا عليه من قبل، فعدا أنّهم حافظوا على عقيدتهم وهويّتهم الدينيّة، كانوا قد اختاروا الاندماج بشكل أكبر في دولتهم، وهذا ممّا يُحسب لهم إذا ما وضعنا في الاعتبار مدى صعوبة أحوالهم والمظالم التي لحقت بهم، وكميّة العنف التي واجههم بها العثمانيون ووُلاتهم، خاصة وأنّ أشكال هذا العنف وأسبابه قد اختلفت بشكل واضح ما بين الفترة التي سبقت مرحلتَي التنظيمات وتلك التي تَلتهُما، فانتقل من عنف منفلت العقال اتّخذ في أغلب حالاته صبغة التعصّب المذهبي، بينما كان محرّكه الأساسي

تنافس الوُلاة على موارد المناطق التي يوجد فيها العلويون، لتتغيّر طبيعة ذلك العنف في الفترة اللاحقة، والتي سبقت وصول السلطان عبد الحميد ليتّخذ شكلاً من أشكال التأديب والإضعاف.

لكن، وبالرّغم من طبيعة العلاقة بين العثمانيين والعلويين، التي غلب عليها العنف والقسوة في أغلب الأحوال، كانت قد ظهرت فئة من الإداريين والوُلاة العثمانيين ساهمت بانفتاح الدولة على واقع العلويين وأحوالهم، وأدّت إلى التعريف بهم وتخصيصهم بسياسات معيّنة، ولم تكن تلك الفئة من الوُلاة محصورة بارتباطها بمجموعة الإصلاحيين التي بدأت بالظهور في عاصمة السلطنة أواسط القرن التاسع عشر، نتيجة تأثّرهم بالثقافة الغربيّة. ذاك أنّ الميل الذي أظهره أولئك الوُلاة تجاه الانفتاح على العلويين اعتمد بدرجة كبيرة على طبيعتهم الشخصيّة ورؤيتهم السياسية الخاصّة، هكذا اجتمع كلّ من الإصلاحي مدحت باشا وضيا بك المقرّب من عبد الحميد وسياسته الإسلاميّة في رؤيتهما الإصلاحيّة تجاه العلويين، التي كان لها تأثيرها المباشر في خلق نواة لوعيهم السياسي، وفي خلق تحدّي الانتماء والهويّة لديهم. بيد أنّ كل تلك الإشارات الإيجابيّة على بوادر تطوّر الوعي السياسي عند العلويين، كانت ترزح تحت الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة التي شهدتها السلطنة في أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدّى إلى كبت فعاليّتها وتأثيراتها المُحتملة، وذلك بانتظار صدمة جديدة تعيد إحياء تلك الإيجابيّات؛ إذ كان العلويون على موعد مع اختبار جديد ومختلف يساعدهم على إدراك ذاتهم واكتشافها بشكل مختلف، ويضعهم من جديد أمام أسئلة الهويّة والانتماء، والعزلة والانفتاح، وأمام الانخراط الإيجابيّ في تأسيس الكيان السياسي الذي سيضمّهم في المستقبل.

الفصل الثاني

مع الفرنسيّين وضدّهم
١٩١٩ - ١٩٣٦

من سفر برلك إلى الدولة

تأثّر السوريون بالحرب العالمية الأولى، إلا أنّ تأثّر العلويين كان أشدّ؛ إذ مثّلت سنوات الحرب مأساة جديدة أضيفت إلى مآسيهم التاريخيّة، فمن جهة، كان انعكاس الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد بالعموم أثناء الحرب شديد القسوة عليهم، فقد خسر من كان يمتلك بعض المال أو مساحة أرض صغيرة ممتلكاته تلك، بعد أن أصدرت الدولة العثمانية قراراً تُلغي فيه التعامل بالذهب وتجبر الناس على التعامل بالعملة الورقيّة التي أصدرتها مكانه، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأموال والأراضي والممتلكات بشكل مباشر، عدا التدنّي التدريجي الذي كانت العملة الورقية تشهده بمرور الوقت[1]، هذا بالإضافة إلى مصادرة الجيش التركي للمواد والمؤن الغذائية للسكان. ومن جهة أخرى، شهدت مناطق العلويين حملات مكثّفة للبحث عن الرجال وإجبارهم على الانضمام إلى الجيش والمشاركة في الحرب، ليتم إرسالهم إلى الجبهات أو ما كان يسمّى بـ«سفر برلك»، وهو الاسم الذي سيبقى محفوراً في الذاكرة الشعبية للعلويين حتى هذه الأيام، في دلالة على قسوة تلك المرحلة وشدّة وطأتها، إلى درجة أنّ كثيراً من العلويين اعتمدوا ذاك الحدث كمؤشّر زمنيّ أو عامل تأريخ وتمييز بين ما قبله وما بعده، كما في حالات الوفاة أو الولادة وغيرها[2]، وفي غياب معلومات دقيقة وموثوقة عن أحوال العلويين خلال سنوات الحرب، يمكن الافتراض بأنّها بقيت على حالها السيئة حتى نهايتها في ١٩١٨، كما كانت الحال في جبل لبنان أثناءها.

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص٦٨، ٦٩.

(٢) عبد اللطيف اليونس: **مذكرات** (دار العالم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٢) ص ١٧.

وفي تلك السنة تحديداً كانت المنطقة بالعموم، والعلويون بالخصوص، مقبلين على تحوّلات جذريّة، ففي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، وقبل أن تعلن فرنسا انتدابها على سوريا بسنتين، وصلت طلائع جيشها إلى الساحل السوري، واحتلّت اللاذقيّة رافعة العلم الفرنسي، وألغت الحكومة المؤقتة التي كان السكان قد شكّلوها بشكل ارتجاليّ باعتبارها جزءاً من حكومة الأمير فيصل في دمشق، ومن ثم أعلن الفرنسيون سيادتهم الكاملة على المنطقة[١]. وقام الكولونيل نيجر الذي تمّ تعيينه حاكماً عليها بتشكيل إدارة مختلطة عسكرية ومدنيّة، كان أهمّ ما فيها المجلس الاستشاريّ المحليّ الذي حرص الفرنسيون على أن تتمثّل فيه أبرز المكوّنات الاجتماعيّة وتألّف من ستة أعضاء[٢]، لتظهر هنا أوّل بادرة إيجابيّة من الفرنسيين تجاه العلويين؛ إذ قاموا بتعيين زعيم عشيرة الخياطين جابر العباس رئيساً للمجلس الاستشاري، إلى جانب أحمد الحامد من عشيرة الحدادين، وإبراهيم الكنج زعيم عشيرة بني علي، والزعيم السني ومالك الأراضي عبد الواحد هارون، وإسحق نصري المترجم والوجيه المسيحي في اللاذقية، ونقولا بشور الوجيه المسيحي في صافيتا.

بيد أن الأمور لم تكن في السهولة التي كان يتوقّعها الفرنسيون، فلئن انتفض العلويون على بقايا القوّات العثمانيّة بتشجيع من الفرنسيين الذين أمدّوهم بالأسلحة اللازمة لذلك، ورغم محدودية تلك الانتفاضة، التي لا

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص٥٥، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٣٠، الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٢.

(٢) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٤، وكان يسمّى حاكم المنطقة المندوب الإداري للمنطقة الغربية .

تذكرها معظم المصادر التاريخيّة[٣]، إلا أنّ ذلك لم يمنع العلويين من الانتفاض على الفرنسيين أنفسهم، واتسّاع تلك الانتفاضة، التي كانت تسمّى في تلك الفترة بـ«الثورة العلويّة» قبل أن تُعتمد التسمية غير الطائفيّة وتُعرف بـ«ثورة الشيخ صالح العلي» بعد وقت طويل، وبغض النظر عن تصنيفها كثورة أم تمرّد أو غير ذلك، إلاّ أنها ستكون أوّل و آخر انتفاضات العلويين المسلحة في القرن العشرين. أمّا في أسباب ثورة صالح العلي، فهناك ما يمكن تسميته بالسبب المباشر أو الظرفي الذي أطلقها، وأسباب غير مباشرة تتعلق بمصير العلويين وارتباطه بالظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد. فقد بدأت الثورة على شكل مواجهات نشبت ما بين العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي، القائد القوي وزعيم عشيرة البشارغة، وبين الإسماعيليين في منطقة القدموس، بالقرب من بانياس والمجاورين لمعقل صالح العلي في منطقة الشيخ بدر، ومن ثمّ جاء التدخّل الفرنسي لإنقاذ الإسماعيليين وتهدئة المنطقة ليزيد الأمور تعقيداً. هكذا، تطوّرت المواجهات واتّخذت شكل ثورة بدأت رقعتها بالتوسع لتشمل معظم أنحاء جبال العلويين، وأخذت القوات المشاركة فيها تأخذ شكلاً تنظيمياً أقرب إلى الميليشيا، التي تولّى صالح العلي قيادتها، فقد كان بالرغم من مشاركة بعض الضباط العرب، الذين أرسلهم الأمير فيصل ليحاربوا معه ويكونوا مستشارين

---

(3) Alexander Naffah: The French Roots of Alawite Power (University Collage London, 2014) p.18

ولا يحدّد الكاتب المنطقة التي شهدت تلك الانتفاضة أو حتى حجمها، بل يكتفي بذكرها عرضاً. فيما نرجّح أن تكون حدثت في المناطق الشمالية الواقعة ضمن «سنجق الاسكندرونة»، وبشكل محدود في أغلب الظنّ، انظر:

Robert B. Satloff: Communal Interdependence in the Sanjak of Alexandretta 1920-1936 (Middle Eastern Studies, April 1986) p.157

عسكريين له، صاحب الأمر الأوّل والأخير في كل تفاصيلها[١]. ولا يمكن تجاهل الشعبيّة الكبيرة التي اكتسبتها الثورة في مراحل قوّتها بين صفوف العلويين، وهو ما تمثّل في مشاركة قسم كبير من عشائرهم فيها، لاسيّما عشيرة المتاورة القويّة وزعيمها إسماعيل الهواش، ومن جهة أخرى، شكّلت التحويلات الماليّة التي كانت تصل إلى الثوار من العلويين الموجودين في المهاجر الأميركيّة دلالة أخرى بدورها على شعبيّة الثورة وانتشار صيتها. وإلى ذلك كلّه، جاء توقيت الثورة لصالح العلويين، خصوصاً بعد الانتصارات المذهلة التي حققوها على خصومهم الإسماعيليين وعلى قوات الجيش الفرنسي، فقد استفادوا من دعم حكومة فيصل في دمشق، إضافة إلى دعم الأتراك عبر الحدود، الذين كانوا يتواجهون مع الفرنسيين بدورهم. وعلى الأرض، كان لسيطرة عشيرة الدنادشة السنيّة على تلكلخ ومحيطها دورها في التخفيف من حدة الهجمات الفرنسية، الأمر الذي اكتمل باندلاع الثورة في مناطق الشمال المحاذية لمناطق العلويين، وأثمرت عن تحالف وتنسيق بين قائدها إبراهيم هنانو وبين صالح العلي[٢]، وهذا في مجمله ما يفسّر استمرار الثورة إلى ما يزيد على عامين انتهت باستسلام صالح العلي في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٢.

وفيما يتصل بالأسباب العميقة للثورة، يبرز تفسير فيليب خوري الذي رأى أنّ هذه الحركة قد «ألهبها في الغالب الأعمّ اعتبارات محليّة، أو أقلّه اعتبارات غير ايديولوجيّة»[٣]، ومن ناحية ثانية، من الراجح الاعتقاد بأن المنطق أو الإطار الوطني الذي وُضعت فيه الثورة لا يستطيع الصمود أمام الوقائع السياسية، إذا ما

---

(١) عبد اللطيف اليونس: **ثورة الشيخ صالح العلي** (دمشق، دون تاريخ)، ص ٦، ٧. ومن بين أبرز الضباط الذين أرسلهم فيصل لصالح العلي كان جميل ماميش الذي طلب منه عبد اللطيف اليونس أن يكتب عن تجربته بالاشتراك في الثورة ليضعها ضمن كتابه عنها .

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٣١.

(٣) نفسه ص ١٣٣.

وضعنا في الاعتبار أن فرنسا كانت تتحرك في المنطقة وفقاً لسياستها المتوسطيّة[1]، فعدا مصالحها الاقتصادية التاريخيّة فيها، والتي أخذت تتطوّر منذ نهايات القرن التاسع عشر مع إعلان الحكومة العثمانية إفلاسها، والتي كان أبرز مظاهرها في مناطق العلويين حلول شركة الريجي الفرنسية للتبغ سنة ١٩٠٤ محل الحكومة العثمانية، كان واضعو الاستراتيجية الفرنسية يعتبرون المتوسط محوراً رئيسياً للشبكة الدفاعية في مواجهة منافسيهم البريطانيين[2]، وهذا في مجمله ما يجعل من العلاقة بين فرنسا والعلويين أمراً حيويّاً وضروريّاً، خصوصاً في مواجهة ما اعتبروه خطر المدّ القومي، القادم من دمشق والمدن السورية الداخليّة. هكذا، وفي حال حصول العلويين على تطمينات فرنسية تتعلق بمصير جماعتهم واستقلالهم الذاتي، يمكن أن يشكّلوا، بالإضافة إلى دولة لبنان الكبير التي يسيطر عليها المسيحيون، ما يسميّه فيليب خوري بـ«المتراس الساحلي»، الذي يمكن أن يتراجع إليه الفرنسيون إذا ما اقتضت الحاجة لذلك[3].

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يمكن القول بثقة أكبر إنّ الدوافع الأساسية لاندلاع الثورة العلوية كانت ذات طابع محليّ بمجملها، وتتعلّق بموازين القوى في المنطقة، فلئن كان صحيحاً أن الفرنسيين كانوا إيجابيين تجاه العلويين منذ وصولهم، انطلاقاً من استراتيجيتهم، إلاّ أنّ تخبّطهم في المراحل الأولى للاحتلال أدّى على الأغلب إلى خلق نوع من الشكوك من الجانب العلويّ تجاه النوايا الفرنسيّة، الأمر الذي دفعهم إلى التحدّي وإظهار قوّتهم ووزنهم الحقيقي في المنطقة. وهذا ما يمكن استنتاجه، بشكل أو بآخر، من ردّة فعلهم العنيفة تجاه التدخّل الفرنسي السريع لإنقاذ الإسماعيليين، الذي يمكن رؤيته بدوره كانحياز فرنسي تجاه جماعة منافسة للعلويين وأقل شأناً منهم بنظرهم، أو محاولة للتلاعب بموازين

---

(١) نفسه ص٦١.

(٢) نفسه ص ٥٤، ص ٦٥.

(٣) نفسه ص ١٧٣.

القوى وخريطة النفوذ في جبالهم. يضاف إلى ذلك ما ظهر من سوء إدارة الضباط الفرنسيين وجهلهم بالمنطقة وحساسيّات المجتمعات المختلفة فيها؛ إذ لم يتعاملوا مع العلويين كحلفاء أو شركاء بل فضّلوا اتّباع الأساليب التي اكتسبوها من خلال خبراتهم الاستعمارية في الشمال الأفريقي، وكمثال على هذا التناقض في طرق تعامل الفرنسيين، يمكن الحديث عن الإساءة التي تعرّض لها علي بدّور زعيم عشيرة الدراوسة، أثناء اصطدامه بهم، إذ تمّت إهانته بشكل علنيّ دون اعتبار لقيمته المعنويّة ضمن أبناء عشيرته[1]، وذلك قبل أن تظهر ملامح التغيّر في السلوك الفرنسي الذي رفع من وتيرة التقرب من زعماء العلويين من سعيهم لتجنيد هؤلاء الزعماء لصالح فرنسا، وبذلك، تحوّل علي بدّور من عدوّ مُحتقر إلى حليف موثوق كانت له مساهمته الفعالة لصالح الفرنسيين.

والحال أنّ هذه السياسة الفرنسية في استقطاب الزعماء العلويين، كان لها دور بارز في إنهاء ثورة صالح العليّ، فكما حدث في المراحل التاريخية السابقة التي كانت تفشل فيها انتفاضات العلويين نتيجة انقساماتهم العشائريّة، تمكّن الفرنسيون من شقّ صفوف الثورة وكسر وحدة ذاك التحالف العشائري الاستثنائي، وفي هذا الإطار كان كسبهم لجابر العباس إلى جانبهم أكبر انتصار في سياستهم تلك، وقد كرّمه الفرنسيون لقاء إخلاصه لهم وتحالفه معهم بمنحه وسام جوقة الشرف، وكان أوّل علوي يمنح هذا الوسام، ومن ثمّ تم منحه إلى علي بدور وإبراهيم الكنج وذلك خلال زيارة المفوض السامي الجنرال غورو إلى جبال العلويين أثناء الثورة.

وواصل الفرنسيون جهودهم في فترة لاحقة، وأخذت المفوضيّة العليا الفرنسية ترسل في استدعاء الزعماء العشائريين والدينيين إلى بيروت لتضغط عليهم من أجل إنهاء الثورة والانحياز لها، وتمثّل النجاح الأبرز لتلك الضغوط في

---

(١) الهواش: **عن العلويين**.. ص ١٠٥.

الاتفاق مع إسماعيل الهواش زعيم المتاورة وإسماعيل جنيد زعيم الرشاونة، الأمر الذي أدّى إلى توقف معظم أبناء عشيرتي المتاورة والرشاونة عن القتال في صفوف الثورة[١]. وقد نتج عن تلك السياسة ظاهرة جديدة تمثّلت في انقسام بعض العشائر على نفسها في موقفها من الثورة، فظهر ضمن عشيرة الخياطين من تحدّى رغبة جابر العباس في عدم المشاركة بها، وكان أبرزهم الشيخ علي أحمد ناصر الحكيم، والذي كان يتمتّع بنفوذ كبير كونه أحد المراجع الدينيّة الهامّة على المستوى العلويّ، وزعيم عائلة قويّة ضمن عشيرة الخياطين[٢]، هذا بالإضافة إلى دور إبراهيم الكنج في تفتيت الروابط بين أفخاذ عشيرة الحدادين، بدءاً من عشيرة بني علي التي ينتمي إليها، وكان يتزعمها زوج شقيقته نصور آغا حسن، ووصولاً إلى يوسف الحامد زعيم الحدادين[٣].

وكان للعوامل الخارجيّة دورها في إفشال الثورة تماماً، كما كان لها دور في اتّساعها واستمرارها في بداياتها، فمن جهة دمشق، أدّى احتلالها من قبل الفرنسيين في تموز/ يوليو ١٩٢٠ إلى توقّف المساعدات العسكرية التي كانت تقدّمها حكومة فيصل لصالح العلي، ومن جهة أخرى، وبعد أن عوّضت جبهة الشمال، متمثّلة بثورة هنانو، انقطاع مساعدات دمشق[٤]، نجح الفرنسيون، بعد نحو عام، في فصل العلاقة ما بين الثورتين، وذلك بعد توقيع ما يعرف باتفاق فرانكلين - بويون بين تركيا وفرنسا في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١، الذي أنهى الأعمال العدائية بين الطرفين، وأقرّ انسحاب القوات الفرنسية من

(١) نفسه.. ص١٣٢.

(٢) في كل حال، لا يمكن وضع موقف الشيخ الحكيم هذا بمثابة انشقاق عن العشيرة، ففي النهاية، بقي آل العباس ممسكين بقيادة هذه العشيرة.

(٣) انظر المرجع السابق ص ١٦٨، ١٦٩.

(٤) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٣٢ ويبدو أن أول اتصال جرى بين هنانو والعلي كان في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٢٠.

كيليكيا، وتمّ التوصّل فيه إلى تسوية فيما يخص البوابات الشماليّة لسوريا[1]، لتتوقّف على إثرها المساعدات التي كانت القوّات الكماليّة ترسلها إلى العلويين وإلى هنانو، الذي تأثّرت ثورته مباشرة نتيجة ذلك الاتفاق، فتمّ احتواؤها في محيط جبل الزاوية لتتكبّد مزيداً من الخسائر وتتفكّك قياداتها، ما اضطر هنانو إلى الهروب من سوريا في تموز/ يوليو إلى شرق الأردن، لتعتقله القوات البريطانية هناك وتسلمّه للفرنسيين في أواسط آب/ أغسطس. هكذا، وجد صالح العلي نفسه وحيداً وشبه معزول في منطقته في مواجهة القوات الفرنسية التي أصبحت أكثر تصميماً على إنهاء ثورته، فعزّزت من قوّاتها التي رفعت من منسوب العنف في عملياتها القتاليّة، وفرضت حصاراً شديداً على الثوار انعكس على المنطقة بأكملها؛ إذ تسبب بتردّي الأوضاع الاقتصاديّة وانهيار في المعنويّات، خصوصاً بعدما أدرك الأهالي أنّ إمدادات السلاح قد انقطعت، ومن ثمّ بدأ الثوار بترك الثورة والعودة إلى قراهم، تاركين صالح العلي ومن بقي معه من رفاقه القلائل إلى مصيرهم.

وقبل الخوض في دلالات الثورة العلويّة وانعكاسها على الوعي السياسي للجماعة، لا بدّ من محاولة تصنيف أو تعريف تلك الثورة ووضعها ضمن الإطار الذي يتلاءم مع شكلها وأهدافها. فإذا كان صحيحاً، من جهة أولى، أنّها كانت انتفاضة محليّة الطابع والأهداف، بمعنى أنّها كانت شأناً علويّاً، أكثر منها جزءاً من الحراك الذي كانت تشهده دمشق والمدن الداخليّة لمقاومة الاحتلال الفرنسي، فهي، من جهة أخرى، كانت أقرب إلى حرب أهليّة مصغّرة ومحدودة في الوقت ذاته، وذلك انطلاقاً من الصيغة التي تقول بأنّ المقاومات هي مقدّمات لحروب أهليّة مقنّعة حسب تعريف حازم صاغيّة[2]، بمعنى أنّها تتّخذ في مرحلة

(١) نفسه.. ص١٣٢، ١٤١، ١٤٢.

(٢) حازم صاغية: **هجاء السلاح، المقاومات كحروب أهلية مقنعة** (دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٠).

من مراحلها شكل صراع أو مواجهة أهليّة بين المكوّنات الاجتماعية التي تعيش في المناطق التي تشهد أعمال المقاومة، والتي يشكّل بعضها الحاضن الاجتماعي الذي يرعاها. هكذا، وانطلاقاً من هذا التعريف، يمكن فهم التجاوزات التي قام بها الثوار العلويون، فانطلاقاً من الشرعية الثوريّة التي اعتقد الثوار بأنهم يمتلكونها وتبرّر لهم محاكمة المختلفين عنهم، وانطلاقاً من كون الثورة ثورتهم هُم بالأساس، كانوا يمارسون أعمالاً عدائية ضدّ الإسماعيليين والمسيحيين، باعتبارهم عملاء للفرنسيين أو غير متعاونين مع الثورة، وقد تخطّت تلك الاعتداءات في حجمها حدود ما يمكن وصفه بتجاوزات هامشيّة يمكن تلافيها بمجرّد معاقبة مرتكبيها[١]، على أن استثناء بعض المسيحيين من تلك الاعتداءات، والذي أتى على خلفية كونهم واقعين تحت حماية بعض العشائر، خصوصا المتاورة من آل الهواش[٢]، لا يقلل من حجم تلك الاعتداءات التي وقعت على غيرهم، وهذا بالعموم ما يشكل سابقة في تاريخ علاقة العلويين بجيرانهم المسيحيين التي اتّسمت لوقت طويل بالتفاهم وحسن الجوار، وذلك ما يشير أيضاً إلى إصرار العلويين على إظهار قوّتهم التي لا يمكن تجاهلها. وإلى هذا وذاك يبرز ملمح آخر من ملامح الحرب الأهليّة في سياق الثورة، وهو ما تجلّى في وجود بعض العلويين الذين حاربوا إلى جانب الفرنسيين واشتركوا معهم في قمع الثورة، وذلك ضمن المجموعة العسكرية التي شكّلها الفرنسيون وأطلقوا عليها تسمية «رتل النصيريّة»[٣]، فإذا ما صحّ ذلك فهو ما يشير إلى وجود

(١) هنا يظهر التناقض ما بين روايتي عبد اللطيف اليونس ومحمد الهواش لتفاصيل الثورة، ففي الوقت الذي يقلّل اليونس من حجم تلك التجاوزات ويدّعي مسارعة صالح العلي لتلافيها والتعويض على المُعتدى عليهم، يؤكد الهواش الطبيعة العدائية لتلك الهجمات.

(٢) الهواش: **عن العلويين**.. ص ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢. واليونس: **ثورة**.. ص ٨٠، ٨١.

(٣) الهواش: **عن العلويين**.. ص ١١٢ وفي الوقت الذي لم يذكر الهواش فيه ممّن تشكلت هذه المجموعة العسكريّة، إلا أنّه توجد في سياق سرده لأحداث الثورة دلائل على وجود علويين في صفوفها، =

ملامح لانقسام مجتمعيّ بين العلويين بخصوص موقفهم من الثورة، على الرغم من وقوف أكثرية كبيرة منهم إلى جانبها.

وبالرغم من أنّ الثورة العلويّة لم يكن لها ذاك التأثير الملموس على التطورات السياسية في الإطار الوطني العام وعلى المستوى السوري بمجمله، سوى أنّها كانت مفاجِئة للفرنسيين وعرقلت خطّتهم لتنفيذ الانتداب وترتيب أموره، سيّما وأنّها سبقت المدن الداخليّة في الانتفاض ضدّهم. إلا أنّها شكّلت، في دلالاتها ونتائجها، حدثاً هامّاً على المستوى العلويّ، وخياراً صائباً في توقيته وأهدافه. وفي هذا المعنى يمكن القول إنّ العلويين لم يكونوا ليخسروا شيئاً، على المستوى الاستراتيجي والسياسي، من هذا الخيار، بل كانوا سيربحون منه في كلّ الأحوال، وأيّاً كانت نتيجة الثورة على الأغلب، سواء انتصرت أم فشلت، فانتصارها في تلك الظروف كان سيعزز من قيمة العلويين على مستوى الكيان الوطني المُنتظر ويجعلهم مؤهّلين للاندماج به، ما يعني انتزاع الاعتراف بهم لا بكونهم جماعة هامشيّة، بل جماعة مساهمة في تشكيل ذلك الكيان، كما سيعني هذا الاعتراف، بشكل أو آخر، اعترافاً بطائفتهم وقبولاً سنيّاً بانتمائهم العقائدي المختلف. بالتالي، لم يكن بلا أهميّة ذاك الاحتكاك المباشر ما بين الوطنيين في دمشق وبين صالح العلي، فعدا المساعدات التي كانت ترسلها حكومة فيصل إليه، كانت هناك زيارات قامت بها مجموعة من الشخصيات الرفيعة في حكومته إلى بلاد العلويين، كيوسف العظمة الذي كان وزير الدفاع في وقتها، وجميل الألشي رئيس الحكومة، فضلاً عن زيارات الأمير ناصر بن الحسين شقيق فيصل، إضافة إلى محاولات الأمير عبد الله الاتصال بالعلويين بعد تعيينه أميراً على شرق الأردن في ١٩٢١. كما كان لافتاً في هذا السياق

= ففي ص ١٢٧ يشير إلى وجود علويين ضمن الدرك، هذا بالإضافة إلى أن التسمية تدعم هذا الاستنتاج بدورها. وبدوره يتحدث عبد اللطيف اليونس عن «كتيبة» كان يقودها علي بدور للمحاربة إلى جانب الفرنسيين في ص ١٣٣.

الدعم الذي قدّمه السنّة في اللاذقيّة لصالح العلي، والذي تمثّل بشكل خاص بدعم آل هارون وآل شريتح، العائلتين السنيّتين المالكتين للأراضي والأكثر نفوذاً في اللاذقيّة؛ إذ كان عزيز آغا، زعيم عائلة هارون، صلة الوصل الرئيسيّة بين الأمير فيصل وصالح العلي، وجامع التبرعات الأساسي لصالح ثورته[١].

أمّا في حال فشل الثورة فإن مكاسبهم لن تكون قليلة بدورها، ذاك أنّ شراستهم في مقاومة الفرنسيين وقدرتهم على تشكيل ما يشبه الجيش المحلّي في مواجهة جيش أجنبي حديث، إضافة إلى حُسن تدبيرهم وإدارتهم لأمورهم الداخلية أثناء الثورة، كُلّها كانت من الأمور التي ستؤدّي إلى اعتراف من قبل الفرنسيين بقوتهم ونفوذهم في المنطقة، الأمر الذي سيفرض تغيّراً في معاملتهم لهم لتغدو أكثر احتراماً وتقديراً، وبداية لعلاقة شراكة فيما بينهم ستمنحهم فرصة الاضطلاع بدور سياسي في المنطقة. وفي كل الأحوال، وبالرغم من نجاح الفرنسيين في القضاء على الثورة، وهو ما كلّفهم كثيراً من الخسارات في الأرواح والأموال، إلا أنّ العلويين كانوا رابحين في الواقع؛ إذ جمعوا ما بين مكاسب الخيارين، الانتصار والفشل. ذاك أنّ ثورتهم قد سلّطت الضوء عليهم ونبّهت النخبة السياسيّة السورية إلى وجودهم، وإلى أهمية المنطقة التي يشكلون الأغلبية السكانية فيها، سواء على صعيد العمل السياسي المضاد لفرنسا، أو على صعيد خريطة الكيان التي لم تكن قد توضّحت بعد، وكانت محل نزاع بين السوريين والفرنسيين. أمّا على المستوى الدولي، فقد نجح العلويون في انتزاع الاعتراف بهم كجماعة مؤهّلة، نظراً لقوّتها ونفوذها، للعب دور سياسي فاعل في منطقة الساحل السوري الشديدة الأهمية بالنسبة إلى فرنسا، فلم تكن بلا دلالة تلك الاتصالات التي قام بها صالح العلي أو تلقّاها في هذا المجال، فمن ضمن

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي..** ص ١٣٢، وفيما يميل اليونس للمبالغة في هذا الأمر، ص٨٣، يقلّل الهواش من قيمته مع استثنائه لمشاركة عزيز هارون التي اعتبرها «مبادرة شخصيّة»، ص١٥٧، ١٥٨.

الأمور التي أحسن العلي استثمارها خلال ظروف الثورة، لتحقيق المكاسب على المستويات المحليّة والوطنيّة والدوليّة، برزت الرسالة التي وجّهها بالاشتراك مع إبراهيم هنانو إلى عصبة الأمم، وكان هذا حدثاً فريداً من نوعه؛ إذ كان أوّل اتصال مباشر بين قيادات علويّة وبين القوى العالمية(١). هذا وكان البريطانيون، ممثلين بالجنرال اللنبي، قد تواصلوا أكثر من مرة مع صالح العلي بدورهم، إضافة إلى مصطفى كمال أتاتورك الذي خاطب صالح العلي برسالته بـ« صاحب الدوحَة العلويّة»(٢). هكذا يمكن فهم مبادرة الفرنسيين إلى تمييز صالح العلي عن غيره من الزعماء الوطنيين، وذلك عندما أصدروا قراراً بالعفو عنه كان من نتيجته أن استسلم بعد فترة طويلة من التخفّي والهرب، هكذا، ما إن قام الشيخ بتسليم نفسه احترم الفرنسيون قرارهم المتعلق بالعفو عنه، فلم يتم إيداعه في السجن أو حتى محاكمته، بل تركوه يعيش في سلام في قريته وضمن عشيرته(٣). وعلى الصعيد الرمزي أو المعنوي يمكن القول بأن الثورة العلويّة قد نجحت في إثبات أنّ العلويين هُم طائفة مُحاربة، يمكن أن تتساوى في قوّتها مع الدروز في حال تمكّنت من السيطرة على نقطة ضعف العلويين التاريخيّة المتمثّلة بالانقسام العشائري، ولم تخلُ الثورة من دلالات انتصار وتطوّر على مستوى الوعي السياسي للعلويين، فعلى المستوى الوطني العام نجحت في أن تتكرّس،

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٣٢، وكان الزعيمان قد وقّعا عريضة مشتركة موجهة إلى عصبة الأمم في أوائل سنة ١٩٢٠ تدعو إلى «حرية سورية واستقلالها طبقاً لميثاق العصبة و(النقاط الأربع عشرة) للرئيس ويلسون».

(٢) اليونس: **ثورة**.. ص١٨١.

(٣) الوحيد الذي يخالف هذه الرواية هو باتريك سيل الذي يقول بأن صالح العلي قد سُجن في قلعة جزيرة أرواد بعد استسلامه. انظر، سيل: **الأسد**.. ص ٣٥، بينما يؤكد كل من يوسف الحكيم وعبد اللطيف اليونس على التزام الفرنسيين بالعفو عنه مع شرط عدم مغادرة مكان إقامته إلا بعلم السلطات الفرنسية. انظر، يوسف الحكيم: **سورية**.. ص ٦٤، اليونس: **ثورة**.. ص ٢٢٨.

أقلّه في الأدبيّات السياسية لتلك المرحلة، كإحدى الثورات الوطنيّة في سبيل الاستقلال ومواجهة الانتداب الفرنسي، أمّا على المستوى العلوي، وبالرغم من قسوة تلك الفترة على الأهالي، فقد احتلت موقعاً مركزياً إيجابيّاً في الذاكرة الشعبية، إلى جانب شخصية الشيخ صالح العلي، باعتبارهما رمزاً للبطولة والدفاع عن استقلال العلويين، ليتكرّس العلي بذلك كأوّل أسطورة مؤسسة للوعي الجمعي والسياسي للعلويين في تاريخهم الحديث.

وفي الأول من أيلول ١٩٢٠، تحقّق الاستقلال العلويّ؛ إذ أصدر الفرنسيون قراراً بإنشاء «دولة العلويين»[١]، التي تألّفت من لواء اللاذقيّة بأقضيتها الثلاثة، بالإضافة إلى المناطق التي تمّ اقتطاعها من لواء طرابلس، وهي قضاءا صافيتا والحصن (تلكلخ) ومديريّتا طرطوس وأرواد، فضلاً عن قضاء مصياف الذي كان تابعاً للواء حماة، وخمسة أقضية أخرى كانت تابعة لولاية حلب[٢]، وتمّ اعتماد مدينة اللاذقيّة كعاصمة لهذه الدولة. وبطبيعة الحال، لم يكن إعلان إنشاء دولة العلويين انتصاراً من انتصارات الثورة العلويّة، بالرغم من كونها قد سرّعت ميلاد هذه الدولة على الأرجح، فقد أتى الأمر وفقاً للسياسة الفرنسية التي رأت أنّ النموذج الأنسب لحكم المشرق يكمن في إنشاء مناطق حكم ذاتي شبه مستقلّة، بحيث تحقق كل واحدة من هذه المناطق أو الدول، القدر الأعلى من الانسجام والاستقرار الداخلي، وذلك ما يعني أن يُراعى في تشكيلها العامل

(١) تختلف المصادر في تحديد تاريخ إنشاء دولة العلويين، لكنني اعتمدت هنا التاريخ الذي ذكره هاشم عثمان في: **تاريخ سورية الحديث** (دار رياض الريس، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠١٢) ص ٥٦. وعند الهواش التاريخ هو في أيلول دون تحديد اليوم، أمّا عند يوسف الحكيم فهو في تشرين الثاني. وهناك اختلاف حتى باعتماد التسمية الرسمية لتلك الدولة، فهي عند فيليب خوري إما «دولة العلويين» أو «بلاد العلويين»، وعند هاشم عثمان إمّا «حكومة العلويين» أو «بلاد العلويين»، وعند يوسف الحكيم «بلاد العلويين»، بينما في المراجع الغربية في العموم هي «الدولة العلوية».

(٢) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٢.

الاجتماعي – الديني بالدرجة الأولى. بيد أن اللافت في تلك التقسيمات هو اعتماد تسمية اثنين منها تيمّناً بأسماء الطائفتين الموجودين فيهما: دولة الدروز ودولة العلويين، ولئن لم يشكّل الأمر تلك المفاجأة الكبيرة بالنسبة إلى الدروز، نظراً لشهرتهم وتميّزهم باستقلالهم الذاتي منذ زمن بعيد، فضلاً عن كونهم، كجماعة طائفيّة، قد سبق وأن كان لهم كيانهم السياسي الخاص منذ أيام المعنيين مروراً بمساهمتهم في تشكيل الإمارة الشهابيّة، وتجربتهم في متصرفية جبل لبنان أثناء العهد العثماني المتأخّر، وصولاً إلى الانتداب الفرنسي. إلاّ أنّ المفاجأة، أو الحدث الجديد كان على الجانب العلويّ، فهذه هي المرة الأولى في تاريخهم التي يحصلون فيها على دولة أو كيان سياسي، الأمر الذي حدث بإرادة قوة خارجيّة متمثّلة بفرنسا، ولم ينتج عن نضالهم في سبيل هذه الغاية، بغض النظر عن كل المحاولات السابقة التي جرت في العهد العثماني، والتي كانت بمجملها تجارب محدودة في حجمها وزمنها، ومرهونة بظروفها السياسية والاجتماعية. وبهذا، صارت الدولة العلويّة أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله.

وإذ بدا مفهوماً أو منطقيّاً ربّما أن تسمّى دولة الدروز باسم طائفتهم، كونهم يشكّلون الأغلبيّة الساحقة فيها، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للعلويين، الذين، وبالرغم من أنهم أكثرية السكان في دولتهم، إلاّ أنهم ليسوا بالأكثرية الساحقة، فهم يشكّلون حوالي ٦٠ بالمائة من سكّان تلك الدولة[1]. وفي هذا دلالات مختلفة لعلّ أبرزها رغبة الفرنسيين في كسب العلويين وتقويتهم في منطقتهم، وهذا ما يمكن استنتاجه من قرارهم ضمّ بعض الأقضية التي لم تكن تابعة إداريّاً لمناطق العلويين إلى الدولة المُحدثة، وبذلك يكون الفرنسيون قد رسموا حدود دولة العلويين، بحيث تحقّق أكبر قدر ممكن من التجانس ويكون العلويون فيها هُم الأكثريّة[2].

(1) Naffah: The French Roots..p.19

(2) Ibid..p.20

وإلى ذلك، يمكن رؤية الأمر وتفهّمه من زاوية أخرى تتعلّق بمسألة التسمية ذاتها، فقبل أيّ شيء جاءت هذه التسميّة لتثبّت التسمية الرسمية، التي يعتبرها البعض جديدة، للطائفة نفسها؛ إذ اختفت تسمية «النصيريون» ليحل محلّها «العلويون»، وفي هذا إشارة بالغة الإيجابيّة، ذاك أن المجتمع العلوي كان ينظر إلى التسمية القديمة باعتبارها إرثاً كريهاً من بقايا العهد العثماني، بما تحمله من إساءة وتجريح في نظرهم، وكانوا يفضّلون أن يُشار إليهم بالتسمية التي يعتبرونها التسمية الحقيقية لطائفتهم ألا وهي «العلويون»، وبذلك يكون الاسم الحقيقي لطائفتهم قد عاد مجدداً إلى الحياة، أو بمعنى آخر، حدث نوع من إعادة الاعتبار للطائفة عبر استعادة اسمها الحقيقي. على أنّ بعض المؤرخين يختلفون حول هذه النقطة؛ إذ يتحدّث بعضهم عن أنّ الفرنسيين هُم من ابتكروا هذه التسمية وعمّموها، مُرجعين ذلك إلى محمد أمين غالب الطويل، الذي يعتبر أوّل من استخدم التسمية وساهم بترويجها في كتابه عن العلويين، بينما يشير آخرون إلى أنّ هذه التسمية ليست بجديدة بل هي التسمية الحقيقيّة للطائفة، وكانت موجودة قبل وصول الفرنسيين بزمن طويل(١)، لكن كائناً ما كان الأمر فالفضل يعود للفرنسيين في «مأسسة» هذه التسمية وتعميمها(٢).

والحال أن مسألة التسمية تلك تشكّل مدخلاً مناسباً لفهم موقف

(١) Alkan: Fighting for the Nusayri soul. p.49 ويذكر نجاتي ألكان مثلاً أنّ العرائض التي كان يتقدّم بها علويّو الشمال بالقرب من أنطاكيا إلى السلطات العثمانية، كانت توقّع بأكثر من تسمية يصرّون من خلالها على اسمهم الحقيقي: «الشعب العلوي»، «الشعب العلوي العربي»، «الشعب النصيري العلوي». ويشير إلى زيارة المستشرق البلجيكي هنري لامنس في ١٩٠٣ إلى أحد مشايخ عشيرة الحيدريين العلويين، الذي أخبره بأن طائفته تفضّل تسميتهم بـ«العلويين». بينما يذكر فيليب خوري بأنّ الفرنسيين هُم من «ابتكر» مصطلح «العلويّ». انظر، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي..** ص٥٧٧.

(2) Naffah: The French Roots..p.34.

الفرنسيين بالعموم من العلويين والفكرة التي كانوا قد كوّنوها عنهم، ذلك إنّ بعض المؤرخين قالوا إنّ الفرنسيين كانوا يعطفون على العلويين ويفضّلونهم على غيرهم من المكونات، وبأنّ منحهم حكماً ذاتياً قد جاء نتيجة لذاك التعاطف؛ إذ أرادوا إنصافهم بعد الحقب المديدة التي عانوا فيها من المظالم لاسيّما في العهد العثماني. ولئن كان هذا الرأي مغرقاً في سطحيّته وبعيداً عن المنطق الذي تُقاس به السياسات والمصالح الاستراتيجيّة، إلاّ أنّه يُشير إلى الأمر الأكثر واقعيّة وأهميّة، المتمثّل في الميل الفرنسي لتمييز العلويين عن غيرهم، خصوصاً عن المسلمين السنّة، والذي لم يكن بطبيعة الحال، نتيجة تعاطف مجّانيّ أو غيره من التفسيرات، بل كان جزءاً من سياسة فرنسا الانتدابية في سوريا بالعموم.

فقد تكوّنت فكرة الفرنسيين عن العلويين بادئ الأمر في أواخر القرن التاسع عشر، في غياب دراسات جادة عن تلك الطائفة، عبْر الكتابات والانطباعات التي كوّنها المستشرقون الغربيون وغيرهم من العاملين في البعثات التبشيريّة المختلفة، اليسوعيّة والبروتستانتيّة، وتتلخّص تلك الفكرة أو النظرة باعتبار العلويين ليسوا من المسلمين، بل هُم أقرب إلى المسيحيين الضّالين[١]، وبالتالي شكّلت هذه النظرة الأساس الذي اعتمده الفرنسيون في تمييز العلويين، كجماعة أو أقليّة مختلفة عن الأكثريّة السنيّة التي تتألف منها بقيّة مناطق سوريا. كما شكّلت تلك الكتابات، أو الرأي الذي كوّنه الفرنسيون عن العلويين، أحد العوامل التي اعتمدوها في رسم استراتيجيّة الانتداب فيما بعد، فانطلاقا من كونهم قد اعتمدوا في انتدابهم على سوريا على ما يسميه فيليب خوري «الصيغة المراكشية» في الحكم[٢]، والتي تتلخّص باعتماد طريقة للحكم بالواسطة، أي عبر وكلاء محليّين متعاونين، بات من البديهي أن يسعى الفرنسيون إلى استقطاب العلويين وتقريبهم منهم، الأمر الذي اقتضى محاولة

(1) Ibid..p.17.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٨١.

عزلهم عن الأغلبية السورية المتمثلة بالمسلمين السنيين، خصوصاً وأنّ الفرنسيين كانوا يبدون حذرهم وخوفهم من تصاعد الأفكار الوطنية وانتشار القومية العربية التي كان السنّة الحامل الرئيسي لها في سوريا. هكذا، وباعتبار العلويين جزءاً من المجتمعات العربيّة في سوريا، بدا العامل الديني أو الطائفي هو الخيار الأمثل لتمييزهم عن السنيين، وبالتالي كان لابدّ من تثبيت هذا التمايز وجعله أساساً لأي علاقة بين العلويين وغيرهم، بمن فيهم الفرنسيون أنفسهم، على أن تتمثّل الخطوة التالية بمساعدة العلويين على تطوير هويّتهم الطائفيّة وتعزيزها في وعيهم العام، بحيث تتّفق مع مصالح الفرنسيين الاستراتيجيّة، وفي مقدّمتها ضمان استقرار الساحل السوري وعزله عن المحيط السنيّ، أي سوريا الداخليّة[١].

وفي هذا الإطار يمكن تفسير إبقاء الفرنسيين على رأيهم الخاطئ بخصوص معتقدات العلويين، والذي استمر لفترة تجاوزت العشر سنوات من تاريخ وصولهم إلى الساحل السوري؛ إذ كانت تقارير المسؤولين الرسميين تؤكّد ذاك الرأي في أكثر من مناسبة، بل وُجد من بينهم من أفتى بأنّ أصولهم تعود إلى القبائل المغربيّة[٢]. ولئن بدا ذلك شكلاً من أشكال التخبّط أو الجهل بالمجتمعات التي من المفترض أن يكون الفرنسيون قد ألّموا بأحوالها وطبيعتها، إلا أنّه على الأرجح يعكس إصرارهم على تمييز العلويين. بيد أن ذلك لم يعن عدم إدراكهم للحقيقة التي يفرضها الواقع الجغرافي للمنطقة بشكل رئيسي، والتي تقول إنّ العلويين هُم في النهاية جزء من الكيان السوري المستقبلي، وبالتالي جزء من هويّة كبرى هي الهويّة السوريّة، التي لم تكن قد تبلورت بطبيعة الحال[٣]. والراجح أنّ إدراك الفرنسيين لهذه الحقيقة هو الذي شجّعهم على المُضي في سياستهم لتعزيز الهويّة العلوية وتطويرها، وهذا ما يشكّل واحداً من الأساسات التي قامت عليها

---

(1) Naffah: The French Roots..p.35.

(2) Ibid..p.19.

(٣) لونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٢٦٧.

فكرة إنشاء دولة تسمّى باسم العلويين يكونون الأكثرية المطلقة والحاكمة فيها.

ولم يكتف الفرنسيون بتسمية الدولة باسم العلويين وضمّ بعض المناطق التي يسكنها علويون إليها، بل بذلوا جهدهم لتمكينهم فيها في الوقت نفسه، متّخذين إجراءات بدت في حينها سوابق لم يتخيّلها العلويون في يوم من الأيام، فقد احتلوا معظم مقاعد المجلس التمثيلي الذي أنشأه الفرنسيون قبل إعلان الدولة العلوية، وكان يمثّل العلويين فيه زعماء عشائرهم البارزون، خصوصاً المتعاونين مع فرنسا، إضافة إلى البعض ممّن كان لا يتّفق مع سياستها بالكامل. ومن أبرز الشخصيات التي تمثلت في ذاك المجلس: جابر العباس، إبراهيم الكنج، صقر خير بك، محمد جنيد، أمين رسلان، يوسف الحامد، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، إسماعيل الهواش، عزيز الهواش، الشيخ شهاب ناصر، منير العباس[١]. وعلى المستوى الاقتصادي بدا واضحاً ميل الفرنسيين لتحسين أوضاع العلويين، وتوسيع نسبة حيازتهم للأراضي على حساب السنيين المحليين، الذين حاول الفرنسيون في وقت لاحق إضعاف القاعدة الاقتصادية لكبّار الملّاك من بينهم[٢]، هذا عدا تفضيل دولتهم في المسائل الضريبيّة؛ إذ كانت الضرائب المفروضة عليها أقل من تلك المفروضة على باقي المناطق أو الدّول السوريّة في أثنائها، إضافة إلى التوسع الذي شهدته المنطقة في بناء المدارس وشقّ الطرقات والبنية التحتيّة بالعموم.

بيد أنّ الإجراء الأبرز الذي اتّخذه الفرنسيون لتعزيز هويّة العلويين وتمييزهم، كان في القرار الذي أصدره المندوب السامي في الفترة التي تلت إعلان الدولة العلوية مباشرة، والذي ينصّ على أنّ العلويين هُم طائفة مستقلة مذهبياً عن الطائفة السنيّة، وبالتالي كان يجب أن يكون لها قضاؤها الشرعي الخاص ومحاكمها المذهبيّة المستقلّة. وقد صدر هذا القرار بمساعي الكولونيل نيجر حاكم

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٥٨.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٧٨، بطاطو: **فلاحو سورية**.. ص ٣٠٠.

بلاد العلويين، الذي اجتمع بالقاضي محمد العجان رئيس المحكمة الشرعية في اللاذقية، وحصل منه على وثيقة يقرّ فيها بأنّ العلويين طائفة مختلفة عن الإسلام السنيّ، ليسارع بعدها نيجر إلى مقر المفوض السامي في بيروت ويحصل منه على القرار الرسمي بذلك[١]، ويباشر بالتالي تنفيذ قرار المفوض السامي، ويقوم بتعيين مجموعة من كبار مشايخ العلويين كقضاة شرعيين في محاكمهم المذهبية الخاصة، كان أبرزهم الشيخ سليمان الأحمد، والشيخ شهاب ناصر[٢]، وبهذا، صار بإمكان العلويين أن يعلنوا مذهبهم «على الملأ»[٣].

والأرجح أنّ هذه الخطوة بمجملها لم تكن مبادرة فرنسية خالصة، بل يبدو أنّه كان للعلويين دور فيها، فحسب رواية الشيخ عبد الرحمن الخيّر كان العلويون هُم من طالبوا بأن تكون لهم محاكمهم المذهبيّة الخاصّة تلك[٤]، لكن اللافت في هذا الأمر هو المطلب العلوي بأن تعمل تلك المحاكم وفقاً للمذهب الجعفري؛ إذ لم تكن عندهم، في ذاك الوقت، تقاليد مكتوبة في الفقه، «بل كانوا يتبعون العرف، حسب صابرينا ميرفان، التي تضيف بأنّ العلويين وجدوا أنفسهم في مواجهة هذه المشكلة، مضطرين إلى «اقتراض» الفقه الجعفري[٥]، الأمر الذي استدعى قدوم بعض رجال الدين الشيعة من لبنان إلى مناطق العلويين، ليساعدوا في تأسيس تلك المحاكم وتقديم خبرتهم في الشرع الجعفري للقضاة العلويين، وقد لقيت هذه الخطوة تعاوناً وتسهيلاً من الفرنسيين بدورهم[٦].

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٦.

(٢) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٥٩، ٦٠. الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٦.

(٣) صابرينا ميرفان: **حركة الإصلاح الشيعي، علماء جيل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية استقلال لبنان** (دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ٣٩٢.

(٤) الخيّر: **عقيدتنا**.. ص ٦٩.

(٥) ميرفان: **حركة الإصلاح الشيعي**.. ص ٣٩٢.

(6) Naffah: The French Roots..p.35.

على أنّ لهذه الخطوة وجهاً آخر فيما يبدو، فالقول إنّ العلويين كطائفة هُم جزء من الشيعة لا يكفي وحده لتفسير اختيارهم للشرع الجعفري في محاكمهم المذهبيّة، ذاك أنّ تفرّعهم عن الشيعة لا يعني بأنّهم على وفاق تام بخصوص العقائد والتشريعات والتفسيرات المرتبطة بها، وانطلاقاً من هذه الحقيقة يمكن رؤية ذاك الخيار العلويّ على أنّه خيار سياسيّ بشكل أو آخر أكثر منه خيار عقائدي بحت، فالأرجح أنّ العلويين أرادوا بالدرجة الأولى أن يتمايزوا عن السنيين في إطار تشريع وجودهم ضمن الدولة الجديدة، وذلك على عكس الخيار الذي اتّخذوه سابقاً في أواخر العهد العثماني، عندما تجاوبوا مع دعوات العثمانيين لتحويلهم إلى المذهب السنيّ، واضعين في الاعتبار ردود الفعل السلبيّة التي واجههم بها السنيّون المحليّون على أثر ذلك الخيار. ومن جهة أخرى، لم يكن العلويون في وارد إعلان انشقاق أو استقلال تامّ يقدّمون فيه أنفسهم كمذهب مستقل عن باقي المذاهب الإسلاميّة الكبرى، حتى وإن كان الظرف السياسي الإيجابي ملائماً لذلك، فعدا أنّهم لم يكونوا مؤهّلين لمثل تلك الخطوة الكبيرة التي تحتاج إلى علماء دينيّين قادرين على تحمّل أعبائها، إضافة إلى ضرورة وجود قبول اجتماعي وإجماع شعبي عليها، كذلك لم يكن في مصلحة العلويين، على المستوى السياسي بالدرجة الأولى، القيام بمثل تلك الخطوة، وبالتالي كان لابدّ لهم من أن يكونوا، بشكل أو بآخر، جزءاً من انتماء دينيّ أكبر وأوسع يمكنه أن يؤمّن لهم الحماية ويشكّل نوعاً من غطاء سياسي ودينيّ[1]، يساعدهم على الاندماج أكثر في حياتهم السياسية وتحدّياتها الكثيرة

(١) الراجح أنّ العلاقة ما بين علماء العلويين وعلماء الشيعة تعود إلى ١٩١١، عندما بادر كلّ من الشيخ سليمان الأحمد والشيخ عبد اللطيف مرهج إلى الاتصال بعلماء الشيعة، والقيام بزيارتهم، الأمر الذي أدى إلى «تعزيز الصداقات ومباشرة الحوار»، وقد اعتبر المرجع الشيعي الكبير، السيد عبد الحسين شرف الدين، كلاً من الأحمد ومرهج طلاباً له. ولئن انعكست علاقة الشيخ سليمان الأحمد مع الشيعة على النهج الإصلاحي الذي تبناه بخصوص تعاليم ومعتقدات طائفته، =

التي كانوا مُقبلين عليها، وبديهي أنّ هذا الخيار كان مريحاً للفرنسيين بدورهم، خصوصاً وأنّه يشكّل حاجزاً مهمّاً بين العلويين ومحيطهم السنيّ.

ولتكتمل صورة الأساسات التي قامت عليها الدولة العلويّة من جهة، والإجراءات الفرنسية لتعزيز الهويّة العلويّة من جهة أخرى، لا بدّ من الحديث عن مشاركة العلويين في الجيش الفرنسي، التي كانت الأساس الأوّل لما يمكن تسميته بعسكرة المجتمع العلوي، إن صحّت التسمية، خصوصاً وأنّ تجربة العلويين في الجيش الفرنسي قد اعتمُدت كمقدّمة أساسيّة لمحاولة تأريخ دورهم في التاريخ السوري الحديث، وتسببت في رواج أفكار واستنتاجات خاطئة ومتسرّعة، وذلك نتيجة اقتطاعها من السياق التاريخي والسياسي لتلك المرحلة. بدايةً كان الجيش الفرنسي الموجود في سوريا يتكوّن من جيش المشرق، الذي بلغ تعداده في ١٩٢١ حوالي ٧٠ ألف رجل، ليبدأ هذا الرقم بالتقلّص، نتيجة ضغوط مجلس الشيوخ الفرنسي، ليصل تعداده في ١٩٢٤ إلى ١٥ ألف رجل فقط، وكان يتألّف في معظمه من جنود قادمين من المستعمرات الفرنسية من شمال أفريقيا والسنغال، ويرأسهم ضباط فرنسيون خدموا في تلك المستعمرات(١)، كان الجنرال غورو المفوض السامي الأول في سوريا ولبنان واحداً منهم، وقد أنشأ الفرنسيون ضمن جيش المشرق، وفي الفترة التي سبقت احتلالهم للساحل السوري، ما يمكن اعتباره جيشاً رديفاً كان يسمّى فيلق الشرق Légion d'Orient يتألّف من السكان المحليين، خصوصاً من الأرمن والمسيحيين الموارنة، وبدأت تتَضح معالم هذا الفيلق مع نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أنّه تعرّض أكثر من مرة لإعادة هيكلة وتنظيم، ليستقر وضعه تقريباً في ١٩٢٠ مع

= إلا أنّه رفض «صهر العقائد العلوية بالإمامية»، إذ كان يقول بأنّ «للتقريب فضائله، إلا أن له حدوده أيضاً، لذلك كان يقول بالحفاظ على بعض الخصوصيات العقدية». انظر، ميرفان: **حركة الإصلاح الشيعي**.. ص ٣٩٠، ٣٩١.

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٠٨.

توسيع مشاركة عناصر أخرى غير مسيحيّة، كان العلويون والدروز أبرزها، إضافة للأكراد والشركس والعرب السنيين الريفيين، ليصبح اسمه الفيلق السوري Légion Syrien أو كما صار يعرف في وقت لاحق بالقوّات الخاصّة Les Troupes Spéciales[١].

والحال أن عوامل عديدة قد لعبت دوراً بارزاً في إقبال العلويين على الانضمام إلى قوات الجيش الفرنسي، فلا يمكن، بالدرجة الأولى، تجاهل طبيعة العلويين كجماعة مقاتلة لها تقاليدها الحربيّة، وذلك في مقابل العزوف السنيّ التقليدي عن الانخراط بالسلك العسكري؛ إذ كان سنّة المدن بشكل رئيسي ينظرون إلى هذه المهنة بدونيّة، ويبذلون جهودهم لتجنيب أولادهم التجنيد الإجباري الذي كان العثمانيون يفرضونه من وقت لآخر، لتتغيّر نظرتهم إلى الجيش خلال سنوات الانتداب من الاحتقار إلى الكراهية[٢]. وإلى ذلك، كان الفرنسيون مضطرين في سنوات الانتداب الأولى لتخفيض التكاليف الماديّة المتعلقة بجيش المشرق من جهة، وإلى توسيع الفيلق السوري الرديف من جهة أخرى، نظراً إلى انشغال قسم من الجيش في جبهة كيليكيا ضدّ الأتراك في تلك الأثناء، وتطبيقاً للسياسة الاستعماريّة التي توجب تجنيد السكّان المحليين في الجيش، الأمر الذي جعلهم يبحثون بين السكان المحليين عن عناصر يمكن تدريبها وتأهيلها، وبالتالي كان بديهيّاً أن أكثرية من العلويين التحقت بالجيش كونهم الجماعة الأكثر فقراً[٣]؛ إذ شكّل الانخراط بالجيش فرصة لتحسين أوضاعهم الماديّة السيئة، التي ازدادت حدّتها عقب القضاء على ثورتهم، فكان أوّل المنتسبين منهم إلى الجيش الفرنسي أولئك الذين كانوا قد نزلوا من الجبال

---

(1) N. E. Bou-Nacklie: Les Troupes Spécial : Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46 (International Journal of Middle East Studies 25, 1991), p.645

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٠٩.

(3) Naffah: The French Roots..p.23.

تحت وطأة الفقر واتّجهوا للعيش في الأرياف المحيطة بحمص وحماة ليعملوا فيها كمزارعين، وقد شكّل هؤلاء بالعموم ثلثي المجنّدين العلويين في الجيش الفرنسي[1].

وفي هذا الإطار تحديداً يبرز الادّعاء بوجود هيمنة علويّة ضمن صفوف المجنّدين المحليين في الجيش الفرنسي، وهو ادّعاء يفتقر إلى الدقّة على ما يبدو، خاصّة في حال الموازنة بين نسبة العلويين مقابل نسبة السنيين في الجيش، فصحيح أنّ نسبة تمثيل العلويين في صفوف الجيش تفوق بكثير نسبتهم إلى سكّان سوريا بالعموم، إلاّ أنّ ذلك لا يشير إلى وجود هيمنة علويّة، بمعنى الكلمة؛ إذ كانت نسبة العلويين أقل من ٢٥ بالمائة من تعداد المجندين المحليين، وإلى ذلك كانت الكتائب الست التي يتألف منها الفيلق السوري في العشرينيات يترأّسها أربعة ضبّاط من السنّة وضابط مسيحيّ محليّ وضابط مسيحي آشوري[2]. هكذا، يمكن التقليل من المبالغة التي تقول بأنّ الفرنسيين كان يعملون على منح أفضليّة للعلويين ضمن الجيش، وذلك على الرغم من وجود تشجيع فرنسي للعلويين على الانخراط في الجيش، باعتبارهم لا يشكّلون تهديداً لهم، وقد تمّ اعتماد هذا المعيار ذاته وتطبيقه على السنيين أيضاً في مراحل مختلفة؛ إذ كان تعدادهم قد انخفض في الجيش خلال سنوات الثورة السورية الكبرى التي بدأت في ١٩٢٥، ليعود ويرتفع بعدها. حتى إنّ التمييز السلبي قد طال بعض العلويين أيضاً، فقد تجنّب الفرنسيون، على سبيل المثال، تجنيد أعداد كبيرة من العلويين المنتمين إلى عشيرة البشارغة، الذين كانوا رأس الحربة في ثورة العلويين عليهم في السنوات الأولى[3]، وذلك خشية من احتمال تمرّدهم عليهم ثانية، أو من احتمال تأثيرهم بشكل سلبي على ولاء أبناء

---

(1) Bou-Nacklie: Les Troupes Spécial.. p.659.

(2) Ibid, p.652.

(3) Ibid, p.647.

طائفتهم وانضباطهم في صفوف الجيش في الحد الأدنى. ومن جهة أخرى، كان تمثيل العلويين والدروز في جهازيّ الشرطة والدرك ضعيفاً ومحدوداً، مقابل ارتفاع نسبة العرب السنّة والمسيحيين المحليّين في هذين الجهازين[1]، وبالتالي يبدو منطقياً استنتاج بو نخلة من أنّ فرنسا قد فضّلت، في سياسة التجنيد التي اعتمدتها، أقليّات على أقليّات وليس أقليّات على أكثريّة[2]، أو بكلمات أخرى بأنّها كانت تفضّل أقليّات على أقليّات أكثر من تفضيلها للأقليّات على الأكثريّة.

في كلّ حال كان تجنيد العلويين في الجيش الفرنسي أمراً غير اعتيادي، ولم يخلُ من دلالات، فهذه هي المرّة الأولى التي يَقبلون فيها ويُقبلون، برغبة وإيجابيّة، على الانضمام إلى جيش نظامي، وذلك عكس المرات السابقة التي شهدت مقاومتهم لعمليّة التجنيد، سواء في أيّام حكم المصريين أو حتى في نهايات العهد العثماني. ولئن كان الحافز أو السبب الماديّ أساسيّاً في هذا الإقبال، إلاّ أنّ هناك أسباباً أخرى أكثر عمقاً على ما يبدو. ذاك أنّ الشعور العام بالتغيير وحضور الدولة والعيش ضمن نظام غير عدائي ضدّهم، بل يميل إلى التسامح والتفهّم، كان سبباً غير مباشر على الأرجح في ذاك الإقبال على التجنيد، وهذا ما يمكن اعتباره تطوراً إيجابياً في الوعي السياسي للعلويين بدوره. وإضافة إلى ذلك، شكّل الالتحاق بالجيش فرصة للعلويين الفقراء الذين كانوا يعانون من سلطة زعماء عشائرهم الإقطاعيين من جهة، ومن تسلّط الملّاكين

---

(٢) Ibid, p.656، بينما يناقض فيليب خوري هذا ويدّعي بأنّ تمثيل الأقليّات كان أعلى حتى من تمثيلهم في الجيش، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١١٠، وبالنسبة للدرك تحديداً يشير دانييل نيب إلى أنّ موقعهم كان هامشيّاً وبأنّ تعدادهم كان ضئيلاً حيث بلغ في الثلاثينيات حوالي ٢١٠٠.

Daniel Neep: Occupying Syria Under The French Mandate (Cambridge University Press, New York 2012)..p.202.

(3) Ibid.. p.649.

السنيين من جهة أخرى، للتحرّر منهم، وهذا ما يمكن اعتباره إشارة إلى بروز النازع الفردي عند العلويين. وفي حين أبدى الملاّك السنيون اعتراضهم للفرنسيين على تجنيدهم لفلّاحيهم العلويين[1]، مال زعماء العشائر للقبول، أو السكوت عن الأمر بالحد الأدنى، وهذا ما يمكن تفسيره في عدم رغبتهم في إثارة المشاكل مع الفرنسيين في الدرجة الأولى، فضلاً عن كون موقفهم هذا عكس، على نحو ما، التغيّر الذي كان بدأ يحدث في المجتمع العلوي بالعموم، ذاك أنّ الوجود الفرنسي وإعلان دولة للعلويين قد غيّرا من طبيعة الصراعات التي كانت تنشأ من حين لآخر بين عشائر العلويين، والتي كانت تتّخذ طابعاً عنيفاً في الماضي، ليأخذ هذا الصراع شكلاً آخر تمثّل في المنافسة على المنافع الماديّة التي أتاحها الوضع الجديد، إضافة إلى المنافسة على احتلال مقاعد المجلس التمثيلي، الذي كان بعض أعضائه يُعيّنون من قبل الفرنسيين، والبعض الآخر يأتي عن طريق الانتخابات التي كانت تتسبّب في تصعيد الحزازات العشائريّة والطائفيّة بشكل عام.

على أنّ هذه التغيرات الكبيرة التي طرأت على العلويين، خلال السنوات الأولى للانتداب الفرنسي، يمكن أن تفرض سؤالاً هاماً: كيف كان سلوك العلويين ومعاملتهم للسنيّين، خصوصاً وأنّهم باتوا يملكون مستوى لا بأس به من القوّة؟

وفي حين لا توفّر المصادر الموثوقة معلومات كافية يمكن أن تحسم الإجابة عن هذا السؤال، يمكن للتدقيق في المتوفّر منها أن يعطي فكرة عامّة يمكنها أن تشكّل بديلاً مؤقتاً عن إجابة قاطعة عنه. فأغلب المصادر الموثوقة لا تتحدث عن حصول صدامات ذات أهميّة بين العلويين والسنيين خلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات، بل هناك بعض الإشارات إلى وجود نوع من التعاون بين الجماعتين ضمن النطاق السياسي والإداري، وذلك بالرغم من بعض الخلافات التي كانت

(1) Bou-Nacklie: Les Troupes Spécial.. p.649.

تنشـأ بينهـما[١]، أو تحديداً بين زعمـاء الطرفين، بخصـوص مسـائل ملكيّات الأراضي وغيرها من هذا القبيل. وبهذا، يمكن الاستنتاج بأنّه لم يتشّكل لدى العلويين بالعموم ما يمكن وصفه بنزعة انتقاميّة أو عدائية تجاه السنّة في أغلب الظنّ، الأمـر الذي ينطبق على السنّة بدورهم كـذلك الأمـر؛ إذ لا يوجـد ذكـر لحوادث يمكن أن تنمّ عن وجود ضغينة طائفية أو عداء سنّي تجاه العلويين في تلك الفـترة، ويبـدو من ذلك أنّ سنّة المدن لم يكونوا في تلك الأثناء قـد وصلوا، على المستوى الوطني، إلى حالة تعبئة كاملة واحتقان ضدّ الأوضاع الجديدة في أغلب الظنّ، وأنّ مـشـاعـرهم العـروبيّـة بالتـالي لم تكن قـد تطوّرت بما يسـمح بتشكيل حالة عامة أو مزاج عمومي ذي طابع متطرّف، فلم يكن بلا دلالة مثلاً أن يخرج سنّة اللاذقيّة في إحدى مظاهراتهم المضادة للفرنسيين حاملين صورة كـمال أتاتورك تحـديداً[٢]، والذي يعـتبـر زعـيم القوميّة التـركـية المعـادية للعـرب والعروبة، لكنّ ذلك كلّه لم يمنع من وجود بعض الصدامات المحدودة التي جرت بين السنيين والمسيحيين، والتي لا تنحصـر أسـبـابهـا بالمشـاعـر السلبـيـة تجاه المسـيـحـيين كـونهم مناصـرين للفـرنسـيين في نظر السنيين، بل كـان التـدخّل الفرنسي في إثارة تلك الصدامات العامل الأبرز في وقوعها[٣].

وإلى ذلك كلّه هناك عـامل مـركـزيّ كـان قـادراً على التـحكم بالصـدامـات الاجتماعية ما بين الجماعات والطوائف، والمتمثّل بالفرنسيين؛ إذ كانت السلطة الفعليّة في أيديهم، وبشكل خاص بأيدي ضباط الاستخبارات، الأمر الذي يؤكـد بدوره استـنتـاجنا، فـبـالرغم من أنّ الفـرنسـيين كـانوا قـادرين من خـلال سلطتـهـم على منع حـدوث أي صـدامـات لكنهم، على الأرجح، لم يكونوا

(١) لونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٢٦٦.

(٢) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٧٩.

(٣) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٥١، ٢٥٣ ، لورنغريغ: **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**.. ص ٢٦٦.

ليمانعوا بحدوثها بين العلويين والسنيين طالما كانوا قادرين على ضبطها، وهذا ما يشير على نحو ما إلى أنّ الفرنسيين لم يتّبعوا سياسة تفضيل أيّ من المكونات، لاسيّما العلويين، على حساب الأخرى بقدر ما كانوا راغبين في إخضاع جميع تلك المكوّنات عبر محاولة تأليب بعضها على حساب الأخرى، وبقدر ما لعبت شخصية الإداريين الفرنسيين دوراً في هذا الأمر. وانطلاقاً من هذا الفهم يمكن أن نفسّر، مثلاً، سلوك أوّل حاكم فرنسي لبلاد العلويين، الكولونيل نيغر، عندما بدأ يتودّد إلى سنّيي اللاذقيّة على نحو مفاجئ، وأخذ يمنح أبناءهم الوظائف الإداريّة على حساب العلويين الذين كان قد استاء من بعض زعمائهم في تلك الفترة[1]، وهذا في مجمله ما يشير من جهة أخرى إلى أنّ الحضور العلوي في الدولة المسمّاة باسمهم كان متواضعاً، خاصة على المستوى الاجتماعي، ولم يشكّل ظاهرة واضحة بأي شكل، وما يقوله هذا الاستنتاج أيضاً هو أنّ امتلاك العلويين المفترض لوسائل القوّة أو العنف، باعتبارهم مشاركين في قوات الجيش الفرنسي، لم يشكّل خطراً على غيرهم من سكّان دولتهم، وهذا بدوره ما يشكّل إشارة غير مباشرة إلى طبيعة المشاركة العلويّة في الجيش.

وبعيداً عن التنظير الاستعماري الفرنسي الذي يرى في الجيش أداة تحضّر تساعد الشعوب المُستعمَرة شبه المتخلّفة، على الارتقاء الحضاري وبلوغ القيم الأوروبيّة، لا يمكن تجاهل كونه مؤسسة تمنح أفرادها نوعاً مختلفاً من الانتماء بإمكانه أن ينافس الانتماءات الصغرى، الطائفيّة والجهويّة، من ناحية، كما بإمكانه أن يُعزّز تلك الانتماءات ويطوّرها في الوقت نفسه، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة تلك الانتماءات، أو بكلمات أخرى، على طبيعة الجماعات التي ينتمي إليها المجنّدون. وهذا ما يعني بأنّ تأثّر الجماعات بمشاركتها في الجيش الفرنسي لم يكن ذا شكل ثابت أو يؤدّي إلى نتائج متشابهة، بل اختلف باختلاف ظروف كل جماعة منها، فبالنسبة للعلويين لا توجد إشارات إلى أنّ

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٧٣.

مشاركتهم في الجيش الفرنسي قد تعدّت حدود مناطقهم أو دولتهم على الأرجح، فعدا أن أعدادهم كانت بالكاد تكفي لقيامهم بالمهام المتعلقة بحفظ الأمن الخاص بدولتهم، وذلك بالتحديد ما كان من أولويّات الفرنسيين الراغبين دوماً في ضمان أمن الساحل السوري، لا يبدو أنّهم قد شاركوا في عمليات قمع الثورة الكبرى التي اندلعت في ١٩٢٥، وذلك رغم حاجة الفرنسيين في ذلك الوقت إلى قوّات إضافيّة للمشاركة في تلك العمليات، والأمر ذاته ينطبق على الجنود الدروز المنضمين للجيش الفرنسي كذلك الأمر، ويبدو من خلال ما ذكره خوري بأنّ الفرنسيين فضّلوا الاعتماد على الأكراد والشركس والأرمن في تلك العمليات[١]، انطلاقاً من رغبتهم باستخدام فئة من الجنود المعروفة بقلّة انضباطها وبشراستها، وهذا في عمومه ما يدعم استنتاجنا بأنّ المجندين العلويين في الجيش الفرنسي كانوا منضبطين بالعموم، وبالتالي لم يراكموا من خلال مشاركتهم في الجيش ما يمكن اعتباره تاريخاً عدائياً تجاه غيرهم من الجماعات السوريّة المختلفة.

أمّا في ما يتعلّق بدولة العلويين بشكل خاص، فالواقع أنّها كانت أقلّ بكثير ممّا يمكن لاسمها أن يعبّر عنه، وذلك بالرغم من كلّ التغييرات التي أحدثها الفرنسيون. فخلال العقد الأول من عمرها لم يشهد العلويون ذاك التغيير الاجتماعي الجذري، الذي من المفترض أن يؤدي إليه وضعهم القانوني الجديد في منطقتهم؛ إذ بقي المجتمع على حاله باعتباره مجتمعاً فلّاحياً متخلّفاً، ولم ينشأ بينه وبين المدينة الحدّ الأدنى من الاحتكاك الذي يمكن أن يساهم في تطويره. وبدا أنّ التحديثات التي أدخلها الفرنسيون لم تكن كافية في هذا المجال، سواء في مجالات الاقتصاد أو التعليم أو حتى على صعيد إشراك العلويين

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٣٣، وقد قام الفرنسيون عشية الثورة في ١٩٢٥ بتشكيل القوات الإضافية Troupes Supplétives من الشركس والأكراد وتمّ تسريح غالبيتها في ١٩٢٨. انظر Bou-Nacklie: Les Troupes Spécial.. p.651.

العادين في أمور السياسة؛ إذ بقيت سلطة زعمائهم العشائريين الإقطاعيين وسلطة الملاّكين السنّة من الأمور التي أعاقت تلك المشاركة، والحق أنّ لا العلويين ولا غيرهم كانت لهم سلطة حقيقيّة وفعلية في تلك الدولة؛ إذ كان دور وجهاء الطوائف عموماً يقتصر على بعض الأمور الإداريّة التي يتشاركون مع الإداريين الفرنسيين في تقريرها، دون أن يكون لهم دور في المسائل الحيويّة. ذاك أنّ الفرنسيين كانوا قد توصّلوا بشكل عام إلى قناعة بأنّ الصيغة المراكشيّة في الحكم لا تصلح في حال الانتداب على سوريا، فأدخلوا عليها تعديلات تقتضي بأن يمارسوا نوعاً من الحكم المباشر، مع الاحتفاظ بواجهة من الأتباع المحليّين محدودة الفعاليّة[1]، ولم تكن مناطق العلويين استثناءً في هذا التوجّه، بل ربّما بدت أكثر حاجة إلى تطبيقه، خصوصاً وأنّ شرارة المقاومة الأولى ضدّ الفرنسيين كانت قد انطلقت من مناطقهم بالذات. هكذا مثلاً كان التدخلّ الفرنسي يطاول جميع مناحي الحياة ولا يقتصر على الأمور الإدارية فقط، وهو تدخّل طال الأرياف إلى جانب المدن، انطلاقاً من القناعة الفرنسية بالتركيز على تقوية الأرياف لموازنة القوى المدينيّة الوطنيّة. وفي هذا الإطار يبرز الدور الرئيسي الذي لعبه ضباط جهاز الاستخبارات Service des Renseignements الذي «كان حجر الزاوية في الإدارة الفرنسية في سوريا، لكونه همزة وصل بين النظام المدني والعسكر»، وذلك بالرغم من قلّة عدد أولئك الضباط الذين لم يتجاوزوا المائة، والذين «كانوا في معظمهم ملمّين باللغة العربية ومطّلعين على دين البلاد وثقافتها وعاداتها السائدة»[2]، فقد بلغ نفوذ أولئك الضباط درجة تجاوزوا فيها صلاحياتهم، وكانوا فيها هُم الحكّام وأصحاب القرارات في بعض الأحيان، وذلك ما كان ينتج عنه تضايق زملائهم الفرنسيين، الذين كانوا يشتكون من تمادي ضباط الاستخبارات، الأمر الذي دعا المفوضيّة العليا إلى تنبيههم إلى

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٠٠، ١٠١.

(٢) نفسه.. ص ١٠٦.

وجوب حصر نشاطهم في الجانب الاستخباراتي من جمع المعلومات، ورفع التقارير دون التدخّل الشخصي في القضايا المحليّة[١].

وإلى ذلك كلّه، لم يكن الأساس الذي قامت عليه دولة العلويين قادراً على أن يجعلها كياناً مكتفياً بذاته، خاصّة في أموره الاقتصادية. وبالتالي لم يكن بالإمكان عزل تلك الدولة بشكل تامّ عن محيطها، فلم يسبق في تاريخ تلك المنطقة أن شكّلت وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، بل كانت على الدوام جزءاً من اقتصاد الولايات المحيطة بها التي كانت تتنازع فيما بينها للسيطرة عليها. ولعلّ هذا كان أحد الأسباب التي جعلت الفرنسيين يعلنون في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ إقامة دولة اتّحادية تضمّ دمشق وحلب وبلاد العلويين، يرأسها مجلس اتّحادي يتألّف من خمسة ممثّلين عن كل دولة، أي خمسة عشر ممثّلاً كان من بينهم ثلاثة علويين: جابر العباس، إسماعيل الهواش، وإسماعيل جنيد[٢]. لتظهر هنا بعض سلبيّات الكيان العلويّ التي كانت من ضمن أسباب عودة الفرنسيين عن ذاك القرار بعد حوالي سنتين من إعلانه. فالمناطق العلويّة التي قدّمتها فرنسا إلى دمشق وحلب لتكون بمثابة رئة بحريّة لهما، على الأرجح، لم تكن تتناسب مع واقع اقتصادهما، خصوصاً بالنسبة إلى حلب، فدولة العلويين لم تكن تشمل ميناء إسكندرونة وهو المنفذ البحري الرئيسي لحلب، والذي كان تابعاً إلى سنجق الإسكندرونة ذي الوضع الخاصّ، ولا حتى ميناء طرابلس الذي بات تابعاً لدولة لبنان الكبير، في وقت كانت دمشق لم تفقد أملها في الاستحواذ على منفذها البحري الرئيسي المتمثّل بميناء بيروت، فضلاً عن أنّ كلّاً من الدول الثلاث التي تألّف منها الاتحاد كانت تتمتّع باستقلاليّة في مجالها الاقتصادي حسب النظام الجديد، وبهذا غدت مناطق العلويين غير ذات أهميّة بالنسبة إلى دمشق وحلب، ولم تشكّل ذاك الإغراء على الجانب الاقتصادي.

---

(1) Neep: Occupying .. p.32-34.

(٢) الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي.. ص ٨٨.

أمّا على الجانب السياسي فلم يكن هذا الحدث خالياً من بعض الدلالات الهامّة، ففي الدرجة الأولى مثّل انضمام دولة العلويين إلى اتّحاد يضم كلّاً من حلب ودمشق، المعروفتين بثقلهما السياسي ورمزيّتهما الوطنيّة، فضلاً عن مكانتهما كمراكز قوى سنيّة، أوّل احتكاك سياسيّ مؤسساتي بين العلويين وبين العمق الوطني والسنيّ السوري، وأوّل اختبار لطبقة السياسيين السنّة للاعتراف بالعلويين كشركاء سياسيين والقبول بهم، الأمر الذي فشل للأسف؛ إذ اعترض الدمشقيون والحلبيون على حجم تمثيل دولة العلويين المساوي لحجم تمثيلهم، على أنّ لاعتراضهم هذا وجهاً آخر تمثّل في نظرتهم إلى العلويين الذين اعتبروهم متخلّفين ثقافياً واقتصادياً عنهم حسب فيليب خوري[1]. واللافت هنا أنّ هذه النظرة الدونيّة تجاه العلويين أتت من طبقة سياسيّة كانت تعدّ من الموالين للسياسة الفرنسية، أي، بكلمات أخرى، كان أولئك السياسيون ينتمون إلى الخط السياسي نفسه الذي ينتمي إليه العلويون، وبهذا يمكن القول إنّ الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والطائفيّة قد تفوّقت على الاعتبارات السياسية بالنسبة للطبقة السياسية الدمشقية والحلبيّة، وقد يكون تفسير ذلك في أنّ تلك الطبقة كانت متّهمة من قبل السياسيين الوطنيين المناهضين لفرنسا بكونها موالية لتلك الأخيرة، ولم تكن تحظى بقاعدة جماهيرية صلبة، ولعلّها رأت بالتالي ألاّ تستفزّ الشارع السنّي وتكون هي صاحبة المبادرة السياسية الأولى لتشريع الوجود العلوي سياسيّاً، وهذا ما يفسّر على الأغلب إهمالها وعدم اهتمامهما في إشراك الممثلين العلويين في المجلس الاتحادي في وزرات الدولة الاتحادية[2]، وبالنتيجة كان الارتياح العلويّ لفكّ ارتباطهم بالدولة الاتحاديّة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ أمراً طبيعيّاً، وقد شاركهم في ارتياحهم هذا

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٦٢.

(٢) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٩٠.

بعض المسيحيين والمسلمين السنّة حسب رواية يوسف الحكيم[1].

وفي تلك الأثناء كانت شعبيّة الفرنسيين بين العلويين قد بلغت أوجها فيما يبدو، الأمر الذي يعود الفضل النسبيّ فيه على الأغلب إلى الجنرال بيوت، الحاكم الفرنسي لبلاد العلويين في ذاك الوقت، والذي تميّز عن أقرانه بعلاقته الجيدة مع السكان المحليين، وذلك بالرغم من قصر المدة التي حكم فيها والتي دامت حوالي سنتين؛ إذ غادر المنطقة في ١٩٢٣ بعد تعيينه حاكماً على حلب، وذلك بعد إعلان قيام الدولة الاتحادية بزمن قليل[2]. ولمّا تسلّم الجنرال شوفلر حكم بلاد العلويين في ١٩٢٥ بدا بأنّه أراد استثمار ذاك التأييد العلوي للفرنسيين لتحقيق الهدف الرئيسي من سياسته، والمتمثّل في إبقاء بلاد العلويين على حالها ومقاومة أي محاولة لضمّها إلى أي اتّحاد سوريّ في المستقبل. وانطلاقاً من غايته تلك، عمل على ضمان قدر معقول من الاستقرار دون أن يسمح بتشكيل جبهة موحدة قوية تجتمع فيها طوائف المنطقة في مواجهة الحكم الفرنسي، وبالتالي كان جهده منصباً على خلق الحساسيات بين تلك الطوائف وحتى في داخلها، بشكل يجعل منه الشخص الوحيد القادر على إدارة التوازنات والعلاقات في داخل الدولة العلويّة، وإضافة إلى ذلك، اتخذت سياسته طابعاً شخصياً أو فردياً، الأمر الذي وصل إلى درجة انخرطت فيها زوجته في سياسة المحسوبيات ومسائل تعيين الموظفين وغيرها من الأمور. بيد أنّ تمسّك الجنرال شوفلر بفكرة استقلال دولة العلويين لم يمنعه من إقراره بانتمائها

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ١٠٢، وحسب محمد الهواش كان المسيحيون والسنيون «القاطنون في الإقليم العلوي» معارضين لفكرة «الاتحاد الفدرالي مع سورية» في ١٩٢٣. انظر، الهواش: **عن العلويين**.. ص ٢٤٦.

(٢) بالنسبة لفيليب خوري غادر بيوت إلى حلب في ١٩٢٢، بدلاً من الجنرال دي لا موت غير المحبوب شعبيّاً هناك، وفي وقت لاحق أصبح رئيس أركان جيش المشرق. انظر، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٠٢.

الطبيعي إلى كيان سوريّ أوسع، وهذا ما ظهر في الرؤية التي قدّمها في تقريره إلى روبير دوكيه مستشار المفوّض السامي في ١٩٢٥، والذي اقترح فيه توحيد سوريا وأن تكون دمشق عاصمتها، «لكن مع جعل حلب وبلاد العلويين مقاطعتين متميّزتين ضمن إطار دولة الوحدة، وإعطائهما ميزانيّتين صغيرتين مستقلّتين لتغطية النفقات المحليّة»[(١)].

ومن زاوية أخرى، يمكن توضيح هذه الصورة عن أحوال العلويين في دولتهم، التي كانت سيئة بالمحصّلة، بمقارنتها بأحوال جيرانهم العلويين الذين كانوا يعيشون في الشمال، ضمن ما كان يسمّى وقتها بسنجق الاسكندرونة، أي العلويين الذين لا يُعدّون مواطنين في دولة العلويين. فخلال الفترة الممتدة من بداية العشرينيات وحتى بداية الثلاثينيات، كانت أحوال علويي الاسكندرونة أفضل بكثير من علويي سوريا؛ إذ كان المجتمع العلوي هناك أكثر تطوراً سواء في المجال الزراعي الفلّاحي أو في المجال الاقتصادي، وبالرغم من أن تمثيلهم كان بحدود ٣٠ بالمئة من تعداد سكان السنجق، إلاّ أنّهم لعبوا دوراً رئيسيّاً في الحياة الاقتصادية فيه[(٢)]. على أنّ ذلك بمجمله يعود إلى أسباب عديدة، ففي الدرجة الأولى كان لموقع السنجق وأهميته الاقتصادية دور رئيسي في ذلك؛ إذ كان يعدّ أغنى الأقاليم السورية في تلك الفترة. وإلى ذلك كان للتركيبة السكانية وتعدّد المجتمعات داخل السنجق دور في خلق أفضليّة للعلويين ضمن هذا الإطار؛ إذ كان لتميّزهم الديني أن جعلهم أكثر جماعة متجانسة في المقاطعة[(٣)]، وذلك في مقابل انقسام الأقليّة المسيحيّة بين المسيحيين المحليين والأرمن، فضلاً عن انقسام الأكثريّة السنيّة بين السنّة الأتراك والسنّة العرب. هكذا، وانطلاقاً من هذا الواقع تمكّن العلويون من اتّخاذ الخيارات السياسيّة الأنسب بالنسبة

---

(١) خوري: نفسه.. ص ١٧٢، ١٧٣.

(2) Satloff: Prelude to Conflict.. p.159.

(3) Ibid, p.159.

لجماعتهم، وكان أبرز تلك الخيارات هو انحيازهم السياسي إلى أرباب عملهم من الملاكين السنّة الأتراك، ويعود تفضيلهم للآغاوات الأتراك إلى كونهم الأكثر قوّة في السنجق على المستوى السياسي والاقتصادي، وذلك مقابل العرب السنّة الذين كانوا الجماعة الأضعف، ذاك أنّ الأتراك كانوا الأقوى في حيازة ملكيّات الأراضي وفي التجارة والتعليم، إضافة إلى نفوذهم ضمن المؤسسة الدينيّة[١]. بيد أن نجاح العلويين في سنجق الاسكندرونة يعود من ناحية أخرى إلى سبب جوهريّ يتعلّق بطبيعة المجتمع الذي شكّلوه هناك، فانطلاقاً من كونهم جماعة مهاجرة نجحوا في الاستجابة إلى طبيعة العلاقات في السنجق، وذلك بتشديدهم على التضامن الاجتماعي فيما بينهم، والذي شكّل القوّة الحقيقيّة التي تميّزوا بها هناك. وهذا ما تمّ بفضل جهود مشايخهم وزعمائهم[٢]، ذاك أنّ علويي تركيا العرب لم يحافظوا على الطبيعة العشائرية للمجتمع الذي هاجروا منه[٣]، وبهذا لم ينقسموا إلى عشائر فيما بينهم بل فضّلوا أن يبدؤوا حياتهم الجديدة هناك كجماعة يمكن وصفها بجماعة متراصّة متضامنة. وهذا بدوره يشكّل دلالة على تطور كبير في الوعي السياسي لقسم من العلويين كانوا على أرض الواقع خارج الاعتبارات السوريّة، كما أنّه شكّل الاختلاف الجوهري بينهم وبين علويي سوريا الذين كانوا يعيشون ضمن كيان محسوب عليهم، دون أن يتمكّنوا خلال النصف الأول من عمر الانتداب من تشكيل جبهة سياسيّة موحّدة تكون نواة لطبقة سياسيّة حديثة قادرة على مواكبة الأوضاع الجديدة.

---

(1) Ibid, p.160.

(2) Ibid, p.159, 165.

(3) Gisela Prochazka-Eisl and Stephan Prochazka: The Plain of Saints and Prophets: The Nusayri-Alawi Community of Cilicia (Southern Turkey) and Its Sacred Places (Harrassowitz Verlar, Germany 2010), p.56

على أنّ إشارة الكاتبين هنا هي إلى علوييّ كيليكيا .

في كلّ حـال، يتـبـدّى لنا بأنّ الفـرنسيين لـم يكونوا مـخلصين لفكـرة دولة علويّة دائمة ومعزولة عن بقيّة سوريا على الأغلب، بل ربّما نظروا إليها كما إلى بقـيّـة الدول التي قـامـوا بتـشكيلهـا على أنّهـا دول انتـقـاليّـة[١]، بشكل أو بآخر، ستتشكّل في مرحلة ما الكيان السياسي السوري الموحّد. ولئن برزت هذه الرؤية نتيجة ما يمكن تسميته بصدمة الفرنسيين بالمشرق بالعموم، وبالواقع السوري خصوصاً، اللذَين كانوا قد أبدو تساهلاً بخصوصهما ظنّاً منهم بأنهم يفهمانهما، إلا أنّ السـعي نحـو تحـقـيق ذاك الكيـان، والذي لـم يكن ذا أولويّة بالنسـبـة إلى الفرنسيين، كان يعتمد على الظروف الخاصة والداخلية لكل منطقة أو دولة من تلك الدول والمناطق. الأمر الذي ترافق بدوره مع ظهور أكثر من تصوّر لتنفيذ ذاك الهدف، وعكس كذلك الأمر تخبّطاً في السياسة الفرنسية، وجاء سوء الإدارة وضعف أدوات التنفيذ البيروقراطية ليزيد من تعقيد الأوضاع والقيام بسياسات ارتجاليّة بخصوص هذه المسألة. ومن جهة أخرى لا يمكن تجاهل ميل العلويين بالعموم إلى التنكّر للحدث أو الفكرة بمجملها، أي قيام دولة علويّة، وهذا ما يظهر من خلال أدبيّاتهم ومواقف كتّابهم بشكل أو بآخر؛ إذ بدوا وكأنّهم يُصرّون على التبرّؤ من ذاك الحدث بشكل يبدون فيه خجلين من وقوعه، فيُبالغون في تعداد سلبيّاته والتركيز عليها مُتّهمين «الاستعمار» الفرنسي بفرض ذلك الواقع عليهم[٢]. ولئن بدا هذا الموقف طبيعيّا في سياق رغبة العلويين في الاندماج

---

(1) Neep: Occupying Syria..p.45.

(٢) الخيّر: **عقيدتنا وواقعنا**.. ص ٦٩-٧١. عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦٠. وهذان الكاتبان يمثّلان جيلين مختلفين بدورهما، فالخيّر ينتمي للجيل الأول من الكتّاب العلويين، أمّا عثمان فينتمي إلى الجيل الثالث. غير أنّ اللافت هنا أنّه بالرغم من موقفها السلبيّ تجاه الفرنسيين عند الحديث عن الدولة العلوية تحديداً، إلا أنّهما وخلال سياق آخر، وأثناء تناول بعض الأحداث، يوردون تفاصيل تتعلّق بقرارات إيجابيّة كان الفرنسيون أنفسهم من اتّخذها تجاه العلويين، إلاّ أنّ هذه التفاصيل أو المعلومات يتمّ إيرادها دون ربطها بالفرنسيين، أو في حال الاضطرار لذكر الفرنسيين فذلك ما =

بمحيطهم السوري، وسعيهم لإثبات أفضليّة الانتماء الوطني على الانتماء الطائفي، إلاّ أنّ ذلك قد أدّى إلى غياب النظرة التحليليّة الموضوعيّة لذاك الحدث، فبالرغم من كلّ السلبيات التي نتجت عن سوء إدارة الفرنسيين من جهة، وعن واقع العلويين الاجتماعي المُتردّي من جهة أخرى، يبقى أنّ أهمّ ما قدّمه الفرنسيون للعلويين، عبر منحهم دولة تحمل اسمهم، كان جمع العلويين تحت مظلّة تلك الدولة، الأمر الذي أسهم بدوره في تعزيز هويّتهم الخاصّة وتطويرها، وبكلمات أخرى، خطا العلويون، مدعومين بانتمائهم، إلى كيان خاصّ بهم خطوة كبيرة في تطوير وعيهم السياسيّ، الذي كان هذا الحدث مرحلة مفصليّة فيه.

ظهور المثقفين: معاركهم وتأثيرهم

لم تتأخر نتائج الأوضاع الجديدة التي شهدها المجتمع العلوي مع الانتداب الفرنسي وإقامة حكم ذاتي مستقل، ففي بداية الثلاثينيات بدأ جيل شابّ مختلف وجديد بالظهور ليشكّل طبقة من المثقفين العلويين الطموحين، وقد ساعدت إيجابيات الإدارة الفرنسية وسلبيّاتها معاً في رسم ملامح هذه الطبقة. فكان لانتشار التعليم دور كبير في ذلك[1]، إضافة إلى ابتعاد مناطق العلويين عن التوترات السياسية التي كانت تحصل في المدن الداخلية، وعدم امتداد الثورة السورية في ١٩٢٥ إلى تلك المناطق، ما سمح ببقاء حالة الاستقرار والهدوء، فضلاً عن التحوّل الكبير الذي شهدته العلاقات ما بين عشائر العلويين واختلاف نموذج زعاماتها؛ إذ تحوّلت طبيعة تلك العلاقات من التنافس بأدوات

= يتمّ بطريقة تتجنّب الاعتراف بدورهم الإيجابيّ. وهذا ما نجده مثلاً في حديث الخيّر في ص ٦٩ عن طلب العلويين أن تكون لهم محاكمهم المذهبية الخاصة. وكذلك الأمر عند هاشم عثمان في حديثه عن التأثير الإيجابي لاهتمام الفرنسيين بالتعليم وافتتاح المدارس في ص ١٦١.

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ١٦١. و حسن: **النهضة والأطراف**.. ص ,١١

العنف والقتال إلى التنافس السياسي. أمّا بالنسبة إلى السلبيّات، فكانت الشكوى من عدم قدرة الدولة العلويّة وإدارتها الفرنسية على استيعاب وتلبية طموحات الجيل الجديد[١]؛ إذ فضّل الفرنسيون الإبقاء على حالة الثبات السياسي والاعتماد على الزعماء المحليين في إدارة أمور المنطقة، وإلى ذلك، كان لانعكاس أزمة الكساد الاقتصادي العالمي التي بدأت أواخر العشرينيات تأثير مباشر على مناطق العلويين، فقد أدّت تلك الأزمة إلى تعرية الأوهام عن الاستقلال الذاتي المُتخيّل لمناطق العلويين، وساهمت في توضيح الواقع الحقيقي لاقتصاد تلك المناطق، الذي كان يعاني من شبه عزلة عن المناطق المحيطة، أو بكلمات أدقّ، من عدم وضوح العلاقات الاقتصادية ما بين مناطق العلويين وبقيّة المناطق أو الأقاليم السوريّة. وبالتالي بات واضحاً سوء النموذج الاقتصادي شبه الاقطاعي الذي كان قائماً هناك، وارتباطه بالمصالح الاقتصادية ما بين الزعماء العشائريين والإقطاعيين وبين التجار المحتكرين والإدارة الفرنسية. وإضافة إلى ذلك، لم يجد الجيل الشاب تلك البيئة الثقافية التي يمكن أن يتفاعل فيها، ذاك أن المبادرة إلى خلق مناخات ثقافيّة، كالتي كانت تحصل في بيروت مثلاً، لم تكن ضمن أولويات الفرنسيين في سوريا، وبهذا كان المجال لحصول عملية مثاقفة واحتكاك ثقافي بالفرنسيين شبه منعدم، ومحصوراً بمبادرات نخبويّة ضيّقة وغير فاعلة كالتي كانت تحصل في دمشق[٢].

هكذا، بدا طبيعيّاً أن تكون أولى محاولات ذاك الجيل للتعبير عن نفسه

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦٠.

(٢) للاطلاع على بعض مظاهر تأثر البرجوازية المدينية في دمشق بأسلوب الحضارة الغربية، وعلاقة ذلك بنشاط الجمعيات الدينية، انظر خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٧١ - ١٧٦، ولنظرة مختلفة تتعلق بالمجتمع الدمشقي، وما كان في دمشق من مقاهي وحانات ومسارح وسينما منذ الثلاثينيات، الاطلاع على الكتاب الشيق لـ نجاة قصاب حسن: **حديث دمشقي، ١٨٨٤ - ١٩٨٣** (دمشق، ١٩٩٥).

بالاتجاه نحو تشكيل نواديه أو منابره الخاصة، وقد تمثّل ذلك بإقبال المثقفين الشباب على إنشاء الصحف والمجلات الخاصّة بهم، بعد أن كانوا ينشرون في صحف محليّة وعربيّة في مرحلة سابقة. ويورد هاشم عثمان بدوره هذا التغيّر في سياق نتائج العهد الجديد، المتمثّل بالانتداب الفرنسي وتشكيل الدولة العلوية، فقد نتج عن تلك المرحلة برأيه «خروج مفكّري وأدباء العلويين من قمقم العزلة الذي حبسوا أنفسهم فيه، قروناً طويلة، ومشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية السائدة»[1]. ففي وقت مبكّر ظهرت في اللاذقيّة سنة ١٩٢١ أوّل جريدة يصدرها علوي هي «الصدى العلوي» لصاحبها عابد جمال الدين، التي استمرت في الصدور لثلاث سنوات، لتصدر بعدها مجلة «العلوي» باللغتين، العربية والفرنسية، لكن التجربة الأكثر نضجاً في حينها تمثّلت بجريدة «الأماني»، التي أصدرها إبراهيم عثمان في اللاذقيّة سنة ١٩٣٠، لكنّها لم تستمر لأكثر من سنتين، لتأتي بعدها مجلة «النهضة» التي أسسها وجيه محي الدين في طرطوس سنة ١٩٣٧[2]، وقد شكّلت الأماني والنهضة ظاهرة ثقافية بارزة في المجتمع العلوي، وأسهمتا في خلق بيئة ثقافية في ذلك المحيط، سواء عبر المواضيع التي طرحتاها أو الكتّاب الذين شاركوا فيهما، فعدا أنّهما قد جمعتا أبرز المثقفين العلويين المتنورين المنتمين إلى الجيل الأول كعبد الرحمن الخير، والمثقفين الشباب أمثال إبراهيم عثمان وحامد حسن ونديم محمد ووجيه محي الدين وأحمد علي حسن، كان لافتاً مشاركة عدد من المثقفين السنيّين المحليّين فيهما كمحمد المجذوب، إضافة إلى مشاركات من أدباء شيعة وسنّة من لبنان، وبالتالي، وبالرغم من خصوصية تلك الجرائد، إلا أنّها لم تكن محصورة بمناطقها فقط، بل حاولت التواصل مع محيطها كذلك الأمر. وإلى ذلك، تميّزت تلك المجلات في المساحة التي قدّمتها للنساء المثقفات، سواء عبر مشاركتهن

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ١٦٠.

(٢) نفسه.. ص ١٦٣ - ص ١٦٥.

المباشرة فيها أو عبر التعريف بهنّ، وكانت أشهرهنّ في تلك المرحلة ابنة الشيخ سليمان الأحمد، التي عرفت باسمها الأدبي «فتاة غسّان»، وكانت شاعرة كشقيقها محمد الذي اكتسب اسماً أدبياً بدوره هو «بدوي الجبل»، الذي سيلتصق به في المستقبل.

ومع ظهور هذه المنابر الصحافية، بدا واضحاً أن أولئك الشباب يمتلكون ما يمكن تسميته نواة لمشروعهم الخاص أو رؤيتهم الخاصة، التي يسمّيها إياس حسن «يوتوبيا المثقفين»، والتي رأى أنّ الأسباب الرئيسية لتشكيلها هي ظهور النزعة الفردية التي ترافقت مع الهجرة من الريف إلى المدينة، إضافة إلى بدايات تفكّك اللّحمة أو الرابطة الدينيّة التي كانت سائدة في ظلّ العثمانيين[١]. وقد عدّد حسن في كتابه عن المثقفين في الساحل السوري ملامح تلك اليوتوبيا أو الرؤية التي جمعت طبقة المثقفين الشباب، وأهمّها:

- إعادة النظر بالهيكليّة السياسيّة - الاجتماعية، أي التبشير بـ، أو الدعوة إلى، نمط جديد من الزعامة يحلّ محل الزعامة التقليديّة.
- اهتمام المثقفين العلويين بـ«هويّة الجماعة»، من خلال تقديم أعلامها وفكرها وتاريخها إلى الآخرين، والتعريف بها ضمن فكرة الانتماء إلى الوطن الواحد.
- رفض الواقع الطائفي والمتخلّف، والطموح إلى مستقبل أفضل.
- إيلاء العلم والثقافة العلميّة أهميّة كبيرة، في فترة كان الجهل فيها سائداً، والخرافات فيما يتعلّق بالصحة أو بالظواهر، مسيطرة.
- الاهتمام بفئات اجتماعيّة محدّدة أوّلها المرأة، وفئة الطلّاب والشباب والفقراء. إضافة إلى الاهتمام بالتعليم[٢].

بالعموم، بدت فترة الثلاثينيات بالنسبة للعلويين فترة حسّاسة وحافلة

---

(١) حسن: **النهضة والأطراف**.. ص ١٣.

(٢) نفسه.. ص ١٤- ص ٢٠.

بالتغيّرات السياسيّة، وبالتطورات الاجتماعيّة التي كان للمثقفين الشباب الدور الأساسي في العمل عليها، مدفوعين برغبتهم بالتغيير وطموحهم نحو الأفضل، وفيما يتعلق بالتطورات الاجتماعيّة فقد تركّزت في محورين أساسيّين: الدين والسياسة، ذاك أنّ الجيل المثقف، وسعياً منه لمحاربة تخلّف مجتمعه وسوء أوضاعه، قد خاض معركتين رئيسيّتين، الأولى هي معركة الإصلاح الديني والاجتماعي فيما يتعلّق بالطائفة والجماعة، فيما كانت الثانية العمل السياسي المباشر في مواجهة الفرنسيين وأتباعهم من العلويين. لكن، وقبل الحديث عن هاتين المعركتين، يبدو من المفيد أن نستعرض موجزاً عن سيرة نموذج أو نموذجين من شخصيات الجيل الشاب، الأمر الذي يساعد في توضيح المشهد الاجتماعي لتلك المرحلة، وفهم التغيرات التي كانت تحصل في حينها.

وقد تكون الشخصيّة الأبرز في ذلك السياق هي شخصيّة وجيه محي الدين[1]، الذي ولد في ١٩٠٨ في قرية جورة الجواميس التابعة لصافيتا في القسم الجنوبي لجبال العلويين، وينتمي إلى عائلة دينيّة مرموقة وغنيّة تنتمي بدورها إلى عشيرة الخياطين، فجدّه الأعلى هو الشيخ حسين أحمد الذي كان علّامة في زمانه ومرجعاً دينيّاً، وكانت شهرته ومرجعيّته قد وصلتا إلى طرسوس وأضنة في تركيا الحالية. وقد نشأ وجيه في منزل جابر العبّاس، زعيم عشيرة الخياطين، وتربّى مع ابنه منير، وذلك بحكم القرابة العائلية؛ إذ كان جابر العباس زوج عمّته، وكانت ابنة العبّاس زوجة أحمد محيّ الدين، شقيق وجيه. وقد تلقّى وجيه جزءاً من تعليمه ما قبل الجامعي في لبنان، بدعم من شقيقه، فدرس في الفرير في طرابلس سنة ١٩٢٢ ثم انتقل إلى مدرسة عينطورة، ليحصل بعدها على شهادة الثانوية العامة أو الباكالوريا في طرطوس سنة ١٩٢٩،

(١) المعلومات عن وجيه محي الدين هنا مأخوذة من رفيقيه: أحمد علي حسن ويوسف تقلا في: أحمد علي حسن: **وجيه محي الدين، عنوان يقظة ونهضة جيل** (١٩٩٤، طبعة خاصة).

وتوجّه بعدها لدراسة الطبّ في جامعة دمشق، التي تخرّج منها في ١٩٣٦ ليكون أوّل طبيب علويّ. وكان نشاطه قد بدأ خلال دراسته الجامعية في دمشق؛ إذ تجمّع حوله الشباب العلويون الذين كانوا يدرسون أو يعملون هناك، أمثال يوسف تقلا وعبد الله العبد الله، وشكّل معهم جمعية سريّة أطلق عليها اسم «شباب الإنقاذ»، كانت غايتها «محاربة الاستعمار والدفاع عن كرامة أبناء الجبل وقوميتهم العربية ودينهم الإسلامي»، وكان لهؤلاء الشباب نشاط في توزيع المنشورات وكتابة المقالات المناهضة للإدارة الفرنسية في مناطق العلويين. وبعد تخرّجه من الجامعة عاد وجيه واختار أن يستقرّ في المدينة، حيث افتتح عيادة له في طرطوس وبقي على نشاطه الاجتماعي السياسي؛ إذ قدّم أوراقه للترشّح للنيابة في ١٩٣٧، لكنه سحب ترشيحه، بضغوط من آل العبّاس على ما يبدو، ثمّ في ١٩٣٧ أنشأ مجلّة «النهضة» التي تحوّلت منبراً لجيله في حينه، إلا أنّ وفاته في سنّ مبكّرة سنة ١٩٣٩ منعت استمرار تجربته الشخصية التي ألهمت الكثير من أبناء جيله.

وإلى جانب وجيه محي الدين، هناك نموذج أحمد علي حسن، الذي تتقاطع تجربته مع أفكار صديقه محي الدين في كثير من النقاط، وتختلف عنها في نقاط أخرى، تبعاً للسياق الذي سارت ضمنه. فقد كان أحمد أصغر من وجيه في السنّ؛ إذ ولد في ١٩١٥ في قرية الملاجة التابعة في حينها لصافيتا، وكان جدّه الأعلى الشيخ أحمد سلمان الخطيب رجلاً ثريّاً، وأحد أشهر علماء الدين العلويين في زمانه، وعائلته من العائلات الدينيّة المعروفة والتي تنتمي إلى عشيرة الخياطين. وعندما غادر أحمد القرية في ١٩٣٤ والتحق بشقيقيه في مدينة طرطوس، لم يكن قد بلغ العشرين من عمره، لكنّه وجد طبقة المثقفين التي سينتمي إليها قد تشكّلت، فسارع إلى الانضمام إلى أولئك الشباب، وشارك معهم في نشاطهم السياسي في ذلك الوقت، والذي كان يتمحور حول قضيّة انضمام مناطق العلويين إلى الوحدة السورية، فقام بإجراء استفتاء في قرى الجبل العلوي حول تلك المسألة بتكليف من أصدقائه، ونشرت نتيجة ذلك

الاستفتاء في جريدة القبس الدمشقيّة[١]. لكنّ اختلاف النموذج الذي قدّمه أحمد عن نموذج وجيه تمثّل في نقطة أساسيّة، لم تتعارض مع رؤية ذاك الجيل بأي حال، ذاك أنّ أحمد علي حسن قد جمع إلى مواصفات ذاك الجيل من العلم والانفتاح والرغبة في التغيير، صفة رجل الدين أيضاً. وبهذا، يمكن اعتباره على الأرجح أوّل رجال الدين المتنوّرين الذين ينتمون إلى الجيل الشابّ، فضلاً عن كونه أديباً ومثقّفاً؛ إذ كان ديوانه «الزفرات» الذي نشره في ١٩٣٨ ثاني ديوان شعر مطبوع لشاعر علويّ، بعد ديوان «الشفق» لبدوي الجبل المنشور في ١٩٢٥[٢]. وكحال وجيه وأصدقائه، كان لأحمد صلته الدمشقيّة أيضاً، ففي ١٩٣٩ حصل على منحة من عبد الحميد الطباع، رجل الدين والوجيه الدمشقي المعروف، للدراسة في المعهد الشرعي في دمشق، أي كليّة الشريعة حالياً، لكنّ ظروفه العائلية والمادية لم تسمح له بالاستمرار لأكثر من عام، انتقل بعدها إلى اللاذقيّة ليترأّس تحرير جريدة «صوت الحق» خلفاً لعبد اللطيف اليونس الذي هرب إلى العراق على أثر ملاحقة الفرنسيين له.

لقد مثّل تحدّي الإصلاح الديني والاجتماعي أوّل هموم المثقفين الشباب، ولم يكن خياراً بقدر ما كان مواجهة لواقع فُرض عليهم؛ إذ شكّل تخلّف المجتمع، الذي كان الدّين أحد أعمدته الرئيسيّة، عقبة في مواجهة الشباب كطبقة اجتماعية جديدة تبحث عن دورها فيه وتعاني من مقاومته لوجودها، إضافة إلى أنّ ذلك التخلف الاجتماعي - الديني كان عائقاً على مستوى الهويّة بالعموم، ذاك أنّ هويّة العلويين كجماعة طائفيّة كانت هويّة ممزّقة ومهلهلة، لا تسمح بتوحيد الجماعة وتطويرها لتتلاءم مع متطلبات المرحلة المعاصرة، وهذا ما أدركه أولئك الشباب

(١) المعلومات عن أحمد علي حسن مأخوذة من السيرة المختصرة التي كتبها ابنه إياس عنه كمقدمة لكتابه، انظر، حسن: **النهضة والأطراف**.. ص ٣

(٢) للاطلاع على قائمة بالأعمال المنشورة لكتّاب علويين في القرن العشرين، من دراسات وأدب، انظر، عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ١٦٩، ١٧٠.

عندما تعرّضوا لما يشبه الصّدمة إثر مغادرتهم لقراهم ومناطقهم للدراسة في دمشق وغيرها؛ إذ اكتشفوا الهوّة الواسعة التي تفصلهم عن بقيّة السوريين، الذين كانوا وكأنّهم لا يعلمون بوجودهم ولا يعرفون شيئاً عن مجتمعهم وحتى عن انتمائهم الديني، فكان الواحد منهم يبدو وكأنّه «أثر تاريخي نادر» أو «أعجوبة من أعاجيب القدر» في نظر زملائه، حسب وصف وجيه محي الدين(١).

وقد بدأت المواجهة بين الشباب والمتدينين المحافظين في أكثر المراكز الدينيّة تشدّداً ومحافظة، أي في القرى ذات الوجاهة والصيت الدينيّين، وضمن العائلات الدينيّة المرموقة، كما حدث مثلاً في قرية بيت الشيخ يونس، التي تتجمّع فيها عائلة الشيخ يونس المنتمية إلى عشيرة الحدادين، والتي تعتبر من القيادات الروحية الهامّة. بيد أنّ ذلك لا يعني أنّ تلك المواجهة كانت محدودة أو مقتصرة على المجال المحلّي الضيّق، بل تحوّلت، وبوتيرة سريعة، إلى ظاهرة اجتماعية أخذت تتوسّع وتنتشر، وبالتالي لم تكن مقاومة هذه الظاهرة أو هؤلاء الشباب محصورة برجال الدين فحسب، بل بزعماء العشائر أيضاً. ذاك أنّ زعماء العشائر قد وجدوا في تحدّي التقاليد الدينيّة والاجتماعية تهديداً لسلطتهم السياسية والاجتماعية، خصوصاً وأن معظم المشايخ يرتبطون مع الزعماء بعلاقة تبعيّة وولاء مباشرَين. على أنّ التهديد الذي شعر به الزعماء كان قد بلغ مداه عندما ربط الشباب مطالبهم الإصلاحية بالدعوة إلى تطوير التعليم وتوسيعه في مناطق العلويين، وبهذا لم تكن السلطة المعنويّة للزعماء معرّضة لوحدها للخطر، بل مركزهم المادّي والاقتصادي أيضاً، ذاك أنّ تعليم الفلاحين الذين يعملون في أراضي الزعماء سيمكّنهم من إدراك واقعهم المزري، ويشجعّهم على التمرّد على سلطة الزعماء الإقطاعيين والمطالبة بحقوقهم(٢).

هكذا، وللمرّة الأولى، بدا المشهد الاجتماعي العلويّ، وعلى الرغم من حدّة

---

(١) مجلة «النهضة»، العدد الأول، السنة الأولى ١٩٣٨.

(٢) الخيّر: **عقيدتنا وواقعنا**.. ص ٧١.

المواجهة بين الشباب والمحافظين، نابضاً بالحياة ومناقضاً للشكل الذي كان عليه طيلة العقود الماضية من الاستقرار السلبيّ. فإلى جانب التهديد المباشر الذي شكّلته مطالب الشباب بالإصلاح الديني والاجتماعي، كان سلوكهم العام قد استفزّ أولئك المحافظين، من المشايخ والزعماء. فقد كسر الشباب، كونهم في معظمهم ينتمون إلى عائلات دينيّة، ذاك التقليد الديني الاجتماعي الذي كان يحتّم عليهم السّير على نهج آبائهم وأجدادهم، ووراثة المكانة أو الصّفة الدينيّة، فتحرّروا من أسر ذاك التقليد وثقل تلك الهالة التي كانت تحيط به. ثمّ أمعنوا في تحدّي مجتمعهم فكريّاً وسلوكيّاً، فلم يكن بلا قيمة مثلاً أن يثوروا على أدب الأجداد في الشعر؛ إذ أبدوا اهتماماً بكتابة الشعر العاطفي بدلاً عن الشعر الديني الصوفيّ[1]، ليتبنّوا في مرحلة لاحقة قصيدة التفعيلة. ولئن تأخّر الزواج من خارج الطائفة بين طبقة الشباب، إلا أنّ ذلك لم يمنعهم من تمييز عائلاتهم الخاصّة عن محيطهم، فكان من اللاّفت هنا على الصعيد الرمزي، أن يختار هؤلاء أسماءً جديدة لأبنائهم من خارج ثقافة الجماعة، كما فعل أحمد علي حسن مع أبنائه وبناته. هذا بالإضافة إلى ثورتهم على الزيّ المحليّ؛ إذ اعتمدوا اللباس المدني الغربيّ، فضلاً عن إدخالهم بعض العادات الحديثة التي تؤكّد الطابع الفرديّ، ابتداءً من طرق الأكل إلى احترام المواعيد وتنظيم الوقت وغيرها من العادات، الأمر الذي مثّل في مجمله، في نظر المحافظين، تقليداً للأجانب وهدماً للعادات والتقاليد[2]. وبهذا، بدا مفهوماً في المقابل أن يتطرّف المشايخ، وبموافقة الزعماء على الأغلب، في موقفهم المعادي للشباب إلى درجة وصلت حدّ تكفيرهم[3]، على رغم ما في هذا الخيار من خطورة ضمن جماعة طائفيّة من الأقليّات يمكن أن تتسبّب في مزيد من الانقسامات فيما بينها. على أنّ هذا

(١) حسن: **النهضة والأطراف**.. ص٢٥ .

(٢) اليونس: **مذكرات**.. ص ٣٨.

(٣) عن الخيّر في مجلة «النهضة»، العدد الثامن، السنة الأولى ١٩٣٨.

الانقسام كان قد حدث بالفعل، فلم يعد العلويون منقسمين عموديّاً إلى عشائر وفروع وعائلات دينيّة فحسب، بل انضاف إلى ذلك انقسام أفقي بين طبقتيّ المتعلمين والمثقفين، وبين المحافظين والمتديّنين. والراجح أنّ الانقسام الثاني «الجديد» قد أثّر بشكل ملحوظ على الانقسام الأوّل «القديم»، الأمر الذي أدّى إلى إعادة فرز لمراكز القوى العشائرية والعائلية في المجتمع العلويّ، وذلك بناءً على الموقف من التحدّي الذي فرضه الإصلاحيون على المجتمع بكامله، وذلك ما نتج عنه بروز «عشائر تقدميّة»، إن جاز لنا تسميتها كذلك.

وفي هذه الأثناء التي كان المجتمع العلوي يشهد فيها ذاك التغيّر في طبيعة انقساماته، كان المثقفون الشباب يخوضون معركتهم الثانية في مواجهة الإدارة الفرنسية لمناطق العلويين، وكانت تلك المواجهة قد بدأت على شكل ردّة فعل تجاه سياسة الفرنسيين، التي كانت تتساهل مع نشاط المبشّرين اليسوعيين في المنطقة، الذي بدأ في تلك الفترة، خصوصاً فيما يتعلّق بالتعليم والمدارس، حيث كان يتركّز النشاط، إضافة إلى غضبهم من استغلال المبشّرين للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها المنطقة، نتيجة الركود الاقتصادي الذي أثّر على موارد العلويين الفقراء، الأمر الذي وجد فيه المبشرون فرصتهم لتكثيف نشاطهم؛ إذ ربطوا توزيع المساعدات الغذائيّة على الفقراء بقبولهم للتبشير وتحوّلهم إلى المسيحيّة، فظهر ما يسميّه محمد جمال باروت «مسيحييّ الطحين»، على أنّ تأثير العامل الاقتصادي على مسألة التبشير كان له وجه آخر؛ إذ كان من بين أسباب تحوّل بعض العلويين وقبولهم بالتبشير، رغبتهم بالتخلّص من سلطة زعمائهم الإقطاعيين وظلمهم، اللّذين أخذا أشكالاً أكثر قسوة في ظلّ تردّي الحالة الاقتصاديّة العامة[١].

---

(١) عثمان: تاريخ العلويين.. ص ٦١، وحسن: **وجيه محي الدين**.. ص ٢٢١- ,٢٢٣ وأيضاً محمد جمال باروت: **شعاع قبل الفجر، مذكرات أحمد نهاد السياف** (إصدار خاص ٢٠٠٥) ص ٢١٢. و الهواش: **عن العلويين**.. ص ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥.

ومن جهتهم، عبّرت ردّة فعل المثقفين الشباب عن إحساسهم بالهويّة الجماعيّة بدرجة أولى، وعن خشيتهم، من ثمّ، من ضياع تلك الهويّة التي بدت لهم ضعيفة ولا تجد من يتصدّى للدفاع عنها، وكان ذلك يحدث فيما البلاد تشهد مرحلة مصيريّة تتعلّق بتوحيد أقاليمها وتشكيل هويّتها الوطنيّة الجامعة، وتتهيّأ لخوض مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، للتوقيع على معاهدة تنهي الانتداب وتُعلن الشّكل الذي سيؤول إليه الكيان السوري الحديث. هكذا، وجد الشباب أنفسهم مجبرين على تحدّي سياسة الحاكم الفرنسي لبلاد العلويين، الذي كان يفعل ما بوسعه لمنع انضمام مناطق العلويين إلى حكومة دمشق، وبهذا، اتّخذ حراك أولئك الشباب ضدّ الفرنسيين طابعاً وطنيّاً، إضافة إلى الطابع المحلّي أو الهويّاتي، إن صحّ التعبير. ومن الجدير ذكره هنا أنّ حراكهم ذاك كان ذا طبيعة سلميّة لم تتوخَّ العنف أو تسعى إليه؛ إذ اتّبع الشباب الأساليب السياسية الحديثة في مقاومة الفرنسيين، فتدرّج نشاطهم من كتابة المناشير السريّة وتوزيعها في مدن وقرى الساحل والجبل، والتي كانت تهدف إلى توعية الشعب بمخاطر السياسة الفرنسية، ليتطور في مرحلة لاحقة إلى كتابة المقالات الصحافية السياسية، فردّاً على الفرنسيين والموالين لهم من العلويين الذين كانوا قد نشروا مقالات في جريدة «لاسيري» La Syrie الفرنسية الصادرة في بيروت، بدأ الشباب العلويون يكتبون مقالات مضادّة يفنّدون فيها حجج الفرنسيين ويؤكّدون فيها على انتماء جماعتهم الوطنيّ والدينيّ، وكانوا يوقّعون تلك المقالات بأسمائهم الصريحة، وكان يوسف تقلا أبرزهم في حينها؛ إذ كان يرسل مقالاته إلى جريدة «القبس» في دمشق، مستخدماً عناوينَ خبريّة هجوميّة مثل: «ثلاثمائة ألف مسلم يهددهم خطر التبشير اليسوعي المدعوم بالاستعمار الفرنسي»[1]. ولئن عبّر الفرنسيون عن غضبهم إزاء نشاط الشباب العلويين، إلا أنّ غضبهم لم يبلغ ذاك المستوى العنيف الذي كان يظهر في المدن الداخلية

(١) حسن: وجيه محي الدين.. ص ٢٢٧.

كدمشق مثلاً، فعدا الملاحقات والتوقيفات المحدودة نسبياً لبعض الشباب، فضّل الفرنسيون اتبّاع سياسة الضغط عليهم، سواء عن طريق عائلاتهم مباشرة أو عن طريق تقوية الفريق المناوئ لهم من المحافظين الموالين لفرنسا. وكان واضحاً أنّ الفرنسيين قد ركّزوا في هذا الإطار على الشباب الذين كانوا يتلقّون تعليمهم في دمشق التي يخافون من تأثيرها، أي على وجيه محي الدين ورفاقه، فعمدوا إلى الضغط على أهاليهم ماديّاً؛ إذ كانت عائلات بعضهم، وكحال معظم العلويين، مرتبطة بقيود ماديّة ورهونات على أراضيها، فبادر الفرنسيون بمطالبتها بدفع ديونها وتهديدها بمصادرة الأراضي، إلا في حال تعهّد الآباء بإعادة أبنائهم من دمشق وتوقّفهم عن متابعة تعليمهم، وقد نجح الأمر بشكل جزئي؛ إذ توقّف بعض أعضاء مجموعة وجيه عن دراستهم، وهذا ما دفع ببعضهم إلى التطوّع بالجيش في مرحلة لاحقة[١].

لكن، وبالرغم من خصوصيّة طبقة الشباب العلوي المثقف، والأولويّة التي تحتلها الهموم المحليّة والاجتماعيّة ضمن حراكها، إلا أنّها لم تكن منغلقة على نفسها، فكان لافتاً منذ بدايات تشكّلها، ذاك الميل للاحتكاك بمحيط كان يعتبر بعيداً، على مستوى الجغرافيا والتواصل الاجتماعي والثقافي، عن المجتمع الذي تستهدفه تلك الطبقة، إذ بادر العلويون الشباب لعقد صلات مع بعض الشخصيات الوطنيّة في دمشق، وأبدوا رغبة في الانفتاح والاستفادة من المناخ السياسي في العاصمة، وكان لوجودهم فيها دور في هذا التوجّه. فعندما بدأت المجموعة المرتبطة بوجيه محي الدين نشاطها كان ذلك في دمشق، وكانت اجتماعاتها تعقد في منزل أنيس كمال الحلبي، صديقهم الدمشقي، وعندما أنهى أولئك الشباب العلويون كتابة أوّل مناشيرهم التي أرادوا توزيعها في الإقليم العلوي، اجتمعوا «بنخبة خيّرة مؤمنة من أبناء دمشق وحمص وحلب» وعرضوا عليهم تفاصيل المنشور، ولم يكن بلا دلالة هنا أنّ بعض الشخصيات

(١) نفسه.. ص ٢٣١.

الدمشقية التي اجتمع بها الشباب العلويون كانت من الشخصيات الوطنيّة ذات التوجّه الإسلامي، كمحمد المبارك ومعروف الدواليبي ومحمد الخطيب ومظهر العظمة، فضلاً عن شباب عصبة العمل القومي. وفيما لا تتوافر معلومات عن حدوث اتصال بين الشباب العلويين وبين الكتلة الوطنيّة، باعتبارها أهمّ التجمعات السياسية على مستوى العاصمة والبلاد بشكل عام، يمكن ترجيح حصول محاولة من قبل المثقفين العلويين للاحتكاك بالكتلة، التي لعلّها تجاهلت أولئك الشباب أو قلّلت من شأنهم بدورها، وذلك ما يمكن استنتاجه من الاحتكاك المباشر ما بين وجيه محي الدين ونصوح بابيل، صاحب جريدة «الأيام» التي كانت مملوكة أيضاً لشخصيات من الكتلة، وذلك عندما قصده وجيه لطباعة المنشور الأول في مطبعة «الأيام»، فبالرغم من إيجابيّة بابيل تجاه محي الدين ورفضه تقاضي أجرة الطباعة كبادرة على «الترحيب والتأييد»، إلا أنّ الأمر لم يتطوّر إلى علاقة دائمة على ما يبدو. بيد أنّ احتكاك المثقفين العلويين بالكتلة لم يقتصر على تلك الحادثة على ما يبدو، وهذا ما نجده في علاقة مجموعة محي الدين بجريدة «القبس»، التي اختارتها من بين بقيّة الجرائد ليكتب فيها يوسف تقلا، ممثّلاً تلك المجموعة، المقالات التي تردّ فيها على خطاب الإدارة الفرنسية في الإقليم العلوي وأتباعها من العلويين. واختيار «القبس» يحمل أكثر من معنى وتفسير، ذاك أنّ صاحب الجريدة هو نجيب الريّس، أحد أهم أركان الكتلة الوطنيّة في دمشق، والذي جمع ما بين الصحافة والسياسة، وهذا في عمومه ما يشجّعنا على الإقرار -بحذر- بوجود صلة ما، ضعيفة في الغالب، بين العلويين والكتلة الوطنيّة، هنا، وانطلاقاً من هذا الإقرار، يبرز سؤال هام عن نوع العلاقة ما بين الكتلة والعلويين، أو بتعبير أدقّ، عن موقف الكتلة من العلويين بشكل عام، ومن حراكهم السياسي بشكل خاص، وهو ما سيتّضح أكثر في الصفحات المقبلة.

وبالنظر إلى الأمور من زاوية مختلفة، تتبدّى خصائص طبقة المثقفين العلويين الشباب، والتي تمثّلت في أكثر من جانب. فقد ظهرت هذه الطبقة نتيجة لعوامل

داخليّة تتعلّق بالجماعة وحالة مجتمعها، أكثر منها لعوامل خارجيّة تتعلّق بالحالة السياسيّة العامة في سوريا، وهذا ما يفسّر إحدى مميّزات تلك الطبقة، والتي تتعلّق في بُعدها عن الأدلجة المباشرة، ولعلّ ذلك يرجع في جزء منه إلى الأصل الريفيّ للمثقفين العلويين وعدم تطوّر المدن في مناطقهم، الأمر الذي ساهم في تخفيف حدّة التسييس لصالح هامش أوسع للتفكير في القضايا الداخلية، وحرية في الإقبال على الأفكار الثقافية المتنوعة التي تميّزت بها مرحلتهم. فبالرغم من الذّكر المتكرر للمصطلحات المتعلقة بالعروبة والقوميّة في أدبيّات هذه الطبقة، إلاّ أنّ استخدام تلك المصطلحات لم يكن من باب الامتثال الإيديولوجيّ الصارم بالقوميّة العربيّة في أغلب الظنّ، فجميع أولئك الشباب تقريباً لم يكونوا منظمين أو حتى متعاطفين مع حزب أو حركة سياسية محدّدة[١]. بيد أن الأمر لم يتوقّف عند هذا المستوى، لناحية التحرر من الانتماء العقائدي؛ إذ كان الشباب العلويون مختلفين عن الشباب في دمشق مثلاً، والذين كان يتمّ إعدادهم سياسيّاً في مدارس التجهيز على أيدي الأساتذة الوطنيين، فعندما نقرأ في مجلّة «النهضة»، المعبّرة عن توجّهات وجيه محي الدين وأصدقائه، الطريقة التي نعتْ فيها كمال أتاتورك، يتأكّد لنا ذاك الافتراض في ابتعاد أولئك الشباب عن القومية العربيّة في نسختها الراديكاليّة أو البالغة التسييس، فقد كتبت النهضة في ذلك العدد: « نعت الأمّة التركية إلى العالم باعث مجدها الأعظم ودكتاتورها الأوحد الغازي أتاتورك، فكان لنعيه رنّة أسى في الشرق ووجوم عظيم في تركيا»[٢]، وفي مناسبة أخرى نجد محي الدين يميّز في إحدى مقالاته ما بين «الأتراك القدماء» وبين الحاليين[٣]، على اعتبار أنّ القدماء هُم العثمانيون أصحاب التاريخ المُظلم مع

---

(١) شكّل يوسف تقلا الاستثناء في هذه الحالة، إذ كان منتمياً إلى عصبة العمل القومي، التي كان «من مؤسسيها وقادتها» بحسبه. انظر، حسن: **وجيه محي الدين**.. ص ٢٢٥.

(٢) مجلة «النهضة»، العدد العاشر، السنة الأولى ١٩٣٨.

(٣) مجلة «النهضة»، العدد السابع، السنة الأولى ١٩٣٨.

العلويين، حسب ذاكرتهم الجماعية. وهذا بمجمله يبدو حاملاً بدوره لمجموعة من الدلالات، لعلّ أهمها الانعدام النسبي لنفوذ الوطنيين السوريين في مناطق العلويين وبين مثقفيهم، فعدا أنّ صلة أولئك القادة بتلك المنطقة كانت شبه منعدمة، لم يوجد من بينهم من يمكنه أن يشكّل نموذجاً للقائد الوطني القوي، الذي كان أولئك الشباب بحاجة لوجوده والتماهي مع شخصيته وسياسته، وبهذا بقيت شخصية أتاتورك أكثر تأثيراً، بحكم القرب الجغرافي بين إقليم العلويين وتركيا ربما، فضلاً عن قوّة تلك الشخصية التي كان من الصعب وجود شخصية أخرى تنافسها في المشرق في تلك الفترة.

وإلى ذلك، تميّزت طبقة المثقفين العلويين بأنّ معظم الشباب المنتمين إليها كانوا يتحدّرون من عائلات دينيّة عريقة أو كانوا أبناء زعماء عشائريين، ويبدو أنّ هذه الميّزة كان لها دور فاعل في المواجهة الاجتماعية ما بينهم وبين المحافظين، فانتماؤهم العائلي شكّل نوعاً من حصانة معنويّة بالنسبة إليهم جعلت من الصعب على المحافظين القضاء بشكل تامّ على حراك أولئك الشباب، كما كان ذاك الانتماء العائلي، وتحديداً الانتماء إلى الموروث الثقافي لتلك العائلات الدينيّة، أو بكلمات أخرى نشأة الشباب في تلك البيئة الثقافية، قد سهّل عليهم مواجهة عائلاتهم؛ إذ كانوا قادرين أكثر من غيرهم على تفنيد خطاب المحافظين من جهة، إضافة إلى قدرتهم على استخدام المهارات الخطابيّة واللغوية نفسها التي كان يتسلّح بها المشايخ ورجال الدين في مخاطبة الناس العاديين. هكذا، وبفضل تلك العوامل ونتيجة لها، توضّحت بشكل أكثر شخصيّة المثقف العلويّ في تلك المرحلة، فكان من خصائص تلك الشخصية عدم القطع التامّ مع الانتماء للجماعة، وعدم التبرّؤ من ذاك الانتماء، وبالتالي لم يكن لدى المثقفين العلويين مشكلة مع ذواتهم في أن يُعرَّفوا أو يُعرِّفوا أنفسهم على أنّهم علويون، وذلك انطلاقاً من مبدأ ثقافي لا من مبدأ طائفيّ[1]، ولعلّ هذا هو العامل الأبرز

(١) حسن: النهضة والأطراف.. ص ١٥.

الذي لعب دوراً إيجابياً لصالح الشباب في عمليّة التغيير وإحداث الانقسام في المجتمع العلوي، وأنتج ما سمّيناه بـ«العشائر التقدميّة»، كما ورد في الأعلى.

فانطلاقاً من كون العشيرة هي المؤسسة الاجتماعيّة الأهم في المجتمع العلويّ، والتي تنضوي فيها أيضاً المؤسسة الدينيّة بشكل أو بآخر، وبما أنّ معظم المثقفين العلويين هُم أبناء الطبقة العليا في العشيرة، كان لا بدّ لها بالتالي أن تتّخذ موقفاً من حراك المثقفين ومطالبهم الإصلاحيّة، بحيث تحافظ على وحدتها ومكانتها، وقد اتّخذ هذا الموقف أشكالاً متعدّدة، تبعاً لحجم العشيرة ودورها السياسي في تلك المرحلة، فضلاً عن طبيعة العائلة أو الزعيم الذي يترأّسها. وقد شكّلت عشيرة الخياطين، متمثّلة بآل العبّاس، النموذج الأكثر وضوحاً في هذا السياق، فعدا أنّها كانت العشيرة ذات الدور السياسي الأبرز منذ احتلال الفرنسيين للساحل السوري[1]، كان قسم كبير من المثقفين الشباب متحدّرين منها. ومنذ بداية الثلاثينيات بدأت زعامة آل العباس تأخذ شكلاً أكثر تطوراً من مجرّد كونها زعامة عشائريّة؛ إذ كانت «العصب الحساس بين بيوتات الزعامة في ذلك العصر»[2]، كما تميّزت تلك العائلة بأنّ أبناءها كانوا «أوّل طليعة» تتلقّى تعليماً عالياً، سواء في جامعة دمشق أو في الجامعات الأجنبية، كما يدّعي أحمد علي حسن[3]، فمنير العباس يعتبر أوّل علويّ يتخرّج من جامعة دمشق ويحمل إجازة في الحقوق، بينما تخرّج شقيقه شوكت العباس من جامعة السوربون في باريس في الاختصاص نفسه. وبهذا بدا جابر العباس قادراً على خوض تحدّي زعامة على مستوى الطائفة بأكملها، مُتخطّياً القيد العشائري، وهذا ما جعله يدفع بولديه، منير وشوكت، إلى خوض تجربة سياسية مختلفة

---

(١) في حالة عشيرة الخياطين وآل العباس، من الوارد أحياناً أن يتمّ استخدام اسم العشيرة للإشارة إلى زعامتها أو العكس، وذلك في حال كان الحديث على المستوى السياسي.

(٢) حسن: **وجيه محي الدين**.. ص ٣٥.

(٣) نفسه.. ص ٣٤.

وأكثر رحابة، ولم يكن ذلك خالياً من دلالة على تطوّر في نظرة جابر العباس نفسه إلى طبيعة العمل السياسي وأحوال الطائفة والعلاقة مع الفرنسيين، وذلك ما انعكس في ميله إلى ضمّ الإقليم العلوي إلى دمشق، الأمر الذي أزعج الفرنسيين وجعلهم يعاقبونه بإيصال خصمه إبراهيم الكنج إلى رئاسة المجلس التمثيلي لدولة العلويين. وفي هذا السياق كان بارزاً الموقف الذي اتّخذه العباس في ١٩٣٠ الذي خالف فيه الإجماع العلويّ على رفض تغيير صفة الحكم الذي يتمتعون به من «دولة» إلى «حكومة»، الأمر الذي اعتبره الرافضون له خطوة للانضمام إلى حكومة دمشق ومقدمة لخسارة استقلالهم الذاتي، فضلاً عمّا أثاره من مخاوف تتعلّق بانتمائهم الطائفي ومصير طائفتهم في حال الانضمام إلى دمشق[١]. على أنّ تخوّف الفرنسيين من جابر العباس لم يكن محصوراً بنظرته السياسية الجديدة تلك، فالأرجح أنّهم قد حسبوا حساباً للتغيرات التي كانت تحدث على مستوى الطائفة وظهور طبقة من المثقفين العلويين المتحمّسين، واحتمال استغلال العباس لهذه التغيرات لزيادة قدرته على التأثير وتشكيل رأي عام مناهض لهم، الأمر الذي يهدّد سياسة فرنسا في الإقليم العلوي، وبهذا بدا الفرنسيون في حيرة من أمرهم، فمن جهة لا يريدون أن يخسروا جابر العباس كونه حليفهم الأهم في الإقليم العلوي، ومن جهة أخرى بات يجب عليهم أن يعملوا على استيعاب تطور النظرة السياسية للعباس دون التخلّي عنه.

وقد كان لمنير العباس في هذه المرحلة دور أساسي في سياق تلك التطورات؛ إذ كان داعماً رئيسيّاً لتيار المثقفين الشباب في مواجهتهم للفرنسيين، فبالإضافة إلى توقيعه على معظم العرائض التي كتبها أولئك الشباب، كان قد شارك معهم في الجولات التي قاموا بها في قرى وبلدات الجبل العلويّ لحشد الدعم وتوعية الناس[٢]، وفي مرحلة لاحقة ترشّح للنيابة عام ١٩٣٧ متفائلاً بالمناخ السياسي

(١) الهواش: **عن العلويين**.. ص ٢٧٦.

(٢) اليونس: **مذكرات**.. ص ٤٢، حسن: **وجيه محي الدين**.. ص ٢٢٥.

العام في البلاد عشيّة الحديث عن التغيرات الموعودة بعد توقيع المعاهدة مع الفرنسيين، خاصة وأنّه كان قد بدأ يتقرّب من الكتلة الوطنيّة في دمشق دون أن ينتسب لها أو يَحسب نفسه عليها بشكل كامل، تاركاً بذلك مجالاً لاستقلاله في الرأي عنها بما يتوافق مع مصالح الجماعة التي كان يسعى لتمثيلها. وفي هذه المرحلة بالذات ظهر نوع من الخلاف داخل العشيرة، ما بين شبابها المثقفين وبين آل العباس، فقد كان وجيه محي الدين العائد حديثاً من دمشق، متحمساً بدوره للعمل السياسي، فقدّم أوراقه للترشّح للنيابة أيضاً، لكنّه انسحب بعد وقت قصير، وبالرغم من غياب السبب المباشر لذاك الانسحاب في المصادر المتعلقة بتلك الفترة، إلا أنّها تشير، بشكل غير مباشر، إلى وجود نوع من الضغوط قد مورست على محي الدين لسحب ترشيحه لصالح منير العباس، والأرجح أنّ الضغوط كانت من جابر العباس نفسه(١)، وذلك رغبة منه في ضمان وصول ولده إلى النيابة، وربّما رغبة منه أيضاً في عدم شقّ صفوف العشيرة في الوقت نفسه(٢). وبالرغم من خيبة أمل محي الدين من ذلك إلا أنّه بقي على وفائه للبيت العباسي، وبشكل أكثر لمنير العباس صديق طفولته، وذلك ما ظهر في أكثر من مناسبة في صفحات مجلّته «النهضة»، ففي أحد الأعداد كان قد نشر صورة لجابر العباس واصفاً إيّاه بـ«شيخ زعماء العلويين»(٣)، بينما نجده يصف

(١) حسن: **وجيه محي الدين**.. ص ٢٤- ٢٦. ويظهر ذلك بوضوح في نص رسالة إلى وجيه من أحد أصدقائه في دمشق ؛ إذ يحييه على موقفه بالانسحاب من الترشّح. وفيما لم يذكر أحمد علي حسن من كاتب الرسالة إلا أنّه قد يكون عبد الله العبد الله.

(٢) نفسه، فممّا ورد في الرسالة: «لقد علمنا بسرور عدولك عن فكرة الترشيح، وليس ذلك لأنّا نفضّل غيرك عليك أو لأنّا لا نحبّ أن نراك زهرة فواحة بين أشواك النوّاب، لا، ولكن لا نودّ بوجه من الوجوه أن يحصل انشقاق في هذه الجبهة التي طالما عقدنا عليها الآمال للنهوض بهذا الشعب..».

(٣) مجلة «النهضة»، العدد الثامن، السنة الأولى ١٩٣٨. وكُتب تحت الصورة: « شيخ زعماء العلويين (عطوفة أفندي العباس) نائب رئيس مجلس الاتحاد السوري سابقاً، والرئيس الأول لمدة =

منير العباس في عدد آخر بـ«مفخرة الشباب العلوي»[١]. لكنّ ذلك لم يمنع من تفاقم الخلاف داخل العشيرة واستياء بقيّة شبابها من استئثار زعامتها بالعمل السياسي على ما يبدو، وذلك بعدما أيقنوا أنّ آل العباس قد خذلوهم واختاروا طريقاً مغايراً لطريقهم في العمل السياسي. وبدا وجيه محي الدين في تلك المرحلة أقرب إلى أن يكون في موقع وسطيّ ما بين الطرفين، آل العباس وشباب العشيرة، الذين برز من بينهم المحاميان يوسف تقلا وعبد الله العبد الله، الأكثر تحمساً ونشاطاً، واللذان عبّرا مباشرة عن معارضتهما لسياسة آل العباس، ليخرج الخلاف ما بين الفريقين إلى العلن بعدما كان محصوراً داخل العشيرة، وقد بدأ ذلك في ١٩٣٩ بعد تعيين شوكت العباس محافظاً على اللاذقية، إذ أرسل عبد الله العبد الله برقية له توجّه من خلالها إلى العائلة بأكملها قائلاً: «طويتم رايتنا فطوينا زعامتكم»[٢]. وبهذا، يتبيّن بأنّ الفضل في التقدميّة التي وصلت إليها هذه العشيرة كان لشبابها ومثقفيها أكثر من زعامتها المتمثلة بآل العباس، وذلك بالرغم من التغيّر الذي طرأ على عقليّة هذه الزعامة، فهذا التطور كان قد حدث على مستوى النخبة، إذا صحّ التعبير، كما أن هذا التطور كان مقيّداً بحدود لا يمكن تجاوزها لأكثر من سبب أهمّها الطبيعة الإقطاعية لهذه العائلة؛ إذ بقيت علاقتها الإقطاعية بالفلاحين العلويين الفقراء على حالها، الأمر الذي سيؤدي فيما بعد إلى ظهور تغيّرات أخرى في المجتمع العلويّ.

ولئن شكّلت عشيرة الخياطين بالعموم النموذج الأوضح، ربّما، في الاستجابة لمطالب التغيير في تلك الفترة، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ العشائر

= ثماني سنوات للمجلس التمثيلي في دولة اللاذقية (المستقلة سابقاً) وصاحب المواقف الشعبية الكبيرة. ننشر رسمه الكريم بمناسبة وضعه حكماً في الظرف الحاضر بين زعماء العلويين الذين تعاهدوا على السير سوية في سبيل مصلحة الشعب».

(١) مجلة «النهضة»: العدد الثامن، السنة الأولى ١٩٣٨.

(٢) حسن: **وجيه محي الدين**.. ص ٣٧.

الأخرى كانت بعيدة عن تأثيرات تلك المرحلة وتحدّي الإصلاح الديني والسياسي الذي فرضه المثقفون، على أنّ درجة تأثّر تلك العشائر بالحركة الإصلاحيّة لم تنعكس على زعاماتها بالقدر الذي انعكست فيه على آل العباس، وهذا ما قد يكون ناتجاً عن سببين رئيسيين، أولهما تجذّر الدور السياسي لآل العباس، والثاني هو تفرّد آل العباس تقريباً في قيادة العشيرة؛ إذ لم توجد زعامات ضمن العشيرة قادرة على منافسة أو تحدي زعامتهم. وهذا ما نلمحه مثلاً في حالة عشيرة الحدادين، التي توازي في مكانتها السياسية والدينية عشيرة الخياطين، فبالرغم من أنّ زعامة العشيرة كانت لآل الحامد، إلا أن تلك الزعامة لم تكن بمتانة زعامة آل العباس للخياطين، فلم تكن العشيرة على ذاك القدر من التجانس الذي كانت عليه عشيرة الخياطين؛ إذ إنّ انقسامات عديدة كانت قد حدثت على مستوى تلك الزعامة وبين فروع العشيرة، بدأت مع الدور السلبي لإبراهيم الكنج زعيم فرع بني علي، منذ السنوات الأولى لوصول الفرنسيين[1]، فضلاً عن وجود أكثر من شخصية قيادية ضمن أسرة الحامد نفسها. ونتيجة لوجود أكثر من مركز للزعامة ضمن العشيرة، توزّعت قواها في أكثر من مركز، فلم يكن مقرّ آل الحامد في قرية رأس الخشوفة هو المركز الوحيد للزعامة، بل كان هناك المركز القويّ الذي مثلته قرية بيت الشيخ يونس، التي تتجمّع فيها أسرة الشيخ يونس ذات النفوذ الواسع[2]، فضلاً عن قرية القمصيّة التي كانت مركز زعامة آل المحمد.

وبالرغم من ذلك كلّه، نجحت الأفكار الإصلاحية في اختراق قرية بيت الشيخ يونس بما تمثّله من مكانة دينيّة على مستوى الطائفة بأكملها، فقد ظهر شباب من أبناء المشايخ ينادون بضرورة الإصلاح الديني والاجتماعي، وتجاوز الانتماءات العشائرية المحليّة كونها إحدى أسباب تخلف المجتمع العلوي. وكان

---

(١) الهواش: **عن العلويين**.. ص ١٦٨، ١٦٩.

(٢) نفسه.. ص ٨٣.

لافتاً في هذا السياق ذاك الاجتماع الكبير الذي عقد في بيت الشيخ يونس في صيف ١٩٣٣ وضمّ خمسة وعشرين من مشايخ العلويين على مختلف انتماءاتهم العشائرية، إضافة إلى جابر العباس ويوسف الحامد، زعيميّ الخياطين والحدادين[١]، وبالرغم من أنّ هذا الاجتماع الذي دام ثلاثة أيّام قد انتهى بشكل خيّب آمال الشباب الإصلاحيين، كونه لم يؤدّ إلى النتائج التي كانوا يطالبون بها من قرارات مُلزمة، إلاّ أنّ «الصيغة الوسطى» التي اتفق عليها المجتمعون حملت إشارة إيجابيّة بدورها؛ إذ اتّفق المجتمعون مع زعيمي الخياطين والحدادين على قرار يدعو « لوحدة العلويين بدون تمييز عشائري بينهم أو خلاف في أداء الشعائر الدينية، وذلك بأمل رفع مستوى الشعب مادياً وفكرياً»[٢].

ولعلّ النموذج الأكثر تعبيراً عن الصراع الذي جرى ما بين المشايخ والشباب في قرية بيت الشيخ يونس هو نموذج عبد اللطيف اليونس، الذي كان من مواليد ١٩١٤ ونشأ على يديّ عمّه الشيخ ياسين عبد اللطيف بعد وفاة والده، وكان لعمّه مكانة دينيّة بين العلويين، إضافة لكونه كبير القرية في حينها، وإلى جانب عمّه، تلقّى رعاية علميّة من خاله الشيخ يوسف إبراهيم، أحد مشايخ القرية، والذي تميّز بكونه شاعراً وصاحب مكتبة كبيرة. وبالرغم من أنّه كان أصغر الشباب المثقفين سنّاً بين أقرانه في تلك المرحلة، إلاّ أنّه سيغدو الأكثر بروزاً وشهرة من بينهم، وذلك بالرغم من تواضع مستوى تحصيله العلمي مقارنة بغيره من شباب العلويين؛ إذ تلقّى علومه الأولى في مدرسة القرية عند افتتاحها، ومن ثمّ في مدرسة صافيتا لينتقل بعدها إلى اللاذقيّة، إلا أن وفاة والده ستمنعه من متابعة تعليمه. لكنّ ما عوّضه نسبيّاً عن التأثيرات الثقافية التي تمتّع بها الشباب العلويون، الذين تعلّموا في دمشق وانتسبوا إلى جامعتها أو التحقوا بجامعات

---

(١) رفض زعيم المتاورة، عزيز الهواش، المشاركة في الاجتماع بالرغم من المداولات التي جرت بين بعض المشايخ وبينه.

(٢) اليونس: **مذكرات**.. ص ٣٦. و الهواش: **عن العلويين**.. ص ٢٨١، ٢٨٢.

خارج البلاد في لبنان أو فرنسا، هي تلك السنوات الثلاث التي قضاها في مدرسة القرية. ذاك أنّ المعلّم الأبرز في تلك المدرسة كان الشيخ عبد الرحمن الخيّر، الذي ترك أثراً قوياً في وعي عبد اللطيف، ولعلّه أثّر في جيل كامل من أبناء القرية أيضاً، باعتبار الخيّر من أقدم الشخصيات الثقافية التي كانت تنادي بالإصلاح على مستوى الطائفة بأكملها، وتميّز بإتقانه للّغة الفرنسية التي كان يستخدمها في تعليم الفتية العلويين ويشجّعهم على تعلّمها[1]. وإلى جانب الخيّر، يبدو من مذكّرات اليونس تأثّره الواضح بتجربة غانم، ابن عمّه الشيخ ياسين، كونه من أوائل الذين واجهوا مجتمعهم بشكل علني، وإضافة إلى الطابع الفرديّ الذي تميّزت به شخصيّة غانم، فقد كان على مستوى محيطه « أوّل من لبس ربطة عنق في بيئتنا، وحرّر الطربوش من ذؤابته المتدليّة. وأوّل من استعمل الشوكة والسكين في الطعام، وأجبر الذين يستضيفهم ويستضيفونه بأن يأكل كلّ منهم في إناء خاص»، كما « حارب الدّجل والشعوذة والبدع الخرافيّة، وكان يجاهر بذلك ويتحدّى. وحارب تقبيل الأيدي، صارخاً في وجه كل من يراه يقبّل يداً، أو ينحني لتقبيل يد. وأقرّ تعليم البنات، وكان ذلك حدثاً هاماً في ذلك الحين»[2]. ولئن سلم غانم من مهاجمة المشايخ والمحافظين له في البداية، احتراماً لمقام والده، إلاّ أنّه تعرّض في وقت لاحق إلى حملة شرسة من أولئك المحافظين، وصلت إلى درجة قاربت تكفيره، الأمر الذي أدّى به للانسحاب من معركة الإصلاح واتخاذ قرار الهجرة إلى الأرجنتين، وهذا ما يمكن اعتباره صدمة أولى في وعي عبد اللطيف اليونس، تلتها صدمة ثانية تمثّلت في الموقف السلبي الذي اتّخذه منه عمّه الشيخ ياسين، نتيجة لميول عبد اللطيف الثقافية والإصلاحيّة، ما أدّى به إلى مغادرة القرية بدوره إلى طرابلس ثمّ إلى اللاذقيّة ليعمل في حقلي التعليم ومن ثمّ الصحافة.

---

(١) اليونس: مذكرات.. ص ٣٠.

(٢) نفسه.. ص ٣٨.

على صعيد آخر، وإلى جانب المعارضة القويّة التي أبداها المحافظون في مواجهة الشباب الإصلاحيين، لا يمكن إهمال عامل آخر كان له تأثير غير مباشر على تلك المواجهة، ويمكن من خلاله التعرف على المدى الذي بلغته الدعاوى الإصلاحيّة بشكل عام، ويتمثّل هذا العامل بالجغرافيا وتوزّع مراكز القوى والنفوذ العلويّة، والصعوبة التي كانت تفرضها المواقع الجغرافية للمراكز العشائرية، سواء على الحراك الإصلاحي أو على الحياة السياسية بشكل عام. فبالرغم من أنّ مركز القرار السياسي لدولة العلويين كان في اللاذقية، إلا أن القرار أو النفوذ العلوي كان بجزء كبير منه موجوداً في الجبل الجنوبي، في محيط مقاطعة صافيتا، التي حافظت على أهميتها السياسية التي اكتسبتها خلال العهد العثماني. فقد وجدت في تلك المنطقة مراكز أربع عشائر علويّة نافذة: الخياطين في قرية الطليعي، والحدادين في قرية رأس الخشوفة، والمتاورة في صافيتا، والرسالنة في قرية جنينة رسلان[١]. وكان التنافس العشائري يحتدم بشكل خاص في فترة انتخابات المجلس التمثيلي، خاصة وأنّ عدد المقاعد المخصصة لعلويي صافيتا ما قبل ١٩٣٠ كان اثنين فقط، ما يعني تنافس العشائر الأربع تلك عليهما وما يفرضه ذلك من خلافات وتحالفات. من هنا يتبّدى بشكل أوضح حجم الضغوط التي كانت تعانيها عشيرة الخياطين وآل العباس، التي كان على زعيمها أن يسعى إلى اتفاق مع اثنين من زعماء العشائر الثلاث المتبقيّة، وذلك بالرغم من الضغوط التي كان يمارسها الفرنسيون لصالحه بدرجة أو أخرى، الأمر الذي تغيّر لصالح العباس بعد ١٩٣٠ إذ قرّر الفرنسيون إضافة مقعد ثالث لعلويي صافيتا[٢]، وهذا ما ساهم بدوره في جعل جابر العباس أكثر راحة وجرأة على طرح رؤيته السياسية الجديدة، والسعي إلى تطوير مستوى عشيرته السياسي، مستفيداً من حراك شباب العشيرة.

---

(١) الهواش: **عن العلويين**.. ص ٢٦٨.

(٢) نفسه.. ص ٢٩١.

ونتيجة لما سبق، يتبيّن مدى نجاح الدعاوى الإصلاحيّة في تجاوز عقبة التنافس العشائري وقدرتها على الانتشار واختراق المراكز العشائريّة، الأمر الذي فرض على قيادات تلك العشائر التعاطي بجديّة مع الإصلاحيين، سواء عبر مواجهتهم أو استيعابهم والقبول بحدّ أدنى من التغيير، خاصة وأنّ أولئك الشباب قد تميزوا بالانفتاح، ولم يسمحوا للتمايزات العشائريّة أو غيرها بالظهور بينهم، وبالتالي، لم ينقسم المثقفون إلى مجموعات أو تكتّلات على أساس عشائري أو عائليّ، وهذا ما بدا واضحاً في مجلة «النهضة» على سبيل المثال، فبالإضافة إلى تنوّع الانتماءات العشائريّة للمثقفين العلويين الذي شاركوا في الكتابة فيها، كان حامد حسن (النميلاتي) شريك وجيه محي الدين (الخيّاطي) في تحرير المجلة وإصدارها. لكنّ هذا لا يعفي من الإقرار بوجود انقسام من نوع آخر بين المثقفين العلويين، ذاك الذي اتّضحت معالمه في الفترة التي بدأ الحديث فيها عن احتمال انضمام الإقليم العلويّ إلى حكومة دمشق، أي بداية من ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٦؛ إذ ظهر تيّار من المثقفين كان على رأسهم محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، ممّن كانوا يعارضون الانضمام إلى دمشق، وهذا ما سيأتي ذكره في الصفحات القادمة.

ظهور المرشد

إلى جانب نموذجي عشيرتي الخياطين والحدادين في استجابتهما لدعوات الإصلاح التي طالب بها المثقفون العلويون، هناك حالة أخرى مختلفة وفريدة من نوعها، تشكّلت بعيداً عن تأثيرات المطالب الإصلاحيّة، لكنّها في الوقت نفسه ظهرت كنتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة. وتمثّلت هذه الحالة بظهور عشيرة جديدة بين عشائر العلويين، هي عشيرة الغساسنة، بحسب التسمية التي اختارتها لنفسها، أو عشيرة المرشدين حسب التسمية الشعبية، تيمّناً بمؤسّسها سلمان المرشد. لكن، وقبل استعراض دور هذه العشيرة في تلك الفترة، لا بدّ من الإقرار بصعوبة البحث فيما يتعلّق بتفاصيل ظهورها

وبنظامها الخاص وتعاليمها، وذلك لندرة المصادر الموضوعية التي تتناولها بالخصوص[1]، ما عدا تقارير ضباط الاستخبارات الفرنسيين التي اختلفت بدورها في تقييمها للظاهرة باختلاف الضباط أنفسهم وموقفهم منها[2]، في مقابل الكمّ الكبير من الإشاعات والصور النمطيّة التي تكرّست عبر الزمن عن هذه العشيرة وعن زعيمها في الوقت نفسه، وذلك بالرغم من الدور المحوري لسلمان المرشد في تاريخ العلويين السياسي، ابتداءً من تلك الفترة ووصولاً إلى ما بعد جلاء الفرنسيين عن سوريا. لذا، قد يكون الأنسب هنا الاكتفاء باستعراض حذر للظروف التي ظهرت فيها هذه العشيرة، وتأثيرها على سياق التغيرات التي كان المجتمع العلوي يشهدها في تلك الفترة.

بداية، كان للموقع الجغرافي الذي ظهرت فيه المرشدية دور بالغ الأهميّة، ففي قرية جوبة برغال الواقعة في أعالي جبل الشعرا من القسم الشمالي لجبال العلويين، ومن أسرة صغيرة ومتواضعة تنتمي لفرع العمامرة التابع لعشيرة الخياطين، ولد سلمان يونس في ١٩٠٥، وعمل في صغره كراع، إذ كان أميّاً لم يتلقى أي نوع من التعليم، وقيل إنّه كان مصاباً بداء الصّرع ويقع في حالات تودي به إلى شبه غيبوبة طويلة، هكذا، وعلى أثر حالة «انخطاف روحي» ظهرت على الفتى في ١٩٢٣، بدأ يخاطب الناس بكلام عن ظهور المهدي المنتظر وعن روايات غيبيّة ودينيّة[3]. في تلك الأثناء كان الجبل الشمالي ما يزال متخلفاً

(١) بالإضافة إلى التعميم والتسرّع فيما يخصّ ظاهرة المرشد، اللذين يبدوان واضحين حتى في أغلب الكتابات الجادّة عن سوريا، هناك نوع من الاستخفاف والتبسيط إن جاز التعبير. انظر مثلاً: لونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٢٦٦، حيث يصف المرشد بـ«الربّ» نصف الشرير ونصف المضحك، البدين والجاهل وصانع المعجزات..

(2) Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid, Beginnings of an Alawi Leader (Middle Eastern Studies, Vol. 29, Oct.1993), p.630.

(٣) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢١٨- ٢٢٠, خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٨٠.

وفقيراً وشبه منعزل، والفارق الحضاري ما بينه وبين مناطق الجبل الجنوبي كبيراً بدوره، إضافة إلى أنّ أوضاعه لم تكن في مثل أوضاع الجبل الجنوبي من ناحية الاستقرار والهدوء؛ إذ كان الخلاف ما بين فروع العشائر الصغيرة الموجودة هناك دائم الحضور، وذلك بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والمادية التي كانت تلك المنطقة تعاني منها[١].

ولعلّ هذا بمجمله ما جعل بعض المشايخ هناك يبدون اهتماماً بظاهرة سلمان يونس، فسواء كان صحيحاً ما جرى مع الفتى من حالة روحيّة أم أنّ هناك من دفعه للادّعاء بذلك، فقد وجد بعض أولئك المشايخ في هذه الظاهرة فرصة لرصّ صفوف العشائر المهمّشة هناك، فبادر ثلاثة منهم هُم الشيخ حسن والشيخ إبراهيم من جوبة برغال والشيخ صالح من قرية جورين، إلى رعاية ذاك الفتى ووضعه تحت جناحهم، ليكونوا بذلك الآباء المؤسسين الفعليين للحركة المرشدية[٢]؛ إذ منحوا تلك الحركة غطاءً شرعياً ودينياً لتظهر كدعوة دينيّة جديدة منشقّة أو منبثقة عن التعاليم العلويّة، ولتبدأ هذه الدعوة سريعاً بالانتشار؛ إذ توسّعت في مرحلة لاحقة لتصل إلى أطراف حمص جنوباً، وأطراف حماة في الشمال. ولم يؤد اعتقال الفرنسيين للمرشد في ١٩٢٥ ونفيه إلى الرقّة في الشمال الشرقي من سوريا إلى الحدّ من انتشار تلك الدعوة، بل على العكس ازدادت وتيرة المنضمين إليها، وكان من بينهم رجال دين وزعماء محليون، وفي ١٩٢٧، وبعد أن قرر الفرنسيون العفو عن المرشد عاد إلى منطقته وتمّ استقباله «استقبال الفاتحين».

ولئن انتبه الفرنسيون إلى هذه الظاهرة، ملاحظين العادات والطقوس الجديدة التي ابتكرتها في محيطها، إلا أنّهم لم يشعروا بخطورتها إلا عندما امتنع المرشديون عن دفع الضرائب، وشكّلوا نظامهم الخاص لجمع المال المخصص

---

(١) Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid .. p.627، باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص٢١٨.

(2) Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid .. p.627, 628.

للعشيرة. وفي هذا الإطار يبدو التفسير الذي قدّمته جيتا يافي في دراستها عن سلمان المرشد منطقيّاً؛ إذ ربطت ما بين ظهور الحركة على أيدي المشايخ الثلاثة وبين الحالة الاقتصادية لتلك المنطقة، خصوصاً مع الاستغلال الذي كان حاصلاً للفلاحين العلويين الذين كانوا يعتمدون بشكل رئيسي على زراعة وإنتاج التبغ، وبشكل خاص من نوع «أبو ريحة» الشهير؛ إذ كان زعماء المنطقة، بالمشاركة مع تجار اللاذقية المسيحيين، يتحكمون في أسعار التبغ ويحتكرون عملية شرائه أو التوسط بين الفلاحين والشركات الأجنبية[1].

ما من شكّ بأنّ ظهور الدعوة المرشدية وانتشارها السريع أثارا «الفزع» في قلوب زعماء الجبل الشمالي[٢]، لكنّ الأمر على الأرجح قد وصل إلى الجبل الجنوبي بدوره، فبالعودة إلى المقاومة التي كان المشايخ وزعماء العشائر قد أبدوها في مواجهة مطالب المثقفين العلويين في الجبل الجنوبي، يمكن القول أنّ ظهور المرشدية كان أحد العوامل غير المباشرة التي شدّت عصب المحافظين في تلك المنطقة وجعلتهم يشعرون بالخطر، خصوصاً مع الحراك الذي كانت عشيرة الخياطين تشهده، ذاك أنّ انتماء المرشد إلى فرع العمامرة التابع للخياطين لابدّ وأنّه أثار مخاوف آل العباس على الأرجح من ظهور شخصية تنافسهم على زعامة العشيرة، وكانت دلالة ذلك بدأت في الثلاثينات، عندما صار سلمان رجلاً غنيّاً و«زعيماً لحركة نهضويّة» وصل عدد أتباعها إلى ما يقارب أربعين ألفاً[٣]، وبذلك لم يعد سلمان يونس، بل «المرشد»، وهو اللقب الذي اختاره لنفسه، والذي قد يكون رأى فيه جمعاً ما بين صفتي القيادة الروحية والزمنيّة

---

(1) Ibid, p.627.

(٢) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص٢١٩. و خوري: **سوريا**.. ص ٥٨٠.

(٣) خوري: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٥١٨. بينما يتضاعف العدد ليصل إلى ٨٢ ألفاً حسب الرواية المرشدية. انظر، نور المضيء مرشد: **لمحات حول المرشدية، ذكريات وشهادات ووثائق** (مطبعة كركي، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨)، ص ٥١.

في آن معاً، بينما كان هناك لقب آخر ينتشر بين العامة، هو «الربّ»، الذي أطلقه عليه ضابط الاستخبارات الفرنسي ديلاتر Delattre كنوع من السخرية لينتشر بعد ذلك ويلتصق بشخصية سلمان[1]. وفي تلك الفترة وبعد عودته منتصراً من منفاه في الرقّة، كان المرشد قد بدأ بالتخفيف من الجوانب الأكثر تشدداً في حركته[2]، والتفت إلى تنظيم أمور عشيرته، فاستمرّ في منع أفرادها من دفع الضرائب إلى الحكومة المحليّة وأنشأ صندوق مال للعشيرة، وأخذ يشقّ الطرقات في المناطق التابعة لسلطته، وبذلك أصبح جبل الشعرا المنيع يرتبط بجميع قراه بمدينة اللاذقية من الطرف الغربي، وبسهل الغاب من الطرف الشرقي المؤدي إلى حماة وجسر الشغور[3]. ومن ثمّ قام المرشد بتأليف فرقة عسكريّة خاصّة بالعشيرة سميّت بـ«الفداي»، ليواصل بعد ذلك تحديه للسماسرة وتجار اللاذقية وشركة إمبيريل الإنكليزية والريجي الفرنسية، بما يتعلق بمحصول التبغ وتحديد أسعاره، فارضاً بذلك إرادته على جميع هؤلاء بعدما تحوّل إلى حاكم مطلق في منطقته[4].

وبالإضافة إلى ذلك كلّه، تمثّل الخوف الأكبر من المرشد في قراره في الثلاثينات دخول الحياة السياسية في الإقليم العلويّ، ذاك أنّ المرشد كان يلاقي معارضة من شوفلر، الحاكم الفرنسي لبلاد العلويين، الذي رفض الاعتراف بعشيرة المرشد ونفوذه المتنامي بين العلويين، إضافة إلى أنّه لم ينس على ما يبدو موقف الزعماء العلويين السلبي تجاهه عندما كان في المنفى؛ إذ رفضوا طلب المرشديين في التوسط لدى الفرنسيين للعفو عنه. هكذا، بدا طبيعياً أن يقرر المرشد النزول من معقله الحصين في جوبة برغال والسكن في مدينة اللاذقية، حيث بدأ يعقد

(1) Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid .. p.632

(٢) خوري: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٥١٨.

(٣) نور المضيء مرشد: **لمحات حول المرشدية**.. ص ٥٢.

(٤) نفسه.. ص٥٢ – ص ٥٦.

صلات مع العائلات السنيّة الكبيرة هناك ويحاول الاتصال ببعض الزعماء العلويين. وفي انتخابات المجلس التمثيلي في ١٩٣٠، ورغبة منه في تحدّي شوفلر والزعماء العلويين الذين تجاهلوه، قدم المرشد دعمه إلى إبراهيم الكنج المنافس الرئيسي لجابر العباس، وذلك بحسب رواية جيتا يافي التي يبدو أنّها أساءت تقدير قرار المرشد[1]، ذاك أنّ جابر العباس لم يكن على الأرجح مرشح شوفلر والفرنسيين المفضل في تلك الفترة، والأرجح أنّه لم يكن لدى الفرنسيين في ١٩٣٠ مرشح مفضّل، بل لعلّهم فضّلوا ترك الانقسامات ما بين الزعامات العلوية تفعل فعلها، خصوصاً مع إدراكهم لحجم التأثير الذي كان يتمتع به المرشد، وبهذا، يبدو أكثر منطقيّة أنّ دعم المرشد للكنج إنّما كان إعلان تحدّ للعباس، زعيمه في الماضي، الذي سيضطر بدوره إلى التنازل والتحلّي بالبراغماتيّة الكافية للتحالف مع المرشد في الانتخابات التالية[2]، الأمر الذي سيؤدي إلى اتفاق الزعيمين في مرحلة لاحقة على تشكيل جبهة سياسيّة تضمّ إليها مجموعة من الشخصيات العلوية البارزة، تكون مهمّتها الرئيسيّة السعي للانضمام إلى الوحدة السورية، مع الحفاظ على حقوق العلويين واستقلالهم الإداري عن دمشق.

وفي هذا الإطار قد يبدو الموقف الفرنسي بالعموم من ظاهرة المرشد غير مفهوم أو غير واضح، فالرواية الشعبية النمطية تتحدث عن أنّ الفرنسيين هُم من كان خلف ظهور المرشد، وهي رواية لاقت رواجاً في بعض المؤلفات المتحاملة على العلويين. إلا أنّ الأمر لم يكن كذلك على الأرجح؛ إذ شكّل ظهور المرشد مفاجأة للفرنسيين أنفسهم في ذاك الوقت، وفيما استهانوا بهذه الظاهرة في بداياتها، حاولوا في مرحلة لاحقة استيعابها وكبتها دون إثارة المجتمع المحلي، في وقت كان الفرنسيون يريدون الحفاظ على استقرار الإقليم العلوي وإبقاءه بعيداً عن التأثر بالثورة السورية التي بدأت في ١٩٢٥، فالسنتان اللتان تمّ نفي المرشد فيهما إلى

(1) Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid .. p.632.

(2) Ibid, p.638

الرقة كانتا السنتين اللتين انشغلت فيهما فرنسا في قمع الثورة السورية. ومن جهة أخرى، انعكس التخبط الإداري الفرنسي على قضية المرشد بدورها؛ إذ اختلف تقييم هذه الظاهرة وذلك بحسب تقارير ضباط الاستخبارات الفرنسية في المنطقة، بيد أنّ الدور الفرنسي في تقوية المرشد ظهر على الأرجح مع وصول شوفلر إلى المنطقة، ذاك أنّ وجود المرشد قد وافق سياسة وطموح الحاكم الفرنسي في أكثر من جهة، ففي الدرجة الأولى كان لتنامي نفوذه أن يزيد من حدّة الانقسام بين زعامات العلويين، الأمر الذي سيحول دون تشكيل جبهة سياسية منسجمة توافق على ضمّ الإقليم إلى حكومة دمشق، كما أنّ الهويّة الدينيّة أو العقائدية التي كانت العنوان الأبرز لحركة المرشد، بما فيها من غرابة، والقدرة على تحميلها بعناصر وروايات منفّرة لا تتوافق مع التعاليم الإسلاميّة[١]، كانت من الأمور التي جعلت شوفلر يتساهل مع الحركة في أغلب الظن، وذلك لإدراكه بأنّ ذلك سيوسّع الهوّة ما بين العلويين كطائفة وبين الوطنيين السنيين في دمشق، خصوصاً أنّه يعرف طبيعة المجتمع السنيّ بحكم عمله في دمشق قبل انتقاله للإقليم العلوي. وإلى هذا وذلك، كان وجود المرشد بمثابة فزّاعة يستطيع شوفلر من خلالها ابتزاز العائلات السنيّة المدينيّة والزعامات العلويّة في الوقت نفسه، وأن يضمن حاجتهم له في حمايتهم من المرشد وكبح حركته المتنامية. لكنّ ذلك كلّه كان في مصلحة المرشد في نهاية الأمر كما في مصلحة العلويين أيضاً؛ إذ وصل إلى المجلس النيابي بعد انتخابات ١٩٣٧، ليقلب الطاولة أمام الجميع ابتداءً من ذلك التاريخ، مبرهناً على كفاءته السياسيّة، وكاشفاً بالتالي عن شخصيّة وطنيّة مختبئة في داخله كما سيتبيّن معنا لاحقاً.

---

(١) تربط يافي أيضاً ما بين ظهور الحركة المرشدية وبين تخوّف بعض مشايخ العلويين منها والضرر الذي قد تحدثه على صورة الانتماء الإسلامي للعلويين، ما جعل ١٢ شيخاً من منطقة المرشد يتقدمون بعريضة للسلطات الفرنسية للسماح بإقامة مساجد أو مقرات عمومية للصلاة..

Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid .. p.627

وظهور الأحزاب

أخيراً، وفي سياق موازٍ لظهور المثقفين العلويين، لا بدّ من التطرق إلى دور الأحزاب وتأثيرها على التطورات التي كانت تحصل على المستوى الاجتماعي والسياسي، ودلالة تلك التأثيرات، فبالرغم من محدودية تأثير الأحزاب في تلك الفترة تحديداً، إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها باعتباره كان نواة لتطورات أكبر في المراحل اللاحقة. فقد تأخّرت الأحزاب العقائدية بالوصول إلى الإقليم العلوي، ويرجع ذلك إلى عوامل تتعلّق بالبعد الجغرافي عن المدن المركزيّة ذات التأثير السياسي، وإلى مستوى التعليم وحجم انتشاره بالعموم، فضلاً عن طبيعة المجتمع العلوي وطبيعة الطبقة المثقفة الطليعيّة التي ظهرت فيه. فكما رأينا سابقاً، كانت طبيعة أفكار المثقفين الشباب مختلفة تماماً عن نظرائهم في المدن، فلم يكن هناك من حاجة ملحّة لوجود حامل فكري من النوع العقائدي، يساعد أولئك المثقفين على صوغ أفكار قد لا تتناسب مع طبيعة الصراع الذي كانوا يخوضونه في مجتمعهم، إضافة إلى أنّ انتماء معظم أولئك المثقفين إلى عائلات مرموقة وذات مستوى مادي جيّد، ساهم في إبعاد صفة «التهميش» عن تلك الطبقة المثقفة، الأمر الذي نفى حاجتهم لأحزاب ترتقي من خلالها في السلم الاجتماعي، وإلى هذا وذاك، يمكن القول بأنّ سكان الإقليم العلوي، بكامل أقلياته، كانوا بانتظار ظهور أحزاب عقائدية بعيدة عن فكرة القومية العربية التي يهيمن عليها المسلمون السنيون. لكنّ ذلك كلّه لم يمنع وصول الأحزاب؛ إذ بدا المسيحيون على سبيل المثال بحاجة لها، مع الشعور بضعف قدرة الملاكين المسيحيين النافذين عن تمثيل مصالح مسيحيي القرى الفقراء، في مقابل تنامي دور الزعماء العلويين وعلاقتهم بالإدارة الفرنسية، والعلاقة المتنامية ما بين الملاكين السنيين والطبقة السياسية في دمشق، وما يقال بخصوص المسيحيين المهمّشين يقال بخصوص العلويين المهمّشين أيضاً، أي فلاّحي القرى والسهول الفقراء، خاصة وأن الصراع الذي كان يخوضه المثقفون العلويون مع زعماء العشائر لم يمتلك الجاذبية التي تجعلهم ينخرطون فيه.

هكذا، وبحلول أواسط الثلاثينات، بدأ أولئك الفلاحون يتأثرون بدعايات الأحزاب، التي كانت محصورة في تلك الفترة ما بين الحزب الشيوعي والحزب القومي السوري، وارتبط هذان الحزبان بظاهرة «المبشّرين الحزبيين» إن جاز لنا تسميتها بذلك، إذ يعود الفضل، مثلاً، في رواج الحزب السوري القومي إلى ديب الوسوف وهو سائق سيارة أجرة بين صافيتا ومشتى الحلو[١]، فبدأ الحزب انتشاره من هاتين المنطقتين إلى جوارهما، وكانت أغلبية المنتمين إليه من المسيحيين، خاصة الروم الأرثوذوكس، ذاك أنّ الحزب السوري القومي، الذي انتشر بين مسيحيي الريف اللبناني، وبتركيزه على القيم الريفية وتناقضه مع شمولية القومية العربية، أكثر الأحزاب انسجاماً مع مجتمع الأقليات في الإقليم العلوي[٢]. وقد شجّع الانتشار الواسع للحزب القومي بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ زعيمه أنطون سعادة، ذا الشخصية الكاريزمية، على زيارة منطقة العلويين والقيام بجولة هناك، بدأها من مدينة صافيتا، حيث كان استقبال الجماهير له حافلاً ومصحوباً بالاستعراضات شبه العسكرية، التي كان الحزب يدرّب شبابه على القيام بها. ويقال إنّ سعادة قد اتّصل أثناء زيارته تلك مع بعض الوجهاء العلويين وقام بزيارة بعضهم، وفي هذا السياق كان لانتماء الشيخ إبراهيم عبد الرحيم إلى الحزب القومي السوري، وهو أحد وجهاء ومخاتير قرية بعمرة القريبة من صافيتا، دور في تحوّل تلك القرية إلى أحد أبرز مراكز ذاك الحزب؛ إذ بتشجيع منه انضم عدد كبير من شباب تلك القرية إلى الحزب[٣].

أمّا فيما يتعلّق بالحزب الشيوعي، فكان تأخر وصوله إلى الإقليم العلوي

---

(١) عبد الله حنّا: **الأحزاب السياسية في سوريا القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية**، (منشورات إي-كتب، لندن) .

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٨١.

(٣) بطاطو: **فلاحو سورية**.. ص ٢٩٨. وسيقوم يونس عبد الرحيم، ابن هذا الشيخ، باغتيال العقيد عدنان المالكي في ١٩٥٥، بأمر من الحزب القومي .

مرتبطاً بطبيعة الحزب نفسه وتطوره؛ إذ لم يكن في البداية يركّز على استقطاب الفلاحين السوريين بالعموم، فتأخر ذلك إلى أواسط الثلاثينات، وبينما لامس الحزب القومي السوري حساسيّة الهويّة عند العلويين كونهم من الأقليات، لامس الحزب الشيوعي بدوره الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب للفلاحين العلويين المهمّشين، والواقعين تحت سيطرة زعمائهم الإقطاعيين. وكما كان للقومي مبشّروه، كان للشيوعي مبشروه أيضاً، ولعلّ أشهرهم هو هزيم كابر، الذي مارس نشاطه في العمل لصالح الحزب وبث أفكاره من قرية بشرايل الواقعة ما بين صافيتا والكفرون[1]، فكان سبباً في انتشار الحزب في القرى الواقعة في ذلك المحيط، وهي قرى تقع في منطقة يسميّها العامة بـ«الجرد»، دلالة على بعدها عن المراكز الحضريّة وطبيعتها الجغرافية الصعبة. بيد أنّ الانتماء للشيوعيّة لم يكن مقتصراً على مستوى الأفكار فقط كما في حالة القومي السوري؛ إذ ظهرت بمرور الوقت بوادر صراع مع الزعماء الإقطاعيين[2]. وهذا ما حدث مثلاً في بشرايل، قرية هزيم، ذاك أنّ حضور آل العباس القوي في تلك القرية التي كانت المقرّ الصيفي لجابر العباس وأحد معاقله الإقطاعية، أدى إلى حدوث مواجهات بين الفلاحين وبين آل العباس ومساعديهم، وكان لفشل الفلاحين في مواجهتهم تلك، والنتائج التي تسببت بها، أثر في تجذّر الحزب الشيوعي واستمراره في تلك القرية ومحيطها، وانعكاس مباشر على مجتمعها، فقد أدّت هجرة كثير من أهالي القرية، على أثر الصراع مع آل العباس، سواء إلى نواحي حمص من جهة، وإلى أميركا اللاتينية من جهة أخرى، إلى شعور بالظلم والحقد على الإقطاعيين، الأمر الذي أدى في بشرايل في مرحلة لاحقة إلى حدوث انقسام داخل القرية نفسها، بين سكّانها الأصليين وبين عائلة بيت الجورة التي كان جابر العباس قد استقدمها للعمل هناك كمرابعين عنده

(١) معلومات شخصية .

(٢) بطاطو: فلاحو سورية.. ص ٢٣٩.

وتوطّنت في القرية بمرور الزمن.

في المحصّلة، كان للواقع الاجتماعي للعلويين بشكل خاص تأثيره على تلك التجارب الحزبيّة المحدودة، ففي البداية كان عامل الهويّة الطائفيّة والأقليّة، الذي لعب دوراً في جذب الطبقة المهمّشة من العلويين، فضلاً عن بعض الأفراد الذين وجدوا في التحزّب فرصة الانشقاق اجتماعي عن تقاليد جماعتهم، وربّما فرصة لخلق مراكز سياسيّة جديدة منشقّة عن المراكز العشائريّة، وهذا ما نجده مثلاً مع الحزب القومي في حالتي قرية بعمرة ودور آل عبد الرحيم فيها، وفي قرية بستان الباشا ودور آل مخلوف فيها، التي كان الناس يطلقون عليها اسم «بستان سعادة»، نظراً لانتشار التحزب للحزب السوري القومي فيها[1]. ومن ناحية أخرى، كان لافتاً ظهور الأحزاب في مناطق أو قرى هامشيّة نوعاً ما، وقد يكون السبب الأبرز في ذلك عائداً إلى القرى التي انتمى إليها المبشرون الحزبيون، كما أنّ الاعتماد على هؤلاء المبشرين شكّل بدوره نقطة ضعف بشكل أو بآخر، فعدا أنّ عمل أولئك المبشرين بدا أقرب إلى مبادرات فردية من قبلهم أكثر من كونه قراراً أو توجيهاً حزبيّاً، كان هناك الانتماء الطبقي، إن جاز استخدام المصطلح، لأولئك المبشرين، وذلك باعتبار أن أغلبهم لم يكونوا ينتمون إلى العائلات القوية والنافذة ضمن عشائرهم.

في كلّ حال سيتضح بشكل أكبر دور الانتماء العشائري في خريطة انتشار الأحزاب في المرحلة اللاحقة، عبر المنافسة العشائرية التي تخفّت بشكل منافسة حزبية. أخيراً، بدا بارزاً ذاك الغياب الكامل للأحزاب السورية التي تشكلت في المدن الرئيسية، في دمشق وحلب، من حزب الشعب بنسخته التابعة لعبد الرحمن الشهبندر، أو الكتلة الوطنية التي كانت الأكثر قوة سياسياً في تلك المرحلة، ولئن كانت طبيعة تلك الأحزاب القائمة على الولاءات الشخصية لزعمائها، وغياب الطرح العقائدي في أدبياتها وممارساتها هي من

---

(١) عبد الله حنّا: **الأحزاب السياسية في سوريا**..

أسباب عدم انتشارها في الإقليم العلوي، لا يمكن في المقابل التقليل من تأثير تجاهل تلك الأحزاب، ومن تمثّل من الطبقة السياسية للاحتكاك بالأقليات غير المدينية عموماً، وبالعلويين بشكل خاص، ذاك أنّ هذا التجاهل سيلعب في المراحل المقبلة دوراً أساسيّاً في طبيعة العلاقة ما بين الإقليم العلوي والحكومة المركزية في دمشق، أو بكلمات أخرى، ما بين العلويين والسياسيين السنيين.

***

خلاصة

دخل العلويون القرن العشرين وهُم في أشدّ حالات ضعفهم، متأثّرين، كبقيّة الطوائف والجماعات السورية الأخرى، بظروف استعداد الدولة العثمانية لدخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضدّ الحلفاء، إلاّ أنّ شدّة تأثّر منطقتهم بتلك الظروف فاقت تأثّر المدن الداخلية بها، وشابهت ظروف جبل لبنان؛ إذ شحّت الموارد وسيق الرجال إلى الحرب في ما عرف بـ «سفر برلك»، وشهدت تلك الجبال مجاعة أسوأ من سابقتها التي حصلت في ١٨٧٤، واستمرت الأمور على هذه الحالة حتى وصول الفرنسيين واحتلالهم الساحل السوري في ١٩١٨.

ومع الفرنسيين، بدأ العلويون بالانتقال من هامش الحياة، بنواحيها السياسية والاجتماعية والثقافية، إلى متنها، وذلك بعدما قام الفرنسيون بتقسيم الأراضي السورية إلى دويلات صغيرة كانت دولة العلويين إحداها. وبذلك، استعاد العلويون التسمية القديمة أو الأصليّة لطائفتهم (العلويون) وتخلّصوا من التسمية السلبية التي عرفوا بها في العصر السابق (النصيريون)، وصار لهم، لأول مرة في تاريخهم الحديث، كيان سياسي يشكّلون الأغلبية العددية فيه ويسمّى باسمهم. إلا أنّ هذا التحوّل الكبير لم يأت بشكل مباشر ولم يكن بالسهولة التي تخيّلها الفرنسيون، فقبل ذلك كان العلويون قد ارتابوا من الوجود الفرنسي وأظهروا مقاومة شرسة في مواجهته، مدفوعين بخوفهم من الغريب ونزعتهم للمحافظة

على وجودهم، ومتأثرين بتجارب الماضي، بما يذكّر بمقاومتهم للمصريين في ١٨٣٤، عندما ثاروا على جيش إبراهيم باشا باعتباره جيش احتلال. وكانت ثورتهم ضد الفرنسيين، التي استمرت لأكثر من عامين، أوّل مقاومة يشهدها الفرنسيون في سوريا، وربما أوّل صدمة فرنسية بالواقع السوري الصعب والمعقّد.

وبعد القضاء على ثورة العلويين واضطرار الفرنسيين إلى تعديل سياستهم ونظرتهم تجاههم، دخل العلويون ميدان السياسة عبر المجلس التمثيلي الذي كان برئاستهم طيلة فترة الانتداب، وحصلوا على حقهم في إقامة محاكمهم المذهبية الخاصة، ما مثّل اعترافاً بخصوصيتهم وهويّتهم. وإلى ذلك، دخل العلويون في المؤسسة العسكرية، عبر التحاقهم بجيش المشرق الفرنسي، مسجّلين بذلك سابقة أخرى، ذاك أنّ انضمامهم إلى الجيش شكّل إشارة إلى بداية تراجع ظاهرة العصابات العشائريّة التي كانت سائدة في القرن الماضي، وإن لم تختف بشكل نهائي؛ إذ عبّرت عن وجودها في مناسبات معيّنة. وإشارة إلى القبول بواقع الحال والرضى بالوجود الفرنسي، فضلاً عن تقبّل فكرة الانضمام إلى جيش نظامي، الأمر الذي كانوا يقاومونه باستمرار منذ الفترة العثمانية المتأخرة. وبذلك، مثّل هذا الأمر بداية لاكتساب العلويين خبرة مهنيّة جديدة إن صحّ التعبير، فباعتبار أنّ المجتمع العلوي كان مجتمعاً خالياً من التقاليد المهنيّة سوى ما تعلّق منها ببعض الاختصاصات الزراعية، كتربية دود الحرير وزراعة الدخان والعناية به، كان دخولهم إلى الجيش وتلقّيهم التدريبات المختلفة على يد الفرنسيين خياراً جديداً، ونوعاً من الاحتكاك بثقافة الغرب، وفرصة لتحسين مستوى العيش، خصوصاً وأنّ السبب الأبرز لدخولهم إلى الجيش كان الكسب الماديّ، في فترة كان الفرنسيون يسعون خلالها إلى تجنيد العناصر المحليّة، خصوصاً تلك التي تنتمي إلى الأقليّات.

بيد أنّ التجربة السياسية للعلويين في سنوات الانتداب الأولى لم تكن محصورة ضمن دولتهم أو إقليمهم الجغرافي؛ إذ كانوا على موعد مبكّر مع أوّل تجربة سياسيّة تربطهم بمراكز المدن الداخليّة الرئيسيّة في ١٩٢٢، عندما أعلن

الفرنسيون تشكيل كيان يتألف من كل من دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين، ولئن فشلت تلك التجربة القصيرة العمر، إلا أنّها شكّلت دلالة واضحة على التحديات التي تواجه كلاً من الفرنسيين والسوريين، في محاولة تشكيل الكيان السوري النهائي. في تلك الأثناء، وبالرغم من تخبّط السياسة الفرنسية واختلاف وجهات النظر فيها، التي انعكست على مستوى الإدارة التي كانت سيئة في معظم الأوقات، شهد المجتمع العلوي تطوراً ملحوظاً، وإن لم يكن كافياً أو بالمستوى المطلوب؛ إذ تغيّرت طبيعة الصراعات العشائرية فخفّت شراستها، وازدادت نسبة الشباب المتعلمين من أبناء الطائفة، الأمر الذي أدّى في بداية الثلاثينيات إلى ظهور طبقة من المثقفين العلويين، نادت بالإصلاح الديني والاجتماعي على مستوى الطائفة في المراحل الأولى، واصطدمت بسلطة زعماء العشائر والمشايخ المرتبطين بهم، ومن ثمّ وسّعت تلك الطبقة من نشاطها، الذي لم يعد مقتصراً على الجانب الاجتماعي والثقافي بل شمل أيضاً الجانب السياسيّ، معبّرين عن هموم غالبية العلويين الذين كانوا يشتكون من احتكار زعمائهم لتمثيلهم ومن اعتماد الفرنسيين على هؤلاء الزعماء، وإهمال غالبية الشعب الذي لم تحقق الدولة المسمّاة باسمه آماله وطموحاته، وبقي بعيداً عن السلطة الفعلية في إدارات الدولة ووظائفها.

والحال، أن نشاط المثقفين العلويين انعكس مباشرة على المجتمع العلوي، الذي وجد نفسه أمام تحديات جديدة عبّر عنها أولئك المثقفون، وبذلك اضطرّ كلّ من الزعماء العشائريين والفرنسيين إلى الاستجابة لتلك التحديات، وهي استجابة اختلفت من فريق لآخر، فبينما حاولت بعض العشائر، متمثلة بزعاماتها وعائلاتهم، التوفيق بين مطالب الإصلاحيين وبين المحافظة على وحدة العشيرة، ومحاولة تبنّي وجهة نظر المثقفين بالتطلّع إلى المستقبل، لاسيّما فيما يتعلّق بمصير دولة العلويين وحتميّة ارتباطها بالمراكز السورية الداخليّة، والشكل الذي سيتّخذه ذلك الارتباط، كانت استجابة بعض العشائر مختلفة ولم تأت نتيجة لنشاط الإصلاحيين، بقدر ما كانت ردّة فعل على الظروف الاجتماعية

الصعبة التي كانت تعانيها وعلى إهمال الفرنسيين، وهذا ما كان من نتائجه ظهور عشيرة الغساسنة أو المرشديين. وفي الجانب الآخر، عبّر الفرنسيون عن ممانعتهم الشديدة لمطالب الإصلاحيين، وقاموا بمقاومتهم والعمل على الحدّ من نشاطهم. وفي هذه الأثناء، ونتيجة للظروف السياسية التي كانت تمرّ بها سوريا بالعموم، ولطبيعة نشاط المثقفين العلويين وانفتاحهم على الأفكار الوطنيّة السوريّة، التي جاءت نتيجة خروجهم من بيئتهم المحليّة وتخرّجهم من جامعات دمشق وباريس، والتي أسهمت في تطوير وعيهم السياسي، بدأ المجتمع العلوي ينقسم سياسياً بين مؤيّد لانضمام الإقليم العلويّ إلى كيان سوريّ أوسع عاصمته دمشق، وبين راغب في البقاء في دويلة معزولة تحت الإشراف الفرنسي، أي بين وحدويين وانفصاليين كما يعرف بالأدبيات التاريخيّة.

على أنّ هذا التطور الأخير لم يكن بعيداً عن المناخ السياسي العام في سوريا؛ إذ كان الاستحقاق الأساسي الذي يدور حوله الصراع السياسي في البلاد يتعلّق بالتوصّل إلى عقد معاهدة فرنسية سورية، تعمل على إنهاء الانتداب وتباشر بتسليم السوريين لدولتهم تمهيداً لاستقلالها التام، وكان لهذه المعاهدة التي عقدت في ١٩٣٦ تأثير مباشر على مستقبل العلويين السياسي. لكن قبل ذلك، ولفهم تداعيات تلك المعاهدة على العلويين، لابدّ من التطرق إلى فكرة المعاهدة، واستعراض الظروف التي أدت إليها، وفهم طبيعة العقلية السياسية لقادة الكتلة الوطنية، التي كانت تقود العمل السياسي في تلك المرحلة، وعلاقة ذلك كلّه بسياسة الأقليّات في سوريا. وهذا ما سنحاول القيام به في الفصل التالي.

الفصل الثالث

ضدّ الفرنسيّين ومعهم
١٩٣٦ - ١٩٤٦

نضال في سبيل المعاهدة

بعدما نجح الفرنسيون في القضاء على الثورة السورية التي امتدت نحو عامين من ١٩٢٥ وحتى ١٩٢٧، بدأ المناخ السياسي في البلاد يميل نحو الهدوء. ففرنسا التي سببت لها مرحلة الثورة تكاليف باهظة على الصعيد العسكري، والتي وضعت عصبة الأمم في موقف حرج نتيجة استخدامها المفرط للعنف(١)، كان قد ظهر فيها اتّجاه سياسي يدعو إلى تغيير الأساليب الاستعمارية القديمة، والاعتراف بدور القوى المحليّة في المجتمعات التي تحكمها، الأمر الذي انعكس على سياستها في سوريا؛ إذ مالت لاعتماد أسلوب مغاير كان أساسه «المساومات الدبلوماسيّة»، وتغيير المنهجيّة التي كانت تعتمدها في انتقاء وكلائها المحليين، ومحاولة التفاهم مع القوى الوطنيّة المعتدلة(٢). هذا بينما كانت تجربة الثورة قد فرزت القوى الوطنيّة ما بين راديكاليين ثوريين تمّ نفيهم خارج البلاد، وبين البراغماتيين الذين اقتنعوا بعقم خيار المواجهة الثورية، مفضلين عليه سياسة الدبلوماسية والحوار مع الفرنسيين، تلك السياسة التي عرفت باسم سياسة «التعاون المشرّف»(٣)، التي تبنّاها أولئك الوطنيون الذين سيشكّلون في المرحلة المقبلة التنظيم السياسي الأبرز الذي سيقود سوريا نحو الاستقلال،

---

(١) يمكن الاطلاع على تداعيات الثورة السورية الكبرى على السياسة الفرنسية في إطار عمل عصبة الأمم، في الفصل الشيّق بعنوان «قصف دمشق» في:

Susan Pedersen: The Guardians, the League of Nations and the Crisis of Empire (OX-FORD university Press, 2015) P. 142 - 168

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٣٠٢.

(٣) نفسه.. ص ٢٩٦.

والذي عرف باسم «الكتلة الوطنيّة».

في تلك الأثناء، وبعد نجاح الكتلة الوطنيّة في الوصول إلى البرلمان بعد انتخابات ١٩٢٨، وانتزاعها رئاسته من الشيخ تاج الدين الحسني، الحليف الأوثق للفرنسيين، وانتخاب زعيمها هاشم الأتاسي رئيساً جديداً له، إضافة إلى ترؤّسها اللجنة البرلمانية المسؤولة عن وضع دستور البلاد، بدأ الحديث بشكل أكثر جديّة عن اتفاقية بين الفرنسيين والسوريين، تعيد رسم العلاقات فيما بينهم وتهيّء البلاد للاستقلال والانضمام إلى عصبة الأمم. وقد شهدت الأعوام الممتدة من ١٩٢٨ حتى ١٩٣٢ عدّة لقاءات بين المفوض الفرنسي السامي هنري بونسو وبين قيادات الكتلة الوطنية، وكانت مسألة الاتفاقية أو المعاهدة تتصدّر جدول المباحثات ما بين الطرفين، لكنها كانت بالعموم دون جدوى[١]. فمن ناحية الكتلة كانت فكرة المعاهدة تتلخّص في عدّة نقاط أهمّها مسألة الوحدة السوريّة، إضافة إلى تصفية الوجود الفرنسي وإلغاء الانتداب والاستعاضة عنه بعلاقات مميزة بين الدولتين، والتحرر من الالتزامات الماديّة التي سبّبها الانتداب، فضلاً عن رغبتها بالاعتراف بدورها القيادي كممثل حصري للسوريين. أمّا على الجانب الفرنسي، فبالرغم من الاعتراف غير المعلن من قبل بونسو بالكتلة كمفاوض سوريّ في هذه المسألة، إلا أنّه كان متحفّظاً ولم يقدّم أيّ توضيحات أو تفاصيل مفيدة في ما خصّ «المسألة السورية» بالعموم ومسألة المعاهدة بشكل خاص، الأمر الذي عكس بدوره عدم نضوج فكرة المعاهدة في مركز القرار في باريس.

في المقابل، وللضغط على الفرنسيين، عملت الكتلة على إثبات وجودها السياسي وترسيخ نفوذها، وبدأت أولى معاركها ضدهم في المواجهة التي حصلت بخصوص إقرار الدستور السوري الذي صدر في ١٩٢٨، والذي عارض

(١) كان المفوض السامي السابق، هنري دو جوفنيل، أوّل من طرح مسألة الاتفاقية كحل أفضل للقضية السورية. انظر، **خوري**:.. ص ٥٣٩. و لونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٢٢٢.

الفرنسيون البنود الاستقلاليّة فيه، الأمر الذي أدّى بهم إلى تعليق عمل البرلمان ورفض إقرار الدستور؛ لتستمر المواجهة في أثناء الانتخابات النيابية التالية التي جرت بين نهاية ١٩٣١ ومطلع ١٩٣٢؛ إذ برهنت الكتلة على حضورها في الشارع، لا سيما في المدن الرئيسية في دمشق وحمص وحماه، على الرغم من خسارتها في حلب حيث نجح الفرنسيون في إيصال القوائم المدعومة من قبلهم. ولئن لم تنجح الكتلة فيما بعد في الاحتفاظ بمنصب رئاسة البرلمان، إلا أنّها أفشلت وصول مرشح الفرنسيين إلى منصب رئاسة الجمهورية الذي اتفق الطرفان على أن يكون لمحمد علي العابد[1]. لكن النجاح الأبرز كان في دخول الكتلة إلى الوزارة التي شكلها حقّي العظم، والتي كانت مهمتها الأساسية القيام بمفاوضة الفرنسيين حول المعاهدة[2]، وتألفت من أربع شخصيات كان اثنان منهما تابعين للكتلة، هما مظهر رسلان وجميل مردم بك، الذي يعود له الفضل في هذا الانتصار نتيجة مفاوضاته مع الفرنسيين، الأمر الذي شكّل انتصاراً شخصياً له أيضاً وللجناح المعتدل في الكتلة، في مواجهة الجناح المتشدد المتمثّل بالأعضاء الحلبييّن بقيادة إبراهيم هنانو إضافة إلى هاشم الأتاسي[3].

وقد بدت الكتلة في تلك الفترة وكأنها في حيرة من أمرها، بين تفاؤل وتشاؤم. فمن ناحية، كانت تتخوّف من مماطلة المفوض السامي وغموضه فيما يتعلق بالمعاهدة، الأمر الذي بدا كإحراج لها ولدورها الوطني خصوصاً وأنّها ممثّلة في الحكومة. وذلك في وقت جاء فيه نبأ توصّل العراق إلى عقد معاهدة مع الإنكليز في حزيران/ يونيو، ومن ثمّ انضمامه إلى عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢ ليشكّل دافعاً لها للمضيّ في الطريق ذاته. وفي هذا

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٢٨-٢٣١.

(٢) عبد الرحمن الكيالي: **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني**، الجزء الأول (مطبعة الضاد، حلب، ١٩٥٨)، ص ١٣٢.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٢١، ٤٢٨.

السياق، جاء إعلان بونسو عن «بدء المفاوضات بشأن اتفاقيّة وصفها بأنّها أكثر ليبراليّة في محتواها من الاتفاقية العراقية - الإنكليزية» ليرجّح كفة الأمل والتفاؤل[١]، وذلك عشية عودة المفوض السامي من باريس في **٢١** من آذار/ مارس. ولعلّ هذا ما دفع الكتلة إلى التفكير بتنظيم نفسها ووضع أسس لتجمّعها السياسي، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة التي تفترض وجود محاور سوريّ قويّ ومنظّم قادر على إدارة المفاوضات مع الفرنسيين. ففي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عقد قادة الكتلة مؤتمراً تأسيسيّا في حمص وأقرّوا فيه المبادئ العامة للكتلة ونظامها الداخلي[٢]، وكان من الطبيعي أن تتصدّر مسألة الوحدة السورية تلك المبادئ بالقول إنّ الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها: «تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة». بينما جاءت المادة الثالثة لتعبّر عن النزعة الاستئثارية لرجال الكتلة ورغبتهم بأن يكونوا الممثلين الحصريين للوطنيّة السورية، فبرأيهم أنّ «من الواجب المحتّم جمع قوى الأمة، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود»[٣]، ولعلّ هذه المادّة لم تستهدف الفريق الموالي للفرنسيين فقط، بل كانت على الأرجح

(١) نفسه.. ص ٤٣١.

(٢) حسب فيليب خوري، كانت الكتلة قد بدأت منذ خريف ١٩٣١ بتوقيع البيانات باسمها. انظر خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٩٦. وبحسب نصوح بابيل كانت الكتلة قد بدأت بحمل هذا الاسم منذ ١٩٢٦. انظر، نصوح بابيل: **صحافة وسياسة** (دار رياض نجيب الريس، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠١)، ص ٩٠.

(٣) للاطلاع على النص الكامل للقانون الأساسي للكتلة راجع الكيالي: **المراحل**، الجزء الأول.. ص ١٨٤- ١٩٢.

تستهدف تجمّعاً وطنيّاً آخر كان ينشط بشدّة في تلك الفترة وينافس الكتلة، والذي كان يتكوّن من شريحة من الشباب المثقفين أصغر في السنّ من رجال الكتلة، كان من بينهم شخصيات لها وزنها على الأرض وشعبيّتها بين الناس، وهو التجمع الذي عرف لاحقاً بـ«عصبة العمل القومي»، والذي أعلن عن تأسيسه في ٢٤ من آب/ أغسطس ١٩٣٣[١].

بيد أن استمرار المفوض السامي في تجاهل إلحاح الكتلة على الاطّلاع على نصّ واضح ومكتوب لبنود المعاهدة وملاحقها، وغموضه المستمر بخصوص مسألة الوحدة، كانت قد بدّدت آمالها وزادت من حدة الخلاف في صفوفها ما بين مردم بك والمعارضين له، وتأزّم الوضع في نهاية العام عندما سافر بونسو إلى جنيف للاجتماع بلجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم التي ألقى فيها بياناً بخصوص سوريا ولبنان، كان أخطر ما فيه، في ما يخصّ الكتلة الوطنية، اقتراحه تقسيم الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي إلى منطقتين، الأولى «منطقة المعاهدة» وتشمل دولة سوريا، والثانية «منطقة انتداب» وتشمل كلاً من لبنان الكبير ودولة العلويين وجبل الدروز[٢]. وبهذا، رأت الكتلة بأن تصعّد في مواجهة الفرنسيين، خصوصاً وأنّ بونسو، وإضافة إلى بيانه الذي جاء مخيّباً لآمالها، كان قد تجاهل الإشارة إلى دورها. فاجتمع رجال الكتلة في حلب في ١٦ من شباط/ فبراير ١٩٣٣ وأصدروا بياناً أعلنت الكتلة الوطنية فيه أنّها لن تفاوض «إلا بعد التثبّت من تحقيق الوحدة، وقبول المفاوضات على أساسها». ومن ثمّ، وبضغوط من الجناح المتشدّد للكتلة، استقال وزراؤها في ١٩ من

---

(١)خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٥١. وأيضاً أكرم الحوراني: **مذكرات أكرم الحوراني** (مكتبة مدبولي، القاهرة)، ص ١٠١. ومن الواجب التنوية هنا بأنّ النسخة التي اعتمدت عليها من مذكرات الحوراني، هي نسخة الكترونية، لا يتطابق ترقيم صفحاتها مع النسخة الورقيّة .

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٣٤، ويمكن الاطلاع على البيان الذي وزعه بونسو على الصحافة فيما بعد في، الكيالي: **المراحل**، الجزء الأول.. ص ٢٠٢-٢٠٦.

نيسان/ أبريل، ويرى فيليب خوري أنّ تلك الضغوط جاءت خشية من أن «يفسد مردم بك حملة الممتنعين بعرضه صفقة في الساعة الأخيرة يمكن أن تشقّ الكتلة الهشّة مجدداً. أو أنّهم خشوا، إمكان أن يحاول إقناع مؤيديه المعتدلين بمواصلة المفاوضات بصورة مستقلة عن الكتلة»[1].

على أنّ الأوضاع لم تتغيّر مع رحيل بونسو ووصول المفوض السامي الجديد الكونت داميان دومارتيل، بل زادت حدّة المواجهة ما بين الكتلة والفرنسيين، الذين كانوا يعانون بدورهم من ضغوط لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم[2]، ففي ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر أقنع دومارتيل رئيس الوزراء حقّي العظم بالتوقيع على المعاهدة التي صاغتها سلطة الانتداب من جانب واحد، الأمر الذي أدّى إلى مفاجأة تمثّلت باعتراض اثنين من وزراء العظم الأربعة على المعاهدة، ولم تنجح ضغوط المفوض السامي في تغيير موقف الوزيرَين، ولئن بقي

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٣٦ ويبدو بأنّ خوري كان مصيباً في تحليله، فحسب شامبروك، كان مردم بك قد اقترح على بونسو أن يعيّنه رئيساً للحكومة ليتمكّن من الاستمرار على نهجه في المفاوضات مع الفرنسيين وتقوية الجناح المعتدل في الكتلة. انظر: Peter A. Shambrook: French Imperialism in Syria 1927-1936 (Ithaca Press, London, 1998), p.137. وبالعموم كان التأزم كبيراً في صفوف الكتلة في تلك الفترة، حيث ظهر عداء واضح تجاه مردم الذي كتب فيه عارف النكدي، أحد أعضاء الكتلة، مقالاً بعنوان «الوطنية التاجرة»، وذلك حسب «المضحك المبكي» في العدد ٣٨٤ في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٦.

(٢) لم تكن ضغوط لجنة الانتدابات تتعلق فقط بالمرحلة التي وصلت إليها سلطة الانتداب فيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة مع السوريين، بل ركّزت تلك الضغوط على مسألة الوحدة السورية أيضاً، وهذا ما جعلها تتقاطع مع مسألة الأقليات السورية، لناحية البحث في مصير منطقتي الحكم الذاتي (العلويين والدروز)، وفي الوقت نفسه، استخدمت هذه القضية كورقة ضغط ومساومة من قبل إيطاليا وألمانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢. انظر:

Shambrook: French Imperialism .. p.103-105.

أحدهما، وهو سليمان جوخدار في الحكومة مع احتفاظه برأيه المعارض[1]، فقد استقال الثاني، سليم جمبرت، من الحكومة بطريقة ذات دلالة رمزية ومثيرة للمشاعر؛ إذ كان قبل استقالته قد صلّى في إحدى كنائس دمشق لخلاصه وخلاص الشعب السوري[2]، وبهذا، برهن هذان الوزيران، اللذان لم يكونا محسوبين على الوطنيين، عن وطنيّة توازي وطنيّة زعماء الكتلة[3].

وكانت الصدمة التي أحدثها سليم جمبرت في البلاد، بداية لمواجهة مفتوحة بين الوطنيين السوريين وسلطة الانتداب، كان مسرحها الأول في البرلمان؛ إذ أَفشل نواب الكتلة محاولة مندوب المفوض السامي تمرير الاتفاقية، ونجحوا بإقناع أغلبية النواب بالتصويت ضدّها، الأمر الذي لم يكن لينجح لولا جهود رئيس البرلمان، صبحي بركات، الذي صدم الفرنسيين بموقفه المفاجئ[4]، وأمام هذه المفاجآت لم يكن أمام الفرنسيين سوى اللجوء إلى تعليق جلسات البرلمان[5]، وبهذا، يمكن القول أنّ المعاهدة، بصيغتها الفرنسية، قد ولدت ميتة.

وبالرغم من الظروف التي طرحت فيها المعاهدة، وما كان من تجاهل الفرنسيين للمزاج العام للسوريين، وللقوى الوطنية الذي أتى بمثابة الإهانة

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٣٩.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٤٢ وقد نقل خوري الحادثة عن إدمون ربّاط .

(٣) سليم جمبرت تاجر حلبي كان وقتها في ٥٩ من عمره، ولم يكن محسوباً على الوطنيين، بل كان في الانتخابات السابقة مرشّح سلطة الانتداب والمطران تبوني عن مقعد الروم الكاثوليك، ولضمان فوز جمبرت أصدرت المفوضية السامية أمراً بنقل مقعد الروم الكاثوليك من دمشق إلى حلب.. انظر:
Shambrook: French Imperialism in Syria..p.67.

(4) Shambrook: French Imperialism .. p.152.

(٥) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٤٠.

لدورهم، وبالرغم من أنهم قد استجابوا للقليل من مطالب الكتلة الوطنية ضمن نص المعاهدة، فقد كان بديهياً أنّ موافقة الكتلة عليها أمر مستحيل. فعدا البنود الغامضة التي دلّت على عدم نيّة فرنسا التخلّي عن سلطتها في سوريا، ومن بينها تلك التي تتعلّق بالشأنَين العسكري والاقتصادي[١]، لم تكن قد استجابت لمطلب الكتلة الأساسي المتعلق بالوحدة السورية[٢]، وفيما يخصّ الجانب الاقتصادي، لم يكن رفض الكتلة للبنود المتعلقة به متوافقاً فقط مع طبيعة زعمائها، الذين كانوا في معظمهم من برجوازيي المدن وملّاك الأراضي، بل فرضت الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد نفسها؛ إذ كانت سوريا قد بدأت تتأثّر بأزمة الكساد العالمي وظهرت بوادر انهيار اقتصادها[٣]. أمّا فيما يخصّ مسألة الوحدة فقد بدأت مسألة الأقليّات تظهر بوضوح كإشكاليّة جديّة تعيق تحقيقها، وهي إشكالية لا تتعلّق فقط بمصير المعاهدة إنّما بمصير البلاد وبحدود الكيان السياسي الذي سينتج عن الاتفاق مع الفرنسيين. ولئن كانت المعاهدة قد تجاهلت مسألة طرابلس والأقضية الأربعة التي ألحقها الفرنسيون بلبنان الصغير، وهي مسألة ظلّت ذات أولويّة في سياسات الكتلة، فقد أكّد الفرنسيون، إضافة لذلك، رفضهم إلحاق دويلتي الحكم الذاتي (العلويون والدروز) في الدولة السورية على أن تبقيا تحت الإدارة الفرنسية[٤].

واقع الحال أنّ موقف الوطنيين وما سبّبه من إحباط جهوده بإقرار المعاهدة

---

(١) كالاشتراط ببقاء بعض المواقع تحت تصرف الجيش الفرنسي، إضافة إلى دفع مصاريف الانتداب وبقاء المصالح المشتركة على حالها. انظر، الكيالي: **المراحل**، الجزء الثاني.. ص ٨٠ – ٨٣.

(٢) الحكيم: سورية **والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٤٣.

(٣) الكيالي: **المراحل**، الجزء الثاني.. ص ٨٢.

(٤) للاطلاع على مراسلات الحكومة مع دومارتيل بخصوص دويلتي العلويين والدروز، إضافة إلى بنود المعاهدة، انظر، الكيالي: **المراحل**، الجزء الثاني.. ص ٥٩–٨٠.

أدّى به إلى إلغاء فكرة التعاون معهم بالعموم، وفضّل، بدلاً من ذلك، الاستفادة من تعليق البرلمان والحياة السياسية وتكليف الشيخ تاج بتشكيل حكومة جديدة، والادّعاء برغبته بالتركيز على الشؤون الاقتصادية. لكن بالرغم من ذلك كلّه فإنّ الدور الحيوي لدومارتيل كان آخذاً بالتبلور والظهور في تلك الفترة، فعدا أنّه كان فيما يبدو أقلّ المندوبين السامين إيديولوجيّة، فقد تميّز عن سلفيه السابقين، بونسو ودوجوفنيل، في عدم ميله لإعطاء وعود جذابة وكبيرة، وفي كونه أكثر براغماتية وقدرة على تقديم المبادرات. فبالرغم من السلبية التي تعاطى بها مع الوطنيين السوريين في بداية عهده، إلا أنّه، وبحسب شامبروك، كان قد توصّل إلى قناعة بأنّ مسألة الوحدة هي أساسية بالنسبة للسوريين، وانطلاقاً من ذلك، فإنّ أي مسعى من قبل فرنسا للتوصّل إلى معاهدة تكون مُرضية للطرفين، وتضمن استقرار وثبات موقع فرنسا ونفوذها في المشرق، لا يمكن تحقيقه دون أن يقدّم الفرنسيون شيئاً في المقابل للسوريين. لكنّ دومارتيل لم يكن راغباً بأن يبدو وكأنّه يقدّم تنازلات للوطنيين في هذه المرحلة، خشية أن يضرّ ذلك بصورة فرنسا وأن يؤدي إلى مزيد من مطالب الوطنيين، هكذا، وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، ولدت مبادرة دومارتيل التالية، ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٤ أرسل يقترح على وزارة الخارجية مشروعاً جديداً عُرف فيما بعد بـ«قانون المحافظات»، ويقتضي هذا المشروع إجراء إصلاح إداري شامل يعتمد على اللامركزية الإدارية في سوريا، يطال أيضاً دولتي الحكم الذاتي (العلويين والدروز). فكما في نموذج سنجق الاسكندرون، يقترح المشروع تقسيم سوريا إلى محافظات، يكون في كلّ منها مجلس محليّ منتخب يشارك فيه ممثّل عن الإدارة المركزية، التي بدورها، ستكون محدودة الصلاحيات فيما يتعلق بشؤون المحافظات، لاسيما منها الأمور الاقتصادية، وسيشارك ممثلون عن المجالس المحلية في الإدارة المركزية في العاصمة. وقد رأى دومارتيل أنّ هذا المشروع، الذي سيتم طرحه على الشعب كنوع من إصلاح إداري بحت لا يتعلق بالسياسة، سيؤدي إلى إضعاف قدرة الوطنيين على المعارضة، والأهمّ، أنّه سيكون بمثابة مقدّمة لحلّ مسألة الوحدة

السورية، أي كخطوة أولى على طريق إدماج وضمّ منطقتي الحكم الذاتي. وحسب تصوّر دومارتيل، ستكون الخطوة التالية لتطبيق هذا المشروع الإعداد لدستور جديد للبلاد يتلاءم مع الواقع الجديد، وفي هذه المرحلة سيشترط الفرنسيون على السوريين إقرار الدستور مقابل الاندماج الكامل لمناطق الحكم الذاتي.

والحال أن مشروع دومارتيل هذا، الذي باشر دراسته والعمل عليه بشكل سرّي، تجاوز في أهميته مجرّد كونه قفزة نوعية في رؤية سلطة الانتداب لطريقة إدارة الدولة السورية، والرغبة في ترتيب البيت الداخلي، ذاك أنّ الرسالة التي أرسلها المفوض السامي إلى حكومته مقترحاً هذا المشروع، كانت بحسب شامبروك، أوّل وثيقة مكتوبة تقترح ضمّ منطقتي الحكم الذاتي إلى الدولة السورية، ما يمكن اعتباره، بشكل أو آخر، اعترافاً بانتماء هاتين المنطقتين إلى سوريا. ويبدو أنّ فترة تعليق عمل البرلمان قد منحت دومارتيل الوقت الكافي لإنضاج مشروعه، والحصول على موافقة وزارة الخارجية عليه، وفي ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥، أي بعد حوالي عام من اقتراحه المشروع على رؤسائه، اجتمع دومارتيل مع رئيس الحكومة السورية الشيخ تاج في باريس، ليضع الرجلان اللمسات الأخيرة على مشروع الإدارة اللامركزية، والتباحث في النقاط العمليّة المتعلقة به، كالجهة، أو السلطة، التي ستقوم بإصداره، والتي تمّ الاتفاق على أن تكون سلطة الانتداب، إضافة إلى الاتفاق على التقسيمات الإدارية وتوزيع المناطق على المحافظات، كما بحثا مسألة توقيت الإعلان عن المشروع الذي استقرّ الرأي على أن يكون بين نهاية العام في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر وبداية العام التالي في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦، ما يسمح بإجراء الانتخابات في نهاية شباط/ فبراير أو بداية آذار/ مارس. والراجح أنّ إشارة البدء بالعمل على المشروع كانت في تشرين الأول/ أكتوبر، بعد عودته من فرنسا؛ إذ قام المفوض السامي بتكليف المستشار الفرنسي لوزارة الداخلية السورية العمل بشكل سرّي على إعداد برنامج ونصوص مشروع الإدارة

اللامركزية[١]. إلا أنّ تصاعد وتيرة الأحداث الداخلية واحتدام المواجهة بين الوطنيين وسلطة الانتداب التي بدأت في مطلع عام ١٩٣٦، قد عطّلت تنفيذ مشروع دومارتيل، إذ بدا وكأنّه قد تأجلّ أو وضع على الرفّ[٢].

في المقابل، وعلى إثر التطورات التي حصلت بعد تعليق البرلمان، كانت الأمور آخذة بالتأزّم في الطرف الآخر، أي بالنسبة للكتلة الوطنية؛ إذ بدا لوهلة وكأنّ المفوض السامي قد نجح في الضغط عليها، سواء باختيار الشيخ تاج لتشكيل حكومة معادية لها، أو بقراره تجاهلها بشكل كامل، فبالرغم من مظاهر التحدّي التي كانت تحرص الكتلة على إظهارها أمام الجماهير، إلا أنّها كانت تُرسل وسطاء إلى دومارتيل عارضة التعاون والتفاوض، لكنّ رفض المفوض السامي لم يفتح أي باب لذلك إلا بشكل علني أحرج زعماء الكتلة. إلى ذلك، كانت الأوضاع الداخلية تضغط بدورها على الوطنيين، لاسيما الأوضاع الاقتصادية التي كانت تشتد وطأتها ووصلت إلى مستوى خطير، لكن، وبالرغم

---

(١) Shambrook: French Imperialism .. p.158, 159، وأيضاً:

Michael G. Fry & Itamar Rabinovich: Despatches From Damascus, Gilbert Mackereth and British Policy In the Levant 1933-1939 (Dayan Center for Middle Eastren and African Studies, Tel Aviv University & School of International Relations, University of Southern California, 1985), p.116, 117.

وقد تطرّق عبد الرحمن الكيالي بدوره إلى قانون المحافظات، لكن بشكل سريع ولهجة سلبية، انظر، الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص١٠-١١.

(٢) الراجح أنّ المشروع لم يُلغ، بل تمّ تجميده حسب «المضحك المبكي» في تلك الفترة، وهذا ما يؤكّده السفير البريطاني الذي أشار في رسالته إلى وزير الخارجية في تموز/ يوليو ١٩٣٩ بأنّه قد تمّ «تفعيل» قانون المحافظات، مضيفاً بأنّ الفرنسيين راغبون بإنشاء نظام فيدرالي في سوريا بعد فشل إقرار المعاهدة. انظر:

Fry & Rabinovich: Despatches From Damascus .. , p.215, 216

مّما في الأمر من مجازفة، أرادت الكتلة أن تستثمر تلك الظروف لمصلحتها، لكنها احتاجت إلى التكتيك المناسب للقيام بذلك، وقد جاء الحلّ من الخارج، وتمثّل باعتماد النموذج المصري. فقد تأثّر الوطنيون السوريون بالنجاح الذي حققه زملاؤهم المصريون في تلك الفترة، والذي جاء عقب حركة منظّمة من الاحتجاج والإضراب قادها حزب الوفد، وهذا ما ألهم الكتلة القيام بالأمر نفسه نهاية ذاك العام، وقد بلغت حركة الاحتجاج الشعبي السورية ذروتها في بداية ١٩٣٦، في إضراب عام لم تشهد البلاد مثله، دام قرابة ستين يوماً، استطاعت الكتلة من خلاله أن تجعل سلطة الانتداب تغيّر مواقفها وترضخ إلى الوطنيين، وبرهن ذلك على نجاح الكتلة في الاستراتيجية التي اتبعتها من خلال الإضراب[1]، وبرهنت على نفوذها الواسع وتأثيرها في البلاد. وعقب ذاك النجاح جرت مفاوضات بين رجال الكتلة وبين المفوضية كان آخرها الاجتماع الذي عقد بين هاشم الأتاسي ودومارتيل في بيروت[2]، ونتج عنه الاتفاق على تشكيل حكومة يرأسها عطا الأيوبي، الوطني المعتدل والمقبول من الكتلة[3]،

---

(١) بالرغم من أنّ هذه كانت استراتيجية الكتلة، إلا أنّها لم تكن القائد الفعلي للحراك الشعبي في الشوارع، إذ كان للشباب المتعلمين والمتحمسين، الذين ينتمي جزء كبير منهم إلى عصبة العمل القومي، الدور الأساسي في المظاهرات، الأمر الذي اضطر زعماء الكتلة، بشكل أو بآخر، إلى مسايرة هؤلاء الشباب في بعض الأوقات، علماً أنّ بعض رجال الكتلة كان قد اقترح التهدئة وإنهاء الإضراب في وقت سابق. انظر، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص٥١٢، و

Shambrook: French Imperialism .. p.194, 230

(٢) للاطلاع على نص الاتفاق بين الأتاسي ودومارتيل انظر:

Shambrook: French Imperialism .. p.201, 202

(٣) تشكّلت الحكومة من ثلاثة من الوطنيين المعتدلين هم: سعيد الغزي (العدلية)، الأمير مصطفى الشهابي (التعليم)، إدمون حمصي (المالية)، إضافة إلى مصطفى القصيري (الأشغال العامة والزراعة) .

ومن ثمّ تشكيل وفد سوريّ يرأسه هاشم الأتاسي وتشارك فيه الحكومة ليتوجّه إلى باريس للقيام بمفاوضات مباشرة هناك بخصوص المعاهدة، وقد تألّف الوفد بشكل رئيسي من هاشم الأتاسي وجميل مردم بك وفارس الخوري وسعد الله الجابري عن الكتلة، ومن الأمير مصطفى الشهابي وإدمون حمصي عن الحكومة، وأُلحق به سكرتير عسكري هو أحمد اللحام، وسكرتيران آخران هُما إدمون رباط ونعيم الأنطاكي. إلا أنّ عملية تشكيل الوفد قد احتاجت بدورها إلى نوع من المفاوضات والتسويات على المستوى السوري؛ إذ عكست بشكل أو بآخر صراع القوى الوطنية السورية من جهة، إضافة إلى الحساسيّات الشخصية لأعضاء الكتلة أنفسهم، فقد جرت محاولات من خارج أوساط الكتلة لضم الزعيم المنفي عبد الرحمن الشهبندر إلى الوفد، إلا أنّ الفرنسيين عارضوا ذلك، الأمر الذي أراح الكتلة بدورها، وفي وقت لاحق، انضمّ الزعيم الشاب للحزب الشيوعي السوري، خالد بكداش، إلى الوفد، وذلك لاعتبارات تتعلق بوصول الجبهة الشعبية في فرنسا إلى الحكم. وعلى مستوى الحكومة، كان من المفترض أن يكون الوزير سعيد الغزي بدلاً من مصطفى الشهابي، أمّا على مستوى الكتلة، فقد لّمحت «المضحك المبكي» في عدد ٢٨ آذار/ مارس إلى أنّه قد جرى استبعاد عبد الرحمن الكيالي من الوفد، وذلك بالرغم من دوره في المفاوضات التي جرت مؤخراً بين الكتلة والفرنسيين، وربّما يعود ذلك إلى علاقة التنافس القديم والتقليدي بين كلّ من الكيالي وسعد الله الجابري. من جهة أخرى، يبدو أنّ مشاركة المحامي الكتلوي إدمون رباط ضمن أعمال الوفد لم تكن مشاركة أساسية، فمن بين المصادر الكثيرة التي تحدثت عن الوفد لم يأت على ذكر رباط سوى فيليب خوري وتوماس وايت، ويمكن، من خلال مطالعة أعداد «المضحك المبكي» في تلك الفترة، الاستنتاج بأنّ رباط كان في سوريا وكان قد تزوّج حديثاً، وذلك بالرغم من وجود صورة تجمعه إلى جانب أعضاء الوفد الأساسيين، الأمر الذي يمكن تفسيره بأنّ مشاركته قد اقتصرت على الفترة الأولى في أغلب الظنّ. وإلى ذلك، ألمحت «المضحك المبكي» أكثر من مرّة إلى

وجود مرشّح آخر ليكون سكرتيراً في الوفد، هو عابدين حمادة، عضو عصبة العمل القومي، وكونه من اللاذقية، كان يعتقد بأنّ مشاركته ستكون مفيدة للوفد، لكن جرى استبعاده بكل الأحوال. وفي النهاية، توّجه الوفد في **٢١** آذار/ مارس إلى باريس.

لم تكن المفاوضات السورية الفرنسية التي جرت في ربيع **١٩٣٦** بالسهولة التي توقّعها بعض السوريين أو حتى الفرنسيون، وكان للتوقيت الذي انعقدت فيه، إضافة إلى المدة التي استغرقتها تلك المفاوضات، أثر كبير على مصيريّة ذاك الحدث، ذاك أنّه صادف مرحلة سياسية حرجة بعض الشيء في فرنسا؛ إذ كانت البلاد تستعدّ لانتخابات مقبلة بعد الاستقالة الوشيكة للحكومة الحالية، التي سينتج عنها بعد مدّة وصول الاشتراكيين بزعامة ليون بلوم، الذي شكّل حكومة الجبهة الشعبية. وبهذا، كان الوفد السوري قد اضطرّ إلى تأجيل المفاوضات، التي كانت قد بدأت بالفعل، إلى ما بعد تسلّم حكومة بلوم للسلطة، وذلك باعتبار أنّ حكومة اليسار ستكون أكثر تفهماً وتعاطفاً مع القضية السورية، وهذا كان رأي البعض، وفي مقدمتهم رياض الصلح، الذي اضطلع بدور رئيسي، سواء على صعيد المفاوضات، أو على صعيد الحركة الدبلوماسية النشيطة التي جرت على هامشها(١).

وأغلب الظنّ أن دور رياض الصلح في المعاهدة، تجاوز مجرّد مهاراته الدبلوماسيّة وشبكة العلاقات الشخصيّة التي كانت يمتلكها؛ إذ كان أكثر محوريّة من ذلك، فقد كان في أغلب الظن، السبب الأساسي في دبلوماسيّة الكتلة تجاه مسألة الأقليات بالعموم، وخلال فترة المعاهدة بشكل خاص(٢)،

---

(١) أحمد بيضون: **رياض الصلح في زمانه** (دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١)، ص ١٣٤- ١٣٦.

(٢) يتعذّر دعم هذا الافتراض بالاستناد إلى المصادر الموثوقة، وبهذا، يبقى مجرّد استنتاج من السياق التاريخي للأحداث وتقاطعها مع شخصيّة رياض الصلح .

وذلك يعود في المقام الأوّل لكونه أكثر شخصيات الكتلة خبرة في هذه المسألة، إذ كان ربّما أوّل من تفهّم حساسيّة مسألة الأقليات وقال بـ«طمأنتها بكل وسيلة متاحة، إبطالاً لحاجتها إلى الحماية الأجنبية»، وعدا دوره في إنجاح المعاهدة، كان صلة الوصل ما بين الكتلة وبين رأس الكنيسة المارونيّة في لبنان، والوسيط ما بينها وبين العلويين في مفاوضات ضمّ منطقتهم إلى حكومة دمشق، التي جرت في منزله في بيروت[١]. وفي هذا الإطار يبرز التفهّم الذي أبداه جميل مردم بك لمسألة الأقليات في فترة المعاهدة، وقناعته بالموافقة على البنود المتعلقة بها، وبملاحقها الإضافية التي وقّع عليها في مرحلة لاحقة[٢]، وبالعموم، بدا زعماء الكتلة مدركين سلفاً أنّ البنود المتعلقة بالأقليات هي من شروط عصبة الأمم[٣]، وبالتالي كان تشدّد الفرنسيين فيها ناجماً، في جزء منه، عن التزاماتها أمام العصبة، خاصّة وأنّ الأحداث التي وقعت للأقليّة الآشورية في العراق قد ألقت بظلالها على المعاهدة السورية[٤]. فقبل ذلك، في مطلع الثلاثينيات، كانت مسألة الأقليات في العراق قد شغلت عصبة الأمم وهدّدت مصداقيّتها، أو نظام حماية الأقليات الذي كانت تتّبعه، ففي مقابل العرائض التي كان كلّ من الأكراد والآشوريين قد أرسلوها إلى العصبة في أثناء التحضير للمعاهدة العراقية - البريطانية، والتي طالبوا فيها بأن تتضمن المعاهدة بنوداً

---

(١) بيضون: **رياض الصلح**.. ص ١٦٤.

(٢) سلمى مردم بك: **أوراق جميل مردم بك** (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٤)، ص ٧٣- ٧٩.

(٣) الكيالي: **المراحل**، الجزء الثاني.. ص ٨٢ وقد أشار إلى ذلك في وقت مبكر أثناء تعليقه على بنود المعاهدة السابقة .

(٤) Benjamin Thomas White: The Emergence of Minorities in the Middle East, The Politics of Community in French Mandate Syria (EDINBURGH University Press, 2012), p.133

وهذا يفسّر استمهال الجانب الفرنسي لاستمزاج عصبة الأمم بشأن الصيغ المقترحة للمعاهدة .

تتعلق بصيانة حقوقهم وحمايتهم، خاض البريطانيون معركة شاقّة أمام لجنة الانتدابات في العصبة؛ إذ بادروا إلى التقليل من أهميّة تلك العرائض، ومن ثمّ الادّعاء بأنّ الحكومة العراقية تمتلك الأهلية لضمان حقوق الجميع، ولعلّ إدراكهم للضغوط التي كان رئيس الحكومة العراقية، نوري السعيد، يتعرّض لها من إيران وتركيا بخصوص مسألة الاستقلال الكردي، جعلهم يصوّرون الأكراد بطريقة مشوّهة زاعمين بأنّهم جماعة قبليّة في الأساس، وأميّين، ولا يملكون القدرة على إدارة حكم ذاتي. بيد أنّ المحرج في الموقف البريطاني لم يكن في تجاهل مسألة الأقليات فقط، بل في تخلّي البريطانيين عن أقليّتين كانتا حليفتين لهم وحاربتا إلى جانبهم، وسبق أن حصلتا على وعود بريطانية تتعلق بحقوقهم وتمكينهم من الاستقلال بإدارة مناطقهم، وزاد في فداحة الأمر قمع الجيش العراقي للانتفاضات الكردية التي بدأت في ١٩٣١ على أثر اليأس من البريطانيين. ولئن فرضت عصبة الأمم على العراقيين والبريطانيين التقيّد بنظام حماية الأقليات ضمن المعاهدة، إلا أنّ ذلك لم يحل دون استمرار العراقيين بقمع الأكراد وطرد الآشوريين بعد التوقيع عليها، وبالنتيجة، أثّرت مسألة الأقليات في العراق على المفهوم العام للمسألة، على صعيد عصبة الأمم وطبيعة العلاقات الدولية، وهكذا، حين جاء دور السوريين لعقد معاهدة مع الدولة المنتدبة عليهم، وجدوا أنفسهم أمام مستوى أكثر جديّة فيما يتعلق بمسألة الأقليات بالنسبة لعصبة الأمم، التي كان أغلب أعضائها قد اتّخذوا موقفاً سلبياً من سياسات العروبة، التي كانت برأيهم السبب في أحداث العراق.

والحال، أنّ هذه الاعتبارات جميعها تجعل من الضروري الخوض في تفاصيل الانتفاضات والمراحل التي مرّت بها، خصوصاً وأنّها تشير إلى الطروحات السياسية المختلفة المتعلقة بمستقبل الكيان السوري الجديد. فقد بدأت المفاوضات في صباح ٣ نيسان/ أبريل، وكان في الجانب السوري كلّ من فارس الخوري وجميل مردم بك ونعيم الأنطاكي، فيما تمثّل الفرنسيون بكلّ من شوفيل Chauvel وكيفيه Keffer، الموظفين الرفيعين في الخارجية الفرنسية.

وأظهرت تلك الجلسة ارتباك الفرنسيين وعدم جديّتهم في المفاوضات، الأمر الذي ساهم به، أيضاً، الوضع السياسي الداخلي للحكومة الفرنسية. وفي تلك الأثناء، وفي موازاة المفاوضات، كان وزراء الحربية والخارجية والمالية الفرنسيون يتشاورون بخصوص التحضير للبنود العسكرية المتعلقة بالمعاهدة، وفي مسألة التكاليف المادية للانتداب، الواجب على السورين دفعها لفرنسا[1].

وقد أظهرت الجلسات الأولى للمفاوضات اختلاف السوريين والفرنسيين في وجهات نظرهم، وقد تمحورت الخلافات حول ثلاث مسائل: الوحدة والأقليات والأمور العسكرية. فبالنسبة لمسألة الوحدة، أصرّ الجانب الفرنسي على أن يبقى دستورا منطقتي الحكم الذاتي قائمين طيلة مدة المعاهدة، انطلاقاً من رأيهم بأنّ هذين الدستورين، أو بكلمات أخرى، وضع الحكم الذاتي للمنطقتين، أمر متوافق عليه في اللجنة الدائمة للانتدابات في عصبة الأمم، ووافق عليه سكّان المنطقتين، وبالتالي، فإنّ فرنسا ليست في وارد إضعاف صيغة الحكم الذاتي تلك. وفي هذه النقطة تحديداً، ظهر خلاف بين المسؤولين الفرنسيين أنفسهم، فمن ناحية، كان السيد شوفيل يرى بأنّ منطقتي العلويين والدروز ليستا أراضي سوريّة، فيما رأى آخرون، بأنّ مسألة إلحاق أو ضمّ المنطقتين هي أساسية بل ومن صلب المفاوضات، وكان المفوض السامي دومارتيل من أصحاب هذا الرأي، وأنّه لن تكون هناك معاهدة بين سوريا وفرنسا ما لم يتم إلحاق المنطقتين، الذي هو شرط أساسيّ للوطنيين.

وفي ٢٧ نيسان/ أبريل، حاول مردم بك استيضاح موقف المفاوضين الفرنسيين من مسألة الوحدة، وطرح عليهم ثلاثة أسئلة:

١- إلى أي مدى سيتمتّع العلويون والدروز باستقلال ذاتي في الأمور الإدارية والمالية؟

٢- تحت أي شروط، وخلال أيّة مدّة زمنية سيتم تطبيق الوحدة السورية؟

(1) Shambrook: French Imperialism .. p.207, 208.

٣- ضمن أي شروط سيشارك نواب المنطقتين في البرلمان السوري ويأخذون مقاعدهم فيه؟

على أنّ الفرنسيين بقوا معرقلين، وما قدّموه في المقابل لم يتعدّ تنازلاً شكلياً من جهتهم، تمثّل في اقتراح أن يتم تعيين حاكمي منطقتي الحكم الذاتي، الفرنسيّيَن، عبر مرسوم من رئيس الجمهورية السورية بدلاً من المفوض السامي، وقد ادّعوا أنّهم بذلك يوجدون «رابط ولاء» link of allegiance بين الدولة السورية وبين المنطقتين، الأمر الذي اعتبره السوريون مجرد إجراء شكلي، فارغ المضمون[1].

أمّا بالنسبة للأمور العسكرية، فقد أبدى الفرنسيون بعض المرونة، فبعد سلسلة من الاجتماعات ما بين الوزارات المعنيّة، تمكّنت وزارة الخارجية من إقناع القادة العسكريين بالتخلي عن احتلال المدن الرئيسية الكبرى، لاسيما دمشق وحمص، والطريق المباشر الذي يربط بين منطقتي الحكم الذاتي وهاتين المدينتين، فيما أصرّ العسكريون على عدم تقديم أي تنازل بخصوص الوجود العسكري في منطقتي الحكم الذاتي. وكانت حُجج الفرنسيين في هذه المسألة هي طمأنة الأقليات (العلويين والدروز)، بالإضافة إلى ضرورات التحالف ما بين الدولتين، أي فرنسا وسوريا، التي تفرضها المعاهدة. ويضيف شامبروك هنا، أنّ العسكريين، وبالرغم من نيّتهم الاستمرار في تجنيد أبناء منطقتي الحكم الذاتي، إلا أنّ مسألة «حماية» الدروز والعلويين لم تكن هي التي تشغل بالهم، بل الضرورات الدفاعية والوجود العسكري الفرنسي في شرق المتوسط[2].

وبخصوص المسألة الثالثة، أي الأقليات، فقد هاجم الوفد السوري المادة السابعة من مسودة معاهدة ١٩٣٣ التي رغب الفرنسيون بإبقائها في المعاهدة القادمة، وكانت تشير إلى احتفاظ فرنسا بحق التدخل لصالح الأقليات؛ إذ تذرّع

(1) Ibid .. p.209.

(2) Ibid .. p.210.

السوريون بأنّ هذا الأمر متعلق بالسياسة الداخلية للبلاد، وبأنّ الدستور قد ضمِن حقوق جميع الأفراد والجماعات وأشار إلى ذلك بوضوح، بينما أخبر المفوض السامي الوفد السوري بأنّ الرأي العام الفرنسي، المشحون عبر الصحافة، لن يتقبّل أن تُحذف هذه الفقرة من المعاهدة، إضافة إلى أنّ الحكومة الفرنسية لا تريد أن تظهر أمام عصبة الأمم وكأنّها تتخلّى عن الأقليات، كما فعل الإنكليز في العراق، في إشارة إلى مجازر الآشوريين.

لقد كانت هذه محصلة المرحلة الأولى من المفاوضات، لكن، وبالرغم من سلبيّتها، كانت الأحداث تشير إلى أنّها مقبلة على مرحلة جديدة، لكنها بحاجة إلى بعض الوقت، ريثما تنتهي الانتخابات الفرنسية وتتسلم الحكومة الجديدة، وقد انعكس هذا التفاؤل، أو الأمل بالتغيير، في رسالة المفوض السامي التي ردّ فيها على رسالة سابقة لهاشم الأتاسي، كان قد أبدى فيها ملاحظاته على النتائج الأخيرة التي وصلت إليها المفاوضات، والتي جاءت مخيبة لآمال السوريين؛ إذ أكّد دومارتيل للأتاسي التزام الجانب الفرنسي بروح اتفاق بيروت في ١ آذار/ مارس، وطلب من الأتاسي أن يقوم الوفد السوري بإعداد ورقة مفصّلة تتضمن ملاحظات وانتقادات الوفد، ما يمكّن المفوض السامي بدوره من إعداد ملف كامل عن المفاوضات، ليقوم بتسليمه إلى الحكومة الجديدة[1]. وبدا أنّ التفاؤل قد بدأ يؤتي ثماره، وذلك في بداية حزيران/ يونيو، بعد أن تسلّمت الحكومة الجديدة مهامها، فكان من الإشارات الإيجابية أن يتم تكليف بيير فينو Pierre Viénot، المسؤول عن ملفات مراكش وتونس والانتداب في المشرق، ليكون على رأس المفاوضين الفرنسيين، ذاك أنّ فينو، الذي امتلك خبرة واسعة بالرغم من صغر سنّه بالمقارنة مع غيره من الدبلوماسيين، كان صاحب نظرة متنوّرة تجاه الانتداب، ففي حين كانت الخارجية الفرنسية ملتزمة بتقاليدها في الحرص الدائم على مكانة فرنسا ودورها وهيبتها في المشرق، كان فينو يرى بأن

(1) Ibid .. p.211, 212.

الانتداب الفرنسي في المشرق هو «انتقالي»، أو عبارة عن مرحلة انتقالية، وانطلاقاً من ذلك، فإنّ رفض فرنسا الاعتراف بالحقوق الأساسية للوطنية السورية، وضمّ منطقتي الحكم الذاتي للدولة السورية، المشروط بضمان حقوق الأقليتين العلوية والدرزية، سيعرّض النفوذ الفرنسي للخطر ومنافسة أحد الحلفاء أو الخصوم الأوروبيين(١).

على أنّ نظرة فينو المتنوّرة تلك لم تكن تعني تساهلاً كاملاً أو تسليماً مطلقاً بمطالب الوفد السوري؛ إذ كان فينو وحكومته ملتزمين بحدود لا يمكن تجاوزها بخصوص المسألة السورية، خاصة وأنّ نفوذ اليمين المحافظ وطبقة العسكريين والاقتصاديين المحيطة به كان محتفظاً بقوّته. والحال أنّ صرامة الفرنسيين والتزامهم بالحدود التي وضعوها لمرونتهم تجاه السوريين قد برزت في بداية المرحلة الثانية للمفاوضات، عندما أُعيد طرح مسألة طرابلس والأقضية الأربعة بشكل غير مباشر، على أثر تصاعد مخاوف اللبنانيين الموارنة، ما استدعى أن يقوم فينو بالاتصال بالرئيس اللبناني نيابة عن حكومته في ٢٢ حزيران/ يونيو، ليؤكّد له التزام فرنسا بعدم مناقشة هذه المسألة، أعقب ذلك رسالة وجّهها المفوض السامي إلى هاشم الأتاسي بهذا الخصوص، لكنّ محاولة الأتاسي المناورة في هذه المسألة في ردّه على دومارتيل في ٦ تموز/ يوليو كانت قد ووجهت بصرامة من قبل فينو، الذي أرسل له في اليوم التالي رسالة أكّد فيها عدم طرح مسألة الحدود اللبنانية، وبأنّ مسألة الحدود هذه كانت قد حسمت منذ ١٩٢٠(٢).

واقع الأمر أنّ مسألة الحدود اللبنانية بالعموم، وخاصة فيما يتعلّق بطرابلس، كانت مسألة إشكالية وحساسة بالنسبة للسوريين، فعدا كونها تلامس مسألة الأقليات، سواء لناحية الموقف المسيحي الماروني في لبنان، أو لناحية ارتباطها

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ٥٢٠، و Shambrook: French Imperialism .. p.213

(2) Shambrook: French Imperialism .. p.214- 237.

بمستقبل منطقة العلويين، باعتبارها المنفذ البحري المُتبقي لسوريا في حالة الإقرار النهائي بلبنانيّة طرابلس، فإنّه لا يمكن تجاهل الضغوط الشعبية المتعلقة بهذه المسألة، ذاك أنّ انتماء طرابلس لسوريا لم يقتصر على الوجدان الشعبي العام للسوريين، بل كان الأمر كذلك بالنسبة لأهل طرابلس أنفسهم، الذين كانوا، ولغاية الفترة التي كانت تجري فيها المفاوضات السورية اللبنانية، يطالبون بأن تكون مدينتهم جزءاً من الدولة السورية. هنا، في هذه المرحلة تحديداً، بدا أنّ الخيار البراغماتي الذي مالت الكتلة الوطنية لاعتماده مع الفرنسيين، بات يفرض عليها التخلّي عن المطالبة بطرابلس والأقضية الأربعة، ويبدو بأنّ الكتلة لم تكن تريد أن يكون تخلّيها عن تلك المطالبة دون فائدة أو مقابل، هكذا، حاول الوفد السوري، أو ربّما بعض أفراده، أن يجعل من مسألة الحدود اللبنانية ورقة ضغط في المفاوضات مع الفرنسيين[١]، وذلك بالرغم من القناعة بأنّ المسألة باتت محسومة بشكل أو بآخر. فبعد أن تواصلت جلسات المفاوضات ابتداءً من تموز/ يوليو، حاول السوريون استغلال وصول المفاوضات إلى مسألة المصالح المشتركة مع لبنان، فقاموا بمناورة أخيرة؛ إذ اقترحوا إنشاء فيدرالية سورية لبنانية، يكون فيها «مجلس فيدرالي» يمثّل الدولتين، وتُناط به صلاحيات أشبه بصلاحيات لمفوض السامي الفرنسي، وبالتالي، لا يبقى التعاون السوري اللبناني محدوداً بمسألة المصالح المشتركة على الصعيد الاقتصادي، بل يتجاوز ذلك إلى المستوى السياسي المتعلق بأمور السيادة والدفاع عن الأرض والسياسة الخارجية[٢]. اللافت هنا، أنّه في الفترة القصيرة السابقة، كان يجري التحضير

---

(١) كان نائب بيروت وشريك رياض الصلح في جريدة العهد الجديد صرّح لمندوب المفوض السامي بأنّ السوريين لن يعلّقوا مصير المعاهدة على استجابة الفرنسيين لمطالبهم المتعلقة بالحدود اللبنانية، وفيما بعد صرّح بأنّ الوفد السوري يتّخذ المسلمين اللبنانيين «عملة للمقايضة»، انظر، بيضون: **رياض الصلح**.. ص ١٣٩

(2) Shambrook: French Imperialism .. p.216

في دمشق لافتتاح المعرض العام السنوي، والذي تولّى إدارته في تلك السنة عارف النكدي، أحد أعضاء الكتلة الوطنية، وفي عدد ١٣ حزيران/ يونيو من «المضحك المبكي»، أشارت المجلّة إلى استياء تجّار طرابلس من «إجبار» إدارة المعرض لهم على عرض منتجاتهم في «قسم لبنان»، في إشارة واضحة إلى تسليم الكتلة بمسألة طرابلس ولبنانيّتها، وربّما إلى عدم رغبتها في رفع سقف ضغوطها عبر هذه المسألة، لتبقى، على الأرجح، محصورة في سياق المفاوضات الباريسية فقط. لكن، وبمراجعة أعداد المجلة ذاتها، سواء في تلك الفترة، أو في الفترة التي سبقت البدء بالمفاوضات، يمكن ملاحظة وجود انقسام في الرأي بين أعضاء الكتلة بالعموم فيما يخصّ مسألة حدود لبنان؛ إذ أشارت المجلة أكثر من مرة، وفي لهجة ساخرة، بأنّ الوفد السوري لن يتطرّق إلى مسألة الحدود اللبنانية حرصاً على مشاعر البطريرك عريضة، الذي كانت الكتلة راغبة في الحفاظ على العلاقة الجيّدة معه التي بدأت في تلك المرحلة[1]. وجدير بالذكر هنا أنّ الفرنسيين كانوا ومنذ ١٩٢٦، قد وعدوا الوطنيين السوريين بإعادة طرابلس والأقضية الأربعة إلى سوريا؛ إذ ناقشوا الأمر مع المفوض السامي يومها، دوجوفنيل، واتفقوا معه على تفاصيل دخول طرابلس في الوحدة السورية، وكان الطرفان اتفقا على تأجيل إعلان ذاك الاتفاق، وذلك بحسب لطفي الحفار، أحد أعضاء الكتلة الوطنية[2].

في كلّ حال، كانت المفاوضات تشهد نوعاً من الانفراج، خاصة في مسألتي الأقليات والوحدة السورية، فبالنسبة للأقليات، نجح الوفد السوري في الاتفاق على تجنّب ذكرها في نص المعاهدة، على أن يتم ذلك في ملحق خاص،

---

(١) انظر «المضحك المبكي» أعداد: ١٤ آذار/ مارس، ٢١ آذار/ مارس، ١٣ حزيران/ يونيو، ١١ تموز/ يوليو، من سنة ١٩٣٦.

(٢) سلمى الحفار الكزبري: **لطفي الحفار ١٨٨٥-١٩٦٨ ، مذكراته، حياته وعصره** (دار رياض الريس، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧)، ص ١٥٧.

مع مراعاة استبدال مصطلح «الأقليات» بـ«الأفراد والجماعات». أمّا بالنسبة للوحدة، فقد استقرّ الرأي الفرنسي على طرح صيغة تشترط تمتّع منطقتي الحكم الذاتي (العلويون والدروز) بنظام خاص مماثل لسنجق الاسكندرون، على أن تكونا ضمن الجمهورية السورية، وكان الفرنسيون على قناعة بأنّ مسألة الوحدة هي الأولويّة للوفد السوري، وبالتالي فإنّ المرونة في هذه المسألة قد تكون بمثابة الثمن الذي سيدفعه الفرنسيون مقابل قبول الوفد بالمعاهدة ككلّ. وبينما اشترط السوريون أن يتم إلحاق منطقتي الحكم الذاتي مباشرة بالجمهورية السورية، أي قبل إقرار المعاهدة، أبدوا موافقتهم على أن تتمتّعا بنظام خاص مشابه لسنجق الاسكندرون، وعلى أن يصدر قرار إلحاقهما بالدولة السورية عن سلطة الانتداب، عبر مرسوم يصدره المفوض السامي. وبهذا، سيشارك نواب المنطقتين في البرلمان السوري، ويصوّتون على إقرار المعاهدة. وفيما يتعلق بإدارة المنطقتين، كرّر الفرنسيون مطلبهم السابق، بأن تقوم الحكومة السورية، فور إلحاق المنطقتين بها، بتثبيت الحاكمَين الفرنسيين هناك، وأن يبقى منصباهما محصورَين بالفرنسيين. لكنّ الوفد السوري اعترض على ذلك، فإذا كان قد قبل بأن يكون لمنطقتي الحكم الذاتي نظامهما الخاص، فإنّه لن يقبل بأن تُحكما من قبل الفرنسيين، ولا أن يبقى الجيش الفرنسي فيهما مدّة ٢٨ عاماً (٢٥ عاماً مدّة المعاهدة، وثلاثة أعوام مدّة الفترة الانتقالية).

على أثر ذلك، تعثّرت المفاوضات بشكل مؤقت في أواسط آب/ أغسطس، وبحلول السابع من أيلول/ سبتمبر كان الطرفان قد توصّلا إلى حلّ الأمور العالقة، فقد وافق الفرنسيون على أن يكون حاكما منطقتي الحكم الذاتي من السوريين، وأن يتم تسميتهما من قبل رئيس الجمهورية السورية، وعلى أن تنسحب القوات الفرنسية من تلك المنطقتين بعد خمس سنوات من إقرار المعاهدة، كما في الحالة العراقية. ومن الأمور التي اتّفق عليها أن يلتحق الجنود السوريون المنضوون في جيش الشرق بوزارة الدفاع السورية، وذلك خلال الفترة الانتقالية للمعاهدة.

بالرغم من أنّ معاهدة ١٩٣٦ كانت أفضل من سابقتها في ١٩٣٣، وتجاوبت مع جزء كبير من مطالب الكتلة الوطنية، إلا أنّها لم تكن مُرضية بشكل كاف فيما يتعلّق بمسألة الوحدة السورية(١)، فعدا أنّ الفرنسيين قد رفضوا المساومة على حدود لبنان الكبير ومسألة الأقضية الأربعة التي يطالب بها السوريون كحدّ أدنى، الأمر الذي قابله السوريون بعدم الاعتراف بالدولة اللبنانية في بنود المعاهدة(٢)، كان ضمّ منطقتي العلويين والدروز ناقصاً بدوره، وبالنسبة إلى سنجق الاسكندرون، بدا أنّ المعاهدة كانت المرحلة الأولى في فصله نهائياً عن الكيان السوري، فقد قطع الفرنسيون الطريق على مطالبة السوريين به، عبر ربط وضعه بالاتفاقات والالتزامات الموقّعة ما بين الفرنسيين والأتراك، وأبرزها معاهدة فرانكلين – بويون في ١٩٢١(٣). لكن الصفقة، أو المعاهدة بالعموم، بدت مقبولة من الجانب السوري، أو ربّما، أفضل ما يمكن التوصّل إليه. وأخيراً، وقّع الطرفان في التاسع من أيلول/ سبتمبر على المعاهدة، وفي دمشق، التي وصلتها أنباء التوقيع أخيراً على الاتفاق، تمّ، ولأوّل مرّة، رفع العلمَين السوري والفرنسي جنباً إلى جنب على مكاتب الكتلة(٤).

وبعودة الوفد إلى سوريا في ١٠ أيلول/ سبتمبر بعد التوقيع على المعاهدة، التي مثّلت الانتصار الدبلوماسي الأكبر للكتلة، باشر قادتها صعودهم نحو

---

(١) نجيب الأرمنازي: **سورية من الاحتلال حتى الجلاء** (دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٣)، ص ١٠٢.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٢١، ٥٢٢.

(٣) انظر الشرح الذي قدّمه فارس الخوري في البرلمان في جلسة ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، لبنود المعاهدة، خاصة منها مسألة الأقليات وسنجق الاسكندرون وغيرها، وذلك في، الحوراني: **مذكرات**.. ص ١٥١ – ١٥٣.

(4) Shambrook: French Imperialism .. p.216- 220

السلطة، وذلك بعد الانتخابات التي نجحوا فيها نجاحاً باهراً أوصل فارس الخوري إلى رئاسة البرلمان، ومن ثمّ تشكيلهم لحكومة مصغّرة من أربع وزراء برئاسة جميل مردم بك، تقاسمها الحلبيّون والدمشقيّون مناصفة، وتألفت من شكري القوتلي وسعد الله الجابري وعبد الرحمن الكيالي، ومن ثمّ انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهوريّة.

بيد أنّ وهج الانتصار الذي حققته الكتلة في باريس، والذي انعكس في حجم تأييدها في الشارع ووصولها إلى السلطة بدأ يخفت بسرعة، وذلك نتيجة أسباب عديدة. فقبل كل شيء افتقرت الحكومة إلى الحد الأدنى من الانسجام ما بين أعضائها؛ إذ لعبت الطبيعة الشخصية لكلّ منهم دورها في عرقلة عمل الحكومة، فقد كان الرئيس الأتاسي يرتاب من سياسة مردم بك تجاه الفرنسيين وتجاهله للحكومة، ومن سلوك الجابري الانفعالي والمتهوّر، بينما كان لشكري القوتلي طموحه الخاص بعيداً عن البقيّة[1]. وظهرت بوضوح نزعة الكتلة الاستئثاريّة سواء في تعيينها للمحافظين، خاصة في الأقاليم التي كانت شبه مستقلة في مناطق العلويين والدروز والجزيرة، أو في توزيع المناصب الإدارية على أنصار وزرائها. وهذا ما أدّى إلى بروز معارضة قويّة تجاه سلطتها تمثّلت بالزعيم الوطني المحبوب عبد الرحمن الشهبندر، الذي كان عاد من منفاه في مصر وبدأ حملة شرسة تجاه الكتلة تركزت على سلبيات المعاهدة، ومن ثمّ وجد في خسارة

---

(١) للاطلاع على تقييم الكيالي لعمل كل من رئيس الجمهورية والوزراء وشكل العلاقة ما بينهم أثناء عمل الحكومة انظر: الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص٤٣٧- ,٤٦٥ وقد كان لفخري البارودي رأي ناقد لأداء الحكومة ووضع الكتلة خلال العهد الوطني ظهر في الرسائل التي أرسلها إلى الحكومة وإلى سعد الله الجابري، انظر: دعد الحكيم: **أوراق ومذكرات فخري البارودي ١٨٨٧ - ١٩٦٦ خمسون عاماً من حياة الوطن** (منشورات وزارة الثقافة، القسم الثاني، دمشق ١٩٩٩)، ص ١٦٩ - ١٧٨.

سنجق الاسكندرون فرصة أخرى للنيل من سمعة الكتلة التي تضررت نتيجة تلك الخسارة[1].

على أنّ أبرز العقبات التي واجهت حكومة الكتلة كانت مسألة الأقليّات، فقد شهدت المناطق التي انضمّت نتيجة المعاهدة إلى حكومة دمشق اضطرابات عديدة عبّرت عن رفضها لسياسة الكتلة، إضافة إلى تصاعد الرغبات الانفصالية فيها. وزاد من تعقيد الأمور المماطلة الفرنسية في طرح المعاهدة على البرلمان الفرنسي للتصويت عليها، وقد تذرّع الفرنسيون في ذلك بمسألة الأقليات، الأمر الذي اضطر رئيس الحكومة جميل مردم بك إلى السفر أكثر من مرة إلى باريس والتوقيع على ملاحق إضافية تتعلق بحقوق الأقليات[2] وغيرها من الأمور، إلا أنّ المعاهدة لم تجد طريقها إلى البرلمان. ونتيجة لذلك كلّه اضطرّت حكومة مردم بك إلى الاستقالة في ١٨ شباط/ فبراير **١٩٣٩** نتيجة للضغوط الداخليّة، خاصّة وأنّ تغيير المفوض السامي الذي جاء نتيجة تغيير الحكومة في باريس أكّد له استحالة التوصل إلى تفاهم مع الفرنسيين في ذاك الوقت، وتأزّمت الأمور وأدّت بهاشم الأتاسي إلى تقديم استقالته من منصب رئاسة الجمهورية إلى البرلمان في ٧ تموز/ يوليو، الأمر الذي أعاد البلاد إلى سلطة الانتداب بشكل كامل، ففي اليوم التالي صدر قرار المفوض السامي الجديد غابرييل بيو بحلّ البرلمان وإيقاف العمل بالدستور، وبتشكيل حكومة من مديري المصالح العامة[3]. وبذلك انتهت مرحلة المعاهدة السورية الفرنسية التي أيقن الجميع بأنّها دُفنت دون أمل بإعادة إحيائها، وبدأت البلاد تتهيّأ للدخول في مرحلة جديدة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص٥٣٤-٥٤٤.

(٢) منها توقيعه في ١١ كانون الأول/ نوفمبر ١٩٣٧ على ملاحق عرفت باسم «نظام الأقليات». انظر: الأرمنازي: **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**.. ص ١٢٤.

(٣) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص٢٩٨- ٢٩٩.

الأقليّات، جذور المصطلح وظهوره

مصطلح «الأقليات»، بالمعنى الحديث، الذي يعرّف الأقليّة بوصفها جماعة ذات انتماء ثقافي معيّن، تعيش ضمن نظام سياسي أو دولة، وتواجه فيها تمييزاً قانونياّ أو سياسياً أو اجتماعياً بناء على انتمائها الثقافي ذاك، كان قد استخدم حديثاً، بالرغم من أنّه سبق استخدامه بشكل نادر خلال القرن التاسع عشر، لكن دون تحديد أو تعريف واضح له. وقد بدأ استخدامه بشكل أوسع وأكثر انتشاراّ في فترة الحرب العالمية الأولى، وترافق مع ظهور النزعات القومية والدول الحديثة التي قامت على نموذج «الدولة – الأمة». وفي لحظة تاريخية خاصة ترسّخت فكرة الأقليات، بكونها تشير إلى جماعات معيّنة في تلك الفترة، تمثّلت بـ«الأقليات القوميّة» في وسط وشرق أوروبا، وكان ذلك نتيجة عملية إعادة رسم الخرائط التي جرت بعد الحرب العالمية الأولى، وكان من مبرراتها مبدأ حق تقرير المصير، الأمر الذي حوّل القارة إلى مجموعة من الدول – الأمم، وبهذا صار للسكان المنتمين إلى أمم مختلفة في كل من تلك الدول وضع جديد تحت مسمّى الأقليات. وكانت القوى العالمية التي انخرطت في إعادة رسم خريطة أوروبا، ومن ضمنها عصبة الأمم نفسها، تدرك بأنّ إنشاء دول جديدة أو توسيع تلك القائمة في الأساس، اعتماداً على مبدأ تقرير المصير، سيتسبّب بمشاكل ومخاطر تنذر بالحرب مجدداً، فالجماعات القومية أو الدينية لم تكن عبارة عن كتل بشرية منظّمة، بل كانت متداخلة جغرافياً، وبالتالي كان منح دولة لشعب محدّد على أراض محدّدة، حيث يشكّل هذا الشعب الأغلبية، سيؤدي لخلق مشكلة بين «الدولة» أو «دولة الشعب» من جهة وبين بقيّة سكان تلك الأراضي من جهة أخرى، وهذه كانت مشكلة الأقليات في حينها[1].

وفي هذا السياق التاريخي برزت فكرة البحث عن حلول لمشكلة الأقليات،

---

(1) White: The Emergence of Minorities.. p21-25

وكان الحلّ الأنسب قد فرض نفسه في سياق تطورات ما بعد الحرب. فقد أدّت المعاهدة التي تمّ بموجبها الاعتراف باستقلال بولندا من قبل الحلفاء والقوى الأخرى، إلى ظهور مجموعة من القوانين والمعاهدات التي تتعلّق بحماية «حقوق الأقليات»، وفي مرحلة لاحقة بعد تأسيس عصبة الأمم أصبحت هي المسؤولة عن الإشراف على تلك المعاهدات، ومن ثمّ جعلتها شرطاً لقبول انضمام الدول إليها والاعتراف بها على المستوى الدولي. ولعلّ ما شجّع عصبة الأمم على تفضيل خيار المعاهدات والتشديد عليه في مرحلة لاحقة، كان الخشية من بدائل وحلول مختلفة بدأت تظهر متأثرة بالنزعات القوميّة المتطرفة، كانت تهدّد بتأزيم السلم العالمي المنشود أكثر من كونها خطوة نحو تثبيت استقرار هشّ بطبيعة الحال. وقد مثّل النموذج التركي – اليوناني مثالها الأبرز، ففي مؤتمر لوزان الذي عقد في ١٩٢٣ بعد نهاية حرب دامت نحو ثلاث سنوات بين تركيا واليونان (١٩١٩-١٩٢٢)، تمّ الاتفاق بين الطرفين على حل لمشكلة الأقليات التابعة لكلّ منهما والتي توجد في أراضي الطرف الآخر، أو بكلمات أخرى، حل مسألة الاختلاط القومي في المناطق الواقعة بين حدود الدولتين. وتمثّل الحل بتبادل الشعوب بينهما، أو بالأحرى تهجير أتباع كلّ منهما إلى الدولة – الأمة التي تدّعي تمثيلهم، الأمر الذي نتج عنه مأساة على المستوى الإنساني والاجتماعي، وأدّى إلى الخوف من تحوّله إلى سابقة أو نموذج يقتدى به.

وفيما يتعلّق بالمشرق عموماً، وبسوريا بشكل خاص، يُجادل بنجامين وايت بأنّ ظهور الأقليات فيها كان أمراً محتّماً بظهور الحدود، فحتى من دون سايكس – بيكو أو الانتداب الفرنسي[1]، كان لابدّ من أن تظهر دولة سوريّة ما، وذلك

---

(١) ما يقصده الكاتب هنا على الأرجح هو الخرائط التي نتجت على أرض الواقع نتيجة الاتفاق الفرنسي الإنكليزي، إذ إنّ سايكس – بيكو، في النهاية، لم تجد طريقها للتحقّق عمليّاً. انظر بهذا الخصوص مقالة أحمد بيضون «سايكس بيكو بين خرافة وتاريخ» في صحيفة القدس العربي بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٦.

بعد انهيار السلطنة العثمانية، ومن داخل تلك الحدود، سيواجه الوطنيون والأقليات الخيار الذي يجبّ على الدولة اتّباعه بمطالبة عصبة الأمم بالاعتراف بها، ما يوجب عليها التقيّد بشروطها وقوانينها. بيد أنّ الدولة، بمعناها الحديث قد ظهرت مع الانتداب الفرنسي الذي كان باعتراف ومراقبة عصبة الأمم، وذلك بالرغم من التجربة الفيصليّة السريعة وغير الناضجة، وهذا ما يعني بأنّ العلاقة ما بين الأقليّات والدولة من جهة، وبين الأقليات وعصبة الأمم من جهة أخرى، أصبحت علاقة ثلاثيّة الأطراف يتوسّطها الفرنسيون، وبالتالي كان للسياسة الفرنسية دور بالغ الأهمية في مسألة الأقليات في سوريا، سواء من حيث إبرازها وتظهيرها أو من حيث التلاعب بها وتوظيفها لمصالحهم، وقد تمثّل الدور الفرنسي في أمور عديدة، من بينها مسألة رسم حدود الكيان السياسي للبلاد، الأمر الذي تمّ على مرحلتين، كانت الأولى تقاسم أراضي المشرق ما بين فرنسا وإنكلترا، والثانية بالطريقة التي اعتمدتها فرنسا في تقسيم الأقاليم السوريّة(١).

كما انعكست مسألة الأقليات في رؤية الفرنسيين الخاصة لسكّان سوريا، وهي رؤية جمعت بين منطقَين منسجمين مع بعضهما، كان أولّهما المنطق الاستعماري الذي لم يكن يرى أنّ السوريين يشكّلون أمّة في الأساس، وبأنّ الأمّة السورية هي من الخرافات(٢)، ما يعني إنكارهم انتماء السوريين لشعب أو قوميّة ما، وكان ذلك في الغالب انعكاساً لتخوّف الفرنسيين من دعاوى القوميّة العربيّة التي نظروا إليها باعتبارها إيديولوجيا سياسيّة ساهم خصومهم الإنكليز في خلقها ودعمها(٣)، إضافة إلى ربطهم ما بين القوميّة العربيّة والإسلام، أو تحديداً الإسلام السنّي الذي كانوا في تلك الفترة يتخوّفون من هيمنته على

(1) Ibid. p.50.

(2) Ibid. p.43.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٤٧، ٥٤٨ ويذكر خوري هنا الاختلاف بالرأي بين الفرنسيين بخصوص القومية العربية في الثلاثينيات وانتصار رأي المتشدّدين.

الجماعات المسيحيّة المشرقيّة التي ترتبط بهم بعلاقات تاريخيّة، ثقافية ودينيّة، وهي نظرة ورثها الفرنسيون من علاقاتهم السابقة مع السلطنة العثمانية. بينما كان المنطق الثاني منطقاً دينيّاً، والذي شكّل استمراراً لما تعتبره فرنسا دورها التاريخي في حماية مسيحيي المشرق، الأمر الذي انعكس في مسارعتها إلى خلق الكيان اللبناني الذي فسره البعض باعتباره تحقيقاً لوعودها للموارنة اللبنانيين بالاستقلال، على رغم ما في الأمر من إشكاليّة ومغالطات. إلا أنّ الانعكاس الأبرز لذاك المنطق الديني تمثّل على الأرجح في وثيقة الانتداب، فبينما غاب عن هذه الوثيقة أي ذكر لوجود الأقليات، على الرغم من أنّ الوثيقة قد كتبت بالاشتراك مع البعثة الفرنسية في عصبة الأمم التي كانت مصالح فرنسا العليا ضمن أولوياتها، فقد ركّزت على مسائل الأحوال الشخصية والمصالح الدينيّة للسكان وعلى احترامها وضمانها، وكانت هذه المسائل بدورها عنصراً أساسيّاً في السياسة التي اتّبعها الفرنسيون في تقسيم المجتمعات السوريّة على أساس ديني فيما بعد[1].

على أنّ هذين المنطقين، الاستعماري والديني، قد شكّلا في المحصّلة، الأساس الذي قام عليه تعريف الفرنسيين للأقليات في سوريا في مرحلة لاحقة، والذي اكتفى بالجانب الديني دون غيره. ذاك أن توسيع ذاك التعريف ليشمل الأقليات القوميّة مثلاً كان يهدّد الاستراتيجية الفرنسية التي قَسّمت على أساسها، وباعتماد الانتماء الديني، الأراضي السوريّة. وانطلاقاً من هذا الإطار جاء رفض فرنسا التام الاعتراف بالأقليات القوميّة، أو منح مجتمعاتها حقوقاً خاصّة بناء على انتمائها القوميّ، وهذا ما نجد مثاله في حالة الشركس الذين أخذوا يطالبون الفرنسيين بمنحهم حقوقاً خاصّة في تعليم لغتهم وحصتهم في الوظائف الإدارية وتمثيلهم في البرلمان، كونهم يختلفون عن الأكثرية العربية

(1) White: The Emergence of Minorities..p.50, 133.

في سوريا[1]. فقد كان من أمر الاعتراف بالأقليات القوميّة أن يتسبب بإشكاليات عديدة للفرنسيين، فهناك الجانب المتعلق بالأكراد وطموحهم الاستقلالي، والذي كان يشكّل حالة نموذجيّة تُطابق الحالات التي من أجلها تمّ تشريع معاهدات الأقليات في عصبة الأمم؛ إذ كان الفرنسيون مضطرين للتقيّد باتفاقاتهم مع الجانب التركي الذي كان قد مارس ضغوطاً شديدة لإحباط أي أمل في الاستقلال الكردي. ومن جهة أخرى، كان لاعتراف الفرنسيين بالأقليات القوميّة أن يعرّض المسيحيين، المشمولين برعايتهم وحمايتهم، لهيمنة الأكثرية العربية المسلمة، وذلك باعتبار أن أكثرية المسيحيين هُم في الأصل من العرب، الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف تمثيلهم في إدارات الدولة وفي برلمانها، وربّما كان سيفرّغ دعوى الفرنسيين بحماية المسيحيين من معناها، الأمر الذي سيُفقدهم بالتالي ركناً أساسيّاً من الأركان التي قام عليها الانتداب. إلا أنّ رفض الاعتراف بالأقليات القوميّة لم يمنع الفرنسيين من استغلال التقسيم الإثني لصالحهم عند الضرورة، ومثال ذلك، تجنيد الشركس والأرمن في فيلق المشرق، الأمر الذي عرّض سياسة فرنسا المجتمعيّة لضرر بالغ، وأنقص من مصداقيتها بطبيعة الحال.

وعلى العموم، لم تكن مسألة الأقليات في سوريا مطروحة في سنوات الانتداب الأولى، أو لم تكن بعد قد نضجت؛ إذ كان مصطلح «الأقليات» نادر الاستخدام في تلك الفترة. على أنّها قد بدأت بالظهور بعد القضاء على الثورة السورية الكبرى في ١٩٢٧، فعدا العرائض التي أُرسلت إلى الفرنسيين من بعض الجماعات، كالشركس في ١٩٢٨، والإسماعيليين من قبلهم في ١٩٢٦، بدأ مصطلح «الأقليات» بالظهور في الجانب الفرنسي. وهنا برز دور نشرة «آسيا الفرنسية»، المرتبطة بالحزب الكولونيالي الفرنسي عبر «لجنة آسيا الفرنسية» البرلمانية، التي تعتبر «قلب» الحزب الكولونيالي في فرنسا، والذي كانت النشرة

(1) Ibid.p.52, 53.

تعبّر عن توجّهاته إضافة إلى دفاعها عن سياسة فرنسا الاستعمارية في المشرق. وكانت العلاقة المباشرة ما بين النشرة والانتداب الفرنسي في سوريا عبر رئيس تحريرها روبير دوكيه، الذي يمكن اعتباره المؤسس الفعلي لـ«سياسة الأقليات» الفرنسية في سوريا، وذلك من خلال الدور الكبير الذي لعبه منذ بداية الانتداب، عندما ترك رئاسة تحرير نشرة آسيا الفرنسية ليصبح مستشار المفوض السامي الفرنسي في بيروت، فبالاشتراك مع الجنرال غورو، ساهم دوكيه في إعادة رسم خريطة المشرق، انطلاقاً من أفكاره الاستعمارية وخصومته للإنكليز، الذين اتّهمهم بابتداع فكرة القومية العربية وبدعم مشروع مملكة عربيّة يحكمها فيصل بن الحسين، فكان أول من اقترح فكرة تقسيم سوريا، أولاً عبر المسارعة بإنشاء دولة لبنان الكبير، ومن ثمّ إنشاء دويلات صغيرة[١]. وبالعموم، يعود الفضل لـ دوكيه في رسم سياسة فرنسا الاستعمارية في فترة ما بين الحربين، خصوصاً بعد انتقاله في شباط/ فبراير ١٩٢٤ إلى جنيف ليكون ممثّل فرنسا – وسوريا – الدائم في لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم[٢].

وفي سنوات الانتداب الأولى لم تكن النشرة تستخدم مصطلح «الأقليات» عند الحديث عن سوريا في أعدادها، الأمر الذي بدا متّفقاً مع نظرتها الاستعمارية التي لم تكن ترى في سوريا أمّة أو شعباً، وقبل ذلك بزمن، كان استخدامها للمصطلح محصوراً بالتنديد بسلوك السلطنة العثمانية تجاه مواطنيها المسيحيين حصراً، أي أنّها لم تكن تضع الأرمن أو اليونانيين في خانة الأقليات يومها. لكنّ استخدامها للمصطلح، بمعنى تبنّيها لقضيّة الأقليات في سوريا، قد ظهر بعد الثورة الكبرى، في سياق تبريرها سياسة فرنسا في تقسيم الأراضي السورية، على أنّ استخدامها الممنهج له قد بدأ في حوالي ١٩٣٢، أي في الفترة التي شهدت زخماً في الحديث عن معاهدة بين سوريا وفرنسا؛ إذ استغلّت

---

(1) Pedersen: The Guardians .. P.36, 39, 151.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ١٧٢.

النشرة الأحداث الطائفية التي تلت توقيع المعاهدة العراقية - الإنكليزية، وما جرى من تقتيل وتهجير للمسيحيين الآشوريين، للمطالبة بأن تتضمّن المعاهدة السورية - الفرنسية بنوداً تضمن حقوق الأقليات وحمايتها، وفيما بدا أن تعريفها للأقليات يقوم على الأساس الديني المقتصر على المسيحيين، كان لافتاً تركيزها على مسيحيي الجزيرة من اللاجئين القادمين من تركيا والعراق، أكثر من تركيزها على مسيحيي المدن الداخلية أو الإقليم الساحلي[١].

أما بالنسبة إلى الجانب السوري، فيمكن الحديث عن طرفين فيه استخدما مصطلح الأقليات استخدامات مختلفة، تبعاً لطبيعة المرحلة والمناخ السياسي المتعلق بها، وهي استخدامات عكست طبيعة تفكيرهما السياسي وموقفهما من مسألة الأقليات. وهذان الطرفان هما الأقليات السورية من جهة، والوطنيون المتمثّلون في الكتلة الوطنية من جهة أخرى. ففيما يتعلّق بالأقليات، أو بالمسيحيين على وجه التحديد، وبعيداً عن التأثر بالمشاعر الاستقلاليّة للموارنة اللبنانيين، كان موقف المسيحيين السوريين في سنوات الانتداب الأولى أقرب إلى التردد تجاه مسألة الأقليات، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التغيّر الذي طرأ على وضعهم القانوني بعد انهيار السلطنة العثمانيّة، فباعتبار أنّ السلطنة كانت تتألف من مجموعة غير متجانسة من الأمم، كان المسيحيون يعتبرون أنفسهم، بشكل أو بآخر، أمّة من بين تلك الأمم، هذا بالإضافة إلى أنّ الطوائف المسيحية خلال العهد العثماني المتأخر، كانت كلّ منها تؤلّف «ملّة» معترفاً بها من قبل السلطات العثمانيّة، وبالتالي تمتّعت باستقلاليّة في إدارة شؤونها الدينيّة وشؤون رعيّتها، فضلاً عن تمتّعها بالحماية الخارجيّة الأجنبيّة[٢].

ومع الانتداب الفرنسي بدا أنّ المسيحيين السوريين، لاسيّما رجال الدين وطبقة التجار، قد شعروا بالخوف من أن يفقدوا امتيازاتهم العثمانيّة، سيّما وأنّ

(1) White: The Emergence of Minorities..p.138.

(2) Ibid. p.59.

الانتداب كان مسؤولاً عن تشكيل دولة سوريّة حديثة في نهاية الأمر، كان من المفترض أن تضمن مساواة جميع المكونات الاجتماعية، سواء جاءت هذه الدولة على مثال الدولة – الأمة أم على النموذج الفرنسي العلماني. بيد أنّ المواقف من مسألة الأقليات كانت مختلفة بين الكاثوليك والأرثوذوكس على الأرجح، فقد كان الأرثوذكس أقلّ حماسة لتبنّي الفكرة مع ما تقتضيه من مطالبة بمواثيق تحمي المسيحيين، خاصّة وأنّ الدستور السوري الأوّل الذي وضع في ١٩٢٨، والذي اشترك المسيحيون في كتابته ممثّلين بفائز الخوري، كان قد أكّد المساواة بين جميع أفراد الطوائف الدينية كافة، وعلى حرية ممارسة الشعائر الدينيّة[١]. وهذا ما ظهر مثلاً عشية المفاوضات السورية الفرنسية بخصوص المعاهدة في ١٩٣٦، فبعد زيارة قام بها أعضاء من الكتلة الوطنية لبطريرك الروم الأرثوذوكس لشرح موقف الكتلة بخصوص مسألة الأقليات[٢]، قلّل البطريرك من أهميّة تلك المسألة أمام زوّاره من المسؤولين الفرنسيين[٣]. وفي هذه الفترة، أي ابتداءً من ١٩٣٦، بدا أنّ استخدام مصطلح «الأقليات» صار أكثر تداولاً؛ إذ انتقل من الأوساط السياسيّة المعنيّة مباشرة بالأمر، ليصبح أحد المصطلحات التي يناقشها العامّة في مجالسهم، ولعلّ مجلة «المضحك المبكي» قد عبّرت عن ذلك بطريقتها، وإن بشكل غير مباشر، باعتبارها كانت مجلة سياسية بطابع نقدي وهزلي، أي تعكس جانباً مهمّاً من نبض الشارع وأحاديث الناس، ففي ١٩٣٦، ظهر في صفحات المجلة، وضمن مجموعة الإعلانات التجارية التي تنشرها، إعلان اختارت أن يكون عنوانه الجاذب «الأقليات تكتسح الأكثريات»، ولئن استخدمت المجلة هذا العنوان كإشارة إلى منافسة علامتين تجاريّتين لأحد المُنتجات، بدا أنّ اعتماد مصطح «الأقليات» كان متوافقاً مع مزاج الشارع

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٣٨٥.

(٢) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٢٢٤.

(3) White: The Emergence of Minorities..p.58.

ومنفتحاً على التغيّرات التي يشهدها[١].

في المقابل، كان موقف الكاثوليك أكثر حماسة تجاه مسألة الأقليات وتجاه معاهدة تتضمّن بنوداً تتعلق بحماية حقوقهم، بيد أنّهم امتلكوا أكثر من وجهة نظر في تعريفهم للأقليات، بين من رأى أنّها تمثّل «المجتمعات المسيحية» فقط، كما في العريضة التي أرسلها بعض رجال الدين الكاثوليك إلى المفوض السامي دومارتيل عشيّة المفاوضات في ١٩٣٦. وبين من قال أنّ الأقليّات هي الجماعات الدينية المسيحية واليهوديّة فقط، كما ورد في رسالة للنائب البطريركي أغناس نوري في ١٩٣٢، وآخرين أرادوا توسيع التعريف، كالمونسينيور جيانيني، المندوب البابويّ في سوريا ولبنان، الذي طالب بأن تشمل بنود المعاهدة المتعلقة بحماية الأقليات، «أقليات أخرى» إلى جانب المسيحيين، وذلك في لقاء مع الفرنسيين في ١٩٣٢، دون أن يحدّد من هي تلك الأقليات، سواء أكانت دينية أو عرقيّة[٢]. إلا أنّ الرؤية الأوسع كانت للَطيف غنيمة[٣]، النائب الكاثوليكي الحلبي، الذي رأى أن يضاف إلى الأقليات المشمولة في المعاهدة، كلٌّ من أكراد الجزيرة والشمال، والشركس، وحتى الأتراك الموجودين في سنجق الاسكندرون، بيد أنّ غاية غنيمة أو فكرته من توسيع تعريف الأقليات وإضافة جماعات

(١) الإعلان هو لآلة كاتبة. وقد لا يخلو من الدلالة، أيضاً، أنّ حبيب كحالة، صاحب «المضحك المبكي» ورئيس تحريرها، كان موالياً للكتلة الوطنية وناقداً لأخطائها في الوقت نفسه. إلى ذلك، كان كحالة صهر فارس الخوري، متزوجاً من ابنته، ومن مسيحيي دمشق، الأمر الذي لم يمنعه من أن يكون أحد المنتقدين الدائمين لاستخدام سلطة الانتداب لورقة «الأقليات» كذريعة لإحباط جهود الوطنيين وتحقيق مطالبهم.

(2) Ibid. p.143, 144.

(٣) محام كاثوليكي من حلب، ترشّح في انتخابات ١٩٢٨ على قائمة الوطنيين وفاز بها، وفي انتخابات ١٩٣١-١٩٣٢ انتقل إلى تجمّع الدستوريين الليبراليين الموالي للفرنسيين ونجح في الانتخابات، متغلّباً على مرشّح الوطنيين إدمون ربّاط.

جديدة لها، كانت تجنّب أن يكون المسيحيون قلّة ضعيفة في حال اقتصر الأمر عليهم فقط، وبهذا يكون صوتهم في البرلمان ضعيفاً وغير مسموع، وقد سبق لغنيمة أن اقترح على الفرنسيين في ١٩٣٢ أن يتمّ عرض أي نصّ اتفاقية مقبل على النواب المسيحيين، وبشكل غير رسمي، لكي يتمكّنوا من إبداء ملاحظاتهم عليه.

لكنّ ذلك كلّه لا يعفي من الإقرار بوجود رأي مسيحي مختلف تماماً عن تلك الآراء، عبّر عنه الوطنيون المسيحيون، أمثال الأخوين خوري من دمشق ونعيم الأنطاكي وإدمون ربّاط من حلب، الذين كانوا من أعضاء الكتلة؛ إذ رفضوا فكرة الأقليات باعتبارها عائقاً أمام مساواة جميع السوريين، مفضّلين عليها التمسّك بدولة القانون وبدستور يضمن حقوق الجميع دون تمييز. وكان لأعمال إدمون ربّاط دور كبير في إبراز هذا الرأي، سواء عبر الدراسة التي أعدّها لصالح الكتلة في ١٩٣٢، أو عبر مساهمته مع الوفد المفاوض في باريس، أو في كتاباته الأخرى، كسلسلة المقالات التي كتبها بالفرنسية في صحيفة Le Jour اللبنانية، بين ٦ و١٠ آذار/ مارس ١٩٣٦، وتحدث فيها عن مشكلة الأقليات، مشدّداً على مبدأ مساواة جميع المواطنين في الدولة المستقلة، ومحذراً المسيحيين من خطورة بنود الحماية التي كان البعض يطالب بها[١]؛ إذ رفض، مثلاً، دعوة بعض رجال الدين المسيحي في حلب بأن تختصّ المحاكم الأجنبية المختلطة بشؤون المسيحيين، الأمر الذي يهدد مبدأ المساواة، إضافة إلى اقتراحه أفكاراً تضمن ذاك المبدأ، كأن يتمّ التخلي عن طريقة المحاصصة الطائفية في توزيع الوظائف الإدارية في الدولة، على أن تستبدل تلك الطريقة بمسابقة تضمن

---

(١) للتوسّع أكثر حول دور إدمون ربّاط في مسألة الأقليات وعلاقته بالكتلة الوطنية، انظر:

Keith D. Watenpaugh: Middle-Class Modernity and the Persistence of the Politics of Notables in Inter-War Syria (International Journal of Middle East Studies, May, 2003).

وصول المؤهلين والجديرين بتلك الوظائف مهما كان انتماؤهم[١].

الأقليّات والكتلة الوطنية، الطبعُ والتطبّع

مع تحوّل الكتلة الوطنيّة منذ الثلاثينيات إلى القوّة الأبرز في النشاط السياسي السوري، الذي أدّى فيما بعد إلى حصول البلاد على استقلالها، صار لعلاقتها بالأقليات أهميّة خاصّة، أثّرت على مستقبلها ومستقبل قادتها، أي الآباء المؤسسين للجمهورية، وعلى مصير الأقليات أيضاً. وقد فُسّرت تلك العلاقة، بما شهدته من أحداث وسياسات، أكثر من تفسير، انطلاقاً من حساسيّتها وإشكالياتها. فمن جهة، وباعتبار أنّ أغلب أعضاء الكتلة من المسلمين السنيّين، فقد تمّ تفسير تلك الأحداث ومجرياتها تفسيراً طائفياً[٢]، ومن جهة ثانية تمّ تفسير تلك الأحداث تفسيراً يدور حول الصراع الطبقي والمصالح الاقتصادية، كون معظم أعضاء الكتلة كانوا منتمين إلى طبقة الأعيان وبرجوازيّة المدن الكبرى، إلا أنّ الأمور أعقد من ذلك بطبيعة الحال، فلمعرفة طبيعة العلاقة ما بين الكتلة وبين الأقليات، لابدّ من محاولة فهم العقليّة السياسية للكتلة، التي انعكست في سلوك وسياسات أبرز رجالاتها، والتي كانت في معظم المناسبات تلامس مسألة الأقليات، بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن تحديد الأسس التي تشكّلت منها عقليّة الكتلة وسياستها تجاه مسألة الأقليات في أربعة عناصر رئيسية، لم تكن منفصلة عن بعضها، هي: مسألة الحدود، والقوميّة العربيّة، والاستئثار، والإهمال.

ففيما يخصّ مسألة الحدود، امتلكت الكتلة الوطنيّة نظرتها الخاصّة تجاهها، وعبّرت عنها في بيانها التأسيسي في مؤتمر حمص في ١٩٣٢، ومن جهته، عبّر عميد دبلوماسيّة الكتلة، جميل مردم بك عن رأيه بهذه المسألة، فسوريا بالنسبة

---

(1) White: The Emergence of Minorities..p.149, 150.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٩٨.

إليه «هي الرباعي غير المنتظم الواقع في غربي آسيا، وهي تعتبر واجهة على البحر الأبيض المتوسط لوحدة جغرافية مترابطة ومتماسكة من حيث العادات والتقاليد والقواعد الأخلاقية، وهذه الوحدة الجغرافية، هي شبه الجزيرة العربية»[١]. ففي هذين التصوّرين، ضمّت الكتلة إلى سوريا الحالية كلاً من العراق والأردن وربّما السعوديّة أيضاً، الأمر الذي كان واضحاً منذ سنوات الانتداب الأولى استحالة تحقيقه، خصوصاً وأنّه يتوافق مع رؤية بعض الوطنيين من خارج الكتلة، التي كانت تدور حول إنشاء مملكة سورية يكون على رأسها أحد أبناء الشريف حسين أو غيره، الأمر الذي كان قادة الكتلة قد حسموه في بداية الثلاثينيات، عندما أصرّوا على رفض فكرة الملكيّة التي كانت تلقى تجاوباً في بعض الدوائر الفرنسية[٢]، ونجحوا، بالتالي، في فرض النظام الجمهوري، ومن ثمّ احتفلوا بنصرهم هذا بعد تعيين محمد علي العابد أوّل رئيس للجمهورية السورية.

بيد أنّ الواقعيّة التي ميّزت سياسة الكتلة تتناقض مع الخريطة الرومانسية التي طرحتها، وبهذا، يمكن القول بأنّ تلك الخريطة كانت أقرب إلى شعار يُقصد منه رفض الحدود التي أقرّها الانتداب الفرنسي، بمعنى أنّ المُراد من تلك الخريطة هو أن تمارس دوراً وظيفيّاً أكثر من أن تكون مبدأ ثابتاً. فبالرجوع إلى تاريخ المفاوضات ما بين الكتلة والفرنسيين، تتبدّى بوضوح الخريطة الحقيقية التي كانت تتخيّلها عن سوريا؛ إذ تضمَ إلى الكيان الحالي المناطق التي ضمّها الفرنسيون إلى لبنان الصغير عام ١٩٢٠. فحتى **١٩٣٩** لم يكن الساحل السوري في متخيّل زعماء الكتلة هو المساحة الصغيرة الحاليّة، بل كان لبنان، بما فيه من منافذ بحرية تاريخية ومن طرق مواصلات للمدن السورية المركزية، وقد كتب

---

(١) مردم بك: **أوراق جميل مردم بك**.. ص ٣٣.

(٢) انظر ما سمّاه خوري «مسألة العرش السوري» ، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٣٨٢- ٣٨٥، ٣٩٧- ٤٠٤.

مردم بك يومها: «لقد اعترفنا بدولة منفصلة على الساحل وليس بدولة أجنبية، ولبنان يعتبر دائماً جزءاً منّا رغماً عنه ورغماً عنّا»[١]. بيد أنّ إدراك بعض قادة الكتلة صعوبة استرجاع المناطق التي ضُمّت إلى لبنان، وربّما استحالة ذلك، دفعتهم إلى التنبّه، وإن بشكل متأخر، إلى وجوب الحفاظ على الواجهة البحرية الصغيرة المتبقيّة للبلاد، ومثال ذلك ما كتبه نجيب الريّس في جريدة «القبس» في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٣٣، فبعد أن طالب بدمج منطقتي العلويين والدروز بسوريا، وباستعادة مرفأ طرابلس من لبنان[٢]، أضاف: «لن نقبل بأن يعزلونا بين الصحراء والبحر»[٣].

على أنّ الأمر لم يكن سهلاً بدوره، ذاك أنّ تلك الواجهة البحريّة تقع ضمن حدود الإقليم العلوي، الذي كان يشكّل دولة شبه مستقلّة ولا تمتلك الكتلة فيها النفوذ الفعّال، فضلاً عن أنّ الكتلة لم تكن مهتمّة بعقد صلة مع العلويين الذين كانوا بدورهم حريصين على استقلالهم الإداري، هذا بالإضافة إلى عدم تحمّس الفرنسيين بالعموم لضمّ منطقة العلويين. وهنا يبرز احتكاكٌ أوّل ما بين عقليّة الكتلة وبين مسألة الأقليّات، فمطالبة الكتلة بضمّ منطقة العلويين إلى الدولة السورية، لم تستند إلى مبرّر عمليّ واضح على أرض الواقع، فبما أنّها لم تكن على علاقة مباشرة وواضحة مع أكثرية سكّان المنطقة، أي العلويين، لم تكن بوارد القول بأنّها تمثّلهم أو تمتلك الحقّ بإدارة منطقتهم وتقرير مصيرها، خاصّة وأن انضمامها، في النهاية، سيجعلها تحت سلطة الكتلة بالذات، كونها تعتبر نفسها الممثل الحصري للوطنية السورية والمفاوض الأول في مواجهة الفرنسيين.

وفي هذا السياق، استخدم توماس وايت مثالاً آخر للتدليل على عقلية الكتلة في مسألة الحدود، وهو المقارنة ما بين تقريرين صحافيين تحدّثا عن

(١) مردم بك: **أوراق جميل مردم بك**.. ص ٦٥.

(٢) عن أهمية طرابلس انظر الكيالي: **المراحل**، الجزء الأول.. ص ٢٣٢.

(3) White: The Emergence of Minorities.. p47

المشاكل التي حدثت في منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي، على إثر الصدامات التي وقعت ما بين السكان المحليين وبين الموظفين التابعين لحكومة دمشق. وقد نُشر التقريران في وقت واحد تقريباً في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، وبينما كانا محسوبين على صحف وطنيّة دمشقيّة، كان أحدهما، الذي صدر عن مجلة «ألف باء» غير محسوب على الكتلة، بينما كان الثاني بتوقيع نصوح بابيل صاحب جريدة «الأيام»[1]، التي كانت تعبّر عن سياسة الكتلة الوطنيّة وقتها. فقد جاء المقال الأول هادئاً وموضوعياً وبعيداً عن الشعارات والأحكام السياسية المسبقة، إذ حاول شرح العلاقة ما بين الأرض وساكنيها من المسيحيين والأكراد، وذلك بالدفاع عنهم باعتبارهم أصحاب الأرض، الذين اضطرتهم الظروف السياسية وترسيم الحدود إلى الاستقرار فيها قادمين من خارجها، من ماردين وديار بكر، وبهذا، يتبدّى بأنّ وصفهم بالمهاجرين بعيد عن الواقع، ويُراد به معاملتهم باعتبارهم غرباء عن منطقتهم. وإذ أكّد المقال انتماء المنطقة إلى سوريا، فلم يكن ذلك باستخدام الشعارات الوطنية المتعلقة بـ«أرض الوطن» أو «الانتماء الطبيعي» إلى سوريا الوطن الأم، بل عبر أبناء المنطقة أنفسهم، الذين يعود لهم الفضل في ازدهاراها الذي كان مرتبطاً بالعلاقة التجارية مع حلب،

(١) كان بابيل عضواً في تنظيم «الشباب الوطني» حسب فيليب خوري ص ٤٧٣، وذلك لغاية ١٩٣٣ عندما استقال منه، وكانت صحيفة «الأيام» مملوكة لزعماء الكتلة، إلا أنّ بابيل اشترى منهم حقوقها في آب/ أغسطس ١٩٣٢، بعد نحو سنة من صدورها، إلا أنّ الصحيفة احتفظت بخطّها التحريري، تغيّرت من ثمّ بتغيّر موقف بابيل السياسي من الكتلة بعد ١٩٣٦ وانحيازه إلى الشهبندر. ومقال «الأيام» الذي يستشهد به وايت يعود إلى ٨ ايلول سبتمبر ١٩٣٢، أي في الفترة التي كان بابيل ما يزال فيها على وفاق مع الكتلة. أخيراً لا بد من ملاحظة وهي اختلاف الهوية الدينية وربما الاجتماعية بين صاحبي الجريدتين، فبينما كان نصوح بابيل مسلماً سنياً من دمشق، كان يوسف العيسى صاحب ««ألف باء» مسيحياً فلسطينياً، ولربما كان لهذا الاختلاف دور في التفهم والعقلانية التي أبدتها ألف باء، على حساب اللهجة الحادة للأيام .

ليخلُص المقال إلى أنّ ما جرى في القامشلي من احتجاجات لم يكن تمرداً انفصالياً، بل كان احتجاجاً سلمياً ضدّ ممارسات الموظفين الرسميين، الذين أثاروا الفتن ما بين السكان من عرب وكرد ومسيحيين، ومن ثمّ حرّضوا القبائل البدوية على مهاجمة المنطقة.

وفي المقابل، جاء تقرير نصوح بابيل مختلفاً عن تقرير «ألف باء»؛ إذ تجاهل الحديث عن ارتباط سكّان المنطقة المحليين بأرضهم، وتجاوز شرح التركيبة السكانية، مكتفياً، أثناء حديثه عن أحداث قرية عين ديوار بذكر أنّ غالبيتهم من الأرمن، بمعنى أنّهم غرباء، ولربّما قصد بأنهم غير عرب وغير مسلمين أيضاً، مكملاً بنعته المتظاهرين بـ«المتمرّدين» و«الانفصاليين». ولئن شدّد، كما فعل زميله، على أنّ الجزيرة تابعة لسوريا، فقد فعل ذلك دون أن يشرح كيف ولماذا، مستعيضاً عن ذلك بالحديث عن سلطة الحكومة، وعن العقاب، ورفع العلم الوطني، وفرض القانون وما إلى ذلك. والحال أنّ هذين المثالين لا يشرحان فقط عقليّة الكتلة وفهمهما لمسألة الحدود، بل علاقة هذه المسألة بالسكان المحليين، وبالتالي سياسة الكتلة تجاه هؤلاء السكان ونظرتها إليهم[١].

وبالانتقال إلى مسألة العروبة، أو القومية العربية، التي انعكست من خلالها سياسة الكتلة وعقليتها، نلحظ احتكاكاً آخر بقضية الأقليات، فبالرغم من أنّ عروبية الكتلة لم تكن متطرفة إيديولوجياً كما عند منافسيها في عصبة العمل القومي أو في الأحزاب العقائدية التي ظهرت في الأربعينيات، بدليل أنّ أولويّة العمل السياسي الكتلوي كانت أولويّة سوريّة وهو ما انعكس في طريقة تعاطيها مع الأحداث في فلسطين؛ إذ بالرغم من دعمها للفلسطينيين إلا أنّها لم تتردّد في تهدئة الأجواء فيها عندما اقتضت مصلحتها ذلك[٢]. إلا أنّ تلك العروبية لم تكن منفتحة أو متسامحة بالقدر الكافي؛ إذ بدت شموليّة ولا تقيم اعتباراً

---

(1) White: The Emergence of Minorities..p.75- 82

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٩٧.

للفوارق الاجتماعية وتنوّع المجتمعات السوريّة. فبالعودة إلى منطقة الجزيرة، التي شهدت اضطرابات جديدة بعد ١٩٣٦ وصعود الكتلة إلى السلطة، نجد أنّ تلك العروبية كانت أحد الأسباب المباشرة لتلك الاضطرابات التي كانت في جانب منها بين العرب والأكراد، ذاك أن الموظفين الحكوميين الذين أرسلتهم حكومة الكتلة استفزوا الأكراد عن طريق نشاطهم في الدعوة إلى القومية العربية، بينما كان من مهام المُحافظ الأساسية، «تجريد السكان المحليين من أسلحتهم، وحضّ فلاحي حلب وحمص وحماة على الهجرة إلى الجزيرة لتعزيز الأغلبية العربية السنيّة»[١].

ولئن كان زعماء الكتلة، بتركيزهم على العروبة في سياستهم وخطاباتهم، يساهمون في تهميش جزء من مسألة الأقليات، المتمثّل بالقضيّة الكرديّة، مستغلّين إهمال الفرنسيين تجاهها، فاستخدامهم للعروبة في مخاطبة المسيحيين كان يثير مخاوف طيف واسع من هؤلاء الأخيرين في الوقت نفسه، فإذا ما تجاوزوا عن الحامل الإسلامي للعروبة، فإنّهم لا يستطيعون تجاهل شموليّتها أو هيمنتها، بمعنى أنّ التعريف بذاته قادر على محو خصوصيّة مجتمعهم لصالح هويّة أو انتماء يَستبعد قسماً هاماً من الشعب السوري، في وقت لم تكن الوطنيّة السوريّة قد اكتملت فيه بعد؛ إذ بدا وكأنّ قادة الكتلة يؤثرون انتماءهم العروبي على انتمائهم الوطني. وهذا ما نجده عند سعد الله الجابري على سبيل المثال، ففي أثناء خطبة ألقاها في نادي حلب حضرها مجموعة من رجال الدين المسيحي والوجهاء والشباب المسيحيين، وبعد أن قال لهم «نحن نعرف بأنّكم أفضل منّا تعليماً ولا ننكر ذلك»، أضاف: «نحن كلّنا عرب وسوريا للجميع»[٢]، وذلك في سياق حديثه عن نبذ الطائفيّة، وعن الضمانات التي

(١) نفسه.. ص ٥٨٦.

(2) Watenpaugh: Middle-Class Modernity.. p.272.

قدّمتها المعاهدة لحقوقهم، وكان ذلك في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٦[١]، بعد التوقيع على المعاهدة في باريس. ولئن عكست العبارة الأولى، المتعلقة بالتفوق العلمي للمسيحيين، شيئاً من إحساس بالدونية لدى الجابري تجاه المسيحيين، الأمر الذي تعزّزه مذكراته غير المنشورة، التي عكست استياءه من صعوبة الاندماج بالمجتمع المسيحي في شبابه[٢]، فقد جاءت العبارة الثانية، وبالرغم من ظاهرها الإيجابي، لتؤكّد أفضليّة العروبة على الوطن، فضلاً عمّا حملته من نفس انتصاريّ لشخص الجابري، إضافة إلى أنّ استخدامه كلمة «نحن» قبل ذلك، كأداة تمييز وتفريق، التي تفترض أن يكون في مقابلها «أنتم» بطبيعة الحال، يؤكّد المسافة التي كانت الكتلة تضعها بينها وبين الآخرين.

أمّا عند جميل مردم بك فالأمور أكثر وضوحاً، فـ«الأمر الحاسم والجوهري والأساسي في سوريا هو العروبة»، وفي تعريفه لمسألة الأقليات وتحديده من هُم أولئك الأقليات، يقول بأنّ «مشكلة الأقليات في سوريا ليست مشكلة عنصرية، وقد يقول المرء ما يشاء بشأنهم ولكننا، ويؤيدنا في ذلك كبار العلماء، نعتبرهم عَرباً». ويتابع في مكان آخر متوجّهاً إلى المسيحيين الكاثوليك تحديداً: «أودّ بكل محبّة أن أبلّغ أبناء الطائفة الكاثوليكيّة، الذين يحاربوننا بحسن نيّة نتيجة خوف وحذر، بأنّ الوطنيّة السوريّة لا ترتدي أي طابع ديني. فنحن مستعدون لمنحهم كلّ الحقوق ما دام ذلك لا يمسّ السيادة والوحدة السوريّة»[٣]. ولا شكّ هنا في أنّ مردم بك، في مخاطبته المسيحيين فقط، قد استثنى الأكراد والجماعات المسلمة غير السنيّة، كالعلويين والدروز والإسماعيليين، من خانة الأقليات، وأتبع

---

(١) عن ارتياب مسيحيي حلب من القومية العربيّة واستغلال المندوب الفرنسي لافاستر للأمر في إخافة المسيحيين، انظر، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٤٠٨، و

Shambrook: French Imperialism .. p.70, 71

(2) Watenpaugh: Middle-Class Modernity.. p.263.

(٣) مردم بك: **أوراق جميل مردم بك**.. ص ٥٧، ٧٨، ٨١.

ذلك بفرض العروبة على الجميع، وإذ حاول إبداء تفهّمه لمخاوف المسيحيين إلا أنّه وقع في خطأ الجابري، لناحية التمييز بين فريقين يفترض بأنّ ما سمّاه بـ«الوطنية السورية» لا تعترف به، أي التمييز.

وفي صيف ١٩٣٤، في فترة كانت مسألة الأقليات تتصاعد حدّتها في النقاش السياسي وكواليس التفاوض ما بين مردم بك والفرنسيين بخصوص المعاهدة، ازدادت حدّة المسألة بسماح فرنسا في ٥ أيلول/ سبتمبر لألف وأربعمائة من الآشوريين العراقيين بالاستقرار في منطقة الجزيرة في سوريا، الأمر الذي أثار غضب الكتلة وبدا وكأنّه أفقدها توازنها، وانعكس على خطابها. فقد رأى عبد الرحمن الكيالي أنّ ما فعلته حكومة العراق مع الآشوريين كان «لشقاوتهم ونكرانهم الجميل، وفسادهم في الوطن الذي آواهم وحدب عليهم»[١]. وفي بيان الاحتجاج الذي أرسلته الكتلة إلى المفوض السامي وعصبة الأمم في ١٠ أيلول/ سبتمبر، تُعدّد أسباب رفضها لهجرة الآشوريين، ومنها: «لأنّ الآشوريين شعب اشتهر بأعمال الشقاوة والثورة على حكومات بلاده..»، و«لأنّ وجود هذا العنصر المقلق في سوريا وإسكانه على الحدود يعرّض سوريا إلى مشاكل مع الحكومات المجاورة، لأنهم قد لا يتورّعون عن الثأر من حكومة العراق التي نبذتهم أو [من] غيرها من الحكومات انسياقاً مع فطرتهم وطبيعتهم»[٢]. وقد تجلّت مسألة الأقليات في موقف الكتلة هذا في استيائهم من هويّة «العنصر» الذي استقرّ في البلاد، أكثر من التبعات المادية لذاك الاستقرار والتي ذكرها البيان بكل الأحوال، على أنّ أخطر ما في الموقف لم يكن تلك اللغة التي ترقى إلى مستوى العنصريّة القومية، بل المضمون الذي حمله الموقف من حيث تبرير عمليّتي القمع والتهجير التي قامت بها الحكومة العراقيّة، فضلا عن إنكار صفة المواطنيّة وحقوق الآشوريين في أرضهم؛ إذ بدوا في

---

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الثاني.. ص ٢٥١.

(٢) نفسه ص ٢٥٣، وانظر، بابيل: **صحافة وسياسة**.. ص ٩٤.

خطاب الكتلة وكأنّهم مواطنون من درجة ثانية، وأنّ استقرارهم السابق في أرضهم كان عطفاً وقبولاً من حكومة العراق، وفي هذا السياق قد يقول معارض للكتلة بأنّ اقتناعها بصواب القرار العراقي ذاك يوحي بقبولها المبدأ ذاته الذي يمكن أن تتبنّاه الكتلة نفسها في مواجهة من ترغب من الأقليات السوريّة.

وما يقال في عروبيّة الكتلة الوطنيّة، وفي فهمها الخاص لمسألة الحدود والسكّان، ينطبق على نزعتها الاستئثاريّة كذلك الأمر، والأرجح أنّ هذه النزعة تعود في الأساس إلى الانتماء الطبقي والطبيعة الشخصية لزعمائها؛ إذ كان لكلّ منهم رؤيته السياسية الخاصة التي تتوافق مع مصالحه ومع طموحه السياسي، الأمر الذي تجلّى بوضوح في حكومة الكتلة الأولى في ١٩٣٦. كما انعكس أيضاً في الصراعات السياسية الجانبية التي كانت تحدث بين فرعَي الكتلة في دمشق وحلب، وفي داخل كل فرع في الوقت نفسه، وفي هذا الإطار، كانت الكتلة «أداة للدفاع عن مصالحهم الطبقية وتعزيزها» أكثر من كونها حزباً سياسياً بالمعنى الكلاسيكي، وكانت هذه نقطة محوريّة في تعريف فيليب خوري للكتلة التي كانت برأيه «ائتلافاً فضفاضاً للملّاك والتجار ومهنيّي الطبقة الوسطى ممّن عقدوا العزم على إصلاح المظالم الطبقية مع الانتداب الفرنسي في المدى القصير، وفي نهاية المطاف على ضمان أن يقف تنظيمهم على قمّة السلطة والنفوذ في سوريا عندما ينهي الفرنسيون سيطرتهم على البلاد»[1].

على أنّ استئثاريّة الكتلة كانت واضحة في بيانها التأسيسي الذي عبّر عن رغبتها باحتكار العمل السياسي عبر رفضها لتشكيل الأحزاب، ومن ثمّ ظهرت بشكل علني في ١٩٣٦ عندما شكّلت الحكومة بعد توقيع المعاهدة مع الفرنسيين، وهنا، لامست استئثاريّتها مسألة الأقليات، فكانت المفاجأة أنّ الحكومة جاءت مصغّرة ومقتصرة على أربعة وزراء، هُم زعماء الكتلة في دمشق وحلب، وفي هذا دلالة على عدم رغبة الكتلة في المشاركة السياسية مع أيّ

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٣١٤، ٣١٥.

كان، فلم تُدخل في الحكومة أحداً من الوطنيين من غير المحسوبين عليها، كما غاب عنها أيّ ممثّل للأقليّات، فضلاً عن غياب ممثّلين عن منطقتَي العلويين وجبل الدروز، اللتين كانت المعاهدة قد أقرّت انضمامهما إلى دمشق. وقد برز من بين أعضاء الكتلة من انتقدها على طريقة تشكيلها للحكومة، فمن ناحيته، أبدى عبد الرحمن الكيالي، ورغم كونه وزيراً في الحكومة العتيدة، صدمته من هذه الخطوة المتسرّعة واستلام الحكم دون وضع برنامج واضح[1]، أمّا نصوح بابيل، فعبّر عن رأي المعارضة الوطنية؛ إذ رأى أنّ تشكيل الحكومة بتلك الطريقة كان «مخالفاً لبروتوكولات الحكم»، منتقداً عدم مراعاتها للمسيحيين ولتوزيع الوزارات بين المحافظات، حيث «كانت المصلحة العليا [تقتضي] أن يؤتى بوزير من جبل الدروز، وبوزير من منطقة العلويين، لتمتين أواصر الوحدة بين سوريا والمناطق التي تزعم فرنسا أنّها ترفض الوحدة مع سوريا»[2]. ولم تكن بلا دلالة السياسة التي اتبعتها الكتلة في إدارة الدولة، التي توسّع جهازها الإداري عبر تعيين المحازبين وأنصار زعماء الكتلة، فضلاً عن سوء اختيار محافظي المناطق الطرفيّة ومناطق الأقليات؛ إذ أسهم هؤلاء، عبر سياستهم وشخصيتهم المُتعالية، في إثارة السكان المحليين وعودة المطالب الانفصاليّة من جديد.

وإلى جانب ذلك، بدأت استئثاريّة الكتلة تأخذ شكلاً تسلّطياً، وذلك عبر تشكيلها لفرقة القمصان الحديدية، التي ظهرت في آذار /مارس ١٩٣٦، وقد مثّلت هذه الفرقة الذراع العسكرية للكتلة بشكل أو بآخر، وكانت متأثّرة بشكل واضح بالتنظيمات الشبابية الفاشيّة التي ظهرت في إيطاليا وألمانيا[3]. ولئن كانت الغاية المعلنة من هذا التنظيم أن يكون نواة للجيش الوطني في المستقبل، إلا أنّ الواقع أثبت أنّ تشكيله إنّما كان لخدمة الأهداف الخاصّة للكتلة، فعدا

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٤٣٦.

(٢) بابيل: **صحافة وسياسة**.. ص ١١١، ١١٢.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص٥٢٦– ٥٣١.

تنظيم الاحتفالات والمشاركة بالمظاهرات متى ما دعت الحاجة لذلك، كان للتنظيم دور في قمع الاحتجاجات المعارضة لسياسة الكتلة، وبهذا تحوّل الشباب المنضوون فيه من طلاب ومستخدمين فقراء في المحال التجارية والورشات الحرفيّة من ثوّار إلى أزلام للكتلة، غالباً ما اصطدموا مع معارضيها من أنصار عصبة العمل القومي[١]، وفرق الكشّافة وغيرهم، ومع مجموعات من العلويين والدروز أيضاً[٢]. وقد أثار سلوك ومظهر القمصان الحديدية نوعاً من الصدمة عند الفرنسيين، ووجدوا فيهما ذريعة لاتهام الكتلة بعدم الصدق تجاه فرنسا، وبأنّ نواياها ليست ديمقراطية، إلى درجة اتهم فيها أحد مسؤولي وزارة الخارجية رجال الكتلة بأنهم «نازيون وفاشستيون»، في وقت كانت تتصاعد فيه مخاوف الفرنسيين من النظام النازي[٣]. وكان لافتاً في هذا الشأن أنّ العلويين قد وضعوا ضمن شروطهم لانضمام منطقتهم إلى دمشق ألا يكون في منطقتهم أي وجود للقمصان الحديدية[٤]. وفي فرع حلب، التي كان يسمّى التنظيم فيها بـ«الحرس الوطني»، وقعت اشتباكات بينه وبين مجموعتي «الشباب المثقف» و«إخوة هنانو»، وأدّى سلوكه، إلى استفزاز المسيحيين ووقوع صدامات بينه وبين تنظيم مسيحي مشابه كان يدعى «الشارة البيضاء»، بلغت حدّتها في تشرين الأول/ أكتوبر إثر حادث راح ضحيته ثمانية قتلى و١٥٠ جريحاً. ولئن كان تنظيم «الشارة البيضاء» متطرفاً بدوره، ورفض أغلب القادة المسيحيين الحلبيّين دعمه[٥]، إلا أنّه عبّر عن فشل الكتلة في اجتذاب الجمهور المسيحي إليها، الأمر الذي انعكس، في حلب، في انتخابات ١٩٣٦ وطريقة الكتلة في إدارتها التي

---

(١) نجاة قصاب حسن: **جيل الشجاعة** (مطابع ألف باء، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٤)، ص٢٥١، ٢٥٢.

(٢) لونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٢٨٧.

(٣) بابيل: **صحافة وسياسة**.. ص ١١٠.

(٤) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص٧٨، ٧٩.

(٥) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٢٥.

عكست رغبتها باحتكار تمثيل الحلبيين، ما أدى بالمسيحيين إلى مقاطعة تلك الانتخابات، حيث لم تتجاوز نسبة الناخبين منهم ٢٠ في المائة[١]. وفي سياق فشل الكتلة في استمالة المسيحيين الحلبيّين، يبرز نموذج العلاقة التي جمعت ما بين سعد الله الجابري وبين إدمون ربّاط، بما تمثّله هذه العلاقة من رمزيّة ودلالات، ذاك أنّ ربّاط، المنتمي إلى الطبقة الوسطى المسيحيّة المتعلّمة، وبامتلاكه حسّاً وطنياً عالياً وبعده عن التطرف، كان أحد سبل الكتلة لمحاولة اكتساب شرعيّة تمثيليّة في صفوف المسيحيين، وهذا ما جعل الجابري يدخله في صفوف الكتلة، فضلاً عن مساهمته الفعالة في صقل خطاب بعض القادة الكتلويين باستخدام معارفه العلمية، إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه عن دوره المتميّز في معالجة مسألة الأقليات. إلا أنّ انتفاخ الكتلة بانتصارها الدبلوماسي في مواجهة فرنسا في ١٩٣٦، وتبدّل الظروف لصالح الجابري في حلب بعد وفاة زعيم الكتلة القوي إبراهيم هنانو، أثبت عدم جديّة الجابري في الانفتاح على المسيحيين، وذلك ما انعكس في تراجع دور ربّاط، الذي، وفي مفارقة مريرة، برز في مقابله دور أحد القبضايات التابعين للجابري، والذي كان يقود مجموعة من شباب الأحياء في إطار الحرس الوطني، ولئن وصل ربّاط إلى البرلمان في انتخابات ١٩٣٦، إلا أنّ دوره الفعلي قد انتهى بعدها؛ إذ غادر سوريا في تلك الفترة ليعيش في لبنان دون أن يرى حلب مرّة ثانية[٢].

ومن بين الأمور التي تشير إليها أحداث حلب تلك، ودلالات العلاقة ما بين سعد الله الجابري وإدمون ربّاط، هو إهمال الكتلة الذي عكس بدوره عقليّتها وسياسة زعمائها وعلاقة ذلك كلّه بمسألة الأقليات. والمقصود بالإهمال هنا هو عدم وجود رغبة جديّة في التقرّب من مجتمعات الأقليات، والتعرّف عليها وفهمها ودراسة أحوالها، وبالتالي استيعابها وإعادة الاعتبار لها، وتمكينها من ثمّ

(1) Watenpaugh: Middle-Class Modernity.. p.276.

(2) Ibid. p.279.

من المشاركة السياسية والاضطلاع بدور في إدارة البلاد. وقبل ذلك، كانت الكتلة قد أهملت المناطق الريفية المحيطة بالمدن الرئيسية الأربع التي تركزّ فيها النشاط السياسي إهمالاً شبه تام، ولم تكن معاناة المجتمعات الفلاحية من أولوياتها بأي وقت من الأوقات، ولم تبذل قيادة الكتلة أيّ «محاولة جديّة لتنشئة رأي عام ناضج أو لتسييس مختلف المناطق الجغرافية والطوائف في سوريا تسييساً منهجياً، بهدف إدخالها في التيار الرئيسي للثقافة والفكر السياسي السوري العربي»[1]، والأمر ينطبق بدوره على الأقليّات بطبيعة الحال. وقد تجلّى هذا الإهمال بوضوح في سياسة حكومة الكتلة بعد ١٩٣٦، خصوصاً في مناطق الأقليات، ولعلّ المثال الذي تمّ ذكره في السابق، والمتعلق بأحداث منطقة الجزيرة، كافٍ بدوره للتدليل على سياسة الكتلة وعقليّتها. فبالرجوع إلى مقال نصوح بابيل في «الأيام»، نلاحظ تجاهله للسكان ولرغباتهم في تلك المنطقة، وكما لاحظ بنجامين وايت في تحليله للغة المقال وعلاقتها بسياسة الكتلة تجاه إقليم الجزيرة كمثال، كان الأمر الوحيد الذي ربط بين الحكومة وبين الأقاليم الطرفيّة، أو الذي عبّر عن سلطتها ووجودها، هو قدرتها على بسط قوّتها[2]. ففيما يخصّ الجزيرة، كانت المنطقة معزولة عن مركزها التجاري في ديار بكر منذ عام ١٩٢٠ مع إنشاء الحدود، وقد تجاهل السياسيون السوريون بالعموم ما كان يجري فيها من تطورات طيلة الخمس عشرة سنة التالية، علماً بأنّ المركز التجاري الوحيد والأهم في المنطقة، المتمثّل بالقامشلي، يعود الفضل في إنشائه وتطوّره إلى الانتداب الفرنسي أولاً، فضلاً عن دور الوافدين الأرمن الذي انجذبوا إلى القامشلي وساهموا في تطويرها، وفي اكتشاف الجزيرة بالعموم، حيث وفّروا كوادر المهن الحرّة من أطباء وصيادلة ومحامين إضافة إلى

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٣١٤-٣١٥.

(2) White: The Emergence of Minorities..p.93.

الحرفيين[1]. وبالتالي، فإنّ مطالبة الكتلة لسكّان تلك المناطق بـالطّاعة دون إقامة أي اعتبار لطبيعة مجتمعاتهم، ودون إشراكهم في إدارة مناطقهم، كانت ذات طابع تسلّطي، ويمكن أن نلمح ذلك في كلمات مردم بك، الذي رأى بأنّ «مسألة التعامل مع مناطق البلاد بالنسبة إلينا مسألة عدالة ونظام، أي مسألة أدبية ومعنوية قبل كل شيء. ولا يمكن الحفاظ على النظام بإطلاق يد أنصار الفوضى، كما لا يمكن توفير العدالة بتشجيع التمرد»[2].

وبالنتيجة، كان من الطبيعي أن تؤدي سياسة الكتلة تلك وعقليّة زعمائها، إلى تحفيز المعارضة والمطالب الاستقلالية في الأطراف ومناطق الأقليات، كاستجابة إلى الإحساس بالهويّة، وبدا أنّ الكتلة كانت مدركة لنتائج سياستها بدليل كلام مردم بك نفسه: «لقد أدركنا حين تسلمنا السلطة تحت الانتداب أن العصبيات الإقليمية المحلية، بدلاً من أن تخفّ حدّتها، ازدادت توتراً بحيث أصبح من المستحيل تأمين التعاون بين المناطق وبين السلطات السورية والفرنسية»[3]. غير أنّ الكتلة، في النهاية، بدت مقتنعة بسياستها، وعلّقت أخطاءها والأزمات التي نشأت عنها على مشجب الفرنسيين والأقليات، وفي تقييم عبد الرحمن الكيالي للفترة المسمّاة بـ«العهد الوطني»، أو «جمهورية الانتداب»[4]، التي امتدت بين ١٩٣٦ و١٩٣٩ وهي سنوات حكم الكتلة، ورغم اعترافه بفشل ذاك العهد، إلا أنّه لا يُرجع ذلك الفشل إلى الكتلة، فبرأيه أنّ «أسباب الفشل ليست من المجلس، ولا من الحكومة، ولا من السياسة التي اتّبعتها، ولكنها تعود لأمور خارجية في الدرجة الأولى، وأمور داخلية في الدرجة الثانية»، وفي تعداده لأسباب الفشل، تظهر سلبيّات عقليّة الكتلة دفعة واحدة،

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٨٢ - ٥٨٥.

(٢) مردم بك: **أوراق جميل مردم بك**.. ص ٨٠.

(٣) نفسه.. ص ٦١.

(٤) الأرمنازي: **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**.. ص ١٠١.

فعدا «المعارضة الانتهازيّة»، وغياب جيش «يعتمد عليه في تقرير الأمن، ودعم الحكم، وفرض الهيبة»، يشير في البداية إلى «فقدان الزعامة القوية والقيادة الرشيدة، ونقص التربية السامية، والوعي القومي، في أكثرية الشعب»، دون أن ينسى «الأقليات واتجاهاتها المنحرفة»[1]. وفي النهاية، إذا كان صحيحاً أنّ الفرنسيين وضعوا عراقيل في وجه حكومة الكتلة، وكان لهم دور في تشجيع الأقليات على مقاومتها، وهو صحيح بلا شكّ، فهذا لا يُعفي من الإقرار بمسؤولية الكتلة في ذلك، خصوصاً في مسألة الأقليات، وهذا ما سنراه في الجانب المتعلّق بالعلويين في القسم التالي.

التضحية بالاستقلال العلوي

ما إن حلّت سنة ١٩٣٦ حتى بدأت المسألة العلويّة تشهد طوراً جديداً، سواء على المستوى الداخلي، المرتبط بأحوال الطائفة، أو على المستوى العام، أو الوطنيّ؛ إذ أصبحت جزءاً من إشكاليّات الوطنيّة السوريّة وحدود الكيان الوطني، وتحوّلت إلى تفصيل هام من بين تفاصيل مسألة الأقليات. ومن جهة أخرى، كانت التطورات التي شهدها المجتمع العلوي، على الصعيد السياسي بشكل خاص، مرتبطة بنوع العلاقة ما بينهم وبين الوطنيين السوريين، ممثّلين بالكتلة الوطنيّة من جهة، وبينهم وبين الفرنسيين من جهة ثانية، وكانت نوعيّة تلك العلاقة مرتبطة بدورها بموقف العلويين من المعاهدة السورية - الفرنسية وقضيّة الوحدة السورية بشكل رئيسي. من هنا، وبناءً على الظروف السياسية التي كانت تشهدها البلاد، من احتدام المواجهة بين الوطنيين والفرنسيين على أثر الفشل في التوصل إلى صيغة معاهدة مُرضية للطرفين، بدا وكأنّ الفرنسيين قد أرادوا استباق الأحداث والاستعداد مسبقاً للحدّ من خسائرهم في حال نجح الوطنيون في معركة كسر العظم التي كانوا يخوضونها في مواجهتهم، ولمّا كانت

---

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٥٢٧، ٥٢٨.

مسألة الأقليّات عقبة أساسيّة في تحقيق أهداف الكتلة الوطنيّة، كثّف الفرنسيون من استخدامهم لها كسلاح في مواجهتهم لها، وكانت الجبهة العلويّة إحدى تلك الجبهات التي استخدموا فيها هذا السلاح. وقد انعكس ذلك ابتداءً من السنة التي سبقت سنة ١٩٣٦ المصيريّة، وذلك من خلال السياسة التي كان يتّبعها شوفلر، الحاكم الفرنسي القوي في الإقليم العلوي، والذي بدا أنّ المفوّض السامي، دومارتيل، كان موافقاً عليها في خطوطها العريضة، وكانت غاية الرجُلين بالعموم هي كبح المشاعر الوطنيّة التي انتشرت بفضل المثقفين العلويين وأثّرت على مجتمعهم، وبالتالي الوقوف في وجه انضمام المنطقة العلويّة إلى حكومة دمشق وإبقائها شبه مستقلّة عن باقي مناطق البلاد، ولتحقيق ذلك، كان خيار إقحام العلويين في صلب مسألة الأقليّات، وبالتالي تعقيد المسألة، الخيار المناسب للإدارة الفرنسية في سوريا.

وقد شكّل هذا الموقف الفرنسي تطوراً على صعيد مسألة الأقليات بالعموم، ذاك أنّهم حسموا، بذلك، التردّد المتعلّق بتعريف الأقليات السورية نفسه؛ إذ لم يكن موقع العلويين واضحاً في استخدامات الفرنسيين للمصطلح قبل ذلك، والراجح أنّه لم يسبق لهم أن أشاروا إليهم ضمن هذا التعريف. ومن جهتهم، لم يكن العلويون أنفسهم ينظرون إلى أنفسهم كأقليّة، بالمعنى الحديث للكلمة، فبالرجوع إلى نهايات العهد العثماني، يمكن القول بأنّ حالتهم كانت أقرب إلى حالة المسيحيين، من ناحية اعتبارهم أمّة أو ملّة أو شعباً بين شعوب السلطنة المختلفة، وذلك بالرغم من أنّهم لم يشكّلوا في حينها جماعة واحدة متضامنة، ولم يكن معترفاً بهم على أنّهم ملّة مستقلّة، فضلاً عن أنّهم لم يتمتّعوا بحماية أجنبيّة، وكنّا قد رأينا أنّ أولى مراحل توحّدهم على المستوى السياسي قد بدأت مع الانتداب الفرنسي، حيث وجدوا أنفسهم في كيان سياسي شبه مستقلّ سُمّي باسم طائفتهم، وشكّلوا فيه أغلبية السكان، وهذا ما يفسّر ربّما عدم اعتبار أنفسهم أقليّة.

وانطلاقاً من العقليّة والخبرة الاستعماريّتين، ومن نظرتهما للأقليات انطلاقاً

من الانتماء الديني أولاً، رأى الفرنسيون بأنّ خير وسيلة لإقحام العلويين في مسألة الأقليات هي التلاعب بانتمائهم الإسلامي، مُدركين حساسيّة الموضوع بالنسبة إلى العلويين وما تسبّب به من معاناة تاريخيّة لهم، من جهة، وجهل سنيّي المدن الداخلية بهذه الطائفة وكميّة الأفكار النمطية السلبيّة عنها، أي، بلغة أخرى، عدم وضوح الموقف السنّي تجاه مسألة انتماء العلويين للإسلام من عدمه. وفي هذا الإطار كان نشاط المبشّرين اليسوعيين الذين ظهر في منتصف الثلاثينيات أوّل أدوات الفرنسيين لتحقيق غايتهم؛ إذ كان نشاط المؤسسات التبشيرية مدعوماً من الإدارة الفرنسية ومتوافقاً مع سياستها، وقد عبّر المفوض السامي دومارتيل في مقابلة صحافيّة في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٤ عن موافقته الضمنية على ذاك النشاط، معترفاً بأنّ اليسوعيين قد أسّسوا فيها «بشجاعة مركزين للاستشارة، تتولاهما إرساليات تشتغل فيها الراهبات [كـ]ممرّضات، وتُعنى بأهالي ستين قرية»، كما كان قد عبّر عن نظرته الخاصّة لمنطقة العلويين، التي عكست تأثّره بنظرة المستشرقين الفرنسيين الاستعمارية، فتلك المنطقة برأيه: «بلاد ترك فيها الصليبيون أثراً، بلاد مسيحية حُولّت إلى الإسلام بصورة عجيبة»[1]، وقد جاء كلامه هذا بعد شهر من حادثة توطين المسيحيين الآشوريين المهجّرين من العراق في سوريا، حيث كانت مسألة الأقليات، في حينها، تتّخذ منحىً تصاعدياً في تأزّمها.

في المقابل، كان النشاط السياسي في المجتمع العلوي قد بدأ يتّخذ أشكالاً أكثر تطوراً، كانت إحدى وسائلها ظهور العرائض والبيانات والبرقيات المُرسلة من العلويين إلى سلطة الانتداب، ممثّلة بالمفوض السامي، أو إلى عصبة الأمم. على أنّ اللجوء إلى إرسال العرائض إلى عصبة الأمم، وبالرغم من عدم تأثيره بشكل عام على قرارات العصبة، التي كانت في بعض الأحيان ترفض بعض تلك العرائض، كان غايته، ربما، الضغط على سلطة الانتداب، والإشارة إلى

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الثاني.. ص ٣٥٨.

وجود رأي عام يعبّر عن أفكار ومطالب معينة، وكان لابدّ من اللجوء إلى هذه الوسيلة التي كان الفرنسيون أنفسهم يستخدمونها، عبر الضغط على أنصارهم لإرسال عرائض إلى عصبة الأمم تؤيّد السياسة الفرنسية، خصوصاً وأنّ إرسال العرائض إلى العصبة يجب أن يكون عبر سلطة الدولة المنتدبة لا مباشرة، بين الأفراد أو المجموعات المحليّة وبين العصبة، الأمر الذي يتيح للفرنسيين إعاقة وصول بعض العرائض التي لا تناسب سياستها والصادرة عن خصومها[١].

ففي ١٩٣٥، وعلى أثر تمادي شوفلر في سياسته، أرسل المثقفون العلويون الشباب عريضة إلى المفوض السامي يشكون فيها تلك السياسة، وأسلوب الحاكم الفرنسي في إثارة العشائر ضدّ بعضها، ويعبّرون فيها عن ضيق المجتمع العلوي من نشاط عمليات التبشير التي وصفوها أنّها كانت «داءً وبيلاً يفتك في جسم الشعب المسلم العلوي ويهدّد كيانه»، إضافة إلى اعتراضهم على طريقة توزيع المناصب الإدارية في المنطقة، وهيمنة المسيحيين على معظمها، منطلقين من إدراكهم لكونهم الأكثريّة في المنطقة، قائلين: «إذا راعينا المبدأ العام القائل إنّ الأكثريّة هي الحاكمة، وجَب أن يكون للعلويين النصيب الأوفى من المراكز العامة، وهذا عكس ما نرى»[٢].

بيد أنّ حراك العلويين السياسي، ذا الصبغة الوطنيّة والمناوئ للفرنسيين، كان يقابله نشاط مضادّ، موال للفرنسيين ومناصر لفكرة الاستقلال العلوي، ولئن كان الحراك الوطني بقيادة الشباب المثقف، فقد برز في قيادة الحراك الاستقلالي دور محمد سليمان الأحمد، الشاعر المعروف بـ«بدوي الجبل» وابن العلامة الكبير الشيخ سليمان الأحمد؛ إذ كان البدوي في طليعة ذاك الحراك الاستقلالي بالاشتراك مع الزعيمين إبراهيم الكنج وعزيز الهواش، وكان البدوي ينتمي إلى جيل الشباب المثقفين الوطنيين نفسه، فقد ولد في سنة ١٩٠٥ في

(1) Pedersen: The Guardians .. P.85- 87.

(٢) الكيالي: **المراحل**، الجزء الثالث.. ص ٢١٣- ٢١٧.

قرية «ديفة» إحدى قرى منطقة اللاذقية[١]، على أنّ بداية انخراطه في العمل السياسي لم تكن ضمن الخطّ الاستقلالي العلويّ، بل بدأت في مرحلة الدولة الفيصليّة؛ إذ كان مندوب الأمير فيصل في التواصل مع الشيخ صالح العلي أثناء الثورة العلويّة، وأحد الأشخاص الذين أصدر الفرنسيون أوامر بملاحقتهم وإيقافهم، لكنّ بزوال الدولة الفيصليّة وقضاء الفرنسيين على ثورة صالح العلي، تحوّل البدوي إلى صديق للفرنسيين وداعم لاستقلال العلويين، مغلّباً حسّه البراغماتي على حماسته الوطنية[٢]، وقد شهدت سنة **١٩٣٦** ذروة نشاطه في الدفاع عن فكرة الاستقلال العلويّ، ففي الزيارة التي قام بها المفوض السامي دومارتيل إلى منطقة العلويين، في **٢٢** كانون الثاني/ يناير، بعد يومين من بدء الإضراب العام في سوريا على أثر إغلاق مكاتب الكتلة في دمشق وحلب[٣]، ألقى بدوي الجبل كلمة أمام المفوض، عبّر فيها عن تأييد فرنسا وادّعى مناصرة العلويين لها، وممّا جاء في كلمته تلك: «إنّ العلويين لم يذوقوا طعم الحريّة إلا في هذا الوضع الحاضر، وما من فتاة أو فتى علوي إلا وتجد اسم فرنسا على شفتيه، وإنّ الحالة الحاضرة هي المثل الأعلى»[٤].

وبدا أنّ كلمات البدوي قد استفزّت قسماً كبيراً من العلويين، الذين بادروا للردّ عليه في بيانَين نشرتهما جريدة القبس الدمشقيّة في **٣١** كانون الأول/ يناير و**١** شباط/ فبراير على التوالي، كان الأوّل بتواقيع مجموعة من علويي

---

(١) حسب هاشم عثمان، «عُرف عن البدوي تكتّمه الشديد فيما يتعلق بعمره الحقيقي»، والجدير بالذكر أنّ انخراط البدوي في السياسة كان في سنّ مبكرة، إذ بدأ ذلك في الرابعة عشرة من عمره وفق ما نقل عنه هاشم عثمان. انظر، هاشم عثمان: **بدوي الجبل، آثار وقصائد مجهولة** (دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨)، ص ١١، ١٩.

(٢) هاشم عثمان: **بدوي الجبل**.. ص ١٩، ٢٠.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥١٥.

(٤) عثمان: **بدوي الجبل**.. ص ٢٦.

أنطاكيا والثاني بتواقيع مجموعة من المثقفين العلويين، وفيما استنكر علوّيو أنطاكيا ادّعاء البدوي «أنّه ينطق باسم الطائفة العلويّة، معبراً عن رضاها بهذه الأوضاع الشاذة التي يخضع لها هذا الجزء من الوطن العربي، فيصمها بعار العبودية، ويوجه إليها تهمة الخنوع والذل»، مختتمين بيانهم بالقول: «نعلن سخطنا واحتجاجنا على هذه الأوضاع التي يؤيدها [البدوي]، والتي كان منها هذا الفقر المدقع، والحالة المؤلمة التي يعيش في ظلها العلويون». بينما جاء بيان المثقفين أكثر تفصيلاً في ردّه، إذ كرّر شكوى العلويين من حرمانهم من الوظائف الإداريّة، ومن نشاط المبشّرين اليسوعيين المدعوم من الفرنسيين، وفي ما خصّ البدوي جاء في البيان: «وأخيراً يأتي البدوي فيضرب على وتر الانفصال والتفرقة، ويكرّر نغمة مملولة. ولكننا نقول له إنّ الشعب الإسلامي العلوي هو من صميم العروبة والإسلامية، ولن يجرّده منها تصريح أملته المآرب الشخصية، وإنّ العلويين كانوا ولا يزالون أُباة للضيم والخضوع، متمسكين بقوميتهم العربية، وعقيدتهم الإسلامية، ووطنهم السوري»[1].

وبالرغم من أنّ البيانَين السابقين كانا واضحين في توجّههما الوطنيّ، من خلال استخدام مصطلحات «الوطن العربي» و«الوطن السوري» وغيرهما، إلا أنّهما قد ركّزا بشكل أكبر على تأكيد الهويّة العربيّة والإسلاميّة للعلويين، وعلى الشكوى من سوء الأوضاع الداخلية التي كانوا يعانون منها، وبالتالي، لم تكن قضيّة الوحدة السورية وما تعلّق منها بانضمام المنطقة العلوية إلى دمشق، واضحة فيهما. على أنّ هذه القضيّة ستظهر بشكل أساسي في المرحلة القريبة التالية، مع اتّساع الانقسام العلوي بين فريقين، وحدويّ واستقلاليّ، والأرجح أنّ وضوح ذلك الانقسام قد بدأ في شهر شباط/ فبراير ١٩٣٦، مع تغيّر الحكومة الفرنسية، وبروز اعتراض في الأوساط الفرنسية على سياسة الانتداب في تلك الفترة، خصوصاً في تعاملها مع الأزمة السياسية التي كانت حاصلة، ففي تلك

(١) نفسه.. ص ٢٦- ٢٩.

الأثناء صدرت عدّة تصاريح عن باستيد، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، يؤيّد فيها فكرة ضمّ منطقة العلويين إلى دمشق[1]، وقد أثّرت تلك التصاريح، على ما يبدو، على الأجواء السياسية في منطقة العلويين، وهذا ما نلمحه في تقرير شوفلر عن تقييمه لأحوال المنطقة في تلك الفترة[2]. فقد ظهرت بوادر ردود الفعل على تلك التصريحات، أو على الظرف السياسي بالعموم، في ١١ شباط/ فبراير، وذلك عبر عريضة أرسلها علويّو طرطوس إلى المفوض السامي، يعدّدون فيها المشاكل التي يعانون منها كمسائل التوظيف والتعليم والزراعة، ليختموا بالمطالبة بضم منطقتهم إلى دمشق، قائلين بأنّ «الحل الوحيد لهذه الحالة السيئة التي نعيش بظلها، وتعاني منها البلاد الأمرّين، هو رجوعنا لأحضان الحكومة السورية. وإذا كان قصد الحكومة المنتدبة ورغبتها بانفصالنا عن السوريين، الشفقة علينا باعتبارنا أقليّة، فنحن مع شكرنا لها وتقديرنا لهذه العاطفة نقول بكل طيبة خاطر، عودي بنا إلى ما كنّا عليه»[3].

وفي **٢٥** شباط/ فبراير تمكّن جابر العبّاس، ولأوّل مرة ربما في تاريخ العلويين، من جمع عدد كبير من زعماء العلويين في مكان قريب من معقله في طرطوس، وكان موضوع المؤتمر الذي ضمّ حوالي ١٥٠ شخصاً، يتعلّق باتخاذ موقف من مسألة الوحدة السورية، وقد وافق الحاضرون، بعد جهود من منير وشوكت العباس، على مبدأ ضمّ المنطقة العلوية إلى دمشق، لكن على أساس اللامركزيّة الإدارية وضمان الاستقلال الإداري والمالي للإقليم العلوي، الأمر الذي أثار الفرنسيين وجعلهم يحركون أتباعهم لمواجهة نشاط الوحدويين، فقام إبراهيم الكنج، على الأثر، بجمع عدد كبير من التواقيع على برقية أرسلت إلى

(1) Gitta Yaffe-Schatzmann: Alawi Separatists and Unionists: The Events of 25 February 1936 (Middle Eastern Studies, Jan., 1995) p.30.

(2) Ibid p.34.

(٣) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ١٤٠- ١٤٢.

الخارجية الفرنسية، احتجاجاً على تصاريح باستيد المتعلقة بضم منطقتهم.

وفي تطوّر متسارع للأحداث، وقبل أن يمضي أسبوع على مؤتمر طرطوس، قام جابر العباس في ٢٩ شباط/ فبراير بإرسال بيان إلى المفوض السامي في بيروت، وفي هذا البيان الذي أرسله بصفته «أحد المؤسسين الرئيسيين لاستقلال العلويين الإداري، وللتفاهم العلوي الفرنسي»، وبعد أن يعلن احتجاجه فيه على «ادّعاء إبراهيم آغا الكنج تمثيل ٢٥٠ ألف علوي، و[الذي]أعتبره مسؤولاً عن سوء التفاهم بين العلويين وفرنسا حول هذا الاستقلال الإداري»، طالب «باسم الأغلبيّة الساحقة التي أمثّلها، تحقيق الوحدة السورية على أساس لا مركزية إدارية». واللافت في نشاط العلويين الوحدويين في هذه الفترة، تزامنه مع الأحداث التي كانت تجري في العاصمة؛ إذ شكّل، بنسبة أو بأخرى ربّما، نوعاً من أنواع الدعم لنشاط الكتلة في حينه، فقبل يوم من بيان العباس، شهدت العاصمة آخر الفصول الدامية في المواجهة ما بين الكتلة وبين الفرنسيين، وذلك على أثر البيان الشديد اللهجة الذي أصدره هاشم الأتاسي، والذي أعلن فيه «أن برنامج الوطنيين كان الحل الوحيد المقبول للمسألة السورية»، وما تلا ذاك البيان من تظاهرة حاشدة سقط فيها أربعة قتلى من السوريين[1].

وبعد مرور يومين على إعلان هاشم الأتاسي أنّ وفداً سوريّاً سيتوجّه إلى باريس للتفاوض على معاهدة مع الفرنسيين، ومن ثمّ إنهاء الكتلة للإضراب في اليوم التالي، أرسل علويّو سنجق الاسكندرون عريضة إلى المفوض السامي في ٤ آذار/ مارس، ينكرون فيها تلك العريضة التي أرسلها باسمهم الفريق الاستقلالي المدعوم من الفرنسيين في السنجق، ويطالبون بأمور عديدة أهمّها «تحقيق الوحدة السورية بدون قيد ولا شرط». لكنّ الملاحظة الأبرز في هذه العريضة، وقبلها عريضة علويي طرطوس في ١١ من الشهر الذي سبقها، هو استخدام العلويين لمصطلح «أقليّة»، والذي قد يكون أوّل استخدام له، ولئن تجاهلت العريضة

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥١٥.

الأسبق الخوض في هذا المصطلح أو التعريف، فقد فعلت ذلك عريضة علويي السنجق، التي جاء فيها بهذا الخصوص: «أمّا إطلاق كلمة الأقليّة على المسلمين العلويين، فذلك ما لا نقرّه ولا نعترف به، لأنّ العلويين هم عرب وسوريون وإسلام»[1]. وفي محاولة، ربّما، من طرف العلويين الوحدويين لإظهار إجماع طائفتهم على خيار الوحدة، الذي تمثّل في تنوّع فئات الموقعين على بيانات تأييدها، من مثقفين ومهنيين وزعماء عشائر، أرسل ستّة من كبار مشايخ العلويين وعلمائهم، بصفتهم يمثّلون «السلطة الدينية بين الشعب العلوي»، برقيّة إلى المفوض السامي يطالبون فيها بتحقيق الوحدة على أساس لا مركزية إدارية[2]، وكان على رأس الموقّعين، الشيخ صالح العلي، الذي عنى توقيعه على هذا المطلب دلالة رمزيّة ذات أثر على المجتمع العلوي، بالنظر إلى تاريخه النضالي ومكانته الكبيرة في طائفته.

وفي خطوة ذات دلالات بالغة، سواء على صعيد علاقة العلويين بالكتلة الوطنية، أم على صعيد خيارهم السياسي المتمثّل بالانضمام إلى الوحدة السورية، قام وفد من زعماء العلويين ووجهائهم، يرافقهم وجهاء من المسيحيين وزعماء سنيّون في منطقة الإقليم العلوي، بزيارة دمشق في يوم الأربعاء ٤ آذار / مارس[3]، حسب صحيفة القبس، وضمّ الوفد عن العلويين كلاً من، منير

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ١٣٨، ١٣٩.

(٢) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ١٥٤، وعثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦٤. وتاريخ هذه البرقية غير موثّق عند المصدرّين، والتقدير أنّها كانت في آذار/ مارس ١٩٣٦.

(٣) بالرغم من أنّ المصادر المتوافرة لا تشير إلى زيارات لوفود من العلويين قبل هذا التاريخ، إلا أنّ تقرير السفير البريطاني إلى وزارة خارجيته في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، يشير إلى زيارت حصلت في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٣٦، واللافت هنا تعليقه على موقف العلويين الوحدويين ؛ إذ رأى بأنّه «من الغريب أن العلويين أبدوا القليل من التردّد بقبول الانضمام =

العباس والشيخ أحمد ديب الخيّر (خياطين)، إسماعيل الهواش (متاورة)، علي سليمان الأسد وأحمد عزيز إسماعيل وعلي مرشد (كلبية)، الشيخ شهاب ناصر (حيدرية)، الشيخ محمد علي كامل (نميلاتية)، حامد محمود الحامد ويونس إسماعيل يونس (حدادين)، المحامي عبد الله العبد الله (مثقفون). وبهذا يمكن القول بأنّ أغلبية عشائر العلويين كانت ممثّلة في هذا الوفد، خصوصاً إذا ما وضعنا بعين الاعتبار أنّ تأييد عشيرة الرسالنة للوحدة السورية لم يكن بالأمر الصعب، نظراً لعلاقة التحالف التي كانت قائمة بين أمين رسلان، أبرز زعمائها، وجابر العباس[1]، وهذا ما يقال أيضاً بالنسبة إلى عشيرة البشارغة، التي كان زعيمها الشيخ صالح العلي مُشجعاً لهذا الخيار.

والحق، أن احتفاء الكتلة بالوفد كان استثنائياً وشاملاً؛ إذ شارك جميع من تواجد من زعماء الكتلة باستقبال الوفد في دمشق، وكان على رأسهم هاشم الأتاسي، عدا الاحتفالات الشعبية التي تخلّلتها خطابات وطنيّة، ولعلّ علويي الوفد أرادوا إرسال رسائل رمزية إلى الفرنسيين والفريق العلوي المتحالف معهم، وذلك من خلال إظهار تأييدهم وودّهم تجاه الكتلة؛ إذ سألوا عن زعمائها الذين أبعدهم الفرنسيون قبل فترة في أثناء الإضراب الكبير، وزاروا جرحى المظاهرات في المستشفيات. ومن جهة أخرى، بدا وكأن العلويين قد أرادوا أن يضيفوا زخماً لاحتفال الكتلة بإنهاء الإضراب، الذي جرى قبل يوم من وصولهم، سيّما وأن مراسم إنهاء الإضراب حفلت برمزيّة عبّرت عن صدارة الكتلة في العمل السياسي الوطني؛ إذ مثّل ذلك إعلان انتصارها على الفرنسيين الذين خضعوا في نهاية الأمر إلى مطالبها. بيد أنّ البعد السياسي الأهم لم يكن بتفاصيل

= إلى الجمهورية السورية. ومن المذهل أنّهم أبدوا [فيما بعد] حماسة ثابتة عبّروا عنها عبر ممثّليهم الذين زاروا دمشق خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير»، انظر:

Fry & Rabinovich: Despatches From Damascus .. , p.156, 157

(١) اليونس: **مذكرات**.. ص ١٨٣.

الزيارة، بل فيما جرى قبلها من حدث، جاءت الزيارة نفسها لتتوّجه وتعطيه معنىً أكبر، ذاك أنّ الوفد العلويّ، ومرافقيه من الزعماء المسيحيين والسنيّين، كان قبل يوم، أي في الثلاثاء ٣ آذار/ مارس قد زاروا المفوّض السامي في بيروت وقدّموا له بياناً يطالبون فيه بتحقيق الوحدة السورية، وضمّ منطقتهم إليها «مع مراعاة فكرة اللامركزية الإدارية»، ومعبّرين من خلاله عن ثقتهم بالكتلة الوطنية. وأوضح منير العباس للمفوض السامي بأنّ: «هذا الوفد يمثّل الكثرة الساحقة في الشعب، التي تشبه الإجماع، فهو يمثّل الأكثرية الساحقة بين العلويين، والإجماع بين السنيّين، والإجماع بين الموارنة، والإجماع بين الكاثوليك، والأكثرية الساحقة بين الأرثوذوكس»، ثمّ شرح الوفد لدومارتيل بأنّ وفد العلويين الاستقلاليين الذي زاره قبل أيام إنّما لا يمثّل أغلبية العلويين»[١].

على أنّ هذا التفاهم العلوي - السنّي الذي عبّر عن نفسه في زيارة دمشق، والذي بدا سابقة فريدة من نوعها في العلاقات ما بين الجماعتين، ودليلاً على تطوّر الوعي السياسي عند العلويين، قد تجاوز، على الأرجح، نطاق الشّكليات والرسائل الرمزية ليبدو أقرب إلى حلف سياسي، أو علاقة تفاهم سياسي بالحد الأدنى. فبعد أيام من رجوع الوفد من دمشق، اجتمع في ١٤ آذار/ مارس بعض أطرافه من العلويين والسنيّين في قرية الصوراني، مكان إقامة الشيخ صالح العلي، وبعد أن تدارسوا الحالة السياسية ونشاط الفريق الاستقلالي الخصم، قرروا توجيه برقيّة إلى المفوض السامي، عن طريق حاكم المنطقة، اشتكوا فيها من افتراءات خصومهم الاستقلاليين والأساليب التي يتبعونها لتشويه نشاطهم

---

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ١٥٥- ١٥٧، وعثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦٥. على أنّ تاريخ اللقاء عند كل من الكيالي وعثمان في ١١، وليس في ٣ آذار / مارس، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ الكيالي قد نقل التاريخ عن عدد «القبس» الصادر في ٥ آذار/ مارس بطريقة خاطئة سهواً، مشيراً إلى التاريخ الهجري الذي كان في ١١ ذي الحجة، وهذا ما وقع به عثمان الذي نقل التاريخ عن الكيالي في أرجح الظن.

الوطني الاستقلالي، وطالبوا المفوض بإرسال نسخة عن برقيتهم هذه إلى لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، وإلى وزارة الخارجية وعصبة الأمم[1].

وقبل سفر الوفد السوري المفاوض إلى باريس بأيام قليلة، خطت الكتلة الوطنية خطوة إضافية نحو العلويين بالخصوص، وذلك بإصدارها بياناً باسم رئيسها هاشم الأتاسي في ١٧ آذار/ مارس، شكر فيه العلويين على تأييدهم للكتلة، وعلى موقفهم الوطني بالمطالبة بالوحدة السورية، ومن ثمّ تطرّق بشكل موجز للحديث عن حقوق العلويين، في خطوة استباقية، ربما، هدف منها إظهار حسن نوايا الكتلة تجاه الأقليات للفرنسيين، وجاء في البيان: «أيّها الأخ العلوي النبيل: إنّ حقك عند أمّتك السورية من الحياة، على قدم المساواة، والتآخي، والتضامن والتكاتف في الحقوق والواجبات مقدس، بالنسبة ذاتها التي تقدّس بها الأمّة السورية حقوقها المشروعة، التي تناضل وتجاهد، وتستبسل في سبيل نوالها»[2]. بيد أنّ موقف الكتلة هذا، وقبله موقف العلويين الوحدويين، لم يكن لهما ذاك التأثير المرتجى على المفاوضين الفرنسيين، فلم تكن المفاوضات، التي بدأت في ٢ نيسان/ أبريل، «سهلة على النحو الذي توقعه السوريون»؛ إذ اصطدمت منذ البداية بموقف فرنسي متشدّد حيال عدد من القضايا، من بينها «إبقاء أنظمة الحكم شبه المستقلة، والحاكمين الفرنسيين، في منطقة العلويين وجبل الدروز»، وفي مواجهة هذا التشدّد، استجاب زعماء الكتلة إلى النصائح التي دعتهم للتروّي في المفاوضات ومحاولة كسب الوقت، على أمل أن تتغيّر الحكومة الفرنسية بعد الانتخابات التي كانت ستجري نهاية الشهر.

في هذه الأثناء، وبعد سفر الوفد المفاوض إلى باريس، ازداد نشاط العلويين الاستقلاليين، الذي اتّخذ أكثر من شكل، ففي ٢٧ آذار/ مارس أصدروا بياناً هاماً موجهاً إلى جمهور العلويين، محذّرين من أنّ نتيجة الوحدة السورية هي

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦٣، ٦٤. والكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) الكيالي: الجزء الرابع.. ص ٢٠٥، ٢٠٦. وعثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦١.

سَوق العلويين إلى التجنيد الإجباري، وفقدان آلاف المتطوعين في جيش المشرق لوظائفهم، وزيادة الضرائب، إضافة إلى «استعبادكم واحتقار كرامتكم ومذهبكم والقضاء على عاداتكم وتقاليدكم»، ليتعهّدوا بعدها بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمّها:

١- الاستقلال العلوي تحت الانتداب الفرنسي، وإننا مستعدون لكل تضحية في سبيل حماية هذا الاستقلال.

٢- إرجاع اسم الدولة العلويّة.

٣- إعطاء العلويين حقوقهم في جميع الوظائف ومرافق الدولة.

٤- توسيع صلاحية المجلس النيابي [التمثيلي] وجعل قراراته المالية والتشريعية نافذة.

٥- زيادة عدد المدارس بين الشعب العلوي، على أن تكون أكثرية المعلمين في هذه المدارس من العلويين.

٦- تخفيض الضرائب وإلغاء ضريبة الدخان في الأماكن غير المحددة.

٧- تعبيد الطرقات المرتبطة رأساً بمراكز النواحي وإعفاء المكلفين من ضريبة بدل الطريق.

٨- منع التبشير الديني في بلاد العلويين(١).

على أنّ أهمية هذا البيان لا تكمن في استغلال المخاوف المتعلقة بالانتماء الطائفي والهويّة الدينية للعلويين، بل في ما بدا تفهّماً من قبل العلويين الاستقلاليين لمطالب الأغلبية العلوية، المتعلقة بشؤونهم الداخلية، لاسيّما الاقتصادية منها، واعترافاً، بشكل أو بآخر، بمدى تردّي السياسة الفرنسية في المنطقة، وخطورتها على العلويين، كما عبّر عنها التعهّد بمحاربة التبشير الديني. وإلى هذا وذاك، حمل إقرار الفريق الانفصالي بمطالب الناس العاديين، وقبله الفريق الوحدوي، دلالة بارزة تشير إلى بداية تغير في نظام السلطة القديم عند

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٦٧ - ٦٩.

العلويين، الذي كان قائماً على نوع من توازن القوى ما بين الزعماء العشائريين، والذي لم يكن يهتم بأحوال الناس بشكل عام، ولعلّ في ذلك إشارة إلى اتساع أفق السياسة في المنطقة، الذي أظهر بدوره أهمية الرأي العام المحلي، بنسبة أو بأخرى. وإلى جانب هذا البيان، الذي يعدّ طبيعياً ومتوازناً بالنسبة إلى النشاط السياسي العام، أظهر الاستقلاليون، وبتحريض من الفرنسيين، استعدادهم لتوتير الأجواء والتحدّي وإثارة القلاقل، ففي يوم افتتاح المفاوضات في باريس، كانت مجموعة من الاستقلاليين المسلحين بالبنادق قد اجتمعت في بانياس، بتسهيل من الحاكم شوفلر، وكان على رأس تلك المجموعة بدوي الجبل، الذي ألقى خطبة متشنّجة استخدم فيها لغة طائفية، وذلك عندما اعتبر أنّ «طلاب الانفصال هم حزب الإمام علي، وطلاب الوحدة من حزب معاوية بن أبي سفيان، فالعنوهم»، وتحدّى الوحدويين بقوله: «إنّ الانفصال باقٍ ولن تستطيع تلك الفئة أن تؤثر عليه، وسيبقى الانفصال بالرغم من أنوفهم، وإذا تحدّاكم طلاب الوحدة فإننا على استعداد لأن نقدم لكم ٣٦ ألف بارودة ماوزر»[١].

ورداً على تمادي الاستقلاليين، أصدرت رابطة الشباب العلوي المسلم، التي أُعلن عن تأسيسها قبل أيام[٢]، بياناً مطوّلاً أرسلته إلى هاشم الأتاسي بصفته رئيساً للوفد السوري المفاوض في باريس في ٧ نيسان/ أبريل، في إشارة رمزية على تأييد الرابطة للكتلة واعتبارها، ربّما، بمثابة مرجعيّتها السياسية في تلك

---

(١) عثمان: **بدوي الجبل**.. ص ٣٠.

(٢) تأسست في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٣٦ من مجموعة من المثقفين العلويين الشباب، كان أمين سرّها محسن علي العباس، من مواليد قرية حمين في ١٩١٣، درس في اللاييك في بيروت، وتخرّج من جامعة دمشق في ١٩٣٤ حاملاً شهادة في الحقوق وإجازة في اللغة العربية في آن، عمل بعدها محامياً في اللاذقية، وفي ١٩٣٦ أصبح قاضياً وتنقل في مناطق عديدة. والراجح أن الرابطة لم تعمّر طويلاً، وعدا نشاطها في إرسال البرقيات والبيانات في مرحلة مفاوضات المعاهدة، لا تظهر المراجع المعتمدة أي دور إضافيّ لها .

الأثناء، على أنّ غاية البيان لم تكن الردّ على بدوي الجبل وأنصاره الاستقلاليين فقط، بل كان أشبه ببيان سياسي مكتمل العناصر، استعرض فيه موقّعوه سوء الأحوال السياسية، على الصعيد الاقتصادي والخدمي والتعليمي، والأسباب التي أوصلت المنطقة إليها، ثم عدّدوا الحالات التي تجاوز فيها الاستقلاليون القوانين وأساؤوا التصرف، شاكين من تساهل الحاكم والسلطات الفرنسية معهم، لكنّ أبرز ما في البيان كان استعراضه الموجز لـ«مبدأ حماية الأقليات»، والطريقة التي ناقش بها هذه المسألة؛ إذ مهّد لها بالقول:

«من المعلوم أن منطقة العلويين فصلت عن أمها سوريا بقرار من المفوض السامي بقصد حماية الأقلية العلوية وحفظ مصالحها ومستنداً في ذلك – حسب منطوق القرار – لرغبات الأهالي. ومع أن حصول هذه الرغبات أمر غير مسلّم به نظراً لعدم إجراء استفتاء يعبر عن رغبات الأهالي الحقيقية، فإننا نعتبر هذه التجزئة أمراً واقعاً لا يمكن تلافيه وندرسه بحسب النتيجة التي أعطاها والتي يمكن أن يعطيها في المستقبل وننفذه من الوجهة القانونية بالاستناد لصك الانتداب وللتعهدات الدولية التي قطعتها فرنسا على نفسها بحماية الأقليات في سوريا. لقد كانت الغاية من فصل منطقة العلويين حفظ مصالح العلويين وضمان حريتهم الدينية وإسعادهم من الوجهتين، المادية والمعنوية، ورفعهم إلى مستوى سائر العناصر السورية، ولكننا باختصار يمكننا أن نقول إن سبعة عشر عاماً من التجزئة لم يكن لها من نتيجة سوى زج هذه البلاد في بؤس وضيق شديد..».

ليصل البيان بعدها إلى مسألة الأقليات:

«إن مبدأ حماية الأقليات هو مبدأ معروف قديماً وقد تعرضت له معاهدات كثيرة قبل صك جامعة الأمم، ولم يتعرض له هذا الصك إلا في المادة ٢٢ الملحقة الخاصة بالانتداب، وقد ذكر هذا المبدأ في

المعاهدات التي عقدتها الجمعية مع الدول الصغيرة أمثال استونيا وليتوانيا وذكرت كيفية المحافظة على الأقليات المذهبية والعنصرية واللغوية. والمبادئ التي يجب أن تراعى لحفظ حقوقها أمثال التساوي في الحقوق والواجبات العامة وإعطاء الأقليات الحق في منح المدارس الخاصة والتعطيل في الأعياد الخاصة وممارسة الطقوس الدينية وغير ذلك من الحقوق التي هي ضرورية لتأمين الحرية الفكرية والمذهبية. ولكن لم نر دولة من دول العالم تسمح لأقلية في بلادها بإجراء انفصال عن الأكثرية في سبيل تأمين المصالح ولا تخلو الآن دولة من دول العالم من أقليات عنصرية أو مذهبية، ولكن أقلية من هذه الأقليات لم تفكر يوماً من الأيام بالمطالبة بالانفصال الموقت أو الدائم عن بلادها، ومع أن جامعة الأمم تعد الضامنة الوحيدة لحماية الأقليات فإنها استثنت مبدأ الانفصال ولم تقرّه، لأن إقراره يفتح باباً لا يغلق من الاعتراضات لكل أقلية تطالب بالحكم الذاتي، وذلك هو منتهى الفوضى والتشويش».

وانتقل البيان من ثمّ للمجادلة بخصوص المسألة العلوية ضمن إطار مسألة الأقليات:

وعلى ذلك فإن إقرار فصل حكومة اللاذقية ليس معقولاً إذا كان القصد منه حماية الأقليات. وكذلك فإن تعهدات فرنسا الدولية وصك الانتداب لا يجبر فرنسا على ذلك الإقرار وكذلك فإن مطالبة بعض سكان منطقة اللاذقية بإبقاء الحالة الراهنة لا يبرر إبقاءها لأن مصالح الأقليات يمكن تأمينها عن غير طريق التجزئة التي تضعف اقتصاديات البلاد، وعلى ذلك فإن قضية التجزئة أو الوحدة هما أمران بيد فرنسا وسوريا. وإذا فرضنا أن منطقة اللاذقية باقية على حالها فإن قضية حماية الأقليات تبقى غير محلولة لأن

هناك مئة ألف علوي يتوزعون بين حمص وحماه وأنطاكية واسكندرون، وفي رأينا أنه إذا كان يوجد خطر يهدد أقلية من الأقليات فإن هذا الخطر يهدد في الدرجة الأولى تلك الأقليات الضئيلة الموزعة في سوريا الداخلية قبل أن يهدد الأكثرية العلوية في منطقة اللاذقية التي تسكن في جبالها آمنة مطمئنة».

وفي ختامه، أورد البيان مطالب رابطة الشباب العلوي، وتبرير تلك المطالب:

وبذلك يكون هذا النظام الموقت - نظام الانفصال - قد أعلن إفلاسه وفشله الفعلي والقانوني، وأنه من المبادئ التاريخية المقررة أن تلك العهود الموقتة كانت دائماً من عوامل القلق والاضطراب والفوضى الاجتماعية، وأن البلاد السورية قد شعرت شعوراً عميقاً بحاجتها إلى نظام مستقر تلتفت فيه إلى تنمية اقتصادياتها المنهوكة. وأن الشباب المسلم العلوي المثقف المشبع بهذه الروح ومقتنعاً بهذه النظريات ومدفوعاً بعامل حبه لوطنه أولاً ولطائفته ثانياً، ومعتقداً أن الوضع الحاضر وضع فاشل غير قابل للحياة، لذلك كلّه طلب الوحدة السورية اللامركزية الإدارية في مؤتمر طرطوس مع بقية الزعماء المشبعين بهذه الروح»[(١)].

على أنّ الجديد الذي أتى مع هذا البيان لم يقتصر على اللغة التي كتب بها، والتي عبّرت عن إلمام واسع بمسألة الأقليات على الصعيد الدولي، وما عناه ذلك من كفاءة الشباب العلوي المثقف، بل لعلّ الجديد كان في ابتعاده عن استخدام الخطاب الوطني الحماسي الذي كان دارجاً في تلك الفترة، فمن دون تكلّف واستعراض، أثبت أصحاب البيان انتماء العلويين الوطني إلى سوريا، دون أن يشعروا بحاجة إلى سوق مبررات لهذا الانتماء سواء باستدعاء التاريخ أو

---

(١) نفسه.. ص ٣٠ - ٣٤.

العزف على وتر الانتماء إلى العروبة، وإضافة إلى ذلك، تجلّت براغماتيّة الموقّعين بعدم اللجوء إلى التحايل على الواقع وإنكار صفة الأقلية عن جماعتهم، التي لم تظهر في بيانهم وكأنّها نقيصة أو علّة في تلك الجماعة، مبيّنين باختصار أنّ أهمّ ما يجمع بين هذه الجماعة وبين الأكثرية هي المصالح الاقتصادية المشتركة بالدرجة الأولى، ومؤكّدين، بشكل غير مباشر، على حيوية هذه المصالح، وكونها أقوى مبرّرات انضمام المنطقة العلويّة إلى الوحدة السورية، حتى وإن كان العلويون سيفقدون بذلك شعورهم بأكثريّتهم في تلك المنطقة.

وفي الجهة المقابلة، وجد الاستقلاليون العلويون أنفسهم مجبرين على تبنّي خطاب الأقليات بشكل كامل، فمع انتهاء الانتخابات النيابية في فرنسا ونجاح الاشتراكيين فيها، وقبل أن تباشر الحكومة الجديدة مهامها برئاسة ليون بلوم، أرسل إليه بدوي الجبل في ٩ أيار/ مايو، بصفته نائباً في المجلس التمثيلي لحكومة منطقة العلويين، رسالة طالبه فيها بالوقوف في وجه انضمام منطقة العلويين إلى الوحدة السورية، استخدم فيها خطاب أقليات متطرّف، سعياً منه، ربما، للتأثير وجدانياً على بلوم كونه، هو الآخر، ينتمي إلى الأقلية اليهودية في فرنسا؛ إذ تناول في رسالته المسألة اليهودية، معتبراً أنّ «حالة اليهود في فلسطين هي أقوى الأدلة الواضحة الملموسة على عنف الضغينة الدينية التي يكنها المسلمون العرب لكل من لا ينتمي إلى الإسلام»، وفي ما خصّ العلويين، فقد ضمّن رسالته نقاطاً عديدة أبرزها:

- «إن الشعب العلوي الذي حافظ على استقلاله بكثير من الغيرة منذ ألف سنة ببذله تضحيات كبيرة في النفوس، هو شعب يختلف بمعتقداته الدينية وعاداته وتقاليده وتاريخه عن الشعب المسلم السنّي السوري. ولم يحدث في يوم من الأيام أن خضع لسلطة دمشق ومدن الداخل.
- إن الشعب العلوي يرفض أن يُلحق بسوريا المسلمة، لأن الدين الإسلامي يعتبر دين الدولة الرسمي في سوريا، والعلوي هناك يعتبر كافراً، وكل ما يملكه من دم ومال وشرف تحت رحمة السنيين. لذلك ألفت نظركم إلى ما ينتظره

العلويين من مصير مخيف فظيع، في حالة إرغامهم على الالتحاق بسوريا، عندما تتخلص سوريا من مراقبة الانتداب ويصبح بإمكانها أن تطبق القوانين والأنظمة المستمدة من دينها.

– إن منح سوريا استقلالها وإلغاء الانتداب يؤلفان فشلاً خطيراً للمبادئ الاشتراكية في سوريا، لأن الاستقلال المطلق لهذه البلاد يعني سيطرة بعض العائلات على مليونين من الأنفس. أما وجود برلمان وحكومة دستورية فلا يضمن الحرية الفردية، لأن هذا الحكم البرلماني ما هو إلا عبارة عن مظاهر كاذبة ليس لها أي قيمة، بل إنه يخفي في الحقيقة نظاماً تسوده الإقطاعية الثقيلة، وهي إقطاعية لم تنفك، بالرغم من وجود الانتداب، تفرض نيرها على الشعب.

– قد ترون من الممكن تأمين حقوق العلويين والأقليات بنصوص معاهدة، أما نحن فنؤكد لكم أن ليس للمعاهدات أي قيمة إزاء العقلية الإسلامية في سوريا. وهذا ما استطعنا أن نلمس مثله في المعاهدة التي عقدتها إنكلترا مع العراق، والتي لم تمنع العراقيين من ذبح الآشوريين والأكراد واليزيديين والشيعيين. فالشعب العلوي، والحالة هذه، يستصرخ همة الحزب الاشتراكي ويسأله ضمانة لحريته واستقلاله ضمن نطاق محيطه الصغير المسالم، ويضع قضيته بين أيدي زعماء الاشتراكيين، وهو واثق من أنه واجد لديكم سنداً قوياً أميناً لشعب مخلص صديق مهدد بالموت والفناء[(١)]».

والحال، أنّ الخطورة التي مثّلتها رسالة البدوي لم تكن في مجرّد الخطاب الطائفي المتطرف الذي كُتبت به، بل تمثّلت تلك الخطورة، أكثر ما يكون، في ما ألمحت إليه من إنكار صفة الإسلام عن العلويين، إضافة إلى هجوم البدوي الشرس على المسلمين بالعموم، والجرأة التي لم تكن في مكانها باتّخاذه موقفاً متعاطفاً مع المسألة اليهودية في فلسطين، ذاك أنّ خطورة هذه المواقف كان يمكن

(١) نفسه.. ص ٥٥، ٥٦.

لها أن تنعكس على مجمل العلويين كطائفة، وتخلق مناخاً معادياً لهم، سواء على الصعيد الديني داخل البيئة السنيّة السورية؛ إذ تفتح باباً للعداء ما بين الجماعتين، أم على الصعيد الوطني بالعموم، نتيجة لمعارضة الإجماع السوري والعربي حيال المسألة اليهودية في فلسطين في تلك الفترة.

وفي هذا كلّه، ترجّح المصادر بأنّ الردّ الأوّل على بدوي الجبل قد جاء في ٢٧ تموز/يوليو، أي بعد نحو ثلاثة أشهر من تاريخ إرساله لتلك الرسالة، وفي أغلب الظنّ أن سبب تأخّر الردّ قد يكون في أنّ الرسالة لم تكن مطروحة للنشر واطلاع الرأي العام السوري على تفاصيلها، وربّما أحيطت بنوع من الكتمان في أوساط الحكومة الفرنسية، ما أخّر تسرّبها إلى أوساط الفريق السوري المفاوض في حينه[1]. وقد جاء الردّ الأول عليها على شكل بيان مطوّل أرسله العلويون الوحدويون إلى وزير الخارجية الفرنسي، لم يكتفوا فيه بتفنيد مزاعم البدوي، بل أعادوا شرح قضيّتهم وتأكيد مطالبهم، وهنا أبرز ما ورد فيه:

«إن الاستقلال الإداري (الأتونومي) الذي أُعطي لبلاد العلويين عام ١٩٢٠ لم يكن في مبدئه سوى نظام مؤقت، يتسنى للعلويين بكنفه سرعة تطورهم السياسي، والإداري، والعلمي، كي يتساووا برُقي مع إخوانهم في سوريا، ولكن فحوى تصريحات فخامة المسيو بونسو المفوض السامي في سوريا ولبنان تجاه لجنة الانتدابات عام ١٩٣٣، وتصريحات المسيو دوكيه العديدة تجاه اللجنة ذاتها لم تكن

(١) ولعلّها لم تصل إلى صحيفة «القبس» التي كانت أبرز المهتمين بتوثيق تفاصيل مسألة انضمام المنطقة العلوية إلى الوحدة السورية، وبالتالي غابت أيضاً عن عبد الرحمن الكيالي، الذي بدوره وثّق معظم تلك التفاصيل من بيانات ورسائل. والأرجح أنّ ظهورها لأول مرة كان في صحيفة «البشير» البيروتية، الناطقة باسم اليسوعيين، في عددها الصادر يوم ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ في سياق حملتها على بدوي الجبل، وعنها نقل هاشم عثمان تفاصيل الرسالة في كتابه. إلا أنّ ذلك لا ينفي الاحتمال الكبير بتسرّب تلك الرسالة إلى أوساط الكتلة.

من الجــلاء والوضــوح بمكان، والحــوادث أعظم برهان أن هذا الاستقلال الإداري (الأتونومي) بدلاً من أن يكون للعلويين عامل رقي، لم يكن سوى عامل انحطاط وتأخر، فإفقار البلاد المطرد، بضرائب باهظة، والتفكك والانحلال اللذين أصابا فكرة الوفاق والألفة بين العلويين من جراء تطبيق واتباع مبدأ فرق تسد، وإفساد معنويات البلاد بإنالة الحظوة لطبقة من الناس لا تمثل خيارهم، وإهمـال المعـارف العـامـة، براهين لا تقـبل النقض على هذا الانحطاط».

«إن العلويين شـيـعـة مسلمـون، وقـد برهنوا طوال تاريخـهـم عن امتناعهم عن قبول كل دعوة من شأنها تحوير عقيدتهم، فهم يحتفظون بشدة بالعقيدة الشيعية الإسلامية.

وكأن الصدف يا معالي الوزير ساقت تبشير الآباء اليسوعيين إلى جبالنا وأخذ هذا التبشير يتسرب إليها منذ عام ١٩٣٠، ومن المفيد إحاطة معاليكم علماً أن الكثيرين من الموظفين الفرنسيين الإداريين يرون بعين الارتياح أعمال الآباء اليسوعيين، وبعدة مناسبات منذ عام ١٩٣٠ استلفتنا نظر السلطات العليا في باريس وبيروت إلى هذه الحوادث التبشيرية التي تكون معذورة لو أن الدافع لها اليقين والإيمان، إلا أن الشيء المشين في هذه الحـوادث، وهنا مـوضع استيائنا، وعلة احتجاجنا هو استثمار واستغلال فاقة شعب فقير وشراء ضمائر ضعيفة كما تشرى السلع لتمرق من دين إلى دين آخر».

«إننا نقـول لكم يا مـعـالي الوزير، والألم يحزّ نفوسنا، إنّ بعض النواب العلويين، كي يبرّروا الانفصال، حارس منافعهم الشخصية، قدموا لمعاليكم، ولمعالي رئيس الوزارة، مذكرة ينكرون فيها وجود أية رابطة تربطهم بالإسلام والعروبة، ويزعمون أن فقدان رابطة عامة

دينية وعرقية بينهم وبين السوريين يعرضهم لاضطهاد المسلمين العرب ضمن الوحدة السورية.

إنّ هذه المزاعم يا صاحب المعالي تناقض ذاتها بذاتها، وتكذب نفسها بنفسها، فلكي يكون العلوي علوياً، يجب عليه أن يكون مسلماً. فالدين الإسلامي شرط التزامي للانتساب للعلويين، والتشيع لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه».

«إننا دون أن نرغب بالدخول في بحث علمي عن أنساب العلويين فإنه لا يسعنا إلا أن ندحض دحضاً مطلقاً الرأي الانفصالي القائل، إن العلويين منحدرون من أقوام غير عربية، وإن السكوت عن هذا الادعاء الانفصالي الوهمي ثلمة لكبريائنا ولكرامتنا»[١].

على أنّ الردّ الثاني على رسالة بدوي الجبل، لم يكن رداً مباشراً؛ إذ كان بعيداً عن الشخصنة وأكثر عموميّة في توجّهه، وشكّل في حينه منعطفاً أساسياً في المعركة ما بين العلويين الوحدويين والكتلة من جهة، والعلويين الاستقلاليين والفرنسيين من جهة أخرى، ومنعطفاً تاريخياً، ربما، في حياة العلويين السياسية، ففي ٣١ تموز/يوليو أصدر مفتي القدس الحاج أمين الحسيني فتوى أكّد فيها إسلام العلويين.

لكن، ولئن كانت هذه الفتوى ضرورية في سياق تطور الأحداث، فلماذا صدرت عن المفتي الحسيني تحديداً وليس عن غيره؟

الواقع أنّ الحصول على إجابة دقيقة عن هذا السؤال أمر متعذّر، ذاك أنّ المصادر المتوافرة لا تذكر الأسباب التي دفعت الحاج أمين لإصدار فتواه، ولا تفيد بتوضيح ما إذا كان على علاقة بالعلويين في تلك الفترة، وهو أمر يبدو مستبعداً على الأرجح، وبهذا، تبقى الإجابة محصورة في نطاق التحليل والاستنتاج. بداية، وانطلاقاً من الاعتبارات القائلة بعدم وجود صلة مباشرة ما

---

(١) الكيالي: الجزء الرابع.. ص ٢٩٦ – ٣٠٢.

بين المفتي وبين العلويين من جهة، وعدم وجود دور مباشر له في قضايا السياسة الداخلية السورية، لابدّ من الافتراض بأنّ صدور الفتوى عن الحسيني قد تمّ بموجب طلب أو تكليف من طرف سوريّ، والراجح أنّ هذا الطرف هو الكتلة الوطنية بما أنّها صاحبة المصلحة السياسية في صدور تلك الفتوى. هنا، وفي إطار التحليل والاستنتاج، وجب التفريق ما بين دواعي ذاك الطلب أو التكليف من جهة، وبين مصلحة الحاج أمين الشخصية في التورط بهذه المسألة.

فبالرغم من عدم تطرق المصادر إلى الحيثيّات والتفاصيل التي دعت إلى إصدار الفتوى، تبدو نظرية محمد كامل الخطيب في تفسير ذلك[١]، الأكثر نضجاً ومنطقيّة فيما يتعلّق بالأمر[٢]: فقد كانت رسالة بدوي الجبل، بما حملته من عبارات شكّكت بانتماء العلويين الديني للإسلام، الدافع الرئيسي، برأي الخطيب، لإصدار الفتوى، والأرجح أنّ الكتلة الوطنية كانت وراء صدورها، مدفوعة برغبتها في تخفيف حدّة مسألة الأقليات أثناء المفاوضات في باريس. أما اختيارها للمفتي الحسيني، فجاء لكونه ليس طرفاً مباشراً في القضية السورية، الأمر الذي يضفي على الفتوى طابعاً أكثر شموليّة وقوّة ممّا لو صدرت عن جهة سوريّة داخليّة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ لجوء الكتلة إلى جهة خارجية تُصدر الفتوى، سيوفّر على زعماء الكتلة، تحديداً أولئك الذين تحوي قاعدتهم الشعبية جزءاً وازناً من المتدينين، حرج التورّط المباشر في

(١) حديث مع محمد كامل الخطيب. طرطوس، شتاء ٢٠١٣.

(٢) في مقالها عن «العلويين الانفصاليين والوحدويين»، تخلُص جيتا يافي-شاتزمان في الخاتمة إلى أنّ احتدام المعركة بين الفريقين أدّت إلى ظهور الفتوى، دون أن تبرّر خلاصتها هذه، انظر Yaffe-Schatzmann: Alawi Separatists and Unionists .. p.37 وللاطلاع على وجهة نظر أخرى في تبرير فتوى الحسيني انظر:

Yvette Talhamy: The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria (Middle Eastern Studies,Vol. 46,March 2010)

إصدارها عن أي جهة سوريّة مرتبطة بها[(١)]، وربّما تجنّب الدخول في جدل ديني، كانت البلاد في غنىً عنه في حينه، خصوصاً وأنّ بعض المشايخ المحسوبين على الكتلة، كانوا قد تسبّبوا أثناء فترة المفاوضات، في إحداث أعمال فتنة في حلب بين المسيحيين والمسلمين، سبّبت غضب زعماء الكتلة الموجودين في باريس وقتها[(٢)].

وإلى ذلك كلّه، يمكن القول بأنّ الحاج أمين كان مضطراً، بشكل أو بآخر، إلى مسايرة أصدقائه من زعماء الكتلة في دمشق، والأمر لا يتوقف هنا على حاجة المفتي إلى الدعم السوري للانتفاضة في فلسطين في تلك الأثناء، ذاك أنّ هذه الانتفاضة نفسها كانت قد شكّلت في تلك الأثناء تحدّياً وتهديداً للزعامة التي يمثّلها المفتي، فعدا أنّها كانت موجّهة ضدّ الانتداب البريطاني والسياسة الصهيونية، فقد مثّلت هذه الانتفاضة أيضاً نوعاً من حركة احتجاج شعبي على سياسة الأعيان الفلسطينيين المهادنين للانتداب، وأبرزهم المفتي نفسه، الذي يدين بمنصبه وزعامته إلى الانتداب. هكذا، كان المفتي، كغيره من الزعامات التقليدية، مضطراً إلى مواكبة تلك الانتفاضة، ولمّا كانت هذه الانتفاضة قد أفرزت طبقة جديدة من القيادات الوطنية في فلسطين، القادمة من صفوف الطبقة الوسطى ومن المدن الناقمة على احتكار الأعيان المقدسيين للسياسة

---

(١) لا بد من الإشارة إلى أنّه سبق لمؤسسة دينيّة سنيّة، هي اللجنة التنفيذية للدفاع عن الأوقاف ومقرّها حلب، أن اعترفت بإسلام العلويين. وذلك في أحد تقاريرها الصادر في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٣٥، ضمن سياق اعتراضها على فصل أوقاف علويي سنجق الاسكندرون عن أوقاف السنيين. على أنّ الاعتراف هذا يمكن وضعه في إطار مواجهة تلك المؤسسة مع الفرنسيين بخصوص مسألة الأوقاف الإسلامية بالعموم، إضافة إلى السياق الذي كانت تبرز فيه ردود أفعال الحلبيين على تطورات الأحداث في سنجق الاسكندرون، أكثر من كونه، أي الاعتراف، قد جاء تلبية لحاجة سياسيّة في سياق مسألة الوحدة السورية وإشكالياتها. انظر هنا، الكيالي: الجزء الرابع.. ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٢٦٥– ٢٧١، وبابيل: **صحافة وسياسة**.. ص ١٠٧.

الفلسطينية، إضافة إلى العلاقة التي نشأت بين هؤلاء الوطنيين وبين الوطنيين السوريين والكتلة، فقد كان مركز المفتي ومكانته في دمشق عرضة لمنافسة خصومه الفلسطينيين، والذي طالما اعتمد على سياسيي دمشق وصحافتها في هجومه وحملاته ضدّهم في فترة ما قبل الانتفاضة، لاسيّما أعضاء حزب الاستقلال. بالتالي، لم يكن الحاج أمين، بما عُرف من براغماتية وحنكة سياسية، في وارد خسارة دمشق، ليس لهذه الاعتبارات فقط، بل لاعتبار آخر لا يقلّ أهمية عنها، يتعلّق بكون زعماء الكتلة، وعلى رأسهم شكري القوتلي وجميل مردم بك ونبيه العظمة، كانوا، بشكل أو بآخر، بمثابة صلة الوصل في علاقة الملك السعودي مع السياسة والسياسيين في المشرق، وكان المفتي يعتمد على دعم الملك السعودي له في مواجهة عدوّهما المشترك، الأمير عبد الله في شرق الأردن.

ولعلّ الدور الحيوي الذي لعبه المفتي في هذه المسألة، كان فرصة لكسر القيد الذي كان منصبه «الديني» يفرضه عليه، فمن بين جميع سياسيي المشرق، كان الحاج أمين، وكما لاحظ رشيد الخالدي، استثناءً في نماذج تلك الزعامات الوطنية؛ إذ استندت زعامته إلى المؤسسة الدينية التي يرأسها، فلم يكن خطيباً جماهيرياً كما كان سعد زغلول أو مصطفى النحاس في مصر، أو عبد الرحمن الشهبندر وشكري القوتلي في سوريا، ولم تكن زعامته حصيلة نضال وطنيّ أو مؤهلات شخصية ومهارات قيادية[١]. انطلاقاً من ذلك، ومن خلال مشاركته في مسألة العلويين، ربما أراد أن يثبت بأنّ لمنصبه الدينيّ قدرة على التأثير في أمور سياسية أكثر منها دينية بحتة، وإن اتّخذت شكلاً دينياً، كما في مسألة الأقليات وما لها من طابع دولي.

من جهة أخرى، ربّما أراد المفتي أن يوصل رسالة غير مباشرة إلى أصدقائه

---

(1) Rashid Khalidi: The Iron Cage, The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Beacon Press- USA, Oneworld Publications- England, 2006), p.60, 61.

البريطانيين، يظهر لهم من خلالها أهميته السياسية: فزعامته التي ترتكز على المنصب الذي يشغله، والمؤسسة التي يرأسها، والذي يعود الفضل في إنشائهما وتعيينه فيهما إلى الإنكليز، لم تعد محصورة بالشأن الفلسطيني، أو بجانبها الرمزي الديني، بل يمكن لها أن تكون فاعلة في أمور أكثر حساسية من الناحية السياسية، الأمر الذي يمكن أن يساعد الإنكليز في سياستهم العربية والإسلامية، من الهند شرقاً إلى مصر غرباً. كما أنّ مشاركة المفتي في مسألة الأقليات السورية، في الشكل الذي جاءت عليه، كانت تصبّ في مصلحة البريطانيين، في إطار التنافس القائم بينهم وبين الفرنسيين في المشرق، لاسيما ذلك التناقض ما بين سياسة القومية العربية التي كانت تتبناها بريطانيا، وسياسة الأقليات والحفاظ على الدور التاريخي التي كانت تتمسك بها فرنسا.

أخيراً، قد تكون مشاركة المفتي في هذا الموضوع فرصة لتحدّي غريمه وخصمه، الأمير عبد الله في شرق الأردن، وذلك من خلال مسألة الأقليات، ذاك أنّ تورط المفتي في مسألة الأقليات السورية، بإمكانه أن يشكّل نوعاً من الخطر على سياسة عبد الله ومخططه المتعلق بسوريا، لاسيما وأن علاقة عبد الله التاريخية بإحدى تلك الأقليات، أي الدروز، كانت تشكّل دعامة لأطماعه في سوريا. وبديهيّ، في الوقت نفسه، أنّ تحدّي عبد الله كان من الأمور التي تصبّ في مصلحة غريمه الأقوى، الملك السعودي.

لكن، وإذا قبلنا بهذه التحليلات والفرضيات المتعلقة بفتوى الحاج أمين، يبقى ثمّة شيء ناقص، يتعلّق بالشخصية التي كانت خلف فكرة الفتوى، أو، في حدّ أدنى، خلف تنفيذها عبر اختيار المفتي الحسيني. وبغياب الأدلة والمعلومات، تشير الاحتمالات إلى أنّ الشخصية الأساسية التي كانت خلف المسألة برمّتها ربّما، ليست سوى شخصية رياض الصلح، وذلك يعود برأينا إلى سببين رئيسيين، ذاك أنّ الصلح كان أشدّ أعضاء الكتلة رغبة في إنجاح المعاهدة من جهة، كما أنّه كان أكثرهم قدرة على تفهّم الحساسيات المرتبطة بها، لاسيما فيما يتعلق بمسألة الأقليات. فبالرجوع إلى الدور المركزي الذي لعبه الصلح بعد

توقيع المعاهدة في إقناع العلويين الاستقلاليين بقبول الانضمام إلى الوحدة السورية، يتبيّن أنّه كان صاحب مصلحة في تفاهم العلويين مع الكتلة، وذلك يعود في الدرجة الأولى إلى مسألة الأقضية الأربعة التي كانت الكتلة تطالب باسترجاعها من لبنان. فالراجح أنّ الصلح، الذي كان إلى جانب دعمه لشركائه السوريين في الكتلة، يخوض معركته السياسية اللبنانية في مواجهة المسيحيين الموارنة، قد توصّل في وقت مبكّر، ربّما قبل بداية المفاوضات في باريس[1]، إلى قناعة باستحالة تحقيق مطلب الكتلة باستعادة الأقضية الأربعة، أو حتى طرابلس ومنفذها البحري في حدّ أدنى، الأمر الذي أراد الصلح استثماره في سياسته اللبنانية والسورية، فعلى المستوى اللبناني، كان يأمل في أنّ التنازل عن المطالبة بالأقضية سيجعل الموارنة، في المقابل، أكثر ليونة في قبول نوع من التنسيق بين سوريا ولبنان في المسائل السياسية والاقتصادية، فضلاً عن تأثير ذلك على مستقبل مشاركة المسلمين في العملية السياسية اللبنانية. وهي أمور كانت ستنعكس على السياسة السورية بدروها، ذاك أن علاقة التنسيق ما بين البلدين، ستشكّل للسوريين، وللكتلة بشكل خاص، ضمانة لمصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ونوعاً من الاطمئنان إلى عدم التعارض مع مصالحها السياسية كذلك الأمر. وانطلاقاً من هذا السياق، ومن الواقعية السياسية التي تحلّى بها الصلح، كان على السوريين التركيز على المنفذ البحري الوحيد الذي تبقى لسوريا، بعد الاقتناع بصعوبة استعادة المنافذ البحرية اللبنانية أو حتى السيطرة على منفذ الاسكندرون، وبالتالي، كان عليهم أن يضمنوا ضمّ منطقة العلويين التي يقع فيها المنفذ البحري، وهذا ما فرض عليهم أن يقاوموا نشاط سلطة الانتداب الفرنسي والعلويين الاستقلاليين، الذي بلغ مستوى أدرجت فيه المسألة العلوية بقوّة في إطار مسألة الأقليات، ووصلت إلى مرحلة حساسة مع رسالة بدوي الجبل التي لعبت على وتر المخاوف الدينية، فضلاً عن

(١) بيضون: **رياض الصلح في زمانه**.. ص ١٣٨- ١٤٠، ١٤٤- ١٤٦.

الطرح الذي تقدّم به العلويون الاستقلاليون في فترة لاحقة، والمتمثّل بطلب ضمّ منطقتهم إلى الكيان اللبناني، خصوصاً أنّه لم يُرفض بشكل مباشر بل استغرق وقتاً لاتخاذ القرار برفضه، سواء من قبل اللبنانيين أو الفرنسيين[١]. هنا تحديداً يكمن دور الصلح الأساسي في هذه القضية، فباعتباره كان أكثر أعضاء الكتلة تفهّماً لحساسية الأقليات وعلاقة الأكثرية السنيّة بها، والتي لا تقتصر على ثنائية الإشكالية المسيحية - الإسلامية، بل كذلك على إشكالية الجماعات الإسلامية غير السنيّة، الأمر الذي خبره الصلح طويلاً في علاقته التاريخية، وقبلها علاقة والده وعائلته، مع الشيعة في لبنان، بالتالي، هذا ما يرجّح اعتباره صاحب فكرة الفتوى تلك. ولعلّه كان أيضاً وراء اختيار المفتي الحسيني لإصدارها، وذلك لعدّة أسباب، فعدا صعوبة إصدار فتوى دينية من الداخل السوري، كما ذكرنا سابقاً، ورغبة الحسيني في دعم موقفه بين زعماء الكتلة، كانت العلاقة المتينة التي تربطه برياض الصلح، الذي تمتّع بتأثير واسع على زعماء الكتلة، تسمح للصلح بأن يطلب من المفتي إصدار تلك الفتوى، التي ستساعد في تحقيق مصالح الجميع، بمن فيهم المفتي الحسيني والصلح وزعماء الكتلة[٢].

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٢١. وبيضون: **رياض الصلح**.. ص ١٥٢.

(٢) هذه الفرضية لا تستند إلى مصدر موثوق ويصعب تأكيدها بالرغم من احتمال حدوثها. وفي مراسلة بيني وبين أحمد بيضون بتاريخ ٢٥ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣، لم يستبعد أن يكون الصلح قد لعب هذا الدور في صدور فتوى المفتي الحسيني، مشدّداً على أنّه لا يرد في المصادر. من ناحية أخرى، لا يمكن إهمال جانب مهم، نبّهني عليه بيضون في الوقت نفسه، يتعلق بالاتصالات التي أجرتها بعض شخصيات الكتلة مع ممثلين عن القيادة الصهيونية في باريس ودمشق، خلال ذروة الثورة في فلسطين في ١٩٣٦، والتي استاء منها الجانب الفلسطيني بدوره، خصوصاً وأنّ للصلح دوراً في تلك الاتصالات. إلا أنّ ذلك وبالرغم من تعقيده لفرضيتي، قد يكون مبرراً لها من جهة أخرى، فبرأيي أنّ العامل الشخصي لعب دوراً أساسياً في إقناع المفتي الحسيني بإصدار الفتوى، التي من الممكن =

في كل الأحوال، تأخّر قليلاً انضمام منطقة العلويين إلى الوحدة السورية؛ إذ بدا وأنّ الكتلة أجّلت التفرّغ لهذه المسألة إلى ما بعد الانتخابات النيابية وتسلّمها للحكم، وذلك على عكس ما كانت اتفقت عليه مع الفرنسيين. وكان من المفترض أن تجرى عمليتا تفاوض، تتعلق كلّ منها بمسألة ضمّ إحدى منطقتي الحكم الذاتي، وقد اختارت سلطة الانتداب أن تكون البداية في الجانب العلوي قبل الدرزي، ربّما لإدراكها بصعوبة تقبّل العلويين لفكرة ضمّ إقليمهم إلى دمشق، في مقابل صعوبة تطبيق الفكرة على الجانب الدرزي، خاصة وأنّ الفرنسيين كانوا مقتنعين بوجود نوع من الخوف أو الخشية عند العلويين تجاه حكم دمشق، على عكس الدروز، وقد يكون لموقع الإقليم العلوي دوره في أولويات الفرنسيين، ذاك أنّهم قد يكونون أرادوا الإسراع في حسم المسألة المتعلقة بالحدود اللبنانية، لاسيما مسألة المنفذ البحري الذي كان السوريون على وشك خسارته في لبنان، ليتبقى لهم التركيز على ما تبقى، وهو المنفذ الذي يقع ضمن منطقة العلويين.

بالعموم، بدأت سلطة الانتداب، اعتباراً من نهاية أيلول/ سبتمبر، التمهيد لعملية المفاوضات، واتخاذ الإجراءات المساعدة على تسهيلها والتحضّر للتطورات القادمة، التي كان منها قرار المفوض السامي بإعفاء الحاكم الفرنسي لمنطقة العلويين، شوفلر، من منصبه، باعتباره من المعارضين لفكرة ضمّ المنطقة إلى دمشق، إضافة إلى نقل عدد من ضباط الاستخبارات الفرنسيين من المنطقة إلى أقاليم أخرى. وتمّ تعيين المسيو دافيد مكان شوفلر، كحاكم مؤقت للمنطقة لغاية تسمية الحكومة السورية لحاكم سوري يحلّ مكانه، حسب المعاهدة. وفي ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، عقد اجتماع ضمّ الحاكم الجديد، دافيد، والمسيو كيفيه،

= أنّها جاءت أيضاً كرسالة غير مباشرة منه إلى الكتلة، أراد من خلالها إظهار أهميته وقدرته الكبيرة على مساعدتها في مسألة حساسة كمسألة الأقليات، وربما كمحاولة لثنيها عن الاستمرار بالمفاوضات مع الجانب الصهيوني.

الموظف في الخارجية الفرنسية، والذي كان قد شارك في مفاوضات باريس، إضافة إلى الأعضاء الـ ١٢ للمجلس التمثيلي لمنطقة العلويين، الذين كانوا من العلويين والمسيحيين والإسماعيليين؛ إذ تغيّب الأعضاء السنيون الخمسة للمشاركة في احتفالات دمشق. وقد شرح الحاكم الجديد أثناء الاجتماع الشروط والأساسات التي ستتم بناءً عليها عملية الضمّ.

في هذه المرحلة تحديداً، لا توجد تفاصيل دقيقة عن مجرى المفاوضات، عدا بعض النقاط والخلاصات التي أوردها شامبروك، والتي يمكنها أن تعزّز من احتمال يتعذّر تأكيده، وهو أنّ الفريق العلوي الذي كان يتولى المفاوضات بشكل رسمي، كان الفريق الاستقلالي، ما يعني بأنّ الفريق الوحدوي لم يمارس في هذه المرحلة ضغوطاً على منافسه، ذاك أنّ الوحدويين، وإدراكاً منهم بأنّ الوحدة مع دمشق أمر محتّم في النهاية، قد أفسحوا المجال للاستقلاليين لتصدّر المفاوضات، رغبة في تطمينهم ومنحهم الوقت الكافي للاقتناع والموافقة على الوحدة. وفي هذا المجال، يشير شامبروك إلى أنّ الموقف العلوي كان رافضاً ومتشكّكاً في البداية، وأنّ العلويين رفضوا استقبال موفدين من الكتلة للحوار معهم، الأمر الذي دعا الكتلة إلى الطلب من المفوض السامي الضغط على العلويين. لكنّ دومارتيل رفض ممارسة أي نوع من الضغوط عليهم، مفضلاً منحهم بعض الوقت ليقتنعوا بالاتفاق، لكنه، في المقابل، ضغط على الكتلة نفسها، طالباً منها أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في هذه المسألة. وحسب شامبروك، رضخت الكتلة إلى ضغوط دومارتيل ووافقت على القيام بمحاولة للتقارب مع العلويين وإثبات حسن نواياها في مسألة الوحدة، فعرضت أن تعترف بسلطة المجلس التمثيلي للإقليم العلوي طيلة الفترة الانتقالية للمعاهدة[1].

وفي هذا الإطار، نجد في صحيفة «ألف باء» الدمشقية تأكيداً لبعض

---

(1) Shambrook: French Imperialism .. p.222 - 224, 242.

الجوانب التي ذكرها شامبروك، لاسيما رفض العلويين التفاوض المباشر مع الكتلة، ففي عددي الصحيفة الصادرين في ٥ و٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦، يتبيّن مثلاً بأنّ عملية التفاوض كانت تعتمد على وسطاء بين الكتلة وبين العلويين الاستقلاليين، وقد تألف الوسطاء من فريقين فيما يبدو، كان الأول يضم مجموعة من الشخصيات السنيّة المنتمية إلى منطقة العلويين، والتي لم تكن محسوبة على الكتلة الوطنيّة وممثّليها في اللاذقية، بل كانت أقرب إلى معارضتها بحكم التنافس بينها وبين آل شريتح، أبرز ممثلي الكتلة الوطنية في اللاذقية، وكان أبرز أعضاء هذا الفريق هُم المحامي ماجد صفية والشريف زين العابدين والشريف عبد الله، بينما كان فريق الوساطة الثاني مكوناً من رياض الصلح لوحده[1]. وفيما لا تشير المصادر المتوافرة إلى أي اجتماع قبل ٤ كانون الأول/ ديسمبر، إلا أنّ هذا الاحتمال يبقى وارداً في سياق التحضير للمفاوضات، لكنّ يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر كان حاسماً فيما يبدو؛ إذ استمرت المفاوضات خلاله بشكل متقطّع وتواصلت حتى التاسعة والنصف ليلاً، حيث تمّ التوصل إلى اتفاق ينص على ضمّ منطقة العلويين إلى الوحدة السورية، وكان يمثّل العلويين الاستقلاليين في مفاوضات بيروت رئيس المجلس التمثيلي إبراهيم الكنج ووديع سعادة وصديق الياس، بينما تمثّلت الكتلة بشكري القوتلي وجميل مردم بك، وفي اليوم التالي، أعلن المفوض السامي

---

(١) أشار أحمد بيضون إلى أنّ «مفاوضات التوحيد» قد دارت في بيروت، وبعد التوقيع على الاتفاق، وفي بيان الشكر الذي أصدره الوفد العلوي، وشكر وفد الكتلة الوطنية، أثنى «على ما قام به الزعيم الوطني الأستاذ رياض بك الصلح من جهود جبّارة طيلة عدة أشهر كان منزله العامر خلالها مقرّاً للاجتماعات والتمهيدات وتقريب النظريات. وقد كان ذلك بوساطة وتكليف منّا دعمته اجتماعات حضرته إلى النوّاب المشار إليهم في الفنادق وزياراتهم له في منزله وخلواته معهم في كثير من الأحيان». انظر، بيضون: **رياض الصلح في زمانه**.. ص ١٦٤.

دومارتيل قرار الضمّ رسمياً خلال حفل دعا إليه وفدَي الكتلة والعلويين والموظفين الفرنسيين.

لكن ما هي الشروط التي على أساسها وافق العلويون الاستقلاليون على الانضمام إلى الوحدة السورية؟ فحسب هاشم عثمان تمثلت تلك الشروط بالنقاط التالية:

١- بقاء المنطقة العلوية في حدودها الحالية.
٢- أن يكون عموم موظفي المنطقة من أبنائها وليس للسوريين الحق بإرسال مأمور ما عدا المحافظ.
٣- يعيَّن المحافظ من خارج المنطقة بشرط أن يؤخذ رأي المجلس العلوي بتعيينه، على أن يعيّن مقابل ذلك اثنان من المنطقة العلوية محافظَين في [المناطق] الداخلية.
٤- أن يكون ضباط الشرطة والدرك وأفرادها من أبناء المنطقة تحت مشارفة مستشار فرنسي.
٥- أن يعيّن وزير في الوزارة من أبناء المنطقة.
٦- يعيّن من أبناء المنطقة عضو في محكمة التمييز.
٧- أن يشترك أبناء المنطقة اشتراكاً نسبياً في جميع المصالح المشتركة كالبرق والبريد والتمثيل الخارجي والجمارك.
٨- أن يؤخذ من أبناء المنطقة للداخل عدد من الموظفين في حكومة اللاذقية.
٩- بقاء المجلس التمثيلي الحالي لإتمام مدته لكونه منتخباً من الشعب ويبقى اسمه المجلس التمثيلي بشكله الحالي.
١٠- أن يكون لبلاد العلويين الحق في طلب كل امتياز تناله أنطاكية واسكندرون ما عدا الالتحاق بالترك.
١١- إذا عقدت الخزينة السورية يوماً ما قرضاً وعجزت عن الدفع فإن المنطقة العلوية غير مسؤولة عن هذا العجز ولا تشارك في دفعه.

١٢- أن يعامل الحزب الاستقلالي المعاملة الفضلى، وأن لا يعرّض للانتقام والتحدي وضياع الحقوق.

١٣- عدم الاعتراف بمكتب الكتلة الوطنية في حكومة اللاذقية ولا بتشكيلات هذا المكتب وقمصانه الحديدية وحرسه الوطني.

١٤- يقوم أحد صاحبَي المعالي جميل مردم بك أو القوتلي بزيارة رسمية لأعضاء الحزب الاستقلالي.

١٥- تأمين حقوق الشعب العلوي في جميع المرافق الحكومية.[١]

وكثيرة هي الدلالات التي تعبّر عنها هذه الشروط، فعدا أنّها عكست حذر العلويين الاستقلاليين من الكتلة، وتفضيلها، بالتالي أن يكون تعاملها معها قائماً على المستوى الرسمي الحكومي، لا بصفتها حزباً أو تياراً سياسياً، كما يتّضح من الشرط المتعلق بمكاتب الكتلة وتشكيلاتها في اللاذقية، فقد عكست الشروط أيضاً خشية العلويين الاستقلاليين من أن تنعكس الوحدة السورية سلباً على الحالة الاقتصادية للعلويين، بيد أنّ اللافت في هذه الشروط، من جهة أخرى، تلك الرغبة التي أظهرها العلويون في أن تكون العلاقة فيما بينهم وبين دولة الوحدة السورية علاقة مشاركة سياسيّة، يتمثّل فيها العلويون بالحكومة والإدارات والوظائف، وهذا ما يمكن تفسيره بأنّ العلويين قد توصّلوا إلى قناعة في تلك الفترة بأنّ حالة العزلة عن بقيّة المحيط السوري لم تعد حالة صحيّة، وبأنّ رغبة في الاندماج والانخراط ضمن دولة الوحدة كانت قد بدأت بالظهور في أوساطهم، بشكل أو بآخر، وما يدعم هذا الاستنتاج أنّ اللغة التي كُتبت بها مطالب العلويين الاستقلاليين، وبالرغم من وضوحها، لم تكن لغة حادّة تعبّر عن تمايز بين أقليّة وأكثريّة. والأرجح، انطلاقاً من هذا السياق، أنّ لائحة الشروط التي عرضها العلويون الاستقلاليون قد كُتبت بالتوافق والتنسيق مع العلويين

---

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ٧٨، ٧٩. أمّا عند شامبروك فكان الطلب الرئيسي للعلويين هو الحفاظ على الحدود الحالية لمنطقة اللاذقية، انظر: Shambrook: French Imperialism .. p.224

الوحدويين، الذين يمكن اعتبار غيابهم عن مفاوضات بيروت والاكتفاء بحضور الاستقلاليين، موافقة منهم على ما سيتوصل إليه هؤلاء من نتائج على أثر المفاوضات، وفي هذا الإطار، يمكن التأمّل قليلاً في الطلب المتعلّق بزيارة القوتلي أو مردم بك لأعضاء الفريق الاستقلالي"[1]، ذاك أنّ الغاية من ذلك على الأغلب هي إعادة الاعتبار للاستقلاليين وعدم تصويرهم كفريق خاسر، وبالتالي، الحفاظ على وحدة الصفّ العلويّ استعداداً لتجربة سياسيّة جديدة.

وأخيراً، وبعد إعلان انضمام منطقة العلويين، أو حكومة اللاذقيّة، كما كانت تسمى رسمياً، إلى الوحدة السورية، عيّنت الكتلة الوطنيّة أحد أعضائها البارزين، مظهر رسلان، محافظاً على منطقة اللاذقية في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧، وأُجريت الانتخابات النيابية في محافظة اللاذقية في وقت لاحق في بداية تشرين الأول/ أكتوبر، وفي ٣٠ من الشهر نفسه انضمّ نواب المحافظة إلى زملائهم تحت قبّة البرلمان في دمشق[2].

وحدة علويّة في مواجهة الوحدة السوريّة

مثّل وصول مظهر رسلان إلى منطقة العلويين لتسلم منصب المحافظ فيها، بداية العلاقة الفعليّة ما بين وطنيي المدن المركزية الداخلية، وتحديداً الكتلة الوطنية، وبين العلويين؛ إذ لم تشهد المراحل السابقة أي نوع متطور من العلاقة ما بين الطرفين، التي كانت في أحسن الأحوال تعتمد على طرف ثالث كوسيط بينهما. على أنّ هذه العلاقة، مع الكتلة الوطنية تحديداً، قد بدأت بداية متعثّرة وتطوّرت تدريجياً لتصبح علاقة خصام ومواجهة في مرحلة لاحقة، فبداية، وجد رسلان نفسه أمام واقع معقّد ومتشابك في منطقة لا يملك خبرة في شؤونها، الأمر الذي صعّب عليه مهمّة إدارة الانتخابات النيابية، التي شهدت خلافات

---

(١) لم يكن، إلى حينه، قد زار أيّ من زعماء الكتلة الكبار منطقة العلويين.

(٢) عثمان: **تاريخ سورية**.. ص ١٠٨.

حادة متعلقة بتشكيل قائمة موحدة[1]. بيد أنّ ملامح تدهور العلاقة ما بين العلويين وبين الكتلة لم تكن قد نتجت عن سياسة المحافظ حينذاك، بل ظهرت قبل ذلك، نتيجة التطورات السياسية في دمشق، فقد كانت الطريقة التي تشكّلت فيها حكومة الكتلة بمثابة الصدمة أو المفاجأة، ليس للعلويين فحسب، بل لعموم الأقليات السورية؛ إذ اقتصرت تركيبتها على أربعة أعضاء من زعماء الكتلة الحلبيين والدمشقيين، وعدا أنّها لم تلتزم بالاتفاق مع العلويين بتمثيلهم فيها، فقد غاب عنها التمثيل الدرزي، فضلاً عن غياب المسيحيين، سواء أكانوا مسيحيي الأطراف الذين لم يسبق لهم أن تمثّلوا في أي حكومة من قبل، أو مسيحيي المدن المركزية الذين غالباً ما كانوا ممثّلين في الحكومات السابقة. كما أنّ الكتلة لم تلتزم بالاتفاق مع العلويين لناحية تعيين محافظَين من منطقتها في المناطق الداخلية؛ إذ اكتفت بشخصية واحدة فقط تمثّلت في عزيز الهواش، الذي اختارت له مكاناً بعيداً وطرفيّاً؛ إذ عيّن محافظاً على حوران[2]، ومن ثمّ وعلى أثر الاضطرابات التي حدثت هناك في مرحلة لاحقة، تمّ نقله ليتسلم محافظة مدينة دمشق، وكان بديهيّاً أن المنصب الجديد كان شكلياً؛ إذ لم يكن للمحافظ أي دور سياسي في دمشق حيث تتركّز زعامة الكتلة وحكومتها.

وإلى ذلك، اصطدمت علاقة الكتلة بالعلويين بواقع عدم وجود علاقة سابقة ما بين الطرفين، أي عدم وجود شخصية نافذة من شخصيات الكتلة لها احتكاك أو خبرة في التعامل مع العلويين، والراجح أنّ هذه المشكلة لم تكن

---

(١) لونغريغ.. ص ٣٠٧، ٣٠٨. ويدّعي لونغريغ هنا بأنّ مردم بك قد زار المنطقة في سبيل التوصل إلى حل بخصوص الانتخابات، إلا أن عدم ذكره لمصدر المعلومة هذه يقلّل من دقّتها على الأرجح، خصوصاً وأنّ المصادر الأكثر تخصصاً في الشأن العلوي لم تأت على هذه الزيارة.

(٢) انظر بريجيت شيبلر: **انتفاضات جبل الدروز - حوران، من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠ - ١٩٤٩** (دار النهار، والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)، ص ٢٤٤، ٢٤٥. وأيضاً، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٧٢- ٥٧٤.

تشغل بال الكتلة في ذلك الوقت، أو حتى في المراحل التالية كما ستدلّ تطورات الأمور. فبالرغم من الاستقبال الجيّد الذي استقبل به العلويون أوّل محافظ وطني لمنطقتهم، إلا أنّ مشاعر الاستياء منه لم تتأخّر بالظهور، ولعلّ ذلك يعود إلى رغبة العلويين في أن يُظهروا، منذ البداية، عدم تساهلهم في ما يخصّ حقوقهم، وعدم التغاضي عن أيّ من الشروط التي قبلوا على أساسها الدخول في الوحدة، خصوصاً وأنّ مجريات الأحداث في جبل الدروز، ثاني الدويلات التي انضمت إلى الوحدة السورية، والتي مثلت أيضاً إحدى إشكاليات مسألة الأقليات، كانت تسير في الاتجاه نفسه في المرحلة نفسها، ذاك أنّ موقف الدروز المعترض على تعيين محافظ من زعماء الكتلة كان أقوى في حينه، انطلاقاً من مبدأ أنّ المنصب لا بدّ أن يكون لابن الجبل، وذلك بالرغم من أنّ المحافظ لم يكن غريباً عن المجتمع الدرزي وأجوائه السياسية، فقد كان لنسيب البكري تاريخ طويل من العلاقة مع الدروز إبّان الثورة السورية الكبرى، كوسيط بينهم وبين الوطنيين في دمشق. على أنّ الدروز، وعلى عكس العلويين، كانوا قد نجحوا في فرض إرادتهم على حكومة الكتلة، بعد عدّة جولات من المباحثات والمفاوضات، لعب فيها الزعيم المحبوب درزياً، عبد الرحمن الشهبندر، دور الوسيط ما بينهم وبين الحكومة، فضلاً عن وساطة سلطان باشا الأطرش الذي كان بدوره يعارض الكتلة، معتمداً سياسة عدم المواجهة المباشرة. وفي النهاية، تمّ التوصل إلى تسوية تحفظ هيبة الطرفين؛ إذ استدعت الحكومة نسيب البكري بذريعة انشغاله بواجباته النيابيّة، وعيّنت مكانه بهيج الخطيب بشكل موّقت ريثما تنتهي الانتخابات في الجبل، ومن ثمّ تمّ تعيين الزعيم الدرزي القوي الأمير حسن الأطرش محافظاً على جبل الدروز، وكان من أوّل أعماله التي سعى فيها لتأكيد سيادة جماعته في منطقتها، هو إغلاق مكتب الكتلة في السويداء، في رسالة بالغة الدلالة على الموقف من هيمنة الكتلة.

بيد أنّ الأمور على الجانب العلوي جرت بشكل معاكس تماماً، ففي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ أنهت حكومة الكتلة مهام مظهر رسلان وعيّنت

مكانه إحسان الجابري، الذي كان شقيق سعد الله وأحد أركان الكتلة البارزين، وقد عكست السياسة التي اتّبعها الجابري نوايا الكتلة وتوجّهاتها نحو العلويين بالخصوص، فمنذ وصوله بدأت المشاكل بالظهور بشكل سريع، ففي شكل يناقض المشاعر الوديّة التي أظهرتها الكتلة تجاه العلويين في ربيع ١٩٣٦، التي بدت وكأنها كانت من ضروريات مرحلة المفاوضات لأجل المعاهدة، سار الجابري في طريق استعداء العلويين، فإلى جانب تجاهله لدورهم الوطني ولأهميتهم ونفوذهم في منطقتهم، اعتمد سياسة اللعب على أوتار الانقسامات العشائرية فيما بينهم، وقرّب إليه فريقاً من الوجهاء السنيين التابعين للكتلة وعلى رأسهم آل شريتح، مهملاً في الوقت نفسه بقيّة الزعامات والعائلات السنيّة النافذة الأخرى، ووصل في سياسته إلى درجة أثار فيها المسيحيين الذين استاؤوا من سلوكه ومن طريقته في الإدارة[1]. وربما ليس من المبالغة القول إنّ الصدامات السنيّة - العلويّة، والتي كانت موجودة في السابق، لكن بفضل جهود زعماء الطرفين لم تكن قد بلغت مستويات خطيرة، قد بدأت في مرحلة حكومة الكتلة، ونتيجة لسياسة مثّلها الجابري، ولعلّ أبرز الأحداث التي تشير إلى ذلك تلك المتعلقة بالفتوى التي أصدرها في آب/ أغسطس ١٩٣٨ ثلاثة من كبار مشايخ العلويين، يؤكّدون فيها بإيجاز وحزم انتماء الطائفة العلوية إلى الإسلام، وذلك على خلفيّة دعوى قضائيّة ادّعى فيها محامي أحد الأطراف بأنّ إخوة موكّله لا يحقّ لهم أن يشاركوه في ميراثه، كون والدتهم من الطائفة العلوية، أي بذريعة «الاختلاف بالدين»، وهي الحجّة التي قبل بها القاضي، الأمر الذي سبب استياء العلويين، وكاد أن يؤدي إلى فتنة كبيرة، من هنا جاءت تلك الفتوى، التي أعقبها بيان من قضاة ومفتي العلويين شاركهم فيه بعض الزعامات الدينية السنيّة، وصفوا فيه ادّعاء المحامي وقرار القاضي بـ«البهتان

(١) لونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٣٠٧، ٣٠٨.

المفترى على العلويين أهل التوحيد»[١].

وفي هذا كلّه تتجلّى مفارقة كبرى، ذاك أنّ سياسة ما سمّي بـ«العهد الوطني» في منطقة العلويين لم تختلف، في أهدافها وأساليبها، عن سياسة الانتداب الفرنسي في تلك المنطقة، بل ربما كانت أسوأ، لكن، وبعيداً عن التطابق التقريبي في أساليب السياستين، لناحية استغلال الانقسامات العشائرية، ومحاولات إثارة الفتنة بين الطوائف، يمكن ملاحظة التناقض بين هاتين السياستين في الجزئيّة المتعلقة بمصلحة المنطقة المحكومة، فبالرغم من السلبيات الكثيرة للإدارة الفرنسية في منطقة العلويين، إلاّ أنّها كانت في مناسبات كثيرة تسعى إلى تنمية تلك المنطقة وتراعي خصوصياتها الاجتماعية، بينما مالت حكومة الكتلة الوطنية في المقابل، وانطلاقاً من سياستها المركزية المتشدّدة، إلى إعطاء الأولويّة لإخضاع المنطقة العلوية إلى سلطتها المباشرة وتوجّهاتها، قبل أي أولويّة أخرى، كتعميق الروابط مع العلويين ومنحهم الدور الذي يستحقونه في إدارة منطقتهم، وإشراكهم في الحياة السياسية على المستوى العام، والأرجح أن أولويّة الإخضاع تلك كانت تستهدف بدرجة أولى ذاك الإجماع العلوي على فكرة «اللامركزيّة»، التي كان يشدّد عليها في بياناته المؤيدة للوحدة السورية، وفي اتفاق الانضمام إلى تلك الوحدة.

والحال، أنّ ردة فعل العلويين على سياسة الكتلة الوطنية ممثّلة بإحسان الجابري لم تتأخّر، فقد نتج عن تغيّر الأوضاع بالعموم، نتيجة ضمّ المنطقة العلويّة إلى الوحدة السورية، وهيمنة الكتلة الوطنية على السلطة السياسية في البلاد، فضلاً عن سياستها تجاه العلويين، تغيّرات في المشهد السياسي العلوي، أتت استجابة إلى تلك الظروف. فمن جهة، ظهرت مجموعة صغيرة من العلويين أعلنت ولاءها للكتلة واصطفّت إلى جانبها، كان أبرز أعضائها بدوي الجبل، الذي فاجأ الجميع في انقلابه الجذري من معادٍ للوحدة وللكتلة إلى موالٍ

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢١٣، ٢١٤.

متعصّب لهما[١]، وذلك على أثر نجاحه للمرة الأولى في الوصول إلى البرلمان في انتخابات ١٩٣٧، إضافة إلى عبد اللطيف اليونس الذي انتهج سياسة التقرّب من دمشق وبدأ بنسج علاقات صداقة مع ممثّليها في المنطقة، سواء على مستوى المحافظين أو على مستوى أنصارهم من الزعماء السنييّن كآل شريتح.

وفي المقابل، ظهر تطوّر بالغ الدلالة والأهمية، تمثّل في التغيّرات التي طرأت على أعضاء الفريقين - الخصمين، الوحدويين والاستقلاليين، ذاك أن الصدمة، أو خيبة الوحدويين من سياسة الكتلة، التي بدت منهجيّة وجديّة في استهدافهم على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني، جعلتهم يتلاقون مع الفريق الاستقلالي، ويتوصّلون إلى شكل من العلاقة تطوّرت بشكل سريع إلى نوع من التحالف القوي، وهنا يصحّ وصف حنّا بطاطو لردّة فعل العلويين تلك، بأنّهم قد تصرفوا كـ«طائفة - طبقة»[٢]، وذلك باعتبار أن ذاك الحلف كان يمثّل الإجماع بين العلويين تقريباً. وانطلاقاً من هذه المرحلة سيتصدّر النشاط السياسي العلوي، الزعماء الخمسة الأبرز: منير وشوكت العباس، إبراهيم الكنج، عزيز الهواش، بالإضافة إلى الشخصية التي فرضت حضورها وزعامتها الجديدة، التي تمثّلت بسلمان المرشد، الذي بدوره كان قد وصل إلى البرلمان لأول مرة في الانتخابات الأخيرة، مشكّلاً فيها كتلته الخاصة التي لم تقتصر على العلويين بل شملت أيضاً بعض السنيين الذين كان أبرزهم حليفه التاريخي نوري الحجة، زعيم الأكراد في قضاء الحفة التابع للاذقية.

وفي تلك الأثناء، ونتيجة لتسارع الأحداث وتصعيد المواجهة المفتوحة ما بين العلويين، ممثّلين بجبهة سلمان المرشد من جهة، وبين الجابري وأعوانه من جهة ثانية، اتّخذ أحد عشر نائباً من نواب محافظة اللاذقية قراراً في **٢٩** آذار/ مارس ١٩٣٨ بالتوقيع على وثيقة تعهّد فيها الموقّعون بالتضامن «في وجه أي

---

(١) عثمان: **بدوي الجبل**.. ص ٤١.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٧٦.

اعـتـداء من قـبل عـشـيـرة أو سلطة من السلطات»، ويؤيّدون فـيـهـا «الوحـدة اللامركزيّة والمعاهدة والاستقلال التام الناجز للبلاد السورية، دون أي سيطرة أجنبية على الإطلاق»، إضافة إلى تضامنهم « مع كل حكومة سورية تحترمنا وتحترم حقوقنا الإقليمية وتقاليدنا العشائرية، وتحترم الوحدة والمعاهدة والاستقلال الناجز»[١]. على أنّ تلك الوثيقة لم تقتصر على النواب العلويين فحسب؛ إذ كان من بين الموقعين اثنان من النواب المسيحيين، إضافة إلى عمر البيطار، زعيم عشيرة صهيون السنيّة وأحد قادة ثورة الشمال ضدّ الفرنسيين في المرحلة الأولى للانتداب. وقد رأى باروت أنّ توقيع هذا العهد قد جاء «في سياق احتدام وتصاعد الحركات والاضطرابات الانفصالية واللامركزية في الجزيرة والسويداء»، والراجح أن موقّعي هذه الوثيقة أرادوا أن يقطعوا الطريق على أي تفسير يضعهم في خانة الانفصاليين أو يفسّر وثيقتهم تلك في خانة الولاء للفرنسيين؛ إذ أعادوا تأكيد تأييدهم للوحدة السورية بالتوازي مع مطالبتهم بأن تحترم الحكومة حقوقهم الإقليمية. والواقع، أنّ تلك الفترة، وبالرغم من التحديات التي فرضتها عليها سياسة الكتلة وسلوك الجابري، لم تشهد ما يمكن أن يسمّى بمشاعر انفصالية عند العلويين، وذلك على عكس الحالة الدرزية مثلاً؛ إذ كان الاستقطاب حاداً ما بين وحدويين متطرفين في موالاتهم لدمشق، وبين الانفصاليين، فضلاً عن طرف ثالث لم يكن صغير الحجم كان يطالب، شأن العلويين، بسياسة لامركزية تحفظ لأهل الجبل حقوقهم في إدارة منطقتهم[٢].

وانطلاقاً من هذه المرحلة وحتى جلاء الفرنسيين عن سوريا في ١٩٤٦، سيكون سلمان المرشد في صدارة المشهد السياسي العلوي، ورأس الحربة في المواجهة السياسية مع الكتلة الوطنية، مدعوماً بحلفه مع آل العباس بالدرجة

---

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٣٥.

(٢) انطلاقاً من هذا السياق، لا يبدو دقيقاً ما ذكره فيليب خوري من أن «المشاعر الانفصالية كانت شديدة» بين العلويين. انظر، خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٧٩.

الأولى، وتأييد كثير من الزعماء العلويين، إضافة إلى شريحة من الزعماء السنيين. وكان أول أعماله، الذي جاء كردّة فعل سريعة على سياسة الكتلة ورغبته في تحدّي سلطة الجابري، هو استيلاؤه في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٣٨ على مساحة كبيرة من الأرض تدعى «مزرعة سطامو»، كانت جزءاً من إقطاعية آل شريتح، فقد كان الجابري قد شرع بتطويب ملكية أراضي المزرعة باسم آل شريتح، على حساب أصحاب جزء كبير منها الذين كانوا من الفلاحين العلويين، التابعين للمرشد، مستغلاً عدم وجود ما يثبت ملكيّة الفلاحين[1]. وبهذا، بدا المرشد مصمّماً على مواجهة سياسة الكتلة بالقوة، دون أن يوجّهها نحو الاصطدام المباشر بها، مفضلاً أن تظهر تلك القوة في سياق الدفاع عن العلويين بالعموم وعن أتباعه بشكل خاص؛ إذ لم يكتف باستعادة مزرعة سطامو، بل أمر أتباعه بالاستيلاء على بعض الإقطاعات التابعة لملاّكين سنييّن ومسيحيين في مناطق متفرقة.

على أنّ خيار المرشد استخدام القوة لم يكن بلا سبب مباشر؛ إذ لم يكن البادئ في ذلك في أغلب تقدير، فاستعراض القوّة الذي أظهره في استيلائه على مزرعة سطامو قد تأخّر عدّة أشهر تلت الهجوم الذي تعرّض له بشكل مباشر عبر استهداف معقله في قرية الجوبة والاعتداء على زوجته، ففي نيسان/ أبريل من تلك الفترة، قام أعوان الجابري من آل شريتح بتنظيم حملة على الجوبة، يقودها بعض العلويين المنشقين عن المرشد بزعامة رجل يدعى محمد الخرطبيل، وذلك بغرض الاعتداء على منزل المرشد، إلاّ أن الحملة، التي كادت أن تتسبّب في حرب عشائرية طاحنة في تلك المنطقة من الجبل العلوي، قد فشلت بعد أن صدّها أتباع المرشد مدعومين برجال العشائر الصديقة، وأدّت إلى مقتل الخرطبيل، ومن ثمّ، في مرحلة تالية جرى اتهام المرشد نفسه بمقتل الخرطبيل، علماً أن بأنّه كان في دمشق في تلك الفترة، يمارس عمله النيابي، ولم

---

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٣٦.

يغادرها إلا بعد انتهت الحملة، مستأذناً المجلس في أمر سفره ذاك.

ويبدو أنّ مشكلة «الجوبة» تلك، التي كانت «أخطر تفصيل من تفاصيل المواجهة بين الزعامة الكتلوية في المدينة وبين النواب» العلويين وبعض السنيين الداعمين لهم، كان من ضمن أسبابها، الردّ على وثيقة «العهد» التي وقّع عليها نواب علويون وسنيّون، فبالرغم من تأكيد موقعي الوثيقة تأييدهم للوحدة السورية والمعاهدة، إلاّ أنّ الجابري وأعوانه اعتبروها «وثيقة انفصالية»، وهاجموا الموقعين عليها واصفين إياهم بالمرتشين، والراجح أنّ مشكلة الجوبة كانت قد لاقت غطاءً سياسياً من حكومة الكتلة في دمشق، وهذا ما يمكن فهمه من الإغلاق العقابي الذي تعرضت له صحيفة «القبس»، بعد أن انتقدت هجوم الجابري على الموقعين على وثيقة العهد، وذلك بالرغم من كونها ناطقة باسم الكتلة الوطنية، وبهذا، يمكن القول إنّ العلويين قد فقدوا آخر أمل لهم في أي تغطية أو اهتمام صحافي يساعد في تسليط الضوء على ما يحدث في منطقتهم، بعد أن كانت صحافة دمشق تفرد مساحات كبيرة للحديث عن تفاصيل الأحداث هناك، في سياق الصراع السياسي الذي كان يخوضه العلويون الوحدويون في سبيل الوحدة السورية.

وفي غياب رغبة الكتلة في التسوية، وحرمان العلويين من التعبير عن مطالبهم عبر الصحافة، كان قد ظهر قبل حادثة استيلاء المرشد على أراضي الإقطاعيين بشهر تقريباً، بيان من قبل الحلف العلوي الجديد في **٢٩** تشرين الأول/ أكتوبر بعد اجتماعهم في قرية راس الخشوفة الواقعة في قضاء صافيتا، طالبوا فيه بتوسيع اللامركزية الإدارية والمالية، وتوسيع صلاحية المجلس الإداري [التمثيلي] بشكل يقيد كل سلطة للمحافظ، وأن تكون صلاحية تعيين مديري النواحي من اختصاص ذاك المجلس، إضافة إلى المطالبة بتوزيع عادل للوظائف نسبة لعدد السكان، وغيرها من المطالب(1). وتلا ذلك الاجتماع بيوم واحد

---

(١)عثمان: **تاريخ سورية..** ص ١٢٣، ١٢٤.

حدوث اشتباك ما بين الإسماعيليين والعلويين على خلفية مقتل أحد الإقطاعيين الإسماعيليين نتيجة نزاع على ملكيّة إقطاعيّة، وقد استغلّ إحسان الجابري هذه الحادثة للنيل من بعض الزعماء العلويين الذين أمر باعتقالهم على خلفيّتها، الأمر الذي أدّى إلى استياء العلويين، الذين لم يكتفوا برفع شكواهم إلى الحكومة في دمشق، بل المفوض السامي الفرنسي في بيروت في الوقت نفسه، ومن ثمّ اجتمعوا وهدّدوا الحكومة بالعصيان المدني ورفع السلاح ضدّها، ما لم يتراجع المحافظ الجابري عن قراره ويفرج عن المعتقلين ظلماً، وهو ما حصل في نهاية الأمر[1]، ولعلّ ما دفع الجابري للتراجع عن قراره هو إدراكه لعدم قدرته على معالجة الموقف في حال تأزّم بشكل أكثر ونفّذ العلويون تهديداتهم، خصوصاً وأنّه لم يكن يمتلك القوّة العسكرية الكافية لمواجهة شاملة معهم.

وفي هذا الإطار من المواجهة المفتوحة والصريحة ما بين العلويين والكتلة، كانت الأمور تأخذ طريقها نحو التأزّم والوصول إلى مرحلة يصعب التوصل فيها إلى اتفاق، خاصة وأنّ حكومة الكتلة، من جهتها، لم تبذل أي جهد لمحاولة تسوية الأوضاع وتهدئة الأجواء، على عكس استعدادها لفعل ذلك على الجبهة الدرزية، ولعلّ ذلك مردّه إلى قناعتها بأنّ العلويين كانوا مضطرين، من باب الواقعية السياسية، للقبول بخيار الوحدة السورية، وبأنّهم لا يشكّلون ذاك الخطر المهدّد للوحدة كما في حالة الدروز، الذين كان جزء منهم يبدي حماسته للدعاوى الهاشميّة بضم الجبل إلى إمارة شرق الأردن، ويتواصلون مع الأمير عبد الله في سبيل ذلك، الأمر الذي كان نتيجة لعلاقة تاريخية طويلة مع الأمير عبد الله، وانطلاقاً من حيوية العامل الجغرافي في الوقت نفسه، بينما لم يسمح العامل الجغرافي للعلويين بتأسيس مثل تلك العلاقات العابرة للحدود، وإلى هذا وذاك، لا يمكن تجاهل واقع أنّ الانقسام الدرزي كان على المستوى العشائري، ضمن طائفة أو جماعة واحدة، على عكس الانقسامات في منطقة العلويين،

---

(١) نفسه.. ص ١٢٤، ١٢٥.

التي كانت، في بعض المناسبات، انقسامات ذات طابع طائفي، بين السنّة والعلويين. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات كلّها، ثابرت الكتلة على سياسة إخضاعها للعلويين، الأمر الذي أدّى في ١٩٣٩ إلى تطورات جعلت زعماء العلويين يوجّهون إنذاراً لإحسان الجابري بمغادرة اللاذقية خلال مهلة زمنية محددة، قام بتوجيهه سلمان المرشد، ومن ثمّ، وفي تطوّر بالغ الدلالة، توجّه وفد من الحلف العلوي إلى بيروت لمقابلة المفوض السامي الجديد، غابرييل بيو، في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، بعد أيام من وصوله إلى المنطقة، وذلك للمطالبة بالتمتّع بنوع من اللامركزية ضمن الوحدة السورية، وتبديل المحافظ، وتنفيذ المطالب التي قبِل العلويون على أساسها انضمام منطقتهم إلى الوحدة.

على أنّ هذه الحادثة تشير، بين ما تشير إليه، إلى الدرجة التي وصلت إليها العلاقة ما بين العلويين وبين الكتلة الوطنيّة، ومستوى انعدام الثقة ما بين الطرفين، فضلاً عن خيبة أمل الجانب العلوي، ذاك أنّ القرار الذي اتخذته الشخصيات العلوية التي كانت قد ساندت الوحدة وقاومت رغبة الفرنسيين في إفشالها، باللجوء إلى الفرنسيين، للشكوى من آثار تلك الوحدة، كان بلا شكّ أمراً لم تتخيّله، وهذا في عمومه ما جاء في مصلحة الفرنسيين في تلك الفترة، خصوصاً وأنّ تعيين بيو قد جاء في إطار تغيّر السياسة الفرنسية، وفي مرحلة كانت تتطلب ضبط الأجواء السياسية استعداداً للحرب المقبلة[1]. فقد وعد بيو العلويين بدراسة مطالبهم بشكل جدّي وبأن يقوم بزيارة منطقتهم في وقت قريب للاطّلاع على الأمور عن كثب، ويلوح بأنّ بيو كان يمتلك نظرة مختلفة لحساسية مسألة الأقليات السورية وإشكالية إدماجها في دولة سورية موحدة، وهذا ما يمكن استنتاجه من حماسته لفكرة إقامة حكم ملكي في سوريا يكون على رأسه ملك من خارج البلاد، فعدا اعتقاده بأنّ ذلك سينعكس إيجاباً على حظوظ الاتفاقية مع السوريين، كان يرى أنّ «أي درزي أو علوي سيقبل بالخضوع

---

(١) لونغريغ: سوريا ولبنان.. ص ٣٠٨.

لملكيّة منحدرة من سلالة إسلامية عظيمة أكثر من القبول بالخضوع لوزارة مؤلفة من مواطنين من دمشق»[1]. وكانت فكرة الملكيّة تلك قد عادت إلى التداول في الأشهر الأولى من عهد المفوض الجديد، خصوصاً بعد نشاط عبد الرحمن الشهبندر الساعي لتنصيب عبد الله، أمير شرق الأردن ملكاً على سوريا، الأمر الذي عارضته الكتلة الوطنية ودفعها لترشيح ملك السعودية لهذا المنصب في المقابل، إلا أنّ الفكرة دفنت من جديد بعد اعتراض الفرنسيين على عبد الله، ومن ثمّ إعلان ابن سعود عدم حماسته للفكرة، بعد أن ضمن استبعاد خصمه الهاشمي.

بالعموم، لم تكن تطورات المسألة العلوية الأخيرة بعيدة عن التدهور السريع للأوضاع السياسية في العاصمة؛ إذ كانت حكومة مردم بك تعيش أسوأ أيامها بعد أن أعلن الفرنسيون في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ قرارهم النهائي بعدم المصادقة على المعاهدة، الأمر الذي عنى بأنّ مردم بك كان سيجد نفسه مرغماً على الاستقالة من الحكومة، بعدما جازف برصيده السياسي في مفاوضة الفرنسيين لإقناعهم بالمصادقة على المعاهدة. وبهذا، وجد أنصار الكتلة في منطقة العلويين أنفسهم في موقف ضعيف؛ إذ انحسرت حدّة العنف في المواجهة ما بينهم وبين الحلف العلوي، لتكون آخر أعمالهم ذاك الاجتماع الذي عقد في منزل نائب طرطوس محمود عبد الرزاق في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، بعد أن وصلهم خبر اجتماع وفد الحلف العلوي بالمفوض السامي في بيروت وإعلان الأخير عن زيارته القريبة للمنطقة، وقد اتفق المجتمعون الذين كانوا من السنيين والعلويين، على إرسال مذكّرة إلى المفوض السامي وتأليف وفد لمقابلته، وعلى «تأليف لجنة لمفاوضة الزعماء وتوحيد الصفوف والسير باتجاه واحد»، ومن ثمّ قاموا بإرسال نتائج اجتماعهم إلى كلّ من المفوض السامي ورئيس الجمهورية تضمنت:

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٤٨.

١- إن محافظة اللاذقية جزء لا يتجزأ من سورية العربية.

٢- قبول المعاهدة الفرنسية السورية المعقودة في ١٩٣٦ كحد أدنى لأماني البلاد السورية[١].

وفي غياب أي تفاصيل إضافية عن ذاك الاجتماع، من المرجح أن ما قصده المجتمعون من نيّتهم تأليف لجنة للمفاوضات وتوحيد الصفوف، كان نوعاً من المبادرة تجاه الحلف العلوي، الذي ربّما بدا لهم أنّ حظوظ نجاحه في تحقيق مساعيه وفرض رؤيته باتت قوية في تلك الفترة، خصوصاً مع تصعيده الأخير بإقحام الفرنسيين كطرف ثالث في الصراع الذي كان دائراً في حينه، لكن المصادر لا تفيد بحدوث تلك المفاوضات. ومن جهة أخرى، مثّل الحضور العلوي في ذاك الاجتماع دلالة إضافية على التغيّرات التي طرأت على النخبة السياسية العلوية بعد ضمّ منطقتهم إلى دمشق، فعدا حضور بدوي الجبل وعبد اللطيف اليونس، اللذين سبق الحديث عنهما، بدا لافتاً حضور يوسف تقلا، الذي يشكّل دلالة على أنّ جزءاً من العلويين الموالين للوحدة، كانوا صادقين في موالاتهم تلك، التي لم تنطلق من مبدأ نفعي كما في حالة البدوي أو عبد اللطيف، أو سعياً وراء زعامة جديدة، ذاك أن موالاة يوسف تقلا وأمثاله للوحدة لم تكن، على الأرجح، ناتجة عن تأييد للكتلة الوطنية، وإنّما عن قناعة بمفهوم الوحدة السورية؛ إذ كان تقلا في الأساس ما يزال أحد الأعضاء البارزين في عصبة العمل القومي، التي كانت أحد أركان المعارِضة للكتلة، وبالعموم، سيكون لتقلا دور بالغ الرمزية في المرحلة المقبلة، يشير إلى سلسلة التحولات التي طرأت على المثقفين العلويين، نتيجة خبرتهم السياسية وخيباتهم من سياسات الكتلة.

والحال، أنّ المحطة الأخيرة في هذه المرحلة بدأت مع زيارة المفوض السامي إلى منطقة العلويين في ٦ شباط/ فبراير ١٩٣٩، والتي شهدت آخر المحاولات اليائسة من قبل الفريق الموالي للحكومة؛ إذ استقبلته مدينة اللاذقية بإضراب

---

(١) عثمان: تاريخ سورية.. ص ١٢٥، ١٢٦.

دعـا إليـه هؤلاء، ومـا إن عـاد بيـو إلى بيـروت، وانطلاقـاً من رغـبـتـه في تهـدئة الأوضاع داخل البلاد، قام بإصدار مجموعة من القرارات، كان ما يتعلّق منها بالشأن العلوي قد بدأ بالصدور منذ ١٨ شباط/ فبراير؛ إذ جرّد محافظ اللاذقية من سلطاته وفوّضها إلى مندوب المفوض الفرنسي في المنطقة، ومن ثمّ أمر بإقالة الجابري وتعيين شوكت العباس محافظاً بالوكالة بدلاً منه، وأتبع تلك القرارات بقـرار تضـمن النظام الأسـاسـي، الإداري والمالي لمنطقـة العلويين بتـاريخ ١ تموز/ يوليو، الأمر الذي فُسّر على أنّه إعادة للمنطقة إلى وضعـها السـابق كـمنطقـة مستقلة إدارياً، وقد أتى ذلك ضمن سلسلة من التطورات التي كانت تحدث في دمشق، ففي ٦ من الشهر نفسه كان رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي قد تقدّم باستقالته إلى البرلمان، وذلك بعدما تأكّد له فشل جهوده في تشكيل حكومة قويّة تخلف حكومة مردم بك التي كانت قد استقالت في ١٨ شباط/ فبراير؛ إذ لم تستطع كل من حكومتي لطفي الحفار ونصوحي البخاري أن تصمدا طويلاً في مواجهة الأزمات السياسية التي كانت تمرّ بها البلاد بشكل عام، والكتلة بشكل خاص، وهذا ما عنى، بشكل أو بآخر، نهاية ما سمّي بالعهد الوطني الذي تمثّل بحكم الكتلة الوطنية، وقد علّق السفير البريطاني على الأمر بقوله: إنّ الحبل الذي قدمته فرنسا إلى الكتلة الوطنية، عبر تسليمها السلطة في البلاد بين ١٩٣٦ و١٩٣٨، كان كافياً لتشنق نفسها على مرأى معظم السوريين[١].

وبعد أسبوع من استقالة الأتاسي أصدر المفوض السامي قراراً بقبول استقالة رئيس الجمهورية، وتعليق الدستور وحلّ البرلمان، وأحال شؤون السلطة التنفيذية إلى مجلس مؤلف من المديرين الدائمين للوزارات، أو ما عرف باسم «حكومة المديرين»، التي كانت برئاسة مدير وزارة الداخلية بهيج الخطيب، أحد خصوم الكتلة الوطنية البارزين، وكان من ضمن أول أعمال حكومة الخطيب إصدار قرار بتعيين شوكت العباس محافظاً ممتازاً في منطقة العلويين، بعدما كان

(1) Fry & Rabinovich: Despatches From Damascus .. , p.216.

محافظاً بالوكالة خلال الفترة القصيرة السابقة.

في المحصّلة، وبالرغم من أنّ إخفاق حكومة الكتلة برئاسة جميل مردم بك ومن ثمّ اضطرارها للاستقالة، لم يأت كنتيجة مباشرة وأساسية لسياسة الكتلة تجاه العلويين، وتردّي العلاقات ما بين الطرفين إلى درجة الصراع المفتوح، إلاّ أنّ سببين أساسيّين من الأسباب التي أدّت إلى تلك الاستقالة كانا على صلة بالمسألة العلويّة، بشكل أو بآخر، وهذا ما سيتوضّح في الأقسام التالية.

سنجق الاسكندرون.. وداعاً

من بين العوامل العديدة التي أدّت إلى استقالة حكومة مردم بك، إضافة إلى تلك التي تتعلق بفشلها في إدارة المناطق الطرفية والأقاليم التي كانت تتجمع فيها الأقليات وتشكّل فيما مضى دويلات مستقلة، وما تلا ذلك من فشل إقرار المعاهدة مع الفرنسيين، كان هناك حدثان رئيسيان، الأول هو خسارة سنجق الاسكندرون الذي ضمّته تركيا بتسهيل من الفرنسيين، والثاني هو ما سمّي بقانون الطوائف وما أثاره من احتجاجات. وقد تقاطع هذان الحدثان مع التطورات التي كانت تجري في منطقة العلويين في تلك الفترة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تاركين أثرهما على وعيهم السياسي، بنسبة أو بأخرى، في الوقت نفسه.

ولفهم قضيّة سنجق الاسكندرون لابدّ من استعراض لتاريخ نشأته وطبيعة مجتمعه بما يحويه من جماعات مختلفة، فخلال العهد العثماني المتأخر، وبناءً على قانون الولايات الصادر في ١٨٦٤، كانت مدن السنجق وأقضيته تابعة لولاية حلب، وتمثلت نقطة الجذب في الإقليم بميناء الاسكندرون، الذي اكتسب موقعه أهمية متصاعدة على المستوى التجاري والاستراتيجي، جعلته محطّ أنظار القوى الأوروبيّة التي كانت جزءاً من الحياة السياسية اليومية في السلطنة في تلك الأثناء. ففي ١٩١١، وبحضور ممثّل عن السلطان العثماني، ومجموعة من الوجهاء من دمشق وحلب، وممثلين عن الجماعة الأرمنية، إضافة إلى مهندسين

ألمان وأتراك، تمّ الاحتفال بتحديث ميناء الاسكندرون، وقد اعتمدت اللغة الفرنسية في مراسم ذاك الاحتفال[1]، في إشارة رمزية إلى الطابع الدولي للميناء، وربما في إشارة غير مباشرة إلى التنوع الثقافي للإقليم بشكل عام، والذي أصبح يعرف بعد ١٩١٨ بـ«سنجق الاسكندرون». وقد كان البريطانيون، في مراسلاتهم مع الشريف حسين المعروفة بمراسلات حسين – ماكمهون، وفي سياق البحث في حدود الدولة العربية الموعودة، قد رفضوا اعتبار إقليم الاسكندرون جزءاً من تلك الدولة، وبالرغم من رفض حسين لذلك، إلا أن هذه النقطة بقيت معلّقة دون البتّ بأمرها. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بات السنجق تحت إدارة غربيّة، ويمكن القول بأنّه قد ظهر للوجود اعتباراً من تلك المرحلة، بعد أن قام جيش الحلفاء في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ باقتطاع أربعة أقضية من ولاية حلب (أنطاكيا، اسكندرون، حارم، بيلان)، ليشكّلوا منها وحدة إدارية جديدة[2].

ونتيجة للترتيبات المتعلقة باقتسام المنطقة بين البريطانيين والفرنسيين، انسحبت القوات البريطانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ من كيليكيا والمناطق التي كانت توجد فيها في الشمال السوري، وسلّمتها إلى فرنسا. وكان السنجق من ضمن المناطق التي قررت فرنسا أن تمنحها اعتبارات خاصة، فقد أصدرت المفوضية العليا القرار رقم ٣٣٠ في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، الذي قضى بأن يكون تابعاً لدولة حلب، على أن يتمتع بوضع خاص، تبعه قرار آخر بعد ١١ شهراً يؤكّد نظام الحكم الذاتي للسنجق ضمن تبعيّته لحلب، وبناءً على ذلك، اختيرت مدينة الاسكندرون مركزاً للسنجق، وتمّ تأليف مجلس إداري ضمّ ١٢ عضواً (٩ منتخبين و٣ بالتعيين)، برئاسة حاكم يُعيّن من حلب بتوصية من المستشار الفرنسي هناك، وبالرغم من المقاومة القصيرة الأجل في ١٩١٩، التي

---

(1) Satloff: Communal Interdependence..p.149.

(2) Ibid.. p.150.

اشترك فيها عرب وأتراك السنجق ضدّ القوات الفرنسية[٢]، لم تكن هناك، فيما بعد، معارضة قويّة من سكان السنجق على نظام الحكم الذاتي الذي أعلنه الفرنسيون.

وفي موازاة ذلك، كان على الفرنسيين أن يضمنوا استقرار الشمال السوري الذي كان مضطرباً نتيجة الثورات المحلية، التي كانت تتلقى دعماً من الأتراك، الذين كانوا بدورهم في مواجهة مفتوحة مع الفرنسيين، وقد تمّ ذلك في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١، عندما وقع الفرنسيون والأتراك اتفاقية فرانكلين - بويون، والتي تسمى أحياناً بمعاهد أنقرة، وعلى أساسها تمت تسوية الحدود ما بين الدولة التركية الجديدة وبين سوريا، فانسحب الفرنسيون من كيليكيا لصالح الأتراك، واعترفت تركيا بالإدارة الفرنسية للسنجق، وتخلّت بموجب المادة ١٦ عن «جميع الحقوق الشرعية، أياً تكن، بشأن الأراضي الواقعة جنوبي هذه الحدود»[١]، ولاحقاً، في معاهدة السلام في لوزان سنة ١٩٢٣، أكّدت تركيا التزاماتها تلك.

وفي مرحلة لاحقة، أراد الفرنسيون أن يعزّزوا من ارتباط السنجق بسوريا، فعندما قرروا توحيد دولتي دمشق وحلب في ١٩٢٤، كان السنجق جزءاً من ذاك الاتحاد أو الفيدرالية، وبالتالي، انتقلت مرجعيته الإدارية إلى دمشق. وبالرغم من التخبط الفرنسي في المرحلة الأولى للانتداب، كان الفرنسيون واضحين في

---

(٢) كان للعلويين دور بارز في تلك المقاومة، التي استمرت بشكل متقطع ومحدود حتى بداية العشرينيات، وللاطلاع على تفاصيل تلك المقاومة انظر:

Dalal Arsuzi-Elamir: The Uprisings in Antakya 1918-1926: Guided by the Center or Initiated on the Periphery? In: Syria and Bilad al-Sham under Ottoman Rule, Edited by Peter Sluglett and Stefan Weber (BRILL, LEIDEN. BOSTON, 2010).

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٥٢.

توجّههم السياسي في ما يتعلق بالهوية السياسية للسنجق، مؤكدين عبر تلك الخطوة اعتباره جزءاً متمّماً من سوريا، بالرغم من تميّزه بنظام إداري شبه مستقل، وبهذا كان يختلف عن حالة دولة العلويين أو جبل الدروز اللتين كانتا مستقلتين استقلالاً تاماً وتابعتين مباشرة للمفوضية العليا[(١)].

وفي ما يخصّ طبيعة المجتمع، فقد كان شديد التنوع؛ إذ احتوى السنجق بحسب روبرت ساتلوف على ٢١ جماعة اثنية ودينية في الحدّ الأدنى، بيد أن التصنيف الأمثل لفهم مجتمع السنجق ذاك الذي يقسّمه إلى أربع فئات أو جماعات: الأتراك السنين، العلويين، المسيحيين، والعرب السنيين. ونتيجة للاستقطاب التركي – العربي هناك، تباين في تقدير أعداد كل جماعة من تلك الجماعات؛ إذ كان الأتراك يبالغون بشكل دائم في تقدير تعداد الجماعة التركية، إلا أنّ الأرقام الأقرب للواقع تلك التي اعتمدها كلّ من فيليب خوري وروبرت ساتلوف بناءً على مصادر متعددة، وبناءً على ما أورداه كان تعداد سكان السنجق في أواسط الثلاثينيات يبلغ ٢٢٠ ألف نسمة، شكّل الأترك السنيون نسبة ٣٨ بالمائة منهم، وتلاهم العلويون بنسبة ٢٨ بالمائة، بينما كانت نسبة العرب السنيين ١٠ بالمائة، وهذا بالعموم يشير إلى أنّ أياً من تلك الجماعات لم تصل نسبة تمثيلها إلى ٤٠ بالمائة، ما يعني عدم وجود جماعة تحوز غالبية مطلقة في السنجق[(٢)].

---

(1) Satloff: Communal Interdependence..p.150.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص٥٥٠، و

Satloff: Communal Interdependence..p.154

النسبة المئوية	التعداد	الفئة – الجماعة
٣٨,٣	٨٥٠٠٠	سنيون أترك
٢٧,٩	٦٢٠٠٠	علويون عرب واسماعيليون
١١,٣	٢٥٠٠٠	مسيحيون أرمن
١٠	٢٢٠٠٠	عرب سنيون
٩,٥	٢١٠٠٠	مسيحيون عرب (جميع الفئات)
٢,٢	٥٠٠٠	أكراد سنيون
٧	١٥٠٠	شركس سنيون
٣	٥٠٠	يهود عرب

وكانت جماعة السنيين الأتراك هي المهيمنة على اقتصاد السنجق؛ إذ كانت تشكّل غالبية ملّاكي الأراضي وتسيطر على الصناعات الرئيسية، ويعتبر معظم قادة هذه الجماعة من المتدينين أو المحافظين اجتماعياً؛ إذ كانوا على علاقة وثيقة بنخبة المشايخ والعلماء، وانطلاقاً من هذه العلاقة، كان معظم السنيين الأتراك معارضين للدعايات التركية الكماليّة خلال العشرينيات، خاصة وأن كثيراً من وجهائهم كانوا قد خدموا في وظائف إدارية عثمانية في السابق، بمعنى أنّهم كانوا مرتبطين وجدانياً بالتقاليد العثمانية التي كانت تتعارض بدورها مع الأفكار الكمالية العلمانية الحديثة، وهذا ما انعكس على تقبّل أتراك السنجق للأبجدية التركية الجديدة التي استبدلت الأحرف اللاتينية بالأحرف العربية فيها؛ إذ تأخّر قبولها حتى الثلاثينيات، بالإضافة إلى ما أظهرته بعض المدارس القرآنية التقليدية، أو الكتاتيب، من معارضة لتطبيق النظام التعليمي الجديد. ولم يكن تمثيل الأتراك في المهن الحديثة (طب، محاماة، هندسة،..) يتناسب مع نسبتهم إلى مجموع السكان؛ إذ كان ضعيفاً وعكَس تدني مستوى التعليم الحديث بينهم، وتفضيلهم للتعليم التقليدي القديم[1].

(1) Satloff: Communal Interdependence..p.159

أمّا أوضاع العلويين فلم تعكس نسبة تمثيلهم العالية بين مجموع السكان؛ إذ كانت غالبية الفلاحين والعمال المحليين يتألفون من العلويين، وبينما امتلك بعضهم مساحات صغيرة من الأرض، كان قسم كبير منهم يعمل لدى المُلّاك الأتراك. والعلويون هم أقل الفئات تعليماً في السنجق؛ إذ كانت نسبة أولادهم الذين تسجلوا في المدارس، العمومية أو الخصوصية، ١٣ بالمائة فقط في ١٩٣٥، وبالتالي، لم يكن مفاجئاً غياب تمثيلهم في المهن الحديثة، أو في الوظائف الإدارية. بيد أنّ ذلك لا يعفي من الإقرار بامتلاك العلويين لدور أساسي، بشكل أو بآخر، في الدورة الاقتصادية ضمن السنجق؛ إذ كانوا يهيمنون على المهن المتعلقة بالأغذية، تحديداً الخَبز وجزارة اللحوم. ومن جهة أخرى، كان العلويون أكثر الجماعات انسجاماً ووحدة في السنجق، كما سبق الإشارة إلى ذلك، وقد انعكس الازدهار الاقتصادي الذي شهده السنجق في سنوات العشرينيات على علاقة العلويين بالأتراك، إذ أظهر الفلاحون والعمال ارتباطاً شديداً بأرباب أعمالهم من الملاكين الأتراك؛ مستفيدين من الارتفاع الكبير لقيم المنتجات الزراعية الذي قارب ٤٠٠ بالمائة[1].

على أنّ التميّز الاجتماعي الأبرز كان من نصيب المسيحيين بالعموم؛ إذ تشارك المسيحيون العرب والأرمن في معظم الخصائص والمزايا الاقتصادية والاجتماعية، فقد كانوا يشكلون العمود الفقري للطبقة التجارية في السنجق، وكانت غالبية المشتغلين بالحرف اليدوية (صياغة المجوهرات، النقش، البناء..) منهم، إضافة إلى أنّهم شكلوا نسبة ٩٤ بالمائة من المشتغلين بالمهن الحديثة، وتمتع المسيحيون بمستوى تعليمي عالٍ؛ إذ كانوا يركزون على التعليم الحديث، ويفضلون في هذا المجال افتتاح مدارسهم الخاصة، وينطبق الأمر بشكل أكبر على المسيحيين الأرمن، وكانت علاقات الحماية التي تتمتع بها كل فئة من بين المسيحيين تعطيهم طابعاً كوزموبوليتياً في السنجق، بيد أنّ المسيحيين بالعموم لم

(1) Ibid .. p.165

يتمتعوا هناك بنفوذ أو دور سياسي يتناسب مع قوتهم الاقتصادية[١].

أمّا فيما يخص العرب السنيين، فإنّ تعيين موقعهم في الحياة الاقتصادية للسنجق هو أمر إشكالي نوعاً ما، فلئن كان كثير منهم من الصناعيين إلا أنهم كانوا قلّة في موازاة الأتراك، وبينما كان قسم كبير منهم يشتغل في التجارة فقد كانوا قلّة أيضاً في مقابل المسيحيين، وبينما كان كثيرون منهم من ملاكي الأراضي الصغار فهذا ما جعلهم تحت سيطرة الملاكين الأتراك الكبار، وبهذا، يمكن القول بأنّ العرب السنيين لم يحتلوا أي موقع مهيمن في الدورة الاقتصادية للسنجق؛ إذ كان تمثيلهم ضعيفاً في المهن الحديثة أيضاً، الأمر الذي عكس مستوى تعليمهم المنخفض؛ إذ كان انخراطهم في التعليم الحديث ضعيفاً. ومن ناحية أخرى، تجلّت سيطرة الأتراك عليهم في المجال المرتبط بالمؤسسة الدينية، التي كان الأتراك يهيمنون عليها، بالتالي، كان السنيون العرب الجماعة الأدنى نفوذاً على المستوى السياسي في السنجق[٢].

وبالرغم من هذا الواقع الاجتماعي، وتعدد الجماعات واختلاف مستوياتها التعليمية والاقتصادية، الأمر الذي يزيد من احتمالات حدوث صدامات ذات أبعاد دينية أو اثنية بين تلك الجماعات، أو أخرى ذات طبيعة اقتصادية كحدّ أدنى، إلا أن السنجق شكل استثناءً لافتاً في هذه الحال، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعته الاقتصادية وأهمية ميناء الاسكندرون، فمنذ العشرينيات وحتى بداية الثلاثينيات، شهد السنجق فترة ازدهار اقتصادي انعكست على جميع فئاته الاجتماعية، وبدورها، كانت تلك الجماعات قد طوّرت شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بينها، يقوم على صيغة توزّع الاختصاصات الاقتصادية، بما يخلق لكل منها دوراً لا يمكن للدورة الاقتصادية أن تكتمل من دونه مهما كان صغيراً أو متواضعاً، الأمر الذي أظهر تناغماً فريداً من نوعه في

---

(1) Ibid .. p.160.

(2) Ibid .. p.160.

حياة السنجق الاقتصادية، وهذا في عمومه ما جعل سكانه بعيدين عن التأثر، سواءٌ بدعاية القوميين الأتراك، أو بدعاية القوميين العرب، مفضلين المحافظة على مزايا إدارتهم الذاتية في إقليمهم.

ومن رحم هذه الخصوصية الاقتصادية ولدت التطورات السياسية التي أدّت إلى تغيير مصير السنجق في المرحلة اللاحقة، ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، أرسلت مجموعة من ١٤ من قادته المحليين عريضة إلى المفوضية العليا، طالبوا فيها بقطع العلاقة مع دمشق واستقلال السنجق تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وفي ١٨ نيسان/ أبريل اللاحق انعقدت جمعية تأسيسية في السنجق وأصدرت مسودة للنظام الأساسي لما أسمته «دولة سوريا الشمالية»، ويرى ساتلوف أنّ الدافع خلف ذاك التوجه لم يكن سياسياً، بل كان ذا طابع اقتصادي؛ إذ كان السنجق، الذي يشهد ازدهاراً في اقتصاده يومها مجبراً على تحويل جزء من مداخيله إلى دمشق. وعلى الأثر، اجتمع الفرنسيون والسوريون للتباحث في الأمر؛ إذ لم يكن وارداً بالنسبة إليهم تحقيق ذاك المطلب الذي يتعارض مع مصالحهم السياسية[١]، وبعد سعي حثيث لإقناع قادة السنجق بالتراجع عن مطلبهم ذاك نجح الطرفان في مسعاهما، ففي ١٢ حزيران/ يونيو صوّت المجلس الإداري لسحب مطلب الاستقلال والبقاء على الوضع الحالي. وبالنظر إلى الحادثة من زاوية أخرى، وبالرغم ممّا يمكن أن توحيه من وقوف تركيا وراءها، إلا أن احتمال حدوث ذلك ضعيف؛ إذ لا توجد إشارة إليه ضمن المصادر، وهذا ما يرجحه ساتلوف بدوره، إذ إنّ الأتراك لم يكونوا أغلبية في المجلس الإداري للسنجق، فضلاً عن أنّ اختيار تسمية «دولة سوريا الشمالية» تعني بشكل أو بآخر، الرغبة في تعريفه بناءً على انتماء سوريّ ما[٢].

ولعلّ الملامح الأولى لتأزم أوضاع السنجق قد بدأت في ١٩٣٤؛ إذ كان

---

(1) Ibid.. p.163 .

(1) Ibid .. p.164.

الحلم الاقتصادي الجميل الذي عاشه أبناء الاسكندرون مدة قاربت العقد والنصف، قد انتهى تقريباً، فالضغط الشديد الذي شكله الركود الاقتصادي العالمي لم ينعكس بشكل سلبي على أحوال السنجق الاقتصادية فقط، بل امتدّ أثره إلى المجتمع بأكمله، ذاك أنّ الحلقة الاقتصادية، الفعالة والمتناغمة، التي كان أساسها التعاون ما بين الجماعات، بدأت بالتصدّع، وظهرت موجات من المقاطعة الاقتصادية المتبادلة بين بعض الجماعات لم تخلُ من بعض المناوشات، وازدهرت أعمال التهريب عبر ميناء الاسكندرون، ووصلت الأمور إلى مستوى بيعت فيه الأراضي بربع أثمانها. هذا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي[١]، أمّا على المستوى السياسي الخارجي، فقد كان لافتاً إيقاف الأتراك لأعمال البناء في ميناء مرسين، الذي ربما كان بمثابة الميناء الوطني البديل عن الاسكندرون، هذا فيما كان الفرنسيون قد بدأوا بتطوير ميناء طرابلس بدلاً من الاسكندرون[٢]. على أنّ قضية السنجق قد بدأت بشكل مباشر وعلني في ١٩٣٦، بعد توقيع المعاهدة السورية – الفرنسية، فبالنسبة للأتراك، كان أي اتفاق سوري فرنسي ينهي الانتداب يثير لديهم تساؤلات بخصوص السنجق[٣]، والأرجح، أن الأتراك كانوا يعتقدون بأنه طالما كان هناك طرف ثالث، قوي ومتعاون، أي الفرنسيين، فبإمكانهم تأجيل المطالبة بالاسكندرون، هكذا وجدوا أنفسهم مضطرين إلى المبادرة سريعاً في إثارة قضية السنجق وفقاً لرؤيتهم السياسية، فبعد أن مهّدت صحافتهم للأمر معبّرة عن عدم قبولهم للسيادة العربية على السنجق، ومتّهمة الفرنسيين باستبعاد الأتراك عن الإدارة المحلية لصالح «الأقلية المفضلة لديهم»، أي العلويين، بدأت الدبلوماسية التركية تحركها

---

(1) Ibid .. p.171.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص٥٥٣.

(3) Avedis K. Sanjian: The Sanjak of Alexandretta (Hatay): Its Impact on Turkish-Syrian Relations (1939-1956), (Middle East Journal, Vol. 10, No. 4 (Autumn, 1956), p.380.

على المستوى الدولي، معلنة أن فرنسا خالفت معاهدة أنقرة، وبأنّ الأقلية التركية في السنجق باتت في وضع خطر، وبالتالي لابدّ من استقلاله وفقاً لمبادئ ويلسون المتعلقة بتقرير المصير، وبعد مداولات بينهم وبين الفرنسيين، قرروا رفع القضية إلى عصبة الأمم، حيث تمّ تعيين أول جلسة فيها للبحث في القضية يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦[١].

كان لافتاً في تلك الأثناء أنّ مطالب تركيا تمحورت حول فكرة استقلال السنجق وليس ضمّه، وهذا ما يثير سؤالاً طرحه فيليب خوري: «هل كانت تركيا حقاً تريد في نهاية ١٩٣٦ شيئاً أكثر من استقلال السنجق؟»، وينطلق هذا السؤال من الحقائق التي كانت ظاهرة بوضوح على أرض الواقع داخل السنجق، وبين جماعاته المختلفة، فلئن كان صحيحاً أن إثارة مسألة مصيره قد قسمت سكانه إلى ثلاث فئات ذات توجهات سياسية مختلفة، بين مؤيدين لضمّه إلى تركيا، ومدافعين عن بقائه تابعاً لسوريا وتعزيز وحدته معها، وبين راغبين في بقائه على وضعه الحالي، الأقرب إلى الحياد. إلا أن الفئة الأخيرة كانت تشكل الغالبية بالعموم، خصوصاً بين أتراكه الذين كان موقفهم سلبياً من القوميين الكماليين إجمالاً[٢]. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإنّ استقلال السنجق، إذا ما تمّ، لن يكتب له أن يدوم، إذ إنّه سيكون عرضة لنزاع قومي بين السوريين والأتراك، ما سيؤدي إلى عدم استقرار الإقليم إلا في حالة حسم ذاك النزاع، والذي لا يمكن أن يتمّ إلا بضمّه إلى أحد الطرفين المتنازعين، ولعلّ هذا ما دفع الأتراك نحو تكثيف دعايتهم وحضورهم السياسي بشكل استباقي داخل السنجق، مستغلين تفوقهم على السوريين في هذه الناحية، فحسب خوري «كان من غير المرجح حقاً، أن يتم سلخ السنجق لو لم تكن قوة القومية التركية فيه أكثر دينامية من القومية العربية، ولو لم تتلق القومية التركية تعزيزات عبر الحدود

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣١٣- ٣١٥.

(2) Satloff: Communal Interdependence..p.172, 173.

التركية أكبر ممّا كانت القومية العربية تتلقّاه من دمشق»[١].

وفي هذا السياق، كان للشباب المتعلم دورهم في هذا الصراع القومي، وكان في طليعة هؤلاء، الطلاب الذين كانوا قد أكملوا تعليمهم في جامعات تركيا أو في دمشق وحلب، فهناك، كان أولئك الشباب قد تأثروا بالأفكار القومية التركية والعربية، وبعودتهم إلى السنجق نشطوا في نشر تلك الأفكار، خاصة وأنّ الظروف الداخلية السيئة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية قد ساعدتهم في تلك المهمة، سيّما وأنّ عدد الشباب العاطلين عن العمل كان كبيراً بين المتعلمين، الأمر الذي جعلهم يشعرون برغبة في تغيير الأوضاع والتركيز على النشاط الاجتماعي والسياسي[٢]. وقد أدى ذلك النشاط إلى ظهور ملامح صراع أجيال ما بين الشباب المتعلمين المتحمسين قومياً وبين آبائهم المحافظين والمسالمين، وقد اتّخذ ذلك الصراع أشكالاً ثقافية واقتصادية في الوقت نفسه، فبينما استفزّ الشباب الأتراك جيل آبائهم باستبدال الطربوش بالقبعة الأوروبية، تماهياً مع صورة كمال أتاتورك، فعل الشباب العرب الأمر ذاته عبر استبدالهم بالطربوش السيدارة، أو الفيصلية كما كانت تسمى أحياناً نسبة إلى الملك فيصل الذي ابتدعها وراجت بين الشباب العرب المتحمسين في تلك الفترة، وعلى الصعيد الاقتصادي، أظهر الشباب العلويون بدورهم معارضتهم لتبعية زعمائهم للأتراك، وطالبوا بعملية إصلاح زراعي، ووضع نهاية لتحكّم الإقطاع التركي بشؤونهم[٣].

وفي مناخ كهذا، مشحون بالاستقطاب السياسي والصراع القومي، ظهر زكي الأرسوزي، الذي قدّم نموذجاً جديداً للمثقف العلوي. وكحال أقرانه، ينتمي الأرسوزي إلى جيل المثقفين العلويين السوريين؛ إذ ولد في ١٩٠١ لعائلة من

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٥٧.

(2) Satloff: Communal Interdependence..p.167.

(3) Ibid.. p.170.

الملاكين الصغار، وكان والده نجيب الأرسوزي محامياً وناشطاً عروبياً، واشترك في التنظيمات السياسية السريّة التي كانت تنشط في مقاومة الفرنسيين وتأييد الحكم العربي خلال عهد فيصل القصير، واستمرّ على أفكاره ونشاطه إلى ما بعد إعلان الانتداب الفرنسي، وكان من القادة المحليين على مستوى السنجق. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى تابع زكي الأرسوزي دراسته في ليسيه بيروت، حيث تمكّن من اللغة الفرنسية وتأثر بالفلسفة، وعند عودته إلى السنجق عمل في التدريس ما بين ١٩٢٤ و١٩٢٦، ثمّ توجه إلى باريس في ١٩٢٧ ليدرس الفلسفة في السوربون، وهناك تأثّر بالأفكار القومية الأوروبية، ثم عاد في ١٩٣٠ دون أن يحصل على الشهادة الجامعية، وباشر عمله الجديد في أنطاكيا كمدرس في ثانوية التجهيز[١].

وفي بداية عمله في التدريس، اصطدم الأرسوزي بسياسة التمييز التي كان الفرنسيون يعتمدونها في السنجق، خصوصاً تجاه العلويين، والتي انعكست بشكل خاص في الجانب التعليمي؛ إذ بدا أنّ الفرنسيين يعاملون الطلاب العلويين بدونيّة وبشكل يعيق مواصلة هؤلاء تعليمهم، وفي هذا الإطار ينقل كيث د. ووتنبو عن الأعمال الكاملة للأرسوزي إحدى الحوادث التي أثّرت بالأخير، فقد كان الأرسوزي قد سأل أحد الطلاب العلويين عن سبب فصل الطلاب ضمن قاعات الصفوف على أساس انتمائهم الديني، فأجابه الطالب بأنّ ذلك استجابة لأوامر المدير، وأضاف، لو أنّ أحد الطلاب المسيحيين ارتكب خطأً ما، يقوم المدرّس الفرنسي بتوبيخه قائلاً له: «هل أنت علوي؟ هل أنت بهيم؟»، وقد تعرّض الأرسوزي نفسه إلى مثل هذه الحادثة، عندما واجه غضب أحد زملائه الفرنسيين واعتراضه على إنصافه للطلاب العلويين في الامتحانات

(1) Keith D. Watenpaugh: "Creating Phantoms": Zaki al-Arsuzi, the Alexandretta Crisis, and the Formation of Modern Arab Nationalism in Syria (International Journal of Middle East Studies, Aug., 1996), p.364- 366.

التي أشرف عليها؛ إذ كان الأرسوزي قد اتبع سياسة عدم التفريق بين الطلاب على أساس الانتماء الديني. وعندما التقى في أنطاكيا بالمستشرق الفرنسي جاك فوليرز، صاحب كتاب «دولة العلويين»، سأله الأرسوزي خلال جلسة نقاش عن دوافع الفرنسيين لمثل هذه السياسة السلبية تجاه العلويين في مسألة التعليم، علماً بأنّ العلويين يشكلون جزءاً معتبراً من الجيش الفرنسي، وأجابه فوليرز بأنّ الفرنسيين يخشون فيما إذا تعلّم علويّو السنجق أن يؤدي ذلك إلى التحاقهم بأبناء قوميتهم العرب. وقد شكّلت هذه القضية إحدى أولويات الأرسوزي في نشاطه السياسي وفي تطوير أفكاره عن العروبة وعن الدولة العلمانية.

وفي ١٩٣٤، كان الأرسوزي يتهيّأ ليكون في صدارة النشاط السياسي العربي في مرحلة بداية تأزم قضية السنجق، وذلك بعد أن عاد من سوريا حيث نفاه الفرنسيون لفترة، مارس فيها مهنة التدريس في دير الزور وحلب، وأقام علاقات مع عصبة العمل القومي[١]، التي افتتح مكتباً لها في أنطاكيا فيما بعد[٢]. ولتحقيق هدفه المتمثل بربط السنجق بسوريا، كان عليه اللجوء إلى وسيلتين لتساعداه على ذلك، إحداهما كانت افتتاح نادٍ ثقافي والثانية إنشاء صحيفة. فتحت إشرافه، بدأت صحيفة «العروبة» في الصدور في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، وكانت، كما صحيفة «اليوم الجديد» التركية المحلية، بحاجة إلى موافقة الفرنسيين الذين رفضوا منح «العروبة» الإذن بالصدور في البداية، ما اضطر لجنة عصبة الأمم المختصة بقضية السنجق إلى التدخل في الأمر والطلب من الفرنسيين السماح للصحيفة بالصدور[٣]. ومن المفارقة أن الجريدتين كانتا تطبعان في المطبعة نفسها، وقد كتب في عددها الأول مقالاً تناول فيه عدّة مواضيع، كتعداد الأسباب التي دعت إلى صدور «العروبة»،

---

(1) Ibid .. p.368.

(٢) الحوراني: **مذكرات**.. ص ١٦١.

(3) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.370.

والحديث عن الاستعمار في فلسطين ووجوب توحد العرب لمواجهته، على أنّ أبرز تلك المواضيع كان ذاك الذي يحتل أولوية في الإطار المحلي، ويتعلق بجماعة ذات أغلبية عددية كان الجميع يسعى إلى كسب «عقلها وقلبها»، وهي جماعة العلويين[١].

ذاك أنّ العلويين، وبالرغم من ضعف نفوذهم السياسي في الاسكندرون، كانوا يشكلون منذ الثلاثينات أهمية بالغة في إطار الصراع القومي، التركي العربي؛ إذ بدوا وكأنّهم الجماعة التي بإمكانها المساعدة في حسم ذاك الصراع، بناءً على عدّة عوامل كان أهمها نسبتهم العددية الكبيرة وتماسك جماعتهم، ولّما كانت هذه الجماعة ضعيفة في نفوذها السياسي وفي مستوى تعليمها بشكل عام، فهذا ما شجّع على استهدافها ومحاولة كسبها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي هذا، ترجّح المصادر أنّ الأتراك كانوا أكثر اهتماماً من السوريين في السعي إلى تحقيق ذاك الهدف. فمنذ بداية الثلاثينات، صار العلويون يسجّلون في الإدارة الرسمية تحت مسمّى «علويون أتراك»[٢]، الأمر الذي كان بمثابة مقدمة لإدراج العلويين ضمن النظريات الأنثروبولوجية التي ابتدعها القوميون الأتراك، في سياق إيديولوجيا كمالية شاملة تهدف إلى توحيد الجماعات العرقية والدينية كافة التي تعيش في تركيا، وذلك عبر الادعاء بانتمائها التاريخي إلى العرق أو القومية التركيّين، وكان من تلك النظريات، تلك التي

---

(1) Ibid.. p.372.

(٢) لابدّ من توضيح أنّ تسمية «علويين» أو «Alevis» بالعموم، تشير في تركيا إلى ملايين الأتراك والأكراد الأناضوليين الذين يطلق على معتقدهم «العلوية البكتاشية» تيمناً بحاجي بكتاشي، مؤسس الطريقة الصوفية البكتاشية، وهؤلاء العلويون الأتراك مختلفون تماماً عن العلويين العرب في معتقداتهم، وربما كان الأتراك يقصدون من خلال تسمية العلويين العرب بعلويين أتراك محو هويتهم الدينية الخاصة وتذويبها ضمن جماعة واضحة الانتماء الاثني إلى تركيا. انظر:

Gisela Procházka-Eisl and Stephan Procházka: The Plain of Saints and Prophets..p.19.

تدعي انتماء تلك الجماعات، بمن فيهم الأتراك، إلى الحثيّين[١]. وفي هذا السياق، وبعد أن تطورت قضية السنجق وظهرت إلى العلن، بدأت تظهر كتب لمؤلفين أتراك تجادل في تلك النظريات، في محاولة لإثباتها وترسيخها في الوعي العام، وكان بعض تلك الكتب يستهدف السنجق بالعموم، كذاك الذي صدر في ١٩٣٧ بعنوان «مفصّل هاتاي»، فيما استهدف بعضها الآخر العلويين بشكل مباشر ككتاب حسن رشيد تانكوت في ١٩٣٨[٢]. وبهذا، يتبدّى الإصرار التركي على التلاعب بهويّة علويي الاسكندرون، بهدف عزلهم عن العرب، خدمة لمصالح تركيا السياسية في السنجق.

وفي حين يرى ووتنبو تشابهاً بين سياسة الأتراك تجاه علويي السنجق، وبين سياسة الفرنسيين تجاه علويي سوريا، أي في المجال المتعلق بهوية العلويين، إلا أنّ ذلك التشابه ليس دقيقاً على الأرجح، ذاك أنّ الأتراك، عدا أنّهم نفوا عن العلويين انتماءهم القومي الواضح، كانوا قد تجاهلوا، في الغالب، الخوض في خصوصيتهم الدينية، الأمر الذي سيؤجّل إلى مرحلة لاحقة تمثلت بعدم الاعتراف الرسمي بالعلويين كطائفة دينية مستقلة ضمن الجمهورية التركية، أي أنّ الأتراك، بالتالي، لم يكن في نيّتهم خلال الثلاثينيات، خلق أو تمكين هوية خاصة بالعلويين، بل على العكس كانوا راغبين بأن تُمحى تلك الهوية وتذوب في هويّة أو انتماء تركي أوسع، وذلك على عكس الفرنسيين، الذين اهتموا منذ بداية الانتداب بتعزيز الهوية العلويّة على الصعيد الاجتماعي والديني والسياسي أيضاً، وذلك بالرغم من محاولات بعض السياسيين الفرنسيين فرض رؤيتهم الاستشراقية المسيحية على العلويين، وتشجيع النشاط التبشيري في مناطقهم، تمهيداً لتذويبهم في انتماء ديني مسيحي.

في المقابل، بدا أنّ مواجهة الإيديولوجيا الكمالية وافتراءاتها الأنثروبولوجية،

(1) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.372.

(2) Gisela Procházka-Eisl and Stephan Procházka: The Plain of Saints and Prophets..p.73.

أو ما يسمّى بسياسة «التتريك»، كانت السبب في كتابة الأرسوزي لسلسلة من المقالات في «العروبة» ما بين ٢١ و٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨، شرح فيها أصول العلويين العربية، مقللاً من أهمية الاختلاف المذهبي عن السنيين، وموضحاً مصلحة العلويين وبقية الجماعات العربية الأخرى في خلق كيان سياسي غير طائفي[(١)].

وبالعودة إلى قضية السنجق، كانت الفترة التي سبقت نشاط الأرسوزي قد شهدت مفاوضات معقدة بين الفرنسيين والأتراك في جنيف وباريس، وفيما حاول الفرنسيون مقاومة الدبلوماسية التركية المندفعة، متخذين في البداية موقفاً مؤيداً لحقوق السوريين في السنجق، ومدّعين التزامهم بالمادة الرابعة من ميثاق الانتداب التي تلزمهم بعدم التخلي عن أي جزء من الأراضي السورية، إلا أنهم رضخوا في النهاية إلى تسوية أرضت الجانب التركي بشكل موقت، تمثلت بإنشاء نظام جديد للسنجق، يُضعف من سلطة سوريا عليه ويعطيه قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي، وتمّ إقراره عبر عصبة الأمم في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٣٧[(٢)]. وكما لاحظ الكيالي، فقد كان ذلك القرار يهدف إلى جعل السنجق «مربوطاً بخيط من الاتصال مع سوريا، حتى إذا حان الوقت قطع عن سوريا، وارتبط بتركيا نهائياً»[(٣)]، على أنّ هذا القرار أظهر ضعف الاستقطاب القومي في تلك المرحلة، بين طرفين عربي وتركي، بالرغم من الجهود الحثيثة للحكومة التركية، فمن جهة الناطقين بالتركية، أرضى القرار الأتراك المحافظين الذين كانوا يخشون من تأثير القوميين الكماليين، ولعلّهم اعتقدوا أنّه المرحلة الأخيرة في تسوية قضية السنجق، بينما بدا أنصار القوميين الترك غير مكترثين للقرار، معتقدين على الأرجح أنّه خطوة في طريق ضمّ الاسكندرون إلى تركيا. ومن جهة الناطقين

---

(1) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.372.

(٢) للاطلاع على المبادئ الأساسية لهذا النظام انظر، الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٥٨.

(٣) نفسه.. ص ٣٥٩.

بالعربية، بدا وكأنّ تحالفهم «الهش وغير الفعّال» قد تلقّى ضربة عبر ذاك القرار، فلئن كان قد وحّد ما بين القوميين الراديكاليين من أنصار مكتب عصبة العمل القومي في أنطاكيا وبين أنصار الكتلة الوطنية من الملاكين السنة، أقلّه على مستوى التوجه السياسي، دون أن يكون لذاك التوحّد انعكاس فعّال على أرض الواقع، بدا أنّ الجماعات الأخرى، من العلويين والمسيحيين، كانوا راضين بالقرار الجديد، الذي وجدوا فيه تسوية تجنّبهم الوقوع تحت سلطة مباشرة للأتراك، وتبقيهم على مسافة من دعاة القومية العربية التي كانوا يخشون منها، ولعلّ العلويين كانوا أكثر حماسة لذاك القرار، إذ رحّب قادة جماعتهم بصدوره، منطلقين من خشيتهم من الاندماج التام في دولة سورية يفقدون فيها الميّزات التي يتمتعون بها في السنجق شبه المستقل[(١)]، والراجح أنّ موقفهم هذا، كما موقف الملاكين الأتراك، كان منطلقاً من قناعة أو اعتقاد بأنّ الأمور وصلت إلى ختامها، ولن يكون ثمّة تطورات أخرى في المستقبل.

وبهذا، انتهت المرحلة الأولى لفصل سنجق الاسكندرون عن سوريا، وبدأت المرحلة الثانية المتعلقة بإجراء الانتخابات فيه تبعاً لقرار عصبة الأمم، وهنا أيضاً، تمكّن الأتراك من فرض إرادتهم على عصبة الأمم والفرنسيين؛ إذ اعترضوا على مسودة النظام الانتخابي الذي أقرّته العصبة بحجّة أنّه وُضع دون استشارة تركيا، واستجابة لتلك الضغوط عيّنت العصبة في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨ لجنة انتخابية جديدة تضمّنت ممثلين أتراك[(٢)]. وقد اعترض العرب على تقسيم الفئات الانتخابية على أساس ديني، ما يعني فصل الكتلة العلوية الكبيرة عن العرب، لكنّ اعتراضهم هذا تمّ تجاهله[(٣)]. وانطلاقاً من إدراك الأتراك لعجزهم عن تأمين أغلبية مطلقة في تلك الانتخابات، وجدوا أنفسهم مضطرين للّجوء

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٥٩، ٥٦٠.

(٢) نفسه.. ص ٥٦٢.

(٣) نفسه.. ص ٥٦٣.

إلى سياسة ترهيب وإكراه، كان من بين وسائلها الضغوط التي مارسها الملاك الأتراك على فلاحيهم العرب لتسجيل أنفسهم في اللوائح الانتخابية كترك وليس كعرب، وإلا فقدوا عملهم وتعرضوا للطرد، وقد نتج عن ذلك ذوبان قرى عربية بأكملها، وإضافة إلى ذلك بذل الأتراك جهوداً حثيثة لتشجيع أتراك السنجق المقيمين في داخل تركيا على الانتقال إلى السنجق وتسجيل أنفسهم والمشاركة في الانتخابات، وفي هذا كلّه، ظهر ضعف الدولة السورية مقابل قوة الدولة التركية، فقد بدا الأتراك أكثر تنظيماً فضلاً عن أنهم كانوا يتعاملون مع كتلة أكثر تماسكاً، بينما كانت الدعاية السورية غير منظمة وغير ذات جدوى على ما يبدو، ولم تنجح في حثّ المقيمين من أهالي الاسكندرون في الداخل السوري على الانتقال والمشاركة في الانتخابات(١).

وفي هذه الأثناء، كان الأرسوزي قد توجه إلى سوريا ليقوم بحملة دعاية لصالح سوريي السنجق، ففي ٦ شباط/ فبراير ١٩٣٨ التقى برئيس الوزارة، وشرح له الوضع والمظالم التي يتعرض لها العرب، واشتكى من أداء الحكومة الضعيف في مقابل نشاط الحكومة التركية على الطرف المقابل، بيد أنّ استقبال مردم بك للأرسوزي كان «بارداً»، وبدا موقفه منه أقرب للسلبية؛ إذ لم يصدر عنه أي تعليق على تلك الزيارة، ما يشير إلى عدم اهتمامه بها، بالرغم من أنها كانت زيارة لأبرز شخصية قيادية في السنجق. ويلمح ووتنبو إلى أسباب طائفية في تفسيره لسلبية مردم بك تجاه الأرسوزي، ولتعاطي الحكومة مع قضية الاسكندرون بشكل عام؛ إذ رأى أن سبب ذلك يعود إلى أنّ الغالبية العربية في الاسكندرون ليست من السنيين، بل من العلويين والمسيحيين(٢). وكان العلويون قد أرسلوا بياناً إلى لجنة الانتخابات التابعة لعصبة الأمم، اعترضوا فيه على تصرفات وضغوط القوميين الأتراك لتسجيل العلويين في اللوائح الانتخابية

---

(١) نفسه.. ص ٥٦٣.

(2) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.378.

كأتراك، مذكّرين اللجنة باعتراضهم الأساسي السابق على تقسيم الفئات الانتخابية على أساس الانتماء الديني، الأمر الذي جاء في صالح الأتراك على حساب العرب[١]. وبعد ثلاثة أيام، في ٨ أيار/ مايو، أرسل الأرسوزي بدوره رسالة بالفرنسية إلى اللجنة الانتخابية، يشتكي فيها من سياسة الحكومة التركية في موضوع الانتخابات، ومن استقدامها أتراكاً ليسوا من أبناء الاسكندرون ليتم تسجيلهم في اللوائح الانتخابية[٢].

قبل ذلك بعدّة أشهر، كان هناك تباين في الآراء ما بين السياسيين الفرنسيين بخصوص الانحياز إلى الجانب التركي في قضية السنجق من عدمه، ومن بين الأمور التي انعكس فيها ذاك التباين العداء الشخصي بين المفوض السامي دومارتيل وبين سلفه بونسو، الذي كان يومها سفير فرنسا في تركيا، ومؤيداً للأتراك في قضية الاسكندرون[٣]. وكان دومارتيل قد نقل المندوب الفرنسي في السنجق، دوريو، بناءً على طلب الحكومة السورية التي اتهمته باضطهاد العرب[٤]، وعيّن مكانه غارو، الذي حاول في البداية إظهار حياده عبر عدّة إجراءات كان منها إغلاق مقرّ عصبة العمل القومي في أنطاكيا، وتوقيف زكي الأرسوزي[٥]، بيد أنّ غارو كان أكثر ميلاً إلى الجانب السوري فيما يبدو، وذلك ما تبيّن من خلال تسريبه إلى اللجنة الانتخابية لعصبة الأمم للأوامر التي وصلته من المفوضية العليا الفرنسية باستدعاء زعماء الجماعات غير التركية وحثّهم على إقناع أتباعهم بعدم المشاركة في الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى

(١) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٦٩- ٣٧٢.

(2) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.374.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٦٥. والكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٢٧.

(٤) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٣٦.

(٥) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٦٤، ٥٦٥.

استبداله بالنقيب كوليه، المعروف بتعاطفه الشديد مع الأتراك في قضية السنجق[1].

وبهذا، بدا تعيين كوليه كإشارة إلى حسم ذاك الانقسام الفرنسي بخصوص الانحياز إلى الأتراك، فقد «سبق السيف العذل» كما علّق فيليب خوري، ففي آذار/ مارس ١٩٣٨ كان رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية الفرنسي قد توصلا إلى اتفاق سري وعد فيه الفرنسيون الأتراك بالحصول على أغلبية طفيفة في الانتخابات تتمثّل في ٢٢ نائباً من أصل ٤٠ نائباً[2]. وبناءً على ذلك، كانت مهمّة كوليه ضمان تنفيذ ذاك الاتفاق، حيث باشر باستخدام إجراءات صارمة في مواجهة الطرف العربي في السنجق، وذلك لإحباط أي محاولة مقاومة عربية خلال فترة الانتخابات، ففي ٥ حزيران/ يونيو قام باعتقال الأرسوزي للمرة الثانية، واستبدل بالجنود العرب والأرمن جنوداً من الأتراك في جهاز الدرك، الأمر الذي أدى إلى استقالة قائد الدرك الفرنسي احتجاجاً على ذلك[3]. وبعد أربعة أيام قام بطرد حاكم السنجق، فؤاد مفرج، الذي كان معيّناً من قبل الحكومة السورية، وعيّن مكانه أحد الموظفين الإداريين الأتراك[4]. وفي هذه الأجواء المتشنجة غادرت اللجنة الانتخابية التابعة لعصبة الأمم السنجق، تحت ضغوط الفرنسيين والأتراك واحتجاجاً على تصرفات الفرنسيين في السنجق، وكان من اللافت أنّه، وقبل سفر اللجنة، كانت نتائج تسجيل الناخبين قد أُعلنت ومن بين ٤٥٥٤٣ عدد المسجلّين، كان عدد الأتراك ٢٠٨٨٩، أي أنهم لم يشكلوا غالبية الناخبين، ورغم اعتراض الحكومة التركية على هذه النتائج بطبيعة الحال، إلا أن الأمر أشار إلى انتصار الجانب العربي، الذي يعود

---

(١) نفسه.. ص ٥٦٦. والكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٤٧، ٣٧٨.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٦٥. والحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص٢٨٣.

(٣) نفسه.. ص ٥٦٦. و Watenpaugh: Creating Phantoms..p.374

(٤) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٧٨. و Watenpaugh: Creating Phantoms..p.374

جزء منه إلى الأرسوزي، بحسب ووتنبو[١].

وفي ٤ تموز/ يوليو ١٩٣٨ أنهى الفرنسيون عملياً وصايتهم على السنجق، فاتحين الطريق أمام الأتراك لضمّه، وذلك بعدما وقّع الطرفان اتفاقية صداقة، كان من بين تفاصيلها، ألا ينضم أي من البلدين إلى أي ائتلاف سياسي أو اقتصادي موجه ضد الآخر، وألا يقدّم أي من الطرفين مساعدة إلى جهة معتدية على الطرف الآخر، وذلك لضمان وقوف تركيا مع الحلفاء في الحرب المقبلة، والذي كان، في النهاية، السبب الأساسي لتنازل فرنسا عن سنجق الاسكندرون. وعلى الأثر، بدأ الجنود الأتراك بالدخول إلى السنجق حيث تمّت الانتخابات، بعد أن أعيدت عملية تسجيل الناخبين في ظل إعلان الأحكام العرفية، وحاز فيها الأتراك على الأغلبية التي وعدتهم بها فرنسا[٢]. ومن ثمّ بدأت مرحلة ضمّ السنجق، الذي بات يعرف بـ«هاتاي»، إلى تركيا، فخلال فترة قصيرة كان وضعه كدولة مستقلة أُعلن قانونها الأساسي في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨[٣]، وبعدما سحب الفرنسيون سلطاتهم بشكل رسمي في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٣٩ تعهّد الأتراك في المقابل بعدم السعي للحصول على مزيد من الأراضي السورية، وبأن تحترم الحدود السورية،[٤] وفي شباط/ فبراير ١٩٣٩ أصبح السنجق جزءاً من الجمهورية التركية.

وفي ما يخصّ الأرسوزي، فقد كان قد اعتقل لعدّة أسابيع خلال الانتخابات، أفرج عنه بعدها ليجد الجيش التركي قد دخل إلى السنجق، وليرحّل من ثمّ إلى سوريا كلاجئ من بين ٥٠ ألف لاجئ، فيما بقي في السنجق من العرب قسم من العلويين والمسيحيين المتمسكين بأرضهم، قابلين

---

(1) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.377

(٢) Ibid.. p.377. وخوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٦٦، ٥٦٧.

(٣) الكيالي: **المراحل**، الجزء الرابع.. ص ٣٨٠.

(٤) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٦٩.

شرط الأتراك بأن يحملوا الجنسية التركية. وتوجّه الأرسوزي إلى دمشق حاملاً معه كراهيته للفرنسيين وخيبة أمله من الكتلة الوطنية، واستقرّ به المقام هناك في غرفة متواضعة عاش فيها حياة أقرب إلى العزلة والفقر، محاطاً بمجموعة من مريديه الشباب الذين رافقوه منذ فترة نضاله في السنجق وانتقلوا معه إلى دمشق، حيث كانت المرحلة المقبلة موعودة بنشاطهم السياسي والإيديولوجي الذي أخذوه عن معلّمهم، وقد تجلى ذلك النشاط في إحياء فكرة «البعث العربي» التي نادى بها الأرسوزي، والتي أسهمت في ولادة حزب البعث العربي الاشتراكي في أواسط الأربعينيات، وذلك في إشارة إلى دوره كأحد أبرز منظري القومية العربية في عصره. وانطلاقاً من ذلك، يبرز تمايز الأرسوزي عن أقرانه من المثقفين العلويين السوريين؛ إذ ربّما كان أوّل الايديولوجيين العلويين، وأوّل من حاول الجمع ما بين صفة المثقف من جهة، وبين صفة الزعيم من جهة أخرى، والتي اختلفت عن مفهوم زعامة الجماعة كما عبّر عنه نموذج منير العباس على سبيل المثال؛ إذ كان الأرسوزي، وبالرغم من خصومته للأتراك، متأثراً بالنموذج الذي قدّمه كمال أتاتورك عن الزعيم، وحاول أن يخلق نوعاً من عبادة الزعيم حول شخصيته كما رأى ووتنبو، الذي يستند في ذلك إلى التفخيم الذي أحاط به الأرسوزي نفسه في صحيفة «العروبة»؛ إذ كان الوحيد الذي تصدرت صورته صفحتها الأولى بشكل متكرر مشيرة إليه بعبارة «زعيم العرب» في الإقليم، على أنّ الأرسوزي كان على قناعة، ربما، بأنّ هذا النوع من الزعامة كان ضرورة إيديولوجية ولعلّه نقل قناعته هذه إلى مريديه[1].

على صعيد آخر، لا شكّ بأنّ «ضياع السنجق كان أذلّ تطور» يحدث خلال حكم الكتلة الوطنية برئاسة مردم بك[2]، فبالإضافة إلى ما أظهرته حكومة الكتلة من عناد واستئثار خلال مراحل تلك القضية، سواءً على الصعيد

(1) Watenpaugh: Creating Phantoms..p.376.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٤٩.

الشعبي؛ إذ بدت بعيدة عن مزاج الجمهور الذي عبّر عن غضبه تجاه القضية منذ بدايتها، أو حتى على مستوى السياسة الداخلية، في الطريقة التي واجهت فيها المعارضة المتصاعدة ضدّها على خلفية تلك القضية، والتي كان رأس حربتها عبد الرحمن الشهبندر، فبدل أن تبادر لتغيير حكومي يكون على مستوى الحدث، ويعطي مساحة للقوى السياسية الأخرى للمشاركة في إدارة المعركة الدبلوماسية فيما يتعلق بقضية السنجق، تعاملت حكومة الكتلة مع الأمر وكأنّه تفصيل صغير يتعلق بأمور داخلية، لا بكونه قضية مصيرية تمسّ كيان الدولة برمّته، هكذا، وبدل أن تستوعب الشهبندر كحدّ أدنى سعياً لتبريد الأجواء الداخلية، أمعنت الكتلة في التصعيد ضدّه وتأكيد تفرّدها في الحكم، وهذا ما نجده مثلاً في خطاب سعد الله الجابري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧، عندما أكّد أنّه «لا توجد في البلاد أحزاب غير الكتلة الوطنية، حزب واحد هو الأمة بأسرها»[(١)]. هذا بالإضافة إلى الضعف الذي ظهرت عليه حكومة الكتلة في حركتها الدبلوماسية المتعلقة بقضية السنجق، ما سمح لمعارضيها أن يتهموها باتخاذ «موقف التودّد والتعاطف مع تركيا وفرنسا»[(٢)]. وفي هذا السياق، هناك من يتّهم الكتلة بالتساهل في قضية السنجق بناءً على اعتبارات طائفية، فإلى اليوم، ينتشر رأي شعبي بين بعض العلويين مفاده أنّ حكومة الكتلة تنازلت عن السنجق باعتبار أنّ أكثرية سكانه من العلويين، على أنّ هذا الرأي أغرى بعض الدارسين بالأخذ به كما لاحظنا سابقاً عند ووتنبو، وذلك انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بعقلية الكتلة وسياستها السلبية تجاه مسألة الأقليات بالعموم.

وليس من الصعب، في المقابل، تفنيد هذا الرأي، الذي يبالغ في تضخيم

---

(١) بابيل: **صحافة وسياسة**.. ص ١٢٩. بالرغم من أن محاولات قد جرت منذ عودة الشهبندر للتقريب بينه وبين زعماء الكتلة، إلا أن اقتناع الكتلة على ما يبدو بضرورة التفاهم معه و«توحيد الصفوف» قد تأخرت إلى ما بعد استقالة وزارة مردم بك، أي في الفترة الحرجة التي فقدت فيها الكتلة مصداقيتها عند الجماهير وظهرت عليها علامات التفكك والضعف.

(٢) نفسه.. ص ١٣٢.

المسألة ويبدو متأثراً بنظرية المؤامرة، ذاك أنّ المتهم الرئيسي في تسليم السنجق هو الفرنسيون، بالدرجة الأولى، الذين اختاروا التضحية بسمعتهم عبر القيام بذلك لتحقيق غاية أساسية كانت السبب المباشر خلف ذلك الفعل، والمتمثلة بالخوف من تداعيات المواجهة مع تركيا التي يمكن أن تنعكس على مصالحها الحيوية بشكل مباشر، إذا ما انحاز الأتراك إلى قوى المحور في الحرب العالمية التي كانت ملامحها تلوح في تلك الفترة. وفي ما يتعلق بمردم بك وحكومته، فلا يمكن تجاهل حقيقة أنّه كان يغرّد خارج السرب، ذاك أنّه كان متمسكاً حتى النهاية في اعتماد دبلوماسية الحوار وعدم التصعيد مع الفرنسيين في محاولة لتحقيق مكاسب سياسية، كان في مقدمتها تأمين مصادقة الفرنسيين على المعاهدة، بالتالي، بدا على استعداد للتساهل في قضية السنجق على أن يحصل السوريون في المقابل على ما يعوّض هذه الخسارة على أرض الواقع. بيد أنّ التساهل هذا، وبالرغم من خطورته وفداحته، لم يكن بلا أساس أو دون مبرر بدروه، فانطلاقاً من تصور عقلاني للأوضاع السياسية في تلك الأثناء، يمكن القول بأنّ دولة سوريّة مستقلة في تلك الفترة، لم تكن تمتلك القوة العسكرية التي بإمكانها ضبط حدودها وحمايتها، لن تكون في حال تؤهلها للاشتباك أو تعقيد الأمور مع دولة جارة قويّة كتركيا، خصوصاً وأنّ أطماع تركيا في سوريا لم تكن خافية على أحد، فلئن كانت قد قبلت في معاهدتي أنقرة ولوزان بإبقاء السنجق على وضعه الخاص، متعهدة للفرنسيين بعدم المطالبة بأي أراض سوريّة أخرى بعدما سلمّها الفرنسيون كيليكيا، إلا أنّها، في النهاية، عادت وطالبت بالسنجق على مراحل. هذا بالإضافة إلى أنّ خريطة تركيا، كما كان يتصورها القوميون الكماليون، كانت تشمل حلب وأجزاء من شمال اللاذقية إلى جانب سنجق الاسكندرون من ضمن الأراضي السورية[1]، وقد تشارك السوريون والفرنسيون، منذ بداية أزمة

(1) Yucel Guclu: The Controversy over the Delimitation of the Turco-Syrian Frontier in the Period betweenthe Two World Wars (Middle Eastern Studies, Jul., 2006).p.642

والكاتب يطرح وجهة نظر تركية بخصوص قضية الحدود الجنوبية لتركيا .

السنجق، في خوفهم على حلب[١]، هكذا، كان من البديهي أن يبرز رأي بين السوريين والفرنسيين يقول بضرورة الوصول إلى تسوية مع تركيا تكون بمثابة حلّ وسط بينها وبين السوريين وتكبح جماح أطماعها. وإذا كان مردم بك قد ظهر بمظهر المتساهل في قضية وطنية من الدرجة الأولى، فمن الواجب الإشارة إلى أنّه لم يعترف بسيادة تركيا على السنجق، وذلك خلال عهد حكومة الكتلة الثانية التي تألفت في ١٩٤٣، فقد كان قد رفض الابتزاز التركي الذي اشترط قبول سوريا بسيادة تركيا على السنجق مقابل الاعتراف التركي باستقلال سوريا، وكان ذلك في سياق حرب دبلوماسية وإعلامية خاضها السوريون مقابل الضغوط التي شكلتها معاهدتا الصداقة ما بين تركيا وبين العراق والأردن؛ إذ اعتبر السوريون معاهدة الصداقة التركية - العراقية اعترافاً بسيادة تركيا على السنجق، فيما كانت معاهدة الصداقة التركية -الأردنية تتويجاً لتقارب الأتراك مع الأمير عبد الله، بعد أن أظهر مساندته لهم في دعواهم بخصوص مسألة السنجق[٢].

أخيراً، وفيما يتصل بالجزء المتعلق بالعلويين في قضية السنجق، تلحّ علينا ملاحظة، هي غياب أي أثر لتفاعل العلويين السوريين - من خارج السنجق - مع قضية السنجق، أقلّه على مستوى العلاقة مع علوييه، وقبل الخوض في ذلك، لابدّ من تفسير ضعف العلاقة بين الطرفين العلويين، التي تعود إلى ما قبل قضية السنجق بالأساس، فمن اللافت أنّ المصادر لا تتحدث عن علاقة ذات طابع سياسي بين الطرفين، ولعلّ ذلك مردّه إلى أنّ الزعماء العلويين السوريين لم يكونوا راغبين ربما في أن يشاركهم في سلطتهم السياسية والمعنوية في منطقتهم شبه المستقلة، علويون من خارج دائرة سلطتهم تلك، أي ليسوا من أتباعهم، الأمر الذي يهدّد مصالحهم وامتيازاتهم في منطقتهم تلك، إضافة إلى أنّ علويي

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٥٥٣. ولونغريغ: **سوريا ولبنان**.. ص ٣٠٥.

(2) Sanjian: The Sanjak of Alexandretta..p.383, 384.

السنجق لم يكونوا متحمسين ربما لمشاركة سياسية مع علويي سوريا، انطلاقاً من حرصهم على حالة التضامن التي شكلوها في السنجق وعدم خسارتها، خاصة وأنّهم لم يكونوا مقيدين بالانتماءات العشائرية وما تسببه من انقسام ومنافسة، فضلاً عن العامل الأبرز المتمثل بالازدهار الاقتصادي للسنجق خلال العشرينيات وحتى بداية الثلاثينيات، الذي انعكس عليهم بشكل مباشر، الأمر الذي يجعلهم متمسكين أكثر بوضعهم الحالي دون تدخل أو علاقة بأقرانهم من خارج منطقتهم. أمّا بخصوص قضية السنجق، فالتفسير الأقرب للمنطق لعدم تفاعل علويي سوريا مع حوادثه، قد يكون في عدم حماستهم للقضية في الأساس، خصوصاً في جانبها المتعلق بالدعوة إلى ضمّ السنجق إلى الدولة السورية، وذلك انطلاقاً من موقفهم السلبي تجاه حكومة الكتلة، التي أفقدتهم إيمانهم بالوحدة السورية في المرحلة التي كانت قضية السنجق تشهد فصولها الأولى فيها، ولعلّ ذلك ما انعكس بدوره على زكي الأرسوزي الذي لا تشير المصادر إلى إقامته علاقة مع المثقفين العلويين في تلك المرحلة.

وما يقال في تأثير السياسة على علاقات العلويين على طرفي الحدود، يقال أيضاً في تأثيرها على هويتهم الاجتماعية والدينية في الوقت نفسه، فلئن كان علويو السنجق قد اختلفوا في بعض الجوانب عن علويي سوريا، إلا أنّ ما يجمعهم هو اتفاق الطرفين على رغبة نتجت عن خبرة تاريخية طويلة، تتمثّل في السعي للاندماج في الدولة أو الكيان الذي يعيشون فيه، ففيما كان من الممكن أن تنشأ قضية خاصة بالعلويين ضمن إطار قضايا الأقليات، انطلاقاً من مبادئ عصبة الأمم، ولكونهم موزعين على طرفي حدود دولتين متجاورتين، كما في قضية اليونانيين والأتراك في بداية العشرينيات، أو كما في حالة الأكراد، إلا أنّ هذا الاحتمال لم يكن وارداً عند العلويين، بيد أنّ خيار العلويين التاريخيّ هذا كان مكلفاً بدوره، فدوناً عن غيرهم كانوا مضطرين بشكل دائم تقريباً للتخفيف من ظهور هويتهم، الدينية في شكل خاص، في مقابل الاجتهاد للاندماج في هوية أكبر وأعمّ، سواء أكانت الإسلام في إطاره العام، أو القومية

العربية بالنسبة لعلويي سوريا، أو القومية والانتماء التركي بالنسبة لعلويي تركيا العرب، في سنجق الاسكندرون وكيليكيا، الذين كانوا الطرف الأكثر تضرراً بدورهم، فبينما كان من السهل أن ينسجم علويو سوريا مع قومية ينتمون إليها أساساً، بالرغم من سلبيات قادتها، كان على علويي تركيا العرب أن يوازنوا بين انتمائهم القومي ذاك وضرورة البقاء التي تفرض عليهم تقبّل شكل من أشكال التتريك، ولعلّ ما أشار إليه مؤلفا الكتاب عن علويي كيليكيا، عن وجود بعض العلويين، اليوم، ممّن يؤمنون بنظريات القوميين الأتراك التي تُرجع تحدّرهم إلى أصول غير عربية، وآخرين يعتقدون بأنّ كمال أتاتورك قد ابتدع نظرية انتمائهم للحثيين لحمايتهم من القوميين الأتراك، بعدما أعجب بشجاعتهم خلال ما يسمى بحرب الاستقلال، مؤشراً على تلك الآثار التي تسببت بها السياسة على علويي تركيا العرب[1].

قانون الطوائف المثير

وفيما يتصل بقانون الطوائف، كان المفوض السامي داميان دومارتيل قد أصدر في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، قبل تركه لمنصبه، المرسوم الذي حمل الرقم ١٤٦، والذي جاء كتعديل للمرسوم الذي سبق أن أصدره في ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٦ وحمل الرقم ٦٠، والمتعلق بتعديل وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية للجماعات الدينية في سوريا، أو ما عرف لاحقاً بـ«قانون الطوائف»، والذي لم يوضع قيد التنفيذ في حينه؛ إذ تمّ الاكتفاء بنشره في الجريدة الرسمية. ومع وصول المفوض الجديد غابرييل بيو إلى المنطقة مطلع العام ١٩٣٩، أمر بوضع المرسوم الجديد قيد التنفيذ، الأمر الذي أدّى إلى احتدام المشهد السياسي في العاصمة وتشديد الضغط على حكومة مردم بك التي كانت تعاني من ضغوطات داخلية شديدة؛ إذ ظهرت معارضة شرسة لمشروع المرسوم

(1) Gisela Prochazka-Eisl and Stephan Prochazka: The Plain of Saints and Prophets..p.75

اتّخذت طابعاً دينياً، حيث كان على رأسها جمعية العلماء في دمشق، وقد عاشت البلاد، بالعموم، في تلك الفترة التي قاربت الأربعة أشهر، أجواء متوترة من الصراع السياسي والجدل الفقهي والقانوني، ظهرت فيها إشكاليات العلاقة ما بين الدولة وبين المجتمعات الدينية المختلفة، ليتكشّف، بالتالي، فصل جديد من فصول مسألة الأقليات. على أنّ الكشف عن علاقة هذا الحدث بالعلويين يقتضي، قبل ذلك، الإجابة عن بعض الأسئلة: كيف ظهر قانون الطوائف، ما المراحل التي مرّ بها، وفي أي سياقات سياسية وتاريخية[١]؟

لقد ورث الفرنسيون عن العثمانيين في سوريا، مزيجاً مربكاً من السلطات القضائية المتداخلة، شكّلت حيرة بالنسبة إلى الفرنسيين في كيفية التعاطي معها، تمثّلت في جانبين، كان الأول يتعلق بعدم الوضوح في التمايز ما بين القانون العام المستمد من المبادئ الإسلامية، وتطبيقاته المدنيّة، وبين السلطات القضائية الدينية، فيما تمثّل الجانب الآخر من تلك الحيرة، بالإشكالية المتعلقة بالاعتراف الرسمي بالحقوق القانونية للجماعات غير المسلمة، واستقلالها في قضايا الأحوال الشخصية، فضلاً عن الحقوق نفسها بالنسبة إلى الجماعات المسلمة غير السنيّة، التي كانت تعاني من إشكالية عدم اعتراف العثمانيين رسمياً بها، ومن ثمّ، العلاقة ما بين هذه السلطات القضائية جميعها، التابعة للجماعات الدينية المختلفة، وبين الدولة. وانطلاقاً من هذا الواقع ولدت الفكرة الفرنسية القاضية بالإصلاح القضائي عموماً، وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية بشكل خاص، فكان من بين المسائل التي حثّت الفرنسيين على تلك الفكرة، الحجم الفائض لسلطة القوانين الدينية، إذا صحّ التعبير، فعدا اختصاص

---

(١) لا بدّ من الإشادة هنا بالعمل الممتاز لـ توماس بنجامين وايت الذي أفرد فصلاً كاملاً في كتابه بحث فيه مسألة قانون الطوائف – الأحوال الشخصية، وقدّم شرحاً مفصلاً ومعلومات عنها، وأضاء على نقاط أهملها أغلب الباحثين في التاريخ السوري. ويستند هذا القسم في معظمه إلى هذا الفصل. انظر، White: The Emergence of ..p.162-208

تلك القوانين بقضايا الأحوال الشخصية، كانت السلطات الدينية، عبر هيئاتها القضائية، تتمتّع بامتيازات تتجاوز قضايا الأحوال الشخصية، كمسائل الأوقاف والملكيات العقارية التابعة للمؤسسات الدينية، إضافة إلى الاعتبارات الرمزية المتعلقة بالمشايخ والرهبان، التي كانت تعطيهم أفضلية وتمييزاً في التعامل، خصوصاً في مسائل مثولهم أمام المحاكم. على أنّ أكثر ما شغل بال الفرنسيين في هذا الخصوص تمثّل في ملاحظتين، الأولى هي ما يمكن ملاحظته من تأثير المجال الواسع، غير المقيّد، لسلطة قوانين الأحوال الشخصية على الأفراد، الأمر الذي يجعل من دور الحكومة مجرّد ضامن لتلك السلطة، ويعيق فرص تدخّل الحكومة المباشر، بينما كانت الملاحظة الثانية أنّ قوانين الأحوال الشخصية، حسب النموذج السوري، تشكّل عائقاً على مستوى آخر من العلاقة، أي ما بين الدولة والشعب[1].

وهكذا، كانت مسألة إصلاح قوانين الأحوال الشخصية موضع دراسة من قبل المفوضية السامية الفرنسية منذ العشرينيات؛ إذ يزعم الفرنسيون بأنّ المطالبة بالإصلاح القضائي كانت مطالبة شاملة، أي من قبل المسلمين والمسيحيين على السواء في بداية الانتداب، وبدا أن الفرنسين كانوا في تلك المرحلة متأثرين بالنموذج التركي المجاور، فيما خصّ إصلاح الأحوال الشخصية، بيد أنّ تطبيق ذلك في سوريا كان أمراً شديد الصعوبة بطبيعة الحال، فالمساس بالقضاء الشرعي الإسلامي، كان فيه مخاطرة كبيرة، باعتباره إحدى أهم وأكبر مؤسسات المجتمع الإسلامي السنيّ، بينما كان الأمر أسهل في تركيا، التي كان نجاحها في فرض العلمنة وتقييد سلطات الهيئات الدينية من نتائج انتصار الأتراك في «معركة الاستقلال» وبناء دولتهم الحديثة، بينما كان الفرنسيون في سوريا، مجرد سلطة احتلال أجنبية غير شرعية في نظر غالبية السوريين. ومن جهة أخرى، كان هناك تباين في حجم الكتلة السكانية المسيحية بين البلدين، فما

(1) Ibid .. p.165.

تعرض له مسيحيو الأناضول بين ١٩١٤ و ١٩٢٤ من إقصاء ومن ثمّ تقلّص في حجم كتلتهم السكانية، لم يجعل من مسألة وجود أكثر من قانون للأحوال الشخصية عقبة أساسية في تركيا، بينما كان العكس في سوريا، حيث العدد الكبير للكتلة المسيحية بالنسبة إلى عدد السكان، الذي لا يسمح بتجاهلهم من جهة، ولا يسمح لهم بالتنازل عن حقوقهم من جهة أخرى. وإلى هذا وذاك، كانت أوضاع الأقليات المسلمة غير السنية تلحّ على الفرنسيين إضافة إلى إلحاح أوضاع المسيحيين، فبالتوازي مع رغبة الفرنسيين في إرضاء حلفائهم وأصدقائهم المسيحيين، كانوا يرغبون بإقامة نظام قانوني يعيد الاعتبار للجماعات غير السنيّة، بشكل يساعدها في تطوير هوياتها وشخصياتها المستقلة، وذلك ما كان يتوافق مع مصلحة سياسية فرنسية فيما يخصّ العلاقة الخاصة مع تلك الأقليات[١].

وقد مرّت عملية إصلاح قوانين الأحوال الشخصية بعدّة مراحل إلى أن وصلت إلى شكلها النهائي، ففي العهد القصير لحكم المفوض السامي ويغان بين ١٩٢٣ و١٩٢٤، كان قد أصدر قراراً يقضي بالمساواة القضائية ويقلص من سلطات المحاكم المذهبية، ومن بينها المحكمة الشرعية الإسلامية، ويجعلها تختصّ بأمور الأحوال الشخصية فقط، بيد أنّ القرار لاقى اعتراض جميع الأطراف الدينية، ولم يجد طريقه نحو التطبيق، ليتمّ إهماله مع رحيل ويغان. فيما لم يتح لخلفه الجنرال ساراي أن يصدر أي قرار يتعلق بالمسألة رغم إعادة نظره فيها. أمّا في عهد دوجوفنيل فقد صدر أول تشريع يتعلق بتلك المسألة في ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٢٦، يُتيح للمحاكم المدنية النظر بأمور الأحوال الشخصية، باستثناء بعض المسائل القليلة المتعلقة بالزواج والطلاق، لكنه لاقى اعتراضاً شديداً بدوره أدى إلى تأجيله، الأمر الذي رآه خلفه بونسو مناسباً في حينه؛ إذ ترك للحكومة المحلية معالجة أمور التشريعات. وبدا أنّ المسألة قد نضجت في

(1) Ibid .. p.167.

عهد دومارتيل، الذي امتلك فيما يبدو رؤية أكثر وضوحاً بخصوص المسألة، كان يعتقد من خلالها بأنّ تسوية هذه المسألة هي من واجبات الانتداب، وأنّ عملية الإصلاح القضائي المتعلق بالأحوال الشخصية يجب أن تكون ذات طابع عمومي، بحيث تنطبق على جميع الأقليات الدينية، بما فيها الدروز والعلويون والاسماعيليون، إضافة إلى اعتقاده بأنّ الاعتراف القانوني بالجماعات الدينية يجب أن يكون ضمن شروط محددة، على أن يحق لأي فرد الامتناع عن اللجوء إلى القانون المذهبي التابع له[1].

وقد لاحظ وايت هنا الاستخدام الفرنسي لمصطلح «الأقليات» لأول مرة في سياق مسألة الأحوال الشخصية، بعد أن كانت المداولات بهذا الخصوص خلال العشرينيات تستخدم مصطلح «الجماعات». وكان ذلك بتأثير بروز مسألة الأقليات خلال الثلاثينيات، أثناء المرحلة التي شهدت الصراع في سبيل المعاهدة. لكن بالرغم من تلك الإشارة إلى الأقليات، إلا أنّ الفرنسيين تجنبوا، على الأرجح، ربط المسألتين ببعضهما حسب وايت، وذلك تجنباً لخطورة أن تتحول مسألة الأحوال الشخصية إلى شأن أقلياتي. بيد أنّ دوماتيل، وعلى عكس أسلافه، لم يبد استعجالاً في المسألة بالعموم، ففي عهده درست المفوضية العليا الإصلاحات المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية، بهدوء ولسنوات، تخللتها دراسات لحالات عدّة دول كتونس وإيطاليا وتركيا وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وغيرها، وكانوا قد بحثوا المسألة مع عدد من الهيئات الدينية، خصوصاً المسيحيين، إضافة إلى الحكومات السورية. وهكذا إلى أن أصدر دومارتيل أوّل مرسوم مكتمل بهذا الخصوص في ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٦ والذي حمل الرقم ٦٠، والقاضي بتعديل قوانين الجماعات الدينية، الذي تحددت بموجبه السلطات القضائية الدينية، ورسم شكل العلاقة ما بين تلك السلطات وبين الدولة، الأمر الذي عنى على أرض الواقع أن الجماعة السنيّة

(1) Ibid .. p.168, 169.

أصبحت جماعة بين الجماعات، لا جماعة متفوقة ومهيمنة كما في السابق. على أنّ التوقيت الذي أصدر فيه المفوض السامي مرسومه هذا لم يكن مصادفة، ذاك أن دومارتيل، وعلى عكس سلفه بونسو، كان يرى أنّ من الضروري أن يصدر هذا التشريع قبل البدء في مفاوضات المعاهدة مع السوريين، رغبة منه بفرض ذاك التشريع كأحد الشروط المتعلقة بحقوق الأقليات ضمن بنود المعاهدة، التي ما عليها في هذه الحال سوى المطالبة بالمصادقة على قرار تمّ اتّخاذه قبل الشروع في المفاوضات(١).

ولئن لم يطبق المرسوم في حينه، نظراً للاعتراضات التي واجهته، ولضغوط المرحلة السياسية في تلك الفترة، إلا أنّ الفرنسيين، وبعد استقرار الأجواء السياسية، نتيجة توقيع المعاهدة ووصول الكتلة الوطنية إلى الحكم، ونتيجة استمرارهم في العمل على إصلاحات قوانين الأحوال الشخصية، عادوا لطرح المسألة من جديد على حكومة الكتلة. ففي ١٩٣٨، جرت مفاوضات سرية ما بين المفوضية وبين مردم بك، قبِل فيها الأخير المرسوم الجديد المعدّل، كما قبِل به وزير العدل عبد الرحمن الكيالي، وأدى ذلك إلى إصدار دومارتيل للمرسوم الجديد المعدل رقم ١٤٦ في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، قبل فترة قصيرة من نهاية خدمته. بيد أنّ الاعتراضات على المرسوم الجديد بدأت في عهد غابرييل بيو، المفوض الجديد، الذي أعطى تعليماته بشكل مباشر إلى المحاكم والجهات المختصة بتطبيق نص المرسوم، دون التنسيق مع حكومة الكتلة أو الرجوع إليها، الأمر الذي أحرج مردم بك الذي كان يعيش أيامه الأخيرة في الوزارة، نتيجة تراجع مصداقيته ومصداقية الكتلة الوطنية بالعموم، على أثر إعلان الفرنسيين عدم المصادقة على المعاهدة، والضغوط التي كانت المعارضة والشهبندر يمارسها عليها، خصوصاً بعد صدمة خسارة سنجق الاسكندرون(٢).

---

(1) Ibi .. p.171- 173.

(2) Ibid .. p.174.

ومن بين المواد العديدة التي سبّبت الاعتراض على المرسوم، كان هناك مادتان أثارتا غضب السلطات الدينية الإسلامية، هما المادة ٢٥، والمادة ٢٧، ففي الأولى، يتيح المرسوم للأفراد حرية اللجوء إلى القانون المدني في حالة الزواج المختلط، بينما نصّت الثانية على تشكيل هيئة قضائية عُليا تفصل في الخلافات ما بين الهيئات القضائية الدينية، وما بين تلك الهيئات وبين المحاكم المدنية، إضافة إلى حقّها في تقرير صلاحية الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية الدينية، وإلى هذه وتلك، كان هناك المادة ١١، التي اختلفت عن بقية المواد بكونها لم تتحدّ أعرافاً أو قضايا شرعية ذات طابع جدلي، بل تحدّت واحداً من أهم المبادئ الإسلامية المتعلق بتغيير المسلم لدينه، أو «الردّة» كما تسمى شرعاً، فقد أعطت تلك المادة الحرية للأفراد في ترك جماعتهم الدينية والانتماء إلى أي جماعة أخرى يختارونها، ما يعني أنّ للمسلم الحق بأن يفعل ذلك بطبيعة الحال، وقد كانت هذه المادة ضمن قائمة من مواد عديدة طرحتها جمعية العلماء المسلمين في رسالة موقعة من رئيسها الشيخ كامل القصاب، في سياق تبيان أسباب اعتراضها على المرسوم بأكمله، حيث بيّنت الرسالة تعارض تلك المواد مع الشرع الإسلامي[١].

وفي الأثناء، كانت تلك الرسالة التي صدرت في ٨ شباط/ فبراير ١٩٣٩، أوّل ردود أفعال المعارضة التي تشكلت ضدّ المرسوم، والتي اتّخذت طابعاً دينياً، بتزعّم الشيخ كامل القصاب لها، وما تلاها من سلسلة التظاهرات والاحتجاجات، التي كانت بتحريض الشيخ ومجموعة المشايخ التابعين لجمعية العلماء، وقد أدى ذلك إلى تضاعف الضغوط على حكومة الكتلة، التي وجدت نفسها ضحية لطرفين كانا يستهدفانها، فإلى جانب المعارضة الإسلامية التي لم

(1) Ibid ..p.175.

يكن نشاطها موجهاً ضدّ الفرنسيين بقدر ما كان ضدّ حكومة مردم بك[1]، كان هناك نشاط المفوض السامي أيضاً، الذي حاول النيل من مصداقية الحكومة، خصوصاً بعدما أمرت المحاكم بتجاهل المرسوم، بذريعة أنّ المفوضية خالفت أصول العلاقة بينها وبين الحكومة السورية بعدم عرض المرسوم عليها من جهة، وبذريعة أنّ المرسوم لم يعرض على البرلمان ولم ينل موافقته على إقراره.

أمّا في الجانب المتعلق بالحكومة، فقد استغلّ مردم بك ما حدث من معارضة للمرسوم في محاولة استعادة بعض الاعتبار الشخصي والسياسي له، وذلك عبر معارضته للمرسوم وما اتخذه من إجراءات بهذا الخصوص، ومن جهة ثانية، كانت الحكومة حريصة على ألاّ تظهر، في قرارها تجاهل المرسوم، وكأنها استجابت لضغوط المعارضة، وذلك عبر تبرير ذاك القرار بالمبررات القانونية المناسبة، التي أضافت إليها قرارها في ١٣ شباط/ فبراير، بعد خمسة أيام من رسالة القصاب، القاضي بتشكيل لجنة من خبراء قانونيين يدرسون المرسوم ليقدموا رأيهم في تبنّيه من عدمه، وقد تشكلت اللجنة من ثلاث مسلمَين ومسيحي واحد[2]، على أنّ استقالة حكومة مردم بك بعد خمسة أيام من ذاك القرار أجّلت تنفيذه شهراً كاملاً. أمّا بيو، فمن جهته توجّه إلى السوريين برسالة عبر الراديو، بعد ثلاثة أيام من رسالة القصاب، أي في ١٦ شباط/ فبراير، وممّا جاء في رسالته تلك: «أودّ أن أعطي المسلمين تطمينات بشأن القرار المتعلق

---

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٧٣. والكيالي: المراحل، الجزء الرابع.. ص ٤٢٥، وحسب «المضحك المبكي» في عدد ٤ آذار/ مارس ١٩٣٩ «كانت حركة الشيخ كامل القصاب في قضية قانون الطوائف نكاية بالحكومة السورية السابقة».

(٢) تألفت في البداية من الرئيس الأول لمحكمة النقض مصطفى برمده، كرئيس للجنة، وعضوية الرئيس الثاني للمحكمة يوسف الحكيم، والمفتي العام شكري الأسطواني. وفي مرحلة لاحقة أجري تعديل عليها، بحلول رئيس دائرة التمييز الشرعية عبد المحسن الأسطواني مكان المفتي الأسطواني، وإضافة عضو رابع هو الشيخ كامل القصاب. انظر، الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٨٧، ٢٨٨.

بالأحوال الشخصية، مذكّراً أن أحكام هذا القرار كانت معلومة من قبل الحكومة السورية، ولو أنّ هذه الحكومة أثارت اعتراضها عليه من الوجهة الدينية لما كان الكونت دومارتيل أذاعه. ولقد ألّفت الحكومة السورية لجنة لتبدي رأيها في هذا القرار، وإلى أن يتم ذلك لا يطبق القرار في الواقع على الطائفة السنيّة. لا أريد أن يُظن أن ما عمله سلفي كان يقصد منه أية نيّة نحو الإسلام»[١]، وبهذا، كان بيو قد استثنى المسلمين السنيين من تطبيق المرسوم، في محاولة لاستيعاب الاستياء الإسلامي منه، وتحميل الحكومة جزءاً من المسؤولية عن الأحداث التي نتجت عن إعلانه، عبر الكشف عن موافقتها السابقة على المرسوم الذي عارضته، مؤكداً أيضاً اتّهاماته السابقة لحكومة الكتلة باختلاق المعارضة ذات الطابع الديني. ولعلّ بيو، كما رأى وايت، لم يكن قد أدرك بشكل كامل حقيقة الموقف متجاهلاً الواقع السياسي، ففي اتهامه ذاك، كان قد بالغ في تقديره لقوة ونفوذ الحكومة، وقلّل من قيمة المعارضة الإسلامية، إلاّ أنّه، في الوقت نفس، كان قد تغاضى عن دور المفوضية في الفشل، الذي كانت معالمه قد لاحت بخصوص إصلاح قوانين الأحوال الشخصية؛ إذ تمثّل دور المفوضية المباشر في ذاك الفشل عبر الإهمال في بذل أي جهد لمشاركة الهيئات الدينية السنيّة واستشارتها، كونها ذات نفوذ وتأثير كبيرين، وذلك على عكس ما ادّعاه من استشارة الجميع، بينما تمثّل الدور غير المباشر في الموقف السلبي عموماً من حكومة الكتلة، الذي أدى إلى إضعافها ومحاصرتها[٢]، ويبدو رأي خوري محقاً في هذا السياق بقوله إنّه «لم يسبق للفرنسيين أن أساؤوا اختيار قضايا بالقدر الذي أساؤوا فيه اختيار قضية الأحوال الشخصية»، نظراً لعدم توافر المناخ السياسي الملائم لطرح هذه القضية في تلك الفترة[٣].

---

(١) عثمان: **تاريخ سورية الحديث**.. ص ١٢٠.

(2) White: The Emergence of Minorities..p.194.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٣٧.

وبعدما اجتمعت اللجنة بعد إعادة هيكلتها عبر قرار حكومي جديد في ١٣ آذار/ مارس، حيث أضيف الشيخ القصاب إلى عضويتها، توصّلت إلى قرار برفض المرسوم بأغلبية ثلاثة أصوات لواحد، ذاك أن يوسف الحكيم، العضو المسيحي في اللجنة كان قد عارض قرارها برفض المرسوم[1]. وفي الفترة القصيرة التالية، أصدر بيو قراراً في ٣٠ آذار/ مارس يعلن فيه أن المرسوم يبقى على حاله من حيث استثناء «المسلمين» من تطبيقه عليهم، والجديد في قراره هذا، كان توسيع قاعدة الاستثناء؛ إذ في القرار السابق كان الاستثناء يشمل المسلمين السنيين، بينما في اللاحق يشمل المسلمين في العموم، بمعنى أن الاستثناء سيشمل أيضاً الأقليات المسلمة غير السنيّة، ومن بينها العلويون[2].

وهذا ما يشير إلى أحد تقاطعات مسألة إصلاح قوانين الأحوال الشخصية مع مسألة الأقليات، بيد إنّ هذه التقاطعات كانت تلتقي حول قضايا تختص بسلطة الدولة، كالنقطة المتعلقة بالجدل حول قضية الحدود، فكما كانت مسألة الأقليات قد أثارت تلك القضية، من ناحية توزع الأقليات على جانبي الحدود وتقرير الانتماء الوطني النهائي لتلك الأقليات، بمعنى أن تكون أقليات وطنية معرّفة بانتمائها ذاك، أثارت مسألة الأحوال الشخصية الأمر ذاته، وذلك عبر البحث في قضيّة تمثيل الجماعات الدينية، فقد كان اعتراف الدولة بسلطة ما لأي جهة تمثّل جماعة أو أقلية طائفية ما، ويكون مركزها الرئيسي خارج حدود الدولة، هو اعتراف بسلطة روحية فقط، دون أي إقرار بسلطة تنفيذية أو فعلية. هكذا، جاءت المادة ٩ من المرسوم ٦٠ لتحدد العلاقة بين الجهات التي تمثّل الجماعات الدينية وبين الدولة، ففي حال كانت مراكز تلك الجهات خارج الحدود، فإنّه يتعيّن عليها أن تسمّي وكلاء عنها داخل الحدود، ممّن يحملون الجنسية الوطنية، وتفوّضهم بصلاحياتها ومهامها، بيد أنّ الطريقة التي طبّق فيها

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٨٧- ٢٩٠.

(٢) White: The Emergence of Minorities..p.176، وعثمان: **تاريخ سورية الحديث**.. ص١٢٢.

الفرنسيون هذه المادة كانت إشكالية بحيث راعت المصالح السياسية الفرنسية، ففيما يخص المسيحيين بالخصوص، سمحت تلك المادة للكنائس الموجودة في لبنان بأن تمثّل المسيحيين السوريين، وذلك وفق تفسير للمادة يقول إنّ المقصود بـ«خارج الحدود» يعني خارج الحدود التي تقع فيها سلطة الانتداب الفرنسي، وبهذا، كان الفرنسيون يقلّصون من دور الحكومة السورية كوسيط بين المسيحيين السوريين وبين المفوضية من جهة، ويعزّزون سلطة الكنائس رغبة في إرضاء المسيحيين باعتبارهم حلفاء وأصدقاء الفرنسيين من جهة ثانية(١).

في المقابل، كان لاستثناء المسلمين، بمن فيهم الأقليات غير السنيّة، من المرسوم بمجمله، آثار سلبية وإيجابية في الوقت نفسه، على مستوى الجماعات والأفراد، فبينما حَرَم الأفراد من الانعتاق الكلّي من سلطة الهيئات القضائية الدينية أو المحاكم المذهبية عبر اللجوء إلى القانون المدني، إلا أنّهم، وعبر ذاك الاستثناء الذي وضعهم في خانة المسلمين قانونياً، اكتسبوا تحرراً جزئياً من تلك السلطة عبر خيار اللجوء إلى المحكمة الشرعية السنيّة، باعتبار أنّ هذه المحكمة أكثر مرونة في بعض القضايا من المحاكم المذهبية، خاصة في مسألة الزواج المختلط. لكن الأثر الأهم لاستثناء الأقليات من المرسوم كان على مستوى الجماعات نفسها، التي أصبحت، ولو بشكل رمزي، واقعة تحت سلطة الإسلام السنيّ. وبالرغم ممّا يوحي به هذا الوضع الجديد من خطر يتعلق بمصير تلك الأقليات، إلا أنّه كان يشكّل حماية لها في الوقت ذاته. فبالنسبة للعلويين، شكّل المرسوم بمجمله تحدياً أساسياً بالنسبة إلى مصير الجماعة، ذاك أنّ المرسوم بالعموم، وخصوصاً المادة ١١ منه، كان يعني تسهيل نشاط المبشرين اليسوعيين في منطقة العلويين، الذي كانوا يتخوفون من آثاره واعترضوا عليه مراراً، ولعلّ

(١) White: The Emergence of Minorities..p.178- 180، وفي هذا السياق استعرض وايت مثالاً عن دعوى قضائية بدأت في ١٩٣٥ بين إخوة دروز تتعلق بقضية ميراث، شكّلت نموذجاً معقداً لتداخل الهيئات القضائية ما بين حدود لبنان وسوريا، والأسس التي اعتمدت في سياق الدعوى.

ذلك ما يساعد في فهم رؤية دومارتيل بخصوص إصلاح قوانين الأحوال الشخصية، وتقاطع رؤيته تلك مع رؤيته الأخرى المتعلقة بمسألة الأقليات في سوريا، والتي عكست تأثره بنظرة المستشرقين الفرنسيين الاستعمارية لسوريا، وتبنى فيها نظريتهم بخصوص انتماء العلويين للمسيحية.

لكن، وبالرغم من التهديد الذي مثّله شمول العلويين في الاستثناء من قانون الطوائف، كانوا قد أظهروا نوعاً من قبولهم به. بداية، بدا أنّ الموقف العلوي بالعموم كان معارضاً للمرسوم بمجمله، انطلاقاً من مخاوفهم المتعلقة بالتنصير، وفي رسالة تعود للعام ١٩٣٩، أرسلها الزعيم العلوي إسماعيل الهواش إلى الشيخ يونس عبد اللطيف، أحد مشايخ العلويين الكبار، عبّر الهواش عن تلك المخاوف بشكل واضح، محذّراً الشيخ من خطورة استثناء الفرنسيين للمسلمين السنيين «من دوننا أو من دون الطوائف الإسلامية الأخرى» من تطبيق المرسوم في حينه، بقوله: «إذا لم تقوموا قومة الرجل الواحد وتقفوا أمام مظالم هذا القرار عمّتنا البلوى واستهدفنا التبشير والتنصير»[1]، وبهذا، عكست الرسالة رغبة العلويين في أن يشملهم الاستثناء من ذاك المرسوم، وبالإضافة إلى تلك الرسالة كان قد ظهر بيان من الشيخ علي أديب، أحد مشايخ العلويين، في جريدة «القبس» الدمشقية في ١٠ آذار/ مارس، يدعو فيه العلويين للوقوف في وجه ذاك المرسوم[2].

وفي خلاصة، يرى وايت أنّه من الخطأ الظنّ بأن دوافع الفرنسيين إلى إصلاح قوانين الأحوال الشخصية كانت سياسية فقط، كمحاولة لتطويق القوة

---

(١) الهواش: **عن العلويين**.. ص ٢٢٨.

(٢) عثمان: **تاريخ سورية**.. ص ١٢١، ونلاحظ هنا أن التقييد الإعلامي، الذي كانت فرضته حكومة الكتلة على العلويين منذ تشكيلها، كان يتم التغاضي عنه إذا ما وافق الأمر مصلحة الحكومة، كما في حالة الاعتراض على مرسوم الأحوال الشخصية. والشيخ علي أديب من الشخصيات العلوية التي كان لها صلات مع الكتلة الوطنية، وكان مقيماً فب تلك الفترة في دمشق .

الاجتماعية والسياسية للطائفة السنيّة، في مقابل تمكين المسيحيين وتحسين الأوضاع القانونية للأقليات غير السنية، فلئن كان الفرنسيون غير متحمسين لبناء أمّة في سوريا، فإنّهم كانوا ملتزمين بمهمّة بناء دولة، ذاك أن الحكم الاستعماري، كما الحكم الوطني، يحتاج لوجود دولة، وبالتالي، وفي حالة سوريا، كان إصلاح النظام القضائي سيؤدي إلى تنظيم العلاقة ما بين الدولة وبين الجماعات الدينية[1].

العلويون والكتلة: سياسة الخصومة وإدارة العداء

بعدما ثبّتت حكومة المديرين شوكت العباس في منصبه كمحافظ للّاذقية في ٦ شباط/ فبراير ١٩٤٠، واجهت تلك الحكومة، أو المجلس الحكومي بتعبير أدق، ضغوطاً شعبية واسعة نتيجة غلاء المعيشة وارتفاع سعر الخبز، ولم تكن الكتلة الوطنية بدورها بعيدة عن تصعيد تلك الضغوط أو استغلالها في حدّ أدنى؛ إذ كان لشكري القوتلي دور في قيام إضراب واسع استمر قرابة الشهر[2]، أدى في النهاية إلى استجابة الفرنسيين عبر عزل مجلس بهيج الخطيب، ليحلّ محلّه خالد العظم بقرار من الجنرال دانتز في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١. وفيما شكّل هذا المجلس الحكومي الجديد بداية لمستقبل سياسي حافل للعظم، كان تعيينه إشارة إلى بروز الكتلة من جديد، وإلى صعود دور القوتلي الذي حاول لم شمل الكتلة بعد النكسات التي مُنيت بها والانقسامات ما بين زعمائها[3]، وبهذا، بدت الكتلة راضية عن تعيين العظم على الرغم من خلوّ حكومته من أعضائها. بيد أنّ ما يثير الجدل في هذه المرحلة هو ما ذكره يوسف الحكيم دون

---

(1) White: The Emergence of Minorities..p.184.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٥٣، ٦٥٤.

(٣) خالد العظم: **مذكرات خالد العظم**، الجزء الأول (الدار المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٣) ص ٢٤٥.

غيره، من أنّ أوّل أعمال مجلس العظم كان إعادة مظهر رسلان محافظاً للاّذقية بدل شوكت العباس[1]، ولئن كانت هذه المعلومة تتناقض مع ما اتفقت عليه بقية المصادر من أنّ العباس قد استمر في منصبه لغاية ١٩٤٣، يكون تفسير ذلك، على الأرجح، أنّ قرار إعادة رسلان إلى منصبه السابق كان قراراً شكلياً لم يجد طريقه للتنفيذ ربما، خاصة وأنّ ظروف الحرب كانت في تصاعد في تلك الفترة، فمن المعقول تصوّر أنّ رسلان قد امتنع أو تلكّأ في تنفيذ القرار بالعودة إلى إدارة منطقة سبق وأن أعلنت معارضتها لوجوده في ظلّ حكومة تمتّعت بصلاحيات كاملة، الأمر الذي كان مختلفاً في الوضع الحاضر، في ظلّ مجلس حكومي ذي طابع إداري لا سياسي، وفي ظروف كان فيها الفرنسيون الموجودون في سوريا منقسمين ما بين البقاء تحت سلطة حكومة فيشي، أو الالتحاق بحكومة فرنسا الحرة برئاسة ديغول، على أنّ ما يشير إليه قرار إعادة رسلان، إذا كان صحيحاً، هو أنّ ما يورده المؤرخون غالباً عن تلك المرحلة، من أنّ كلاً من منطقتي العلويين والدروز قد تمّ فصلهما من جديد في ١٩٣٩، ليس دقيقاً بالمعنى الحرفي، ذاك أنّ القرارات التي كان المفوض السامي بيو قد اتخذها في هذا الخصوص كانت تعني شكلاً من أشكال فصل هاتين المنطقتين، دون تسمية العملية بـ«انفصال»، بمعنى أنّ صلة ما بينهما كانت لا تزال موجودة مع المركز، أي العاصمة والحكومة.

ومع دخول الحلفاء إلى سوريا في تموز/ يوليو ١٩٤١ وسيطرتهم عليها، ستشهد الأوضاع تغيرات جديدة، ففي ١٢ أيلول/ سبتمبر سيحسم الفرنسيون خلافهم حول الشخصية التي ستتسلم منصب رئيس الجمهورية، ففي ذاك اليوم، سيصدر الجنرال كاترو، ممثل الجنرال ديغول في المشرق، أمراً بتعيين الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للبلاد، وذلك بالإضافة إلى تصريح كاترو في اليوم ذاته، الذي يقول إنّ كلاً من منطقتي جبل الدروز والعلويين «جزء متمّم لدولة

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٣١٨.

سوريا»[1]. وبعد سبعة أيام سيطلب الشيخ تاج من الوطني المعروف حسن الحكيم تأليف أوّل حكومة في عهده، وهي الحكومة التي دخلها العلويون لأول مرة في تاريخهم السياسي، ومثّلهم فيها منير العباس في حقيبة وزارة الأشغال، وبينما كان عمر هذه الحكومة قصيراً؛ إذ أتت بعدها حكومتان في عهد الشيخ تاج، الأولى كانت برئاسة حسني البرازي في ١٧ نيسان/ أبريل، والثانية برئاسة جميل الألشي في ٨ كانون الثاني/ يناير **١٩٤٢**، إلا أنّ المقعد العلوي فيهما ظلّ محفوظاً لمنير العباس، الذي سيبقى في منصبه لغاية **٢٥** آذار/ مارس **١٩٤٣** موعد تشكيل حكومة جديدة مصغّرة برئاسة عطا الأيوبي[2]. فقبل ذلك بفترة، كان شكري القوتلي يفاوض أصحاب النفوذ الجديد في سوريا، أي البريطانيين، على عودته من منفاه الاختياري في بغداد، الأمر الذي نجح فيه في النهاية، ونتج عنه ضغوط بريطانية على الفرنسيين انتهت بدعوة الجنرال كاترو للقوتلي للعودة إلى البلاد، وعلى أثر عودته في أيلول/ سبتمبر **١٩٤٢**، ومن ثمّ عودة جميل مردم بك، الذي كان قد هرب من البلاد بعد اتهامه في قضية اغتيال الشهبندر، باشرت الكتلة نشاطها بزخم، وبدأت تضغط على الفرنسيين وتستعرض نفوذها على الأرض[3]، الأمر الذي أدى في مرحلة لاحقة إلى موافقة الفرنسيين على عودة الحياة الدستورية إلى البلاد، فتشكلت حكومة الأيوبي لهذا الغرض، كما في ١٩٣٦، وأعدّت للانتخابات النيابية التي نجحت فيها الكتلة، وتوجّت نجاحها ذاك باحتلالها المناصب الثلاثة الأولى: رئاسة البرلمان لفارس الخوري، ورئاسة الجمهورية لشكري القوتلي لأول مرة في تاريخه

---

(١) الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٣٢٣.

(٢) فيما يذكر يوسف الحكيم منير العباس كوزير في آخر وزارة في عهد الشيخ تاج، وزارة الألشي، يخالفه هاشم عثمان إذ لا يذكر العباس من بين قائمة الوزراء. انظر الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٣٢٥، وعثمان: **تاريخ سورية**.. ص ١٣٧.

(٣) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٦١.

السياسي، ومن ثمّ رئاسة الحكومة لسعد الله الجابري.

لكن ثمّة ملاحظات واستنتاجات لابدّ من معالجتها قبل البحث في تشكيل حكومة الكتلة الثانية وما تلاه من أحداث، فبغض النظر عن أنّ الإجراء الفرنسي في منطقة العلويين، بطرد إحسان الجابري وتعيين محافظ علوي مكانه، كان من ضمن الإجراءات العامة التي اتخذت في سياق الاستعداد لمواجهة ظروف الحرب، يمكن النظر إلى الأمر من زاوية أخرى، ذاك أنّ الفرنسيين بدوا وكأنهم استجابوا لمطالب العلويين وشكواهم من سياسة الكتلة، لكن بصيغة أو طريقة سوريّة أكثر منها فرنسيّة، بمعنى أنّ الإنصاف الفرنسي قد تمّ بأدوات سوريّة، فبدل أن يكتفي الفرنسيون بإحالة سلطات المحافظ إلى ممثّل المفوض السامي في المنطقة، كشكل من أشكال استرداد السلطة من الكتلة لصالحهم، قاموا بتعيين علوي، وهو مطلب العلويين في الأساس[1]، وجاء اختيار ذاك العلوي بدوره كمؤشر آخر على ما كان الفرنسيون يفكرون به، أو يهدفون إليه من ذاك الإجراء؛ إذ لم يقع اختيارهم مثلاً على حليفهم إبراهيم الكنج، الرئيس السابق للمجلس التمثيلي، بل على أحد أولاد جابر العباس، بما يمثّلون من زعامة جديدة بين العلويين، ولعلّ في ذلك مؤشراً على تعديلات أجراها الفرنسيون على سياسة «فرق تسد» التي كانوا يعتمدونها تجاه العلويين، وعلى ميل لاستيعاب الفريقين العلويين، المعارض والمؤيد لها، خاصة بعدما أبداه الفريق المعارض، وعلى رأسه آل العباس، من تذمّر واستياء من سياسة الكتلة الوطنية.

وهناك أمران يمكن استنتاجهما من ذلك كلّه، أولهما أن الفرنسيين قد أرادوا

(١) يتبيّن، من خلال الاطلاع على عدد «المضحك المبكي» في ١١ آذار/ مارس ١٩٣٩، بأنّ مسألة تعيين خلف لإحسان الجابري في محافظة اللاذقية، كانت ذات أولوية بالنسبة لحكومة لطفي الحفار وقتها، إلى درجة كان فيها الحفار مستعداً لتقديم استقالته «إذا لم تحلّ قضية تعيين محافظ العلويين كما ترغب الحكومة»، ما يعني بأنّ الأمر كان نوعاً من التحدي مارسته الكتلة ضدّ سلطة الانتداب، الأمر الذي سخرت منه المجلة بدورها.

ربما إيصال رسالتين في الوقت نفسه، إلى العلويين، من جهة، تفيد بأن الفرنسيين باتوا بشكل أو بآخر، يتعاملون معهم كجزء من الكيان السوري، وهو أمر كان مجال جدل ما بين السياسيين الفرنسيين من قبل. أما الرسالة الثانية، فكانت إلى الكتلة، تقول إنّها فشلت في الإيفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها بخصوص الأقليات. هكذا، كان بالغ الدلالة أنّ تعيين علوي في الحكومة، لأول مرة في تاريخ سوريا الحديث، كان في عهد الشيخ تاج الدين الحسني، السياسي المخضرم، حليف الفرنسيين والمكروه من قبل الوطنيين والشعب، فهو، ومن خلفه الفرنسيون، من نفذوا تعهدات الكتلة بإدخال العلويين في الحكومة، أي أنّ الفضل في أوّل خطوة في إشراك العلويين في السياسة السورية، إنما يعود للفرنسيين وحلفائهم السوريين، وليس للوطنية السورية، وممثّليها من زعماء الكتلة. وبهذا، يمكن القول إنّ الشيخ تاج، الذي توفي في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣[1]، بعد أيام من تشكّل حكومة الألشي، قد أنهى حياته السياسية الموصوفة باللاوطنية، بعمل وطني من الدرجة الأولى، بإدخال الأقليات المسلمة غير السنية إلى السياسة السورية، وذلك بالرغم من الافتراض بأنّ ذاك العمل لم يكن برغبة أو توجه منه، بل من حلفائه الفرنسيين، إلا أنّه في النهاية يحسب نقطة إيجابية لعهده الأخير.

على صعيد آخر، وبالرغم ممّا لحادثة دخول العلويين، لأول مرة، في الحكومة السورية من دلالات رمزية إيجابية، إلا أنّ هناك أموراً جعلت إيجابية الحدث لا تتعدّى المجال الرمزي فقط، فمن جهة، كانت المرحلة التي شهدت دخول العلويين في حكومات الشيخ تاج، مرحلة غير مستقرة؛ إذ تعرضت تلك الحكومات لضغوط شعبية نتيجة تأزّم الوضع الاقتصادي، ولضغوط من الكتلة وأنصارها في وقت واحد. إضافة إلى أنّها قد تشكلت في عهد غير دستوري،

(١) الحكيم.. ص ٣٢٦. وكانت وفاة الشيخ تاج مفاجئة وبظروف غامضة، وأشيع وقتها بأنّه مات مسموماً، أي اغتيالاً، انظر، قصاب حسن: **جيل الشجاعة**.. ص ١٩٠.

كان البرلمان فيه معطلاً، والسلطة بيد الفرنسيين، ولئن كان بالمقدور نقد «وطنيّة» دخول العلويين في تلك الحكومات، باعتبار أنّ من فعل ذلك كان الشيخ تاج بما يرمز إليه من موالاة لفرنسا، إضافة إلى أنّ اثنين من رؤساء تلك الحكومات، البرازي والألشي، كانا من غير «الوطنيين»، لا يمكن التقليل، في المقابل، من أنّ أوّل رئيس لتلك الحكومات كان حسن الحكيم، الشخصية الوطنية بامتياز والمعروف بقربه من الزعيم الشهبندر. ومن جهة أخرى، كانت وزارة الأشغال، التي أعطيت للعلويين، وزارة غير سياديّة، بمعنى أنّه لم يكن لها دور في سياسة الدولة، ويمكن القول بأنها لم تكن ذات أهمية خصوصاً في ظروف الحرب وعدم الاستقرار، مقارنة بوزارات غير سياديّة أخرى كوزارة العدل مثلاً، فيما كانت وزارة الدفاع، التي أعطيت للدروز، أقل قيمة على أرض الواقع من وزارة الأشغال، إلا أنّها جاءت متوافقة مع الشخصية الدرزية؛ إذ لبّت بشكل أو بآخر الاعتداد الدرزي بالنفس.

وبالعودة إلى مجريات الأحداث، بدت الأوضاع في منطقة العلويين أقرب إلى الهدوء خلال فترة الحرب؛ إذ انحسرت حدّة الصدام ما بين الجبهتين السابقتين، جبهة أنصار الكتلة بزعامة آل شريتح، وجبهة الحلف العلوي، خاصة وأنّ البريطانيين كانوا قد سجنوا عبد القادر شريتح بعد دخول الحلفاء إلى سوريا[1]، بتهمة التعامل مع ألمانيا وقوات فيشي، بيد أنّ ذلك الهدوء لم ينعكس على مهمّة شوكت العباس في منصبه الجديد كمحافظ للمنطقة؛ إذ كان عليه اتباع سياسة يحقق من خلالها الحدّ الأدنى من التوافق بين العشائر والزعامات العلوية، ويتجنّب من خلالها الضغوط التي كان يمارسها شوفلر، الحاكم الفرنسي السابق للمنطقة[2]، لإفشال مهمّته تلك عبر تحريض الأطراف المحلية ضدّ

---

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٤٢.

(٢) بعد أن قام المفوض السامي بعزل شوفلر من منصبه، بقي هذا الأخير في المنطقة وأخذ يمارس فيها نشاطاً تجارياً. انظر، الحكيم: **سورية والانتداب الفرنسي**.. ص ٢٦١، ٣٠٥.

بعضها. هكذا، وبدخول الحلفاء إلى سوريا، انضاف طرف جديد إلى المعادلة السياسية في منطقة العلويين، تمثّل بالبريطانيين، ذاك أنّ السياسة التي اتبعها البريطانيون في التقرب من الوطنيين السوريين، محاولة لبسط نفوذهم في البلاد من جهة، ولتحجيم النفوذ الفرنسي من جهة أخرى، قد انعكست كذلك الأمر على العلويين؛ إذ رأى بعض زعمائهم أنّ البريطانيين هُم الآن أصحاب السلطة الحقيقية وأنّ أيام النفوذ الفرنسي قد ولّت، وبالتالي بادر هؤلاء إلى عقد صلات مع اللاعبين السياسيين الجدد، الأمر الذي أزعج الفرنسيين بدورهم ونتج عنه بالتالي مواجهة فرنسية بريطانية غير مباشرة، عبرّت عن نفسها في سياسة التحالفات مع القوى والزعماء المحليين، فبينما دعم الفرنسيون الحلف العلوي المناهض لدمشق، وقف البريطانيون في المقابل إلى جانب القوى التي كانت أقرب إلى دمشق، وبدا واضحاً إصرار البريطانيين على دعم طرف ضدّ آخر عبر رفضهم لمحاولات سلمان المرشد التقرب منهم[1]، ومن ثمّ، ظهر الاستياء الفرنسي من البريطانيين بشكل أوضح خلال الانتخابات البرلمانية في ١٩٤٣، فبالإضافة إلى دعمهم لآل العباس وسلمان المرشد[2]، كانوا قد دعموا وصول بهجت نصور إلى البرلمان، الأمر الذي كان بمثابة عقوبة لخاله إبراهيم الكنج، حليفهم السابق، وذلك نتيجة تقرّب ذاك الأخير من البريطانيين، على أنّ قرار الفرنسيين هذا بدعم نصور كان خاطئاً ومتسرعاً، ذاك أنّ نصور كان محسوباً على الكتلة الوطنية في المنطقة، عدا كونه من خصوم المرشد الأقوياء فيها.

في كل حال، بانتهاء الانتخابات وتشكيل الكتلة الوطنية لحكومتها الجديدة في ١٩ آب/ أغسطس، اتّضحت السياسة التي تنوي الكتلة اعتمادها، وهي سياستها السابقة نفسها بكل ما فيها من سلبيات، فبينما كانت هذه

---

(١) الهواش: **عن العلويين**.. ٣٣٤، وقد عمل البريطانيون بالمقابل على تأليب بعض العشائر الأخرى على المرشد كعشيرة الدراوسة.

(٢) نفسه.. ص ٣٣٤.

الحكومة حكومة موسعة على عكس حكومة ١٩٣٦، إلا أنّها جاءت خالية من العلويين والدروز بطبيعة الحال، ما يشير ربما إلى رغبة الكتلة في ألا تجعل من مشاركة تلك الأقليات تقليداً سياسياً في تشكيل الحكومات، ويشير محمد الهواش إلى أنّ النواب العلويين والدروز قد قاطعوا البرلمان لفترة احتجاجاً على استبعادهم من الحكومة[١]، بيد أنّ الأهمّ هو ما عناه الأمر من أنّ الكتلة مستمرة في سياستها السابقة تجاه الأقليات. ففيما يتّصل بالعلويين، سارعت الحكومة إلى عزل شوكت العباس من منصبه وتعيين الأمير مصطفى الشهابي مكانه[٢]. وبوصول المحافظ الدمشقي إلى اللاذقية سيستأنَف الصراع ما بين أنصار الكتلة بزعامة آل شريتح، وبين الحلف العلوي، وستعود الأمور إلى درجة التأزّم التي كانت عليها، وستكون مسألة سلمان المرشد ساحة ذاك الصراع. ففي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر باشر آل شريتح حملتهم ضدّه؛ إذ عقدوا اجتماعاً في منزل سامي شريتح ضمّ عدداً من خصومه العلويين، قرروا فيه إبلاغ رئيس الجمهورية مباشرة بتعدياته، وفي وقت لاحق تعرّض المرشد أثناء إقامته في دمشق لممارسة عمله النيابي إلى مضايقات من حكومة الكتلة؛ إذ كان «تحت رقابة بوليسية مشددة»، وصلت إلى درجة لحاق رجال التحري به إلى داخل حرم مبنى البرلمان، الأمر الذي اضطر إلى تدخل فارس الخوري لطردهم، على أنّ تلك الرقابة كانت بأوامر مباشرة من سعد الله الجابري حسب باروت[٣].

في المقابل، بدا الحلف العلوي، خصوصاً أولئك الزعماء الذين كانوا

---

(١) نفسه.. ص ٣٣٥.

(٢) لم يكن الشهابي من أعضاء الكتلة، لكنّه من المقربين منها، وقد تكون سياسة الكتلة في تعيين موظفين كبار من خارج أعضائها دلالة على أنّ الكتلة لم تكن تتصرّف حزب سياسي، بالمعنى التقليدي؛ إذ كان انتماء أحد السياسيين إلى الطبقة الاجتماعية وتبنّيه لعقلية الكتلة كافياً ليُعتبر في صفّها في أرجح الظنّ.

(٣) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٢٥.

وحدويين في السابق، يائساً من الكتلة، ومصمماً بدوره على مواجهة سياستها، فحين زار القوتلي محافظة جبل العلويين في ١٦ آذار/ مارس ١٩٤٤، من ضمن جولته على المحافظات، رفض منير العباس المشاركة في استقباله، الأمر الذي فسّره عبد اللطيف اليونس بأنّ منظّمي زيارة الرئيس تجاهلوا مروره على مركز آل العباس في الطليعي ضمن تلك الجولة[١]، وربما كان لبدوي الجبل الذي كان يرافق القوتلي في جولته تلك دور في ذاك التجاهل، بيد أنّ دلالات استنكاف العباس عن استقبال الرئيس تتجاوز على الأرجح الاعتبارات الشكلية أو البروتوكولية؛ إذ كانت بمثابة رسالة واضحة على موقف الحلف العلوي من الكتلة وسياستها. لكن، وبالرغم من ذلك كلّه، قام الحلف العلوي ببعض مبادرات ذات طابع وطني، ففي حزيران/ يونيو ١٩٤٤ تقدّم كلّ من سلمان المرشد وحليفه نوري الحجة باقتراح مشترك إلى البرلمان لإلحاق قضاء الحفّة بمحافظة حلب «أولاً لعلاقات هذا القضاء التجارية والاقتصادية بها، وثانياً لتقارب الحدود والسكان من بعضهم البعض»، وبالرغم من أنّ هذه المبادرة المفاجئة قد جاءت بدون تنسيق بين المرشد وحلفائه العلويين على الأرجح، إلا أنّها عكست مرونة ذاك الحلف العلوي فيما يتعلق بالحدود الإدارية لمنطقتهم في تلك الأثناء تحديداً، وهي مرونة ذات طابع وطني تشير إلى رغبة العلويين في إزالة ذاك الشكّ التاريخي برغبتهم بالاستقلال عن البلاد، أمّا بالنسبة إلى المرشد، فقد أشارت تلك المبادرة إلى أنّه «ليس متمسكاً بكيانية محافظة منطقة العلويين»، حسب باروت، إضافة إلى ما عنته من رغبته في أن يقطع الطريق على خصومه[٢]. أمّا المبادرة الثانية، المتعلقة بتصويت النواب العلويين على قانون إلغاء الاستقلال المالي والإداري لمحافظة العلويين، فسيتأخّر عرضها إلى بداية ١٩٤٦، أي بعد حوالي عام من موافقة النواب الدروز على قانون مشابه في **٢٣** كانون الأول/

---

(١) اليونس: مذكرات.. ص ١٥٠.

(٢) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٢٥.

ديسمبر ١٩٤٤، ما يشير إلى درجة استياء العلويين من سياسة الكتلة في تلك المرحلة.

بيد أنّ مبادرة المرشد تلك لم تلقَ قبولاً لدى الكتلة فيما يبدو، ففي بداية شباط/ فبراير ١٩٤٥، تغيرت طبيعة الصراع ما بين الكتلة وأنصارها، وبينه؛ إذ بدأت مرحلة العنف التي عبرت عن نفسها في الهجوم على قرية الجوبة، معقل المرشد؛ إذ انطلق الهجوم بذريعة استحضار زوجته إلى الدرك للتحقيق معها، ما جرّ المنطقة المحيطة بالجوبة إلى معركة دامت قرابة الأربعة أيام، اشتبكت فيها عشيرة المرشد والعشائر المتحالفة معها مع القوات الحكومية والعشائر المنافسة للمرشد؛ إذ تبيّن بشكل واضح أثر التحريض الذي كانت جبهة شريتح تمارسه بين العشائر المناوئة للمرشد، ولولا تدخل القوات الفرنسية لكان من الممكن أن تمتد المعركة إلى مناطق أبعد في الجبل، وتؤدي انقلاب في المشهد السياسي العام، وقد عكس هذا التدخل الفرنسي الطبيعة المعقدة للأوضاع السياسية في المنطقة، وتشابك العلاقات والمصالح ما بين الفرنسيين والبريطانيين وحكومة الكتلة في دمشق، ذاك أنّ دخول الفرنسيين لم يكن حماية لجماعة المرشد، التي كانت قواتها قد انتقلت أثناء المعركة من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم، بل الراجح أنّه كان لتهدئة المنطقة بالدرجة الأولى وإنقاذ القوات الحكومية بدرجة ثانية؛ إذ يتهم المرشديون حكومة الكتلة بأنها هي التي استدعت القوات الفرنسية، الأمر الذي يرجّحه باروت بدوره(١). وكان من نتائج هجوم الجوبة المباشرة، استغلال آل شريتح للحادثة، عبر تحريضهم للعلويين الذين هجروا مناطقهم نتيجة مشاركتهم في الهجوم على جماعة المرشد، ودفْعهم إلى رفع مئات الدعاوى القضائية في حقّ المرشد وزوجته، علماً بأنّه كان يقيم في دمشق أثناء الاعتداء.

لكنّ النتيجة الأخطر لأحداث الجوبة ظهرت في مكان آخر ومن طرف من

---

(١) نفسه.. ص ٢٢٦، ٢٢٧.

خارج دائرة الصراع في منطقة العلويين، ففي جلسة البرلمان في ٢٠ شباط/ فبراير، في الفترة التي كان فيها سعد الله الجابري رئيساً للبرلمان لفترة قصيرة، طرح الجابري على المجلس مشروع قانون سمّي «قانون حماية الاستقلال»، والذي تألّف من أربعة محاور أساسية: الأول يقضي بمعاقبة من يستغلون النعرات الطائفية أو المذهبية لإثارة اضطرابات من شأنها تمزيق وحدة الأمة والوطن، والثاني معاقبة من يتجسسون لحساب دولة أجنبية أو يثيرون الفتن والاضطرابات، مستغلين إحدى النعرات المذكورة بدافع من إحدى الدول الأجنبية، والثالث معاقبة من لا يلبّون طلب الحكومة بترك خدمتهم لدى الدول الأجنبية، والرابع إلغاء أحكام القرار رقم ٤ الصادر عن المفوض السامي والمعروف بقرار قمع الجرائم[١]. أمّا صاحب فكرة هذا القانون والذي أعدّ بنوده فكان أصغر نواب البرلمان سناً والنجم السياسي الجديد في الحياة السياسية السورية، أكرم الحوراني[٢]. ولئن بدا هذا القانون وكأنه أُعدّ خصيصاً ليتناسب مع حالة سلمان المرشد، إلا أنّه، وفي الوقت نفسه، كان يشمل فئة واسعة من السوريين الذين كانوا يتعاملون مع سلطة الانتداب، كائناً ما كان نوع ذاك التعاون، بدءاً من مجرّد القبول بوظيفة رسمية ووصولاً إلى الموالاة التامة لهم؛ إذ تمثّلت في هذا القانون نزعة استئصالية واضحة لكل ما له علاقة بالفرنسيين، كما أنّه جاء كمؤشر على بداية نفوذ الأحزاب والشخصيات الإيديولوجية في الحياة السياسية، وانعكاس هذا النفوذ على تعقيدات المسألة العلوية، فبالرغم ممّا أبداه الحوراني بعد شهر من طرح القانون، من تعاطف تجاه العلويين بشكل عام، وانتقاد غير مباشر لأداء الحكومة في منطقتهم، إلا أنّه لم يتمكّن من إدراك طبيعة الصراع القائم هناك. هكذا، ونتيجة لراديكالية التفكير الإيديولوجي، الذي يفرز الأشخاص وسياساتهم بما يتوافق مع هواه، إمّا معه أو ضدّه، كان المرشد في نظر

---

(١) الحوراني: **مذكرات**.. ص ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٦٨.

الحوراني مجرد عميل طائفي للفرنسيين؛ إذ وصف في وقت لاحق ما جرى في الجوبة بأنّه «معركة وطنية»، متبنياً بوضوح وجهة نظر الحكومة؛ إذ أعطى الحادثة بعداً وطنياً باعتبارها «معركة إنقاذ لشرف وسمعة هذه البلاد»[1]. وفي المقابل، وفي ما بدا رداً على استهدافه، قدّم المرشد بياناً لافتاً إلى البرلمان، جاء مقتضباً ومباشراً، وذلك في اليوم التالي لاقتراح قانون حماية الاستقلال، أي في ٢١ شباط/ فبراير، وحرص على أن يتولى فخري البارودي، أحد رموز الكتلة، قراءة بيانه الذي جاء على النحو التالي: «إنّي أضع نفسي وعشائري وأموالي تحت تصرف الأمة والحكومة، وأعلن أنّه إذا كان هناك خلاف بيني وبين الحكومة فأنا وطني قبل كل شيء، وعلى استعداد تام للقيام بكل ما يتطلبه الوطن وبكل ما توجبه سيادة البلاد»[٢]، وتطبيقاً لبيانه هذا، التقى المرشد بالجابري وطلب منه أن يكون الحكم في مشكلته مع الحكومة، وبذلك رمى الكرة في ملعب الكتلة، وتحديداً في ملعب الجابري نفسه؛ إذ كان رأس الحربة في محاولة القضاء على المرشد. على أنّ براغماتية المرشد ومرونته لم تقفا عند هذا الحدّ، ففي مرحلة لاحقة سيلعب دوراً بارزاً على الصعيد الوطني، وذلك خلال الفترة التي كانت الحكومة السورية تفاوض فيها الفرنسيين على استلام المصالح المشتركة والجيش، فقد كان المرشد أحد الزعماء العلويين الذين ساهموا في إقناع المتطوعين العلويين بترك جيش المشرق الفرنسي والالتحاق بالجيش الوطني الذي كان يتأسس في تلك المرحلة.

وفي صيف ١٩٤٥، سيظهر على ساحة الصراع القائم في منطقة العلويين لاعبَان جديدان، ففي ١٦ حزيران/ يونيو، وبتكليف من سعد الله الجابري، سيتسلّم مظهر رسلان، من جديد، منصب محافظ جبل العلويين[٣] بدلاً من

---

(١) الحوراني: **مذكرات..** ص ٥٨٣.

(٢) باروت: **شعاع قبل الفجر..** ص ٢٣١.

(٣) منذ ١٩٤١ صار يطلق عليها «محافظة جبل العلويين».

الشهابي، الذي أُقصي بعد فشله في أحداث الجوبة، وفي وقت لاحق سيصل إلى المنطقة أحمد نهاد السياف، الوطني الحلبي المنتمي إلى الجيل الثاني من الوطنيين السوريين، والذي كان من تلاميذ الزعيم إبراهيم هنانو، وسيتسلّم منصب مدير شركة الريجي في اللاذقية كأوّل مدير سوري لهذه المؤسسة، إلا أنّ الغاية الأساسية من تعيينه هناك كانت مساعدة المحافظ الجديد في «معالجة قضايا الخلاف بين المرشد وزعماء المدينة»[١]. ولاشكّ بأنّ تسلم سوريّ لشركة الريجي في المنطقة كان سيزيد في دور ونفوذ الحكومة، نظراً لأهمية تلك الشركة في اقتصاد المنطقة، الأمر الذي سينعكس مباشرة على العلاقة مع العلويين، وعلى رأسهم سلمان المرشد الذي كان في تلك الأثناء في مواجهة مع إدارة الريجي. وبالعموم، بدا المحافظ الجديد وإلى جانبه أحمد السياف، جادّين في معالجة مشكلة المرشد بشكل عادل ومُرض، وما إن التقى الرجلان، السياف والمرشد، حتى نشأت بينهما علاقة قامت على الثقة والمودة، فانطلاقاً من انتمائه إلى الجيل الثاني من الكتلويين، واختلافه عن الانتماء الطبقي لزعماء الكتلة، فضلاً عن تجربته العملية إلى جانب إبراهيم هنانو وما شهده من سلوك سلبي لزعماء الكتلة، إضافة إلى تأثّره بالأفكار البلشفيّة ومن ثمّ بأفكار البعث[٢]، كان السياف أكثر قدرة على تفهّم واقع العلويين، من الناحية السياسية والاجتماعية، وبالتالي أكثر رغبة من زعمائه في جذب العلويين إلى الصفّ الوطني وإلغاء أسباب التمييز ضدّهم. وانطلاقاً من ذلك كلّه، يمكن فهم الأثر الذي تركه لقاؤه الأول بالمرشد؛ إذ يشير في مذكراته إلى تأثره بالكلمات التي قالها له: «لا أريد إلا شيئاً واحداً، وهو أن تفرض إرادتك على موظفيك كي يعاملوا العلوي المعاملة نفسها التي يعاملون بها السني والمسيحي»، وقد وعده المرشد في ذلك اللقاء

(١) نفسه.. ص ٢٢٥.

(٢) نفسه.. ص ١٩- ٢٦.

بالتعاون معه وبتنفيذ طلباته كافة[١].

وبذلك، لاحت ملامح انفراج محدود في علاقة العلويين بدمشق، باعتبار السياف أحد ممثّلي الحكومة في المنطقة، ففي الوقت الذي بدأ فيه المرشد بتنفيذ تعهداته، والسماح لموظفي الريجي بالعودة إلى مراكز عملهم في الجبل، كان السياف قد كسب ثقة العلويين وزعمائهم، الأمر الذي أقلق جبهة آل شريتح وجعلها تصعّد من هجومها على المرشد مطالبة بمحاكمته، ما أدى إلى انكفائه في معقله واستنفار رجاله استعداداً لأي هجوم محتمل عليهم، لكنّ السياف وبتنسيق مع المحافظ، تمكّن مجدداً من تهدئته، ولئن اتضّح للجميع، بمن فيهم جبهة آل شريتح، عزم السياف ورسلان على تحقيق الاستقرار في المنطقة بشكل يحفظ الحدّ الأدنى من حقوق العلويين ومكانتهم، بادرت تلك الجبهة إلى زيادة ضغوطها على دمشق في محاولة لإقصاء الرجلين، وخلال وقت قصير ظهرت نتائج تلك الضغوط، ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ قدّم مظهر رسلان استقالته من منصبه، بعدما أرسل رسالة غاضبة إلى سعد الله الجابري عدّد فيها ما تحمّله من ضغوط نتيجة سياساته، ومعلناً رفضه الاستمرار في التعاون معه، وبينما كانت سياسة رسلان في منطقة العلويين السبب غير المباشر لاستقالته، كان السبب المباشر هجوم أتباع الجابري عليه من خلال البرلمان؛ إذ فتحوا ملف التجاوزات التي كان قد ارتكبها خلال الفترة التي استلم فيها وزارة التموين في ١٩٤٣، ومن بين الذين هاجموه النائب العلوي بهجت نصور، المقرب من الجابري وأحد خصوم المرشد الأقوياء. بيد أنّ السياف، ولغاية في نفس الجابري كما سيتضح لاحقاً، سيبقى في منصبه، وبالرغم من خيبة أمله في تحقيق السياسة التي كان بدأها مع رسلان، سيواصل جهوده مع المحافظ بالوكالة، رشيد حميدان، الذي عادت الأمور في عهده إلى حالتها السابقة من التوتر والاضطراب ما بين الجبل والمدينة، وزادت جبهة آل شريتح خلاله من حملتها

(١) نفسه.. ص ١٢٨.

ضدّ المرشد، الذي بقي بدوره في معقله في حالة تأهّب.

في هذه الأثناء، قام الجابري باستدعاء السياف إلى دمشق ليحلّ له مشكلته مع الإدارة العامة للريجي في بيروت ورئيسها الفرنسي، وليكرّر طلبه باستمرار عمله على قضية المرشد، ورداً على اعتراض السياف على سلبية الحكومة في هذه القضية وإحباطها لجهوده وجهود رسلان، تعهّد له الجابري بإصدار عفو عام عن المرشد قائلاً: «أنا بصفتي رئيس وزراء وبصفتي سعد الله الجابري، أقسم بشرفي أن أصدر عفواً عن سلمان وزوجة سلمان وأبناء سلمان، وكل ما يمت بصلة إلى سلمان، بعد انتهاء دورة المجلس النيابي، وحصول الحكومة على سلطة إصدار المراسيم الاشتراعية»[1]. وعلى أثر هذا التعهّد الواضح والمباشر من الجابري عاد السياف إلى اللاذقية مصمّماً على حل تلك القضية، وهناك، كان نبأ تعهّد الجابري بإصادر عفو عن المرشد قد انتشر بين الناس، وقد وجد السياف نفسه أمام مشكلة، فلئن كان قادراً على إيجاد تسوية بين المرشد وحكومة الجابري، إلا أنّه كان سيواجه عقبة تتعلق بتسوية القضايا الشخصية المرفوعة ضدّ المرشد من العلويين المناوئين له والمدعومين من آل شريتح، هكذا، وبنصيحة من المحافظ حميدان، باعتباره رجل قضاء ورئيس محكمة الاستئناف، أجرى السياف عدّة اجتماعات مع أصحاب تلك القضايا، ومن ثمّ توجّه بهم في مرحلة لاحقة إلى المرشد مصطحباً معه محامي شركة الريجي، إسبر اليازجي، وحسب رواية السياف، أقرّ أصحاب الدعاوى أمام سلمان بأنّهم كانوا قد قبضوا منه ثمن الأراضي التي سجّلت باسمه، إلا أنّ السياف طلب من المرشد أن يعيد تلك الأراضي إلى أصحابها من جديد، الأمر الذي وافق عليه المرشد دون تردد، وعلى أساسه نظّم المحامي اليازجي الأوراق الرسمية المبدئية اللازمة للك العملية على أن يجري استكمالها في مرحلة لاحقة.

(١) نفسه.. ص ١٤٣، ١٤٤.

وبهذا، كان المفترض أنّ المسألة برمّتها قد حلّت وزالت العقبات أمام إصدار قرار العفو، لكن ذلك لم يحصل للأسف، ذاك أنّ ما أنجزه السياف كان يعني عملياً انتصاراً سياسياً للمرشد، ومن خلفه الحلف العلوي، وفشلاً لجبهة الكتلة بزعامة آل شريتح، وعلى الأثر سارعت هذه الجبهة إلى إفشال ما توصل إليه السياف من تسوية، فبعد أن زاره عبد القادر شريتح في اليوم التالي، وعبّر عن غضبه ممّا تمّ، وردّ على قول السياف «أوليس هذا كل ما تصبون إليه؟»، بكلمات عبّرت عن معنى ذلك الصراع برمّته، وعن البعد الطائفي الذي كان عليه؛ إذ قال: «ليس هذا ما نريد. إنهم جميعاً ذئاب ويجب القضاء عليهم. ونحن خلقنا هذا المشكل، فمن أين جئتنا أنت لتصفيته؟ نحن نقاوم هذا الاتفاق، ولن نترك مجالاً لتحقيق أهدافك». هكذا، وبمرور وقت قصير، نجح شريتح في حمل مجموعة العلويين التي أنهت خلافها مع المرشد على استعادة الصكوك القانونية من السياف واستئناف المواجهة ضدّ المرشد من جديد.

وما تشير إليه حادثة إحباط التسوية مع المرشد تلك، هو الطبيعة المعقدة للصراع القائم بين العلويين وبين الكتلة الوطنية، عبر سلمان المرشد وآل شريتح، فقد اتّخذ ملامح صراع طبقي تمثلت برغبة غالبية الملاكين السنيين في المحافظة بالحدّ من مشاركة القوى العلوية الصاعدة في المنافع الاقتصادية، وبالتالي، الحدّ من تنامي نفوذ العلويين السياسي ما يجعلهم قادرين على فرض رؤيتهم الخاصة على حكومة الكتلة. وإضافة إلى ذلك، اتسم ذاك الصراع بطابع طائفي واضح وصريح، لم تكن كلمات شريتح إشارتها الوحيدة، فمن جهة، جاءت تلك الكلمات في سياق حملة تحريض طائفي ضدّ العلويين قادها آل شريتح حسب باروت، كانت تسير بشكل متواز مع الحملة القضائية ضدّ سلمان المرشد. ومن جهة ثانية، وحسب نصَّي بيانَين طويلين كان العلويون قد أرسلاهما إلى المحافظ السابق، مظهر رسلان سنة ١٩٤٥، الأول في ١٦ حزيران/ يونيو، والثاني في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، تبرز بوضوح ملامح استهداف طائفي صريح ضدّ العلويين، ففي البيان الأول، المتضمّن شكوى من أعمال المحافظ السابق،

مصطفى الشهابي، اشتكى العلويون من «إيقاد مستمر للنعرات الطائفية»، وعدّدوا بعض الحالات التي تجلت فيها طائفية أطراف محسوبة على الحكومة، لعلّ أبرزها كلمات نائب قضاء جبلة، جمال علي أديب، التي رماها في وجه الزعيم العلوي إبراهيم الكنج، قائلاً له: «إنّنا سنرصد ملايين الليرات لترحيلكم وتشريدكم من هذه الجبال». إضافة إلى شكواهم من سياسة أحد القضاة السنيين، الذي اتهموه بالدعوة «إلى تقتيل وتذبيح طائفة معينة»، وفي البيان الثاني، اشتكوا من مواصلة ذاك القاضي لسلوكه الطائفي، ومن طائفية رجال الدرك والأمن، ودعوا إلى محاسبة هؤلاء وغيرهم حسب قانون حماية الاستقلال[1].

في كل حال، جاء هذن البيانان بمثابة استكمال لصورة الأوضاع في منطقة العلويين في تلك المرحلة، فمن خلالهما يمكن فهم قضية المرشد في سياق تطور الأحداث السياسية هناك، وضمن إطار السياسة التي كانت حكومة الكتلة وأنصارها المحليون يتبعونها تجاه العلويين. ومرّة أخرى، تدل قائمة الموقعين عليهما على مساندة زعماء الحلف العلوي للمرشد في صراعه مع الحكومة، إضافة إلى بعض الشخصيات السنية التي وقّعت عليهما كذلك الأمر، فتوقيع هؤلاء يشير بين ما يشير إليه إلى أنّ منطلق العلويين، وفي مقدمتهم المرشد، في صراعهم مع الحكومة، لم يكن منطلقاً طائفياً، بل كان يتعلق بمطالبة جماعة تمثّل أكثرية المحافظة بحقوقها السياسية والاجتماعية، في وقت كانت تعاني من انتقال حكومة الكتلة من سياسة الإقصاء والتهميش ضدّها، إلى سياسة استهداف صريح، لم يمسّ حقوقها السياسية فقط، بل طاول انتماءها الديني والوطني في الوقت نفسه. فكان من بين الشكاوى التي عُرضت في البيانين، شكوى من تكفير العلويين؛ إذ تساءل الموقعون: «متى كان يحقّ لمسلم أن يكفّر مسلما؟». وقد عكست لغة البيانين ونصاهما اللذان تكرّرت فيهما الإشارة إلى الإسلام

(١) عثمان: تاريخ العلويين.. ص ٨٨- ١١٣.

والعروبة، إضافة إلى استشهادات عديدة بأحاديث نبويّة وأُخرى لعمر بن الخطاب، مشكلة العلويين الدائمة مع الصورة النمطية المرسومة عنهم، والتشكيك الدائم بانتمائهم الديني والوطني، ولزوم أن يواجهوا، في كلّ مناسبة، هذه المشكلة.

إلا أنّ هذين البيانَين، وما تخلّلهما من شكاوى ومطالبات، لم يلقيا استجابة من السلطات، وبدا أنّ الأمور تتّجه إلى مزيد من التأزّم والتصعيد، ففي مرحلة لاحقة، عقد زعماء الحلف العلوي وشركاؤهم من السنيين مؤتمراً في قرية نقورو، وذلك للمطالبة بتصحيح الأوضاع في المحافظة، ونتج عن هذا المؤتمر بيان طويل أرسله المؤتمِرون إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، قبل الجلاء بأيّام، وقرّروا توزيعه على رؤساء الوفود العربية في أوّل احتفال بجلاء الفرنسيين عن البلاد. ولئن تشابه هذا البيان مع البيانين السابقين في تعداد أخطاء الحكومة في المحافظة، والمظالم التي حدثت، إلا أنّه اختلف في لهجته، فبينما احتوى البيانان السابقان على اتهام غير مباشر للحكومة، خصوصاً في مسألة الطائفية، اتّهم البيان الأخير الحكومة مباشرة بأنها «حاولت إيقاد الفتن العشائرية والطائفية وأذكت نيران العصبيات القبلية وأثارت العنعنات الطائفية»، وكانت الشكوى من الطائفية أولى الشكاوى التي عرضها هذا البيان، الذي تصاعدت لهجته في نهايته إلى مستوى اتهام الحكومة، أي الكتلة، بوطنيتها، بالقول: «أهذه هي السياسة الوطنية التي تدّعونها، أم أنّ الوطنية، في عرفكم، لها مفاهيم تنفردون في فهمها على الرغم من المنطق السليم والعقل السليم والرأي السليم والوجدان السليم، كلاّ ليست سياستكم سياسة وطنية، ولكننا نُحجم عن وصفها بنعتها الصحيح، ضنّاً بالمصلحة العامة، وحرصاً على سمعة البلاد التي تعملون، باتباعكم هذه السياسة الخرقاء، على تشويهها وتسويد وجهها وإفساد عنصرها الطيب البريء»[1].

(١) عثمان: **تاريخ العلويين**.. ص ١١٤ – ص ١٢٦، وباروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٤٧ – ٢٥٤.

وفيما يتّصل بسلمان المرشد، وبالرغم من شجاعته ومن موقفه المبدئي والثابت من الكتلة، بدا من خلال مذكرات السياف وكأنّه كان يستشعر الخطر نتيجة تأزّم الأوضاع ووصول الأمور إلى مستوى بات يقتضي حسم المسألة، ذاك أنّ إرسال نسخة من البيان الأخير إلى ممثلي الدول العربية كان أشبه بنقطة اللاعودة، وانتقالاً إلى مرحلة قد لا يكون بالإمكان التحكم بدرجة العداء بين الطرفين بعدها، هكذا، وبناءً على نصيحة السياف، لم يشارك في مؤتمر نقورو، وإضافة إلى ذلك لبّى طلب السياف بأن يرسل برقية إلى رئيس الجمهورية القوتلي يعرب فيها عن تأييده له ومباركته للاستقلال، قام السياف نفسه بكتابتها، وأرسلت في ٦ أيار/ مايو ١٩٤٦، وهذا نصّها:

«صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية المعظم:

ظروف قاهرة حالت دون مثولي بين أيديكم لأشارككم الاغتباط بما نالت البلاد، بفضل نضالها الدامي الجبار تحت قيادتكم، من استقلال كان وسيبقى دائماً الهدف الأسمى الذي نبتغيه في الحياة، إن الأجيال القادمة تتطلب منّا عملاً متواصلاً وتضحيات مستمرة، أراها تدعوني لأجدّد لفخامتكم عهدي السابق من أنني وأبنائي والشعب العلوي كلّنا جنود نستميت في الدفاع عن وطننا العربي المقدس تحت زعامتكم، وقد أوفدتُ ولدي لينوب عنّي بالتعبير بما يعجز القلم عن تصويره من ارتباطنا الوثيق بالمثل العليا التي تدينون بها وكرّستم حياتكم في سبيل تحقيقها.

وفّقنا الله لما فيه خير البلاد».

وبالفعل، بعد أن أرسل المرشد هذه البرقية أرسل ابنه فاتح لينوب عنه في احتفالات الجلاء في دمشق، بينما بقي هو في المنطقة حيث شارك في الاحتفالات التي جرت فيها للمناسبة ذاتها، في إشارة واضحة على رغبته في التهدئة والتوصل إلى حل، على أنّ هذه المبادرة ستكون الأخيرة من طرف المرشد والعلويين، فبالرغم من أنّ الكتلة استغلتها كإثبات لرؤساء الوفود العربية بأنّ الزعيم الأبرز في منطقة العلويين يؤيّد سياستها، على عكس البيان الذي تمّ

توزيعه عليهم، إلا أنّ الكتلة لن تضع هذه المبادرة في اعتبارها على المدى الطويل، وستواصل السير في سياستها تجاه العلويين، التي ستتركّز بشكل خاص على شخص سلمان المرشد، كما سنرى في الفصل القادم.

***

خلاصة

كانت سنة ١٩٣٦ حافلة بالأحداث والتطورات السياسية في سوريا، ما جعلها سنة مصيريّة؛ إذ تحدّدت خلالها وبعدها ملامح سياسة الوطنيين السوريين، ممثّلين بزعماء الكتلة الوطنية؛ إذ انتقل صراعهم مع فرنسا من مجرّد نضال وطني ضدّ سلطة احتلال، إلى نضال كان للسياسة فيه دور أكبر وأكثر تشابكاً مع الأحداث الداخلية والخارجية، فبعد أن نجحت الكتلة في أن تثبت للفرنسيين أنّها الممثّل الأبرز للوطنية السورية، بات عليها أن تمشي في سياسة «التعاون المشرّف» مع فرنسا إلى النهاية، الأمر الذي بدا إيجابياً في مرحلة رضخت فيها فرنسا لشروط الكتلة، وأثمرت مفاوضات جرت في باريس بين الطرفين، نتج عنها التوقيع على معاهدة بين البلدين، تكون بمثابة خطوة تسبق إنهاء حالة الانتداب الفرنسي واكتساب سوريا لاستقلالها التام. ويمكن القول إنّه ابتداءً من هذه السنة دخلت المسألة العلوية في طور جديد، فإلى جانب التطورات التي كانت تنضج على الساحة المحلية في الإقليم العلوي، لناحية الصراع ما بين الاستقلاليين الراغبين في البقاء بعيداً عن دمشق، والوحدويين المتحمسين للوحدة السورية، كانت الأحداث التي شهدتها سنة ١٩٣٦، خصوصاً مسألة المعاهدة مع الفرنسيين، قد أبرزت المسألة العلوية وجعلتها جزءاً من النشاط السياسي لتلك المرحلة، سواء من جانب الفرنسيين، أو من جانب الكتلة، التي كان انفتاحها المحدود على هذه المسألة، احتكاكها المباشر الأول بالعلويين. لكنّ هذا الانفتاح لم يكن بمبادرة من الكتلة، ذاك أنّ الظروف التي أحاطت بمسألة المعاهدة هي التي فرضت على الكتلة وجوب الاحتكاك

بالعلويين، فخلال الفترة التي سبقت الاتفاق على عقد مفاوضات للتوصل إلى معاهدة، كانت مسألة الأقليات في سوريا قد نضجت وبلغت ذروتها في النقاش السياسي، ومن ثمّ، فرضت نفسها كملفّ رئيسي في مفاوضات المعاهدة، هكذا، وجدت الكتلة نفسها أمام تحدّي مسألة الأقليات، الذي يحتّم عليها إعادة النظر في سياساتها، أو، في حدّ أدنى، في خطابها السياسي وسلوكها المباشر أمام الجماهير، وبهذا، كانت مسألة الأقليات هي مدخل العلاقة ما بين الكتلة والعلويين.

وما إن وصلت الكتلة إلى السلطة، بعد نجاح باهر في الانتخابات النيابية، حتى بدأت تظهر سياستها الحقيقية وتعبّر عن العقلية التي ستحكم بها البلاد، الأمر الذي تجلى في شكل واضح في سياستها تجاه الأقليات، فلئن كانت الكتلة قد وقّعت على ملاحق خاصة في المعاهدة تتضمن موافقتها على حماية حقوق الأقليات وما يتعلق بهذا الخصوص، إلا أنّها ستُظهر أنّ موافقتها على تلك الحقوق كانت موقفاً آنياً، وبأنّها تمتلك رؤيتها الخاصة تجاه مسألة الأقليات، وقد عبّرت عن رؤيتها تلك من خلال السياسة التي اعتمدها أعضاؤها الذين انتدبوا لإدارة المناطق التي توجد فيها الأقليات، فبدل أن يعمل هؤلاء على تغيير طبيعة مشاركة تلك الأقليات في السياسة المحلية لمناطقها، وجعلها ذات طابع وطني، قاموا باستفزازها وتنفيرها من سياسة الحكومة، الأمر الذي أوجد مشاعر سلبية تجاه الوحدة. وكان العلويون من بين تلك الأقليات التي انعكست عليها تلك السياسة بشكل سلبي، فقد مثّل المحافظ الذي تعيّن في منطقتهم، إحسان الجابري، جميع العوامل السلبية التي كانت تشكّل أساس سياسة الكتلة، فعلى عكس العهد السابق، الذي كان فيه الفرنسيون هُم السلطة الحاكمة في منطقة العلويين، ظهرت في العهد الوطني بوادر صدام سنّي – علوي في تلك المنطقة، وبرزت ملامح سلوك طائفي، سواء في سياسة المحافظ الجابري، أو في سلوك أنصار الكتلة في المنطقة. فكانت أولى نتائج سياستها التحوّل الذي أبداه الفريق العلوي الوحدوي؛ إذ انضمّ أبرز قادته من زعماء العلويين، إلى الفريق

الاستقلالي، وشكلّوا حلفاً علوياً، تنازل فيه الطرفان عن آرائهما المتطرفة بخصوص الوحدة السورية، في سبيل الاتفاق على الدفاع عن حقوق العلويين السياسية.

في هذه الأثناء، برز دور سلمان المرشد، الزعيم العلوي الذي ظهر قبل زمن قصير، وتحوّل إلى رأس الحربة في المواجهة التي بدأت بين الحلف العلوي وبين الكتلة وأنصارها، وفي المقابل، بات القضاء على نفوذ المرشد الهدف الأول للكتلة، بيد أنّ الظروف السياسية العامة لم تسمح للمواجهات التي بدأت بين العلويين والكتلة بأن تستمر، فمن جهة، كانت حكومتها قد سقطت لعدّة أسباب، من بينها رفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدة، وفشلها في منع تركيا من ضمّ سنجق الاسكندرون. ومن جهة ثانية، كانت فرنسا تستعد للمشاركة في الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي اقتضى من ممثليها في سوريا بسط سيطرتهم على البلاد، وإيقاف الحياة السياسية.

لكنّ التطور الذي ظهر في حياة العلويين السياسية في هذه الفترة، كان مشاركتهم، لأوّل مرة في تاريخهم وفي تاريخ سوريا الحديث، في الحكومة ممثّلين بوزير فيها، على أنّ هذه المشاركة لم تكن بإرادة وطنية، بمعنى أنّها كانت بتنسيق فرنسي مع أنصار فرنسا من السوريين، وعلى رأسهم الشيخ تاج الدين الحسني، وبالتالي، لم تكن المشاركة بدعوة أو قبول من ممثّلي الوطنية السورية، الأمر الذي يرجّح بأنّه انعكس بشكل غير مباشر على الوعي السياسي للعلويين، فمن جهة وضعتهم مشاركتهم الحكومية تلك في إشكاليتهم التاريخية المتعلقة بانتزاع الاعتراف الرسمي بهم، ومن جهة أخرى، حاولت تلك المشاركة أن تؤسس لعرف من أعراف تشكيل الحكومات، عبر إشراك ممثلَين عن العلويين والدروز، الأمر الذي أدّى إلى تطوّر في نظرة العلويين إلى أنفسهم وإلى تصوّرهم عن شكل المشاركة في الحياة السياسية العامة للبلاد، وربّما إلى تشكيل تصوّر مبدئي عن السياسة التي سيتبعونها في سعيهم إلى اندماج سياسي تامّ مع الوحدة السورية. هكذا، وبعودة الكتلة إلى السلطة في ١٩٤٣، عاد الصراع بينها

وبين العلويين ليستأنف من جديد، وكانت قضية سلمان المرشد المحور الأساسي فيه، وبالرغم ممّا بلغه هذا الصراع من مستوى متأزّم وخطر، إلا أنّ العلويين، في هذه المرة، كانوا قد لعبوا، إلى جانب ورقة استعراض القوة والنفوذ، ورقة السياسة والدبلوماسية في الوقت نفسه، فشهدت الفترة الممتدة من ١٩٤٣ وحتى الجلاء في ١٩٤٦، عدّة مبادرات من طرف العلويين للتفاهم مع الكتلة، التي كانت بدورها تبادل تلك المبادرات بتصعيد أكثر في سياستها ضدهم، وبهذا، وصل الصراع إلى درجة لا يمكن التفاهم بعدها، خصوصاً بعد ما ظهر من سلوك ممثلي الكتلة وأنصارها من طائفية محتقنة، وبعد القمع الذي كان رجال الدرك التابعون للحكومة يمارسونه ضدّ العلويين. فلم يكن مفاجئاً، بالتالي، أن يلجأ العلويون إلى التصعيد بدورهم، الذي وصل ذروته في البيان الذي أصدروه، إلى جانب حلفائهم السنيين، ضدّ سياسة الكتلة، والذي قاموا بتوزيعه على رؤساء الوفود العربية في أوّل احتفال بالجلاء.

ولم تخلُ المرحلة الممتدة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، من أحداث سياسية كبرى على الصعيد السوري العام، كان لها انعكاس مباشر على أوضاع العلويين وعلى وعيهم السياسي، وأبرز تلك الأحداث كان خسارة سنجق الاسكندورن ومن ثمّ تداعيات قانون الأحوال الشخصية المعروف بقانون الطوائف. ففيما يخصّ العلويين، ساهمت خسارة السنجق في تسليط الضوء على علوييّه، وبالتالي إمكان المقارنة ما بينهم وبين بقية علويي سوريا، فعلى عكس هؤلاء، أظهر قسم واسع من علويي السنجق حماستهم للانضمام إلى الوحدة السورية، لكنّ طريقة إدارة حكومة الكتلة لأزمة السنجق خيبت أملهم وأدّت إلى فقدان الثقة بها، إلا أنّ أبرز نتائج المقارنة بين هاتين المجموعتين العلويتين، كانت درجة الاختلاف في الوعي السياسي بينهما، فبينما كان علويّو سوريا مستمرين على حالتهم السابقة، من حيث الانقسام إلى عشائر، بالرغم من تطور طبيعة ذلك الانقسام والتمكن من إدارة الصراع ما بين العشائر، والاتّجاه الوطني الذي أبداه بعضها، كان علويّو السنجق في حالة تضامن اجتماعي أقوى وأكثر إفادة، فإلى جانب أنّهم شكلوا

حلقة من الحلقات الأساسية للحياة الاقتصادية في السنجق، كانت درجة تماسكهم وتضامنهم كجماعة أكثر تطوراً ممّا كانت عليه الحال بالنسبة لعلويي سوريا، لكنّ المشترك بين الجماعتين، تمثّل في تبنّي كلّ منهما لخيار الاندماج السياسيّ في الدولة. على أنّ هذا الخيار كان تحديداً النقطة التي تقاطعت عندها قضية قانون الطوائف مع العلويين. فانطلاقاً من هذا الخيار الذي كان يفرض على العلويين إثبات انتمائهم الوطني من جهة، والتخفيف من مظاهر انتمائهم الطائفي، وجد العلويون أنفسهم، في حالة قانون الطوائف، أمام موقف صعب، فبينما كان لهذا القانون وجه إيجابي تمثّل في الاعتراف الكامل بجماعة العلويين، كان يشكّل تهديداً على مصيرهم، سواء كطائفة مستقلة، أو كجماعة تسعى إلى الاندماج السياسي بالدولة، إذ كان سيصبّ في مصلحة البعثات التبشيرية اليسوعية الناشطة في محاولة تنصير العلويين، وما يعنيه ذلك من تهديد لوحدة الجماعة، ومن تشكيك في هويتها الدينية.

بالعموم، يمكن القول إنّه بالرغم من أنّ العلويين قد دخلوا في مرحلة الجلاء وهُم في حالة عداء سياسي مع الكتلة، إلا أنّهم دخلوا هذه المرحلة الجديدة من عُمر البلاد من مدخل وطنيّ هذه المرة، تمثّل في رغبتهم بالمشاركة السياسية، وتصميمهم على تحصيل حقوقهم السياسية المتوافقة مع قناعتهم بأنّ منطقتهم هي جزء متمّم لسوريا، على أنّ مرحلة الجلاء هذه ستكون بدورها حافلة بتطورات مصيرية على المستوى العلوي، لن تبقيهم كما كانوا قبلها، كما سيتبيّن في الفصل القادم.

الفصل الرابع

مرحلة الجلاء: القطار يُسرع ١٩٤٦ وما بعدها

إعدام المرشد، آخر الأساطير المؤسّسة

في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، بعد الجلاء بأيام قليلة، تألّفت حكومة الاستقلال برئاسة سعد الله الجابري، وبالطبع، لم يتمثّل فيها العلويون والدروز، وفي ٣ حزيران/ يونيو بدا أنّ أوان الالتفات إلى منطقة العلويين قد حان[1]، فتمّ إنهاء أعمال المحافظ بالوكالة، رشيد حميدان، منهياً مدة ستة أشهر في هذا المنصب، كانت الحكومة خلالها «إمّا تتعمّد إنضاج التوتر ما بين المرشد وخصومه في ظلّ سلطة ضعيفة للمحافظ، أو أنها كانت تبحث في هذا الوقت عن شخصية موثوقة تعتمد عليها لتنفيذ خطتها في القضاء على المرشد»[2]، ولم تكن تلك الشخصية المنتظرة سوى عادل العظمة. فقد كان ظهور الأخوين، نبيه وعادل العظمة، في الحياة السياسية السورية من جديد، في سنوات الاستقلال الأولى، أحد أبرز معالم سياسة الكتلة، أو بكلمات أدق، سياسة شكري القوتلي، في تلك الفترة؛ إذ كانا أقرب ما يكون إلى مُنظّرَي تلك المرحلة، فقد «وضع عادل بخط يده الخطوط العامة للسياسة الداخلية في بداية عهد الاستقلال»، بينما كان نبيه يعمل على هدف واحد «وهو تركيز دعائم دولة

(١) قد يكون من بين المؤشرات الرمزية على نوايا الكتلة تجاه العلويين، الاستقبال السيء للشيخ صالح العلي عشية الاحتفال بالجلاء، فبالرغم من أنّ العلي قد حضر إلى دمشق للمشاركة فيه، على عكس سلطان باشا الأطرش الذي فضّل البقاء في الجبل كدلالة على برودة علاقته بالكتلة، إلا أنّ المكان الذي أُعدّ لمبيت العلي كان غرفة في فندق من درجتين كما يروي عبد اللطيف اليونس. انظر، اليونس: **مذكرات..** ص ١٧٦.

(٢) باروت: **شعاع قبل الفجر..** ص ٢٣٨.

مستقلة في البلاد تمكنّا من مباشرة دورنا الإنشائي الاستقلالي»[١]. على أنّ الخطورة في ظهور الأخوين العظمة كانت في العقليّة السياسية التي تبنّياها، فمن بين من تبقّى من وطنيي الجيل الأول كانا الأكثر راديكالية، وهذا ما يفسّر بقاءهما خارج سوريا معظم سنوات الانتداب الفرنسي؛ إذ كانا بعيدين عن تقبّل فكرة التعاون مع فرنسا أو إجراء تعديل في السياسة الوطنية تجاهها يميل إلى الحلول الدبلوماسية والتفاوضية، فكانا من الذين تعاونوا مع دول المحور إبّان الحرب العالمية الثانية، وإضافة إلى ذلك، كانا متشبّعين بقومية عربية متطرفة جعلتهما شخصيتين رئيسيتين في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، وكانا، بالتالي، من مؤيدي اتحاد سوريا مع العراق، الذي عرفاه جيداً وأقاما علاقة وثيقة معه، فضلاً عن العلاقة مع الأمير عبد الله في شرق الأردن، ومن ثمّ مع العائلة السعودية في الحجاز. وفي الأدبيات السياسية للأخوين العظمة في فترة العهد الاستقلالي، تتكرّر فكرتان بدا أنّهما الأساس الذي ستقوم عليه سياستهما: الانقلابيّة، وتصفية العناصر التي تعاملت مع الفرنسيين. هكذا، سيكون من الطبيعي أن تلاقي سياسة الكتلة وخططها، مع أفكار الأخوين العظمة، سيقود إلى مواجهة مسألة الأقليات. وبالفعل، بدأت المواجهة، وكان العلويون هدفها الأول؛ إذ أرسلت حكومة الجابري عادل إلى محافظة جبل العلويين، ويمكن، من خلال الكلمات التي قالها عادل بعد عودته إلى سوريا في ١٩٤٣، أن نتوقّع السلوك الذي سيسلكه هناك: «الاستقلال الذي نتمتع به اليوم، بذلنا وضحينا غالياً في سبيله، وإنّنا نحن أحقّ الناس بتسلم الحكم لحفظ هذا الاستقلال، وسنقاتل كل من يريد أن يسلبنا [هذا]الحق دون أن يكون له سابق بذلٍ في نوال هذا الاستقلال»[٢].

---

(١) خيرية قاسمية: **الرعيل العربي الأول، حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (دار رياض الريس، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١)، ص ١١٦.

(٢) نفسه.. ص ١١٦.

والحال، أنّ عادل العظمة لن يتأخّر في تنفيذ أوّل أهدافه وأهداف الحكومة في منطقة العلويين، وهو القضاء على سلمان المرشد، وقد استغرقه الأمر فترة قاربت الثلاثة أشهر، وكان قد تمّ بتعليمات مباشرة وتوجيه من سعد الله الجابري، عبر خطّة تقضي باستدراج المرشد ومن ثمّ القبض عليه. فبالرغم من شكوكه وعدم ثقته، قبِل المرشد اقتراح العظمة في تشكيل لجنة قضائية تنظر في قضيته، وعبّر عن موافقته المسبقة على نتائج هذه اللجنة، وكان أحمد السيّاف الوسيط بين الرجلين، إلا أنّه لم يكن على قناعة بصدق العظمة، وفي مرحلة لاحقة أوهم العظمة خصمه المرشد، ووسيطه السياف، بأنّ الأمور قاربت على الحلّ، وطلب أن يجهّز المرشد لاجتماع في معقله في جوبة برغال يتمّ فيه إنهاء القضية والاحتفال بنهايتها. لكنّ الاحتفال لن يحصل، بل سيتمّ الهجوم على الجوبة وحصول اشتباك صغير استغرق ساعة من الزمن شهد محاولة رجال المرشد الدفاع عن زعيمهم، وقام المرشد خلالها بقتل زوجته،[1] ومن ثمّ تمّ اعتقاله وسوقه إلى اللاذقية وذلك في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦، وفي هذا كلّه تتفّق الآراء على أنّ المرشد لم يكن بوارد مقاومة الحكومة، فإضافة إلى الشهادات التي أيّدت هذا الرأي أثناء محاكمته[2]، لا يمكن التقليل من العامل الجغرافي للمنطقة التي حصل فيها الاشتباك؛ إذ كان من الصعب أن تنجح

(١) اختلفت الآراء بخصوص تفسير ذلك، بين أن يكون دافع القتل هو الشرف رغبة في حماية زوجته من المهاجمين، أو كـ«سورة غضب» جعلته يعاقبها على أوامرها لرجاله بإطلاق الرصاص. انظر، باروت.. شعاع قبل الفجر.. ص ٢٦٣، ٢٦٥.

(٢) شهادة كل من أحمد السياف، والأمير عبد الله تامر قائمقام منطقة الحفة. انظر باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٧٠، وقد اعترف عبد اللطيف اليونس في مذكراته، في وقت لاحق، بأن المرشد «لم يكن يريد الاصطدام مع السلطة، وإنما كان يريد التفاهم معها». انظر، اليونس: **مذكرات**.. ص١٩٤.

خطة اعتقال المرشد بتلك السهولة فيما لو كان راغباً في مقاومة الحكومة بالسلاح والرجال[١].

باعتقال المرشد، بدأت مرحلة ثانية استعرضت فيها الحكومة قوّتها وتصميمها على القضاء عليه، ورغبتها في أن يكون مصيره عبرة للجميع، سواء أكانوا من جماعته أو من الأقليات الأخرى، خاصة الدروز، الذين كان ثنائي القوتلي والجابري راغبين في لجم طموحهم في المشاركة السياسية بعد الاستقلال[٢]، وقد رافق هذه المرحلة حملة تشهير واسعة قامت بها الحكومة، لم تطل المرشد فحسب، بل طاولت العلويين أيضاً، فقبل كلّ شيء، كان الاستعراض والمظاهر التي رافقت محاكمة المرشد، التي بدأت بعد حوالي شهر ونصف من التحقيق، في **٢٣** تشرين الأول/ أكتوبر؛ إذ جاءت تلك الاستعراضات، بما فيها من تشهير وتحريض، لتعبّر عن طبيعة تلك المحاكمة، التي كانت أولى المحاكمات السياسية في تاريخ سوريا بعد الاستقلال، فإلى جانب أنّ المكان الذي اختير لعقدها لم يكن قاعة المحكمة، بل دار الكتب الوطنية في اللاذقية، حيث كانت مجريات الجلسات علنية وتبث بمكبرات الصوت إلى الخارج، والإهانات العلنية التي كان يتعرض لها المرشد أثناء اصطحابه إلى ذاك المكان، ظهر، بدعم من الحكومة، كتابان عن قضية المرشد في الأسواق، عُرضت فيهما روايتها الخاصة للأحداث، هذا عدا الأموال التي دفعتها لشراء ذمم بعض الصحفيين لمنعهم من نشر أي شيء عن قضية المرشد، والطلب من الصحف

---

(١) محمد معروف: **أيام عشتها، ١٩٤٩ – ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية** (دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ٦٤. ويقدّم معروف، الذي شهد الاشتباك أثناء خدمته كضابط في الجيش في المنطقة، تبريراً من وجهة نظر عسكرية لهذا الرأي.

(٢) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ١٧٦. ينقل السياف الرسالة التي بلّغه إياها صديقه علي الحياني، بأن يشهد ضدّ المرشد في المحاكمة، ومن أنّ الحكومة تريد أن تجعله عبرة للدروز وغيرهم.

الوطنية نشر اتهامات وروايات عنه، من بينها سعيه لتأسيس دولة علوية[١].

وإلى هذا وذاك، كانت المحاكمة ذاتها «مهزلة» حسب هاشم عثمان[٢]؛ إذ تعرّض كثير من الشهود إلى التعذيب وإجبارهم على الإفادة بشهادات كاذبة، إضافة إلى سلوك الادعاء وخطابه العدائي. وتشير تطوراتها إلى أنّها لم تكتفِ بأن تكون محاكمة سياسية فحسب، بل اتسمت، بشكل أو بآخر، بطابع طائفي كذلك الأمر، فمنذ اعتقال المرشد بدأت الصحافة الموالية للحكومة، وبتوجيه منها على الأرجح، بوصف المرشد بـ«ربّ العلويين»، متعمّدة الخلط ما بين زعامته لجماعته، والتعاليم الدينية الخاصة لهذه الجماعة، وبين العلويين وانتمائهم الديني بالعموم، مكرسين بذلك اللقب الذي أطلقه الفرنسيون عليه، الأمر الذي استنكره العلويون الذين أرسلوا برقية احتجاج إلى نقابة الصحافة في سوريا ولبنان بهذا الخصوص، وقّع عليها ١٥٠ شخصية من علماء ومثقفين ووجهاء[٣]، وفي السياق نفسه جاء العرض المطوّل الذي قدّمه يوسف تقلا، محامي الدفاع عن المرشد، والذي استمر عدّة ساعات، وارتكز على محورين، سياسي وطائفي، ردّ في الأوّل على مزاعم الحكومة في عدم استجابة المرشد لدعوتها لتسوية الأمور، واتهاماتها له بالتعاون مع الفرنسيين، أمّا في المحور الثاني، فـ«تكلم عن نشأة العلويين وهجرتهم إلى هذا الجبل»، وعن ثورتهم على الفرنسيين في بداية الانتداب، و«كيف أنّ الفرنسي عفا وعامل برفق بعد

---

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٧٠، ١٨٤، ٢٨١. نور المضيء مرشد: **لمحات حول المرشدية**.. ص ١٣٢.

(٢) هاشم عثمان: **المحاكمات السياسية في سورية** (دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ١٣٧.

(٣) الخيّر: **عقيدتنا وواقعنا**.. ص ٥٠، ٥١.

الثورة»[1]، ففي تطرّق تقلا إلى تقديم هذا العرض التاريخي عن جماعته، يشير على الأرجح إلى المناخ الطائفي الذي ساد خلال فترة المحاكمة.

بيد أنّ مفاجأة وحيدة ظهرت في تلك الأثناء وأدّت إلى تغيير المشهد بكامله، بالرغم من أنّها لم تحل دون المصير الذي كان ينتظر المرشد، وتجلّت تلك المفاجأة في أنّ جميع محاولات الحكومة في إثبات تورطه في فعل خيانة وطنيّ، حسب قانون حماية الاستقلال قد فشلت، فاضطرت المحكمة إلى إسقاط تهمة الخيانة العظمى، وبالتالي تغيّر سير المحاكمة، ليُحكم عليه في النهاية بالإعدام لارتكابه جريمة قتل زوجته والتسبب بمقتل آخرين[2]، وبهذا، كان المرشد قد أحرز نصراً سياسياً معنوياً على خصومه؛ إذ لم تعد مسألة انتمائه الوطني أمراً مشكوكاً فيه، وقد عبّر عن ذلك في رفضه طلب الرحمة أو الشفقة، ولا مبالاته بحكم الإعدام طالما أنّ المحكمة قد برّأته من تهمة الخيانة العظمى، وهكذا، توجّه المرشد بثقة واطمئنان إلى المكان الذي سيُعدم فيه بساحة المرجة في دمشق، يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، ولم يكن يتجاوز يومها الأربعين عاماً من عمره.

وفي الآثار المباشرة لمحاكمة المرشد، وكما لاحظ باروت، تبرز ملاحظة أساسية تتعلق في ردة فعل حلفائه العلويين بالدرجة الأولى، ذاك أنّه لم يصدر عن تلك الشخصيات موقف حقيقي تجاه ما تعرّض له حليفهم السابق، خاصّة وأنّ من بينهم نواباً في البرلمان، ما بدا أنّه إشارة على انتهاء دور هذه الشخصيات وزعامتها، وكان لافتاً أن بعضها قد شارك سلبياً في «مهرجان إعدام المرشد»[3]، ومن جهة أخرى، لم يكن بلا دلالة أنّ الشخص الذي تولّى الدفاع عن المرشد

---

(١) نفسه.. ص ١٢٦.

(٢) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٧٠، ٢٧٦.

(٣) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٧٣. وحسب محمد معروف «كانت غالبية العشائر تؤيد إعدام المرشد»، انظر، معروف: **أيام عشتها**.. ص ٦٥.

كان يوسف تقلا، ذاك أنّه كان في الفترة التي تلت توقيع المعاهدة بين الكتلة والفرنسيين أقرب إلى خصوم الحلف العلوي، والراجح أن قراره الدفاع عن أبرز شخصيات ذاك الحلف يدلّ على قناعة متأخرة تولّدت عنده، مفادها خيبة الأمل من سياسة الكتلة، ولعلّ التبدّل الذي طرأ على تقلا قد انسحب بدوره على غيره من المثقفين العلويين، وفي هذا السياق كان لافتاً أنّ النائب الوحيد الذي تحدث عن إعدام المرشد داخل قاعة البرلمان، مشيداً بنجاح الحكومة في القضاء عليه، كان بدوي الجبل[1]. بيد أنّ الجانب المؤلم في قضية المرشد، إضافة إلى إعدامه ونفي أولاده والمقربين منه، كان في الشراسة التي هاجمت فيها الحكومة المنطقة المحيطة بمعقله؛ إذ اتسم سلوك القوات الحكومية، من جيش ودرك، بشيء من التشفي والانتقام تجاه السكان في تلك المنطقة، ففي قرية المرشد والقرى المجاورة كان الدرك قد «نهبوا واعتدوا على كل شيء»[2]، وقد وصف السياف باختصار وبشيء من المرارة ما حدث إذ قال: «واستُبيح الجبل، وحُرّم على أهليه إغلاق الأبواب في الليل والنهار، وبعثرت القبور بحثاً عن الأموال، وسيقت الصبايا مصحوبات بالمتاع والمجوهرات (..) هدايا وسبايا تستقرّ في قصور دمشق وعلى صدور غوانيها»، ولم يُخفِ السياف اعتراضه على تلك الأمور؛ إذ عبّر عن ذلك للجابري في آخر لقاء جمع بين الرجلين؛ إذ قال له: «كلمة أخيرة، إن أصررتم على الحقد فافصلوا حقدكم على سلمان عن الجبل. لا تعاملوا أبناءه معاملة سلبية بل عاملوهم معاملة إيجابية. اربحوهم بالحب لا بالقسوة، إنّ في البلاد قلعتين وجيشين متمرّسين هما جبل العلويين وجبل الدروز يجب ربحهما بالحب، لا تُشيعوا الظلم في الجبل فتؤلّهون سلمان بعد موته، وخير من إقامة السجون والمخافر، شقّ الطرقات وإقامة المدارس والمستشفيات، وخلق المشاريع العمرانية التي تخرج الجبليّ عن عزلته وانعزاليته، أشيعوا في الجبل الخير

---

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٩٠.

(٢) معروف: **أيام عشتها**.. ص ,٦٥، ٦٦.

والرحمة والعدالة. هذا فراق بيني وبينك، والتاريخ حكم بيننا»[١].

بطبيعة الحال، لم تكن الحكومة في وارد تنفيذ مقترحات السياف، أو التحضير لخطة تستهدف كسب قلوب العلويين والنهوض بمنطقتهم، وبدا أنّ القضاء على المرشد، بالطريقة التي تمّ فيها، كان كافياً بالنسبة لها، وهكذا، أعماها انتصارها عليه عن التفكير بالنتائج المستقبلية لهذا الانتصار المؤقت. أمّا ما صدر عن عادل العظمة من اقتراحات على الحكومة لتطبيقها في منطقة العلويين، فقد جاءت، في الدرجة الأولى، كانعكاس لطبيعته الشخصية المعروفة بالغرور والمبالغة في تقدير الذات، خاصة وأنّ سلوكه بعد إعدام المرشد اتّسم بكثير من التعالي لدرجة استاء منه حتى أنصار الحكومة من العلويين، كعبد اللطيف اليونس[٢]، بيد أنّ الأهمّ أنّ اقتراحات العظمة تلك عكست «محدودية استيعاب جيله لمسألة التنوع الثقافي، ونشوب مشكلة الأقليات»، حسب باروت، فبرأيه أنّ الإجراءات التي اقترحها العظمة تكشف عن «نزعة سنّوية شديدة التقليدية والسذاجة»، كاقتراحه الخطير بأن يكون أئمة المساجد في القرى العلوية الكبيرة من السنيين لا من العلويين، ففي النهاية، وحسب باروت أيضاً، لم يقترح العظمة «سوى السنوية» كـ«جوهر الحل»[٣].

في النهاية، يمكن اعتبار قصّة سلمان المرشد، أو قصّة إعدامه، بتعبير أدقّ، ثاني الأساطير المؤسسة لوعي العلويين السياسي في العصر الحديث، بعد صالح العلي وثورته، مع فارق أنّ أسطورة المرشد لم تتكرّس أو يُشتغل عليها باستثناء أتباعه، إضافة إلى أنّها جاءت قوية، مكتفية بذاتها، بالتالي، لم تكن في حاجة إلى تضخيم كما جرى مع صالح العلي. وأخيراً، هناك فارق في توظيف هاتين الأسطورتين، فبينما كان توظيف أسطورة صالح العلي، توظيفاً سياسياً في

---

(١) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ١٧٠ - ١٧٢.

(٢) اليونس: **مذكرات**.. ص ١٩٥، ١٩٦.

(٣) باروت: **شعاع قبل الفجر**.. ص ٢٦٦.

غالبيته، انطلاقاً من غاية أساسية مفادها إثبات وطنية العلويين، أدّى هذا النوع من التوظيف إلى خفض قيمة الأسطورة في بعض الأحيان، لتصل إلى مستوى أداة دعائية، وفي المقابل، أدّت ردّة فعل العلويين، في التجاهل المديد لذكرى المرشد ورمزيّة زعامته، في ما بدا وكأنّه تبرّؤ منه، إلى تمتين القيمة المعنوية لهذه الأسطورة، ولئن بدا بأنّها لا تحتل موقعاً رئيسياً في ذاكرة العلويين الجماعية، إلا أنّها، في أغلب الظن، بقيت راسخة في وعيهم الجماعي، الأمر الذي يدلّ، مجدداً، على رغبة العلويين في الاندماج الوطني واستبعاد أي عنصر يمكن أن يعيق هذا الاندماج أو يقلّل من مستواه، ولعلّ رسوخ هذه الأسطورة ازداد مع الأيام، انطلاقاً من يقين العلويين بأنّ هناك مسافة ما ستبقى تفصل بينهم وبين وطنيي الداخل السوري السنيين. هكذا، ونتيجة عوامل داخلية، تتعلق بعلاقات العلويين فيما بينهم، وعوامل خارجية تتعلق بالصراع مع دمشق، تأسّست مظلوميّة صامتة، إن صح التعبير، اقتصر العمل على إبقائها حيّة على أتباع المرشد، الذين بدورهم كانت تلك المظلومية قد شدّت من عصب جماعتهم، وجعلها مع الوقت تستقلّ عن الجماعة العلويّة الأمّ.

وانطلاقاً من هذا السياق، وكنتيجة لنجاح المرشديين في الحفاظ على وحدة جماعتهم واستقلالها، بالرغم من القمع المديد الذي تعرّضت له خلال العشر سنوات التي تلت إعدام زعيمها، بدت هذه الجماعة مؤهلة للعب دور سياسي محدود. وكان عبد الحميد السراج، من خلال عقليّته المخابراتية، أوّل من انتبه إلى إمكان الاستفادة من المرشديين، ففي ١٩٥٦، وبعد حملة قاسية ضدّهم، تمكّن من تجنيدهم لصالحه[1]، إلا أنّ هذا الدور السياسي لم يكن، بأية حال، برمزية ودور مؤسس الجماعة، سلمان المرشد، ولم يشابه طبيعته السياسية، فبدا وكأنّ الاضطهاد الذي تعرضت له هذه الجماعة، جعلها تتخلّى عن الدور الوطني الذي كانت تمثّله في حياة مؤسسها، مقابل تخفيف ذاك القمع، وبالتالي، رضيت

(١) نور المضيء مرشد: **لمحات حول المرشدية**.. ص ٢٨٧.

بأن تتحول إلى أداة بيد السلطة السياسية، وهذا ما تحقق بشكل أكثر وضوحاً في مرحلة صعود حافظ الأسد في الحياة السياسية، ذاك أنّ ما فعله الأسد من تقريب المرشديين منه، وبالرغم من دلالته الطائفية، كمحاولة لردّ الاعتبار إلى جماعة علوية عانت اضطهاد سنيي المدينة البرجوازيين[١]، كان من ضمن الخطة التي اتّبعها لإعادة تنظيم وهندسة العشائر والقوى العلوية التقليدية، التي تجلّت في إحكام القبضة على طبقة المشايخ والمثقفين، وجعل مجموعة صغيرة من الضباط المقربين منه بمثابة ممثّلين عن العشائر في السلطة.

إلى الأحزاب

جاءت نهاية سلمان المرشد، والطريقة التي تمّت بها، كمؤشر على نهاية دور الزعامات العشائرية العلوية، وقد كانت ملامح تراجع دور هذه النخبة من الزعامات قد بدأت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ شكّلت تلك المرحلة تكريساً للوضع الجديد، والنهائي، الذي كان على منطقة العلويين أن تتأقلم معه، والمتمثل بتبعيّة تلك المنطقة سياسياً للدولة السورية، ونهاية الوضع الاستقلالي القديم الذي فرضه الفرنسيون، هكذا، ونتيجة للوضع الجديد هذا، معطوفاً على التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية، بدخول البريطانيين كلاعب أساسي وقويّ، وتراجع نفوذ الفرنسيين، والطبيعة المعقدة والمتشابكة لعلاقتهما بالكتلة الوطنية، أخذت قدرة الزعماء العشائريين على بسط سيطرتهم على أتباعهم بالتراجع، الأمر الذي انعكس بدوره على الزعامات الشابة التي امتلكت قدراً من الثقافة والحسّ الوطني، كمنير العباس، الذي أقرّ، في حديث إلى أحد المسؤولين الفرنسيين بتراجع نفوذ عائلته التاريخي على العلويين[٢].

---

(١) نفسه ص ٣٩٨، ٣٩٩. ويُفهم من سياق كلام المرشد الابن هنا، بأنّ بعض الضبط العلويين كانوا يشعرون بعقدة ذنب تاريخية تجاه سلمان المرشد وجماعته.

(٢) الهواش: **عن العلويين**.. ص ٣١٤.

ومن جهة أخرى، دلّت نهاية المرشد على محدودية نخبة الزعامات العلوية، ففي النهاية، وبالرغم من بعض المحطات التي استطاعت أن تبرهن فيها على امتلاكها حسّاً سياسيّاً عالياً، لم تتمكّن من تجاوز الأساس الذي قامت عليه تلك الزعامات، الكامن في طبيعتها العشائرية والإقطاعية، الأمر الذي برهن عن نفسه في موقفها السلبي من حادثة إعدام المرشد، التي أدّت إلى نهاية الحلف العلوي. لكن، ومن زاوية أخرى، قد لا يكون ذلك كلّه كافياً لتفسير موقف الزعامات العلوية من إعدام المرشد، فبالرغم ممّا انطوى عليه موقفهم من سلبيّة وانهزام، إلا أنّه يمكن النظر إليه كردّ فعل حيوي أملته غريزة البقاء، ذاك أنّ اليقين الذي توصل إليه العلويون في تلك الأثناء، من أنّ حكومة الكتلة عازمة على فرض القوة دون أي تفاهم معهم، أدّى إلى إيقاظ غريزة البقاء المتأصّلة تاريخياً في الوعي الجمعي عند العلويين منذ العهود العثمانية المختلفة، وبالتالي وجد هؤلاء أنّ الطريقة الأسلم ربما للتخفيف من هجوم الحكومة هي الانكفاء سلبياً عن قضية المرشد، بشكل يضمن فيه كلّ زعيم من هؤلاء سلامة أبناء عشيرته، فضلاً عن سلامة مصالحه الخاصة.

في هذه الأثناء، بدا أنّ ذلك كلّه قد انعكس على المجتمع العلوي بشكل عام، ولعلّه قوّى من قناعة بدأت في أواسط الثلاثينيات مفادها أنّ الزعامات المحلية العلوية، بشكلها العشائري والإقطاعي، لا تصلح لقيادة الجماعة وغير قادرة على دفعها نحو التطور على المستويَين السياسي والاجتماعي، وبظهور نواة لطبقة وسطى من المتعلمين والموظفين العلويين، بات على الجماعة أن تبحث عن طرق أخرى تضمن لها خلق زعامات جديدة، وتكون، في الوقت ذاته، حاملاً لها نحو الاندماج في الدولة، والحفاظ على الحدّ الأدنى من حقوقها فيها، هكذا، وجد العلويون أنفسهم أمام خيارين، لم يكن بينهما من تعارض، كانا يكمّلان بعضهما بعضاً، بشكل أو بآخر، تمثّلا بالأحزاب الإيديولوجية والجيش. ففيما يخصّ الأحزاب، ونتيجة لظروف تلك المرحلة، انفسح المجال بشكل أوسع للحزبيّة التي كانت قد وصلت بشكل محدود وضيّق إلى مناطق العلويين في

أواسط الثلاثينيات، وعلى عكس المجتمعات السنيّة المدينيّة، شكّلت الإيديولوجيا التي نادت بها الأحزاب عاملاً مهماً في جذب العلويين إليها، بما حملته من أفكار توافقت مع مصالحهم، فكانت مدخلاً لهم إلى عالم الحزبية، كبديل سياسي واجتماعي جديد عن عالم العشيرة وتحالفاتها.

وبالنظر إلى الخريطة الحزبية التي بدأت تتشكل في سوريا المستقلة، يمكن ملاحظة توزّع المنتسبين إلى الأحزاب بناءً على الانتماء الطائفي أو المجتمعي، مع اختلاف في درجة تأثير هذا الانتماء على اختيار الحزب، ففي ١٩٤٧، وهي السنة التي توضّحت فيها بشكل أكثر الخريطة الحزبية في البلاد، كان الحزب الوطني الذي أسّسه نبيه العظمة وضمّ إليه بقايا الكتلة الوطنية التي انفرط عقدها مع صعود القوتلي، إضافة إلى حزب الشعب، قد جمعا طبقة الأعيان المدينية من الملاكين والتجار وغيرهم، كما سبق أن جمعتهم الكتلة الوطنية، مع ملاحظة وجود ميول مناطقية في كلا الحزبين؛ إذ كان الحزب الوطني أقرب إلى حزب للدمشقيين، عبر تمثيله مصالح كبار العقاريين ورجال الأعمال فيها، بالرغم من وجود قيادات فيه من خارجها، فيما اعتُبر حزب الشعب حزباً للحلبيين، حيث نمت مراكزه فيها بشكل أكبر، تأثراً بجهود زعيميه، رشدي الكيخيا وناظم القدسي، ومعارضتهما لحكم القوتلي، وقد تميّز الحزبان بشكل عام بأنهما تقليديان ومُحافظان، وذلك بالرغم من حماسة نبيه العظمة ومحاولته فرض برنامجه على الحزب الوطني، الذي أضاف إليه كلمته الأثيرة: «الانقلابية»، التي استعارها ربّما من أدبيات حزب البعث، فيما كانت الميول اليسارية التي بدت على حزب الشعب في بداياته، قد تلاشت سريعاً بطبيعة الحال، حالما توضّحت نوايا الحزب في إحباط جهود الاشتراكيين بين فئات العمال والفلاحين في الشمال السوري، ليتشارك الحزبان في هدف رئيسي في النهاية، تمثّل في «مواجهة الأحزاب اليسارية»[1]. إلى ذلك، توزّعت الطبقة الوسطى

(١) أمل ميخائيل بشور: **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر** (جروس برس، بيروت، بدون تاريخ)، ص ٧٩ - ٨١.

التي ضمت المثقفين والطلاب، على الأحزاب الإيديولوجية: الشيوعي، البعث، القومي السوري، وقد حقّقت هذه الأحزاب نجاحاً بين الأقليات، ونتيجة للشعارات التي طرحتها، لاسيما منها الاشتراكية والعلمانية، التي لامست حساسياتها وجذبتها إليها، سيما وأنّ الأحزاب التقليدية لم تكن راغبة في استهداف الأقليات والتفكير بمسألتها كأولوية من أولوياتها. لكن وبالرغم من جاذبية شعارات تلك الأحزاب، إلا أنّ شعبيتها وانتشارها في تلك الفترة كان يعتمدان على الطبيعة الشخصية لزعمائها، أسوة بالأحزاب التقليدية. وبصعود التيار الإسلامي، تكتمل الخريطة الحزبية؛ إذ ظهرت في تلك الفترة جماعة الإخوان المسلمين، التي بدأت بطرح برنامجها ورؤيتها الإسلامية السنيّة النزعة، وبات لها ممثلون عنها في البرلمان[1].

وبالعودة إلى العلويين، فقد تميّزت المرحلة الممتدة من أواسط الأربعينيات وحتى أواسط الخمسينيات باستقطاب قوي في ما بين الأحزاب الإيديولوجية في منطقتهم، انعكس على شكل صراع بين تلك الأحزاب، كان يخفي في داخله الصراعات المحلية القديمة بين العلويين، متخذاً شكل تنافس عشائري في بعض الأحيان، أو تنافس مناطقي؛ إذ كانت بعض العشائر أو المناطق والقرى تُحسب على حزب ما من بين تلك الأحزاب، ما انعكس على علاقات الجوار بين تلك المناطق وأدّى إلى احتكاكات سلبية بينها في مناسبات مختلفة. ولئن كان الصراع الحزبي في بدايته مقتصراً على الحزب الشيوعي والحزب القومي السوري؛ إذ كان وصول البعث إلى المنطقة قد تأخر حتى ١٩٤٣، فقد كانت شعبية القومي أكبر من الشيوعي، ولعلّ ذلك يعود في المقام الأول إلى طبيعة

---

(١) كان هناك بعض الأحزاب الصغيرة لم تستمر فترة طويلة، شكلها بعض رجال الكتلة، أهمها «الحزب التعاوني الاشتراكي» بزعامة فيصل العسلي، الذي كان شعبوياً في سياسته ونُظّم على النسق الفاشي، ومارس كثيراً من أعمال العنف في دمشق وريفها، وقد اعتمد القوتلي عليه كأداة قمع. انظر، بشور: دراسة في تاريخ سوريا.. ص ٨١، ٨٢.

المركز الأمّ لكلّ من الحزبين، فقد كان الحزب الشيوعي يعاني في بدايته من انحصار نشاطه بين الأكراد الدمشقيين، بحكم انتماء زعيمه، خالد بكداش، وبالتالي عانى من مشكلة في انتشاره، بالرغم من النجاحات التي حققها في حماة، التي اعتبرت المركز الثاني للحزب بعد حي الأكراد في دمشق(١)، وفي بعض قرى العلويين، بينما كان لوجود مركز الحزب القومي السوري في لبنان، الأكثر قرباً للعلويين من دمشق، وانتماء زعيمه وكثير من أعضائه إلى الأقلية المسيحية الأرثوذكسية، تأثير قوّى من انتشاره بين العلويين وجيرانهم المسيحيين، هذا بالإضافة إلى الطبيعة الشخصية لكلّ من زعيمي الحزبين، ففي الوقت الذي كان نجم أنطون سعادة، مؤسس القومي السوري، قد ظهر، لم تكن شعبية بكداش قد اتّسعت بعد. إلى ذلك، كان ممّا أضعف الحزب الشيوعي، الحملة المكثفة التي قادتها الحكومة ضدّه في ١٩٤٧، ومن ثمّ تضرّر سمعته نتيجة موقفه من أحداث فلسطين في ١٩٤٨.

وفي موازاة ذلك، يلوح بأنّ البعث قد استفاد من تجارب الشيوعي والقومي في منطقة العلويين، وسعى إلى تجاوز عوامل الضعف في تلك التجارب، ولعلّ أبرز ما قدّمه من اختلاف عنها قد تمثّل في نوعية الشخصيات التي طرحها لتعبّر عن أفكاره وتقوم بنشرها، ولئن اعتمد البعث في تلك الشخصيات على نموذج «المُبشّر» كما في حالتي القومي والشيوعي، إلا أنّ الاختلاف كان في نوعية تلك الشخصية، سواء على مستوى ثقافتها وتحصيلها العلمي، أم على مستوى انتمائها الاجتماعي، إضافة إلى ما تميّز به مبشّر البعث الرئيسي عن غيره في أنّ نشاطه الاجتماعي لم ينطلق بشكل مباشر من اعتبارات حزبية، فضلاً عن تميّز آخر تمثّل في تطوير دوره وعدم حصره في مجرّد وسيط بين الجماهير والحزب؛ إذ شكّلت شخصيته وما تمتّعت به من جاذبية وسمعة، جزءاً من شخصية الحزب

(1) Michael H. Van Dusen: Political Integration and Regionalism in Syria (Middle East Journal,Vol. 26, Spring, 1972). P.131.

وصورته، وقد تجسّدت تلك العوامل في شخصية الطبيب وهيب الغانم، الذي يعود له الفضل في نشر البعث في منطقة العلويين. وينتمي الغانم، المولود عام ١٩١٩ في أنطاكيا، إلى الجيل الثاني من المثقفين العلويين، ويتحدّر من أسرة متوسطة الحال فكان والده رجل دين ومدير مدرسة ابتدائية[1]، وقبل أن يغادر أنطاكيا إلى دمشق في ١٩٣٧ ليلتحق بكلية الطب فيها، كان قد قضى وقتاً كافياً مع زكي الأرسوزي، تأثّر خلاله بتعاليمه وأفكاره، ومن ثمّ، بعد نزوح الأرسوزي إلى دمشق، اجتمع المعلم وتلميذه هناك، وانضمّت إليهما مجموعة من علويي سنجق الاسكندرون الذين كانوا يدرسون أو يقيمون في دمشق، وكان الأرسوزي في تلك الأثناء قد ترك عصبة العمل القومي وأسّس حركة أطلق عليها اسم «البعث»، وفي وقت لاحق، ونتيجة للظروف الشخصية للأرسوزي، تراجع نشاطه في تلك الحركة، في وقت كان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار قد أطلقا حركة مشابهة سمّياها بداية بـ«الإحياء العربي»، تطورت في وقت لاحق إلى حزب عقد مؤتمره التأسيسي في ١٩٤٥ وتسمّى «البعث العربي»[2]. وبدا أنّ الحزب الجديد كان ينقصه عنصر ما يُضفي عليه الحيوية التي كان يفتقرها نتيجة هيمنة الجانب النظري عليه، ولم يكن ذلك العنصر سوى تلاميذ الأرسوزي[3]، فبعد مشاورات نجح البعث العربي في ضمّ وهيب الغانم إلى مكتبه التنفيذي في ١٩٤٦، ليكون بذلك أحد أعضائه المؤسسين والرئيسيين؛ إذ أضاف إليه الجانب المتعلق بالأفكار الاشتراكية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

لكن، وقبل أن ينضمّ الغانم إلى عفلق والبيطار، كان قد قام في ١٩٤٣ برحلة «شبه أسطورية» برفقة أحد أصدقائه، استمرت حوالي ثلاثة أشهر، تنقل فيها

---

(١) بطاطو: فلاحو سوريا.. ص ٢٦٦.

(٢) بشور: دراسة في تاريخ سوريا.. ص ٨٨ – ٩٨.

(٣) بطاطو: فلاحو سوريا.. ص ٢٦٦.

بين مختلف قرى ومناطق العلويين سيراً على الأقدام، وحسب عبد الله حنّا، كانت غايته من تلك الجولة «التعرف على المجتمع والقيام بأعمال إنسانية لمساعدة المرضى من الفلاحين، واستغلال التعارف مع أهل الريف للدعوة لمبادئه القومية، التي كانت في دور النضج»[1]، وقد تكون تلك الجولة أحد الأسباب التي جعلته يقرّر الاستقرار في اللاذقية بعد عام، حيث افتتح عيادته وباشر في تقديم خدماته الإنسانية والطبية للفقراء، والعمل على كسب أنصار لأفكاره، ومع انضمامه إلى عفلق والبيطار، أصبح للغانم حلقته الحزبية الخاصة في اللاذقية، وتوسّع في نشاطه؛ إذ لم يعد مركزه محصوراً بعيادته فقط، فبالإضافة إلى نشاطه التبشيري بين الفلاحين وأهالي القرى الفقراء، استهدف الغانم في نشاطه طلاب المدارس، ومع الوقت أصبحت مدرسة تجهيز اللاذقية أحد مراكز نشاط البعث في المنطقة أو، كما وصفها حنّا بطاطو «قاعدة للعقيدة البعثية[2]»، وقد أنتجت هذه القاعدة جيلاً من البعثيين الشباب الذين تأثروا بالغانم وكانوا على علاقة وثيقة به، كان من بينهم حافظ الأسد.

في كلّ حال، بدا أنّ البعث قد تأخّر في التبشير بأفكاره بين العلويين، ولعلّ ذلك يعود إلى الفترة التي استغرقها وهيب الغانم للالتحاق بالحزب، والتي قاربت أكثر من سنتين منذ وصوله إلى اللاذقية، وبذلك كان البعث، بطبيعة الحال، متخلّفاً عن اللّحاق بالحزبَين الآخرين اللذين سبقاه إلى المنطقة، خصوصاً القومي السوري، الذي كان في تلك الأثناء يعمل على تقوية المراكز التي انتشر فيها، لاسيما منطقة صافيتا وجوارها، وكان يكسب مناصرين جدداً بين طلبة المدارس، ولعل هيمنته على ٧ مدارس من أصل ١١ في منطقة صافيتا إبّان عهد

(١) عبد الله حنّا: **المثقفون في السياسة والمجتمع، الأطباء** (الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦)، ص ١٥٨.

(٢) بطاطو: **فلاحو سوريا..** ص ٣٦٩.

الاستقلال[١]، تشير إلى المدى الذي كان قد بلغه نفوذه في تلك المنطقة، وإلى عزمه على التوسع إلى غيرها. هكذا، انتظر البعث حتى أواخر الأربعينيات ليبدأ نشاطه بين العلويين يظهر للعيان، وليجد نفسه في مواجهة مفتوحة مع الحزب الشيوعي من جهة، ومع القومي السوري من جهة أخرى[٢]. بيد أنّ الملاحظ هنا هو أنّ وصول البعث إلى درجة نافس فيها بشراسة الحزب القومي السوري، تدلّ، بشكل أو بآخر، على السرعة التي حققها في الوصول إلى الجماهير على الرغم من قصر المدّة التي نشِط فيها، والراجح أنّ ذلك يعود إلى عوامل عدّة، لعلّ أهمّها أنّ العلويين قد وجدوا أنفسهم أمام خيار سياسي جديد قدّمه البعث، عبر أفكار جديدة أكثر ملامسة لواقع حياتهم ولمشاكلهم ممّا كان يطرحه القومي، إضافة إلى أنّهم وجدوا أنفسهم أمام تنظيم سياسيّ يضمّ بين صفوفه واحداً منهم، كان من بين الشخصيات الأساسية فيه، الأمر الذي تضافر مع مسألة أخرى تمثّلت في دمشقيّة الحزب، أي وطنيّته، بتعبير آخر، ومع الجانب السنّي فيه، وبهذا، بدا وكأنّه يجمع ما بين وجهين، علوي وسني في آن معاً، ولم يكن بلا قيمة، في هذا السياق، أنّ البعث، وبالرغم من شعاراته العلمانية ودعوته إلى نبذ الطائفية وغيرها من الشعارات المشابهة، كان قد طرح صيغة متصالحة مع الإسلام، فبينما لم ينكر وجوده وتأثيره، سعى إلى عقلنة التعامل معه عبر ما تسميه أمل بشور «علمنة» الإسلام،[٣] وهنا، بلا شكّ، كان البعث متفوقاً على القومي وأكثر قدرة منه على مراعاة الواقع السياسي والاجتماعي السوري، فلئن كانت الأقليات بشكل عام، ومن بينها العلويون، تخشى من طروحات سياسية يكون الإسلام

---

(1) Van Dusen: Political Integration.. p.133.

(٢) علي محمد مرعي: **الشيخ سعد بين الماضي والحاضر** (إصدار خاص، طرطوس ٢٠٠٥)، ص ٣٤ - ٣٦. وكنموذج عن التنافس الحزبي، يشرح الكاتب، باختصار، العلاقات الحزبية ما بين قريته «الشيخ سعد» وبين جوارها، وزمن وصول البعث إليها .

(٣) بشور: **دراسة في تاريخ سوريا**.. ص ٩٤، ٩٥.

أساساً من أساساتها، بما يوقظ مسألة اختلافها المذهبي عن الأكثرية السنية، فقد أتى البعث بصيغة طمأنت الأقليات وأعفتها من حرج العلمانية المفرطة.

لكنّ ذلك كلّه لم يكن يعني أنّ البعث قد بلغ الشعبية المنشودة في منطقة العلويين؛ إذ بدا وكأنّه كان بحاجة إلى عنصر مفقود، لم يكن سوى شخصيّة جديدة أكثر كاريزميّة وقوّة من شخصية الغانم، تمثّلت بأكرم الحوراني، الأمر الذي تأخّر تحقيقه حتى **١٩٥٢** عندما انضمّ الحوراني إلى البعث، ليكتمل الحزب بوجوده، ويتضاعف عدد المنتسبين والمناصرين له، وقد تمتّع الحوراني بشعبية استثنائية بين العلويين[1]، وقد تميّزت تلك الشعبية في أنّ الأولوية لدى القسم الأكبر من مناصري الحوراني كانت لشخصه قبل التنظيم السياسي، لكن ثمّة ملاحظة تتعلق بالفارق الذي أحدثه الحوراني مقارنة بالغانم بين العلويين، فبالرغم من أنّ علويّة الغانم قد لعبت دوراً ما في تشجيع العلويين على الانضمام إلى البعث، إلا أنّها على الأرجح لم تكن كافية، بل ربّما بدت، لدى البعض، مدعاة للتردّد مخافة الاتهام بشُبهة الطائفية في حال اللّحاق بالغانم، كما أنّ الجانب السنّي في البعث، المتمثل بشخصية صلاح الدين البيطار، بدا أيضاً غير كافٍ بالنسبة للعلويين طالما أنّ رئيس الحزب كان ميشيل عفلق ذا الانتماء المسيحي، هكذا، وبظهور الحوراني، كان لسنيّته وتحدّره من طبقة الأعيان المتوسطين، إضافة إلى شعبيته وكاريزميته وأفكاره، دور في تشجيع العلويين على تقبل البعث بشكل أكبر.

أخيراً، لابدّ من ملاحظة أخرى في علاقة العلويين بالبعث؛ إذ يلوح بأنّ هناك علاقة غير مباشرة ما بين شعور العلويين بالمظلومية وبين إقبالهم على

---

(١) كمثال، عرف عن نديم محمد، الشاعر والمثقف الذي ينتمي إلى الجيل الأول من المثقفين العلويين، إعجابه الشديد «بقائده ونديمه أكرم الحوراني، حتى أنّه علق صورته دائماً في صدر بيته». انظر مقال وفيق خنسة في: **رواية اسمها سورية**: **نبيل صالح**- إعداد (إصدار خاص، الطبعة الثانية ٢٠٠٧)، ص ٧٩٢.

الأحزاب، فبالإضافة إلى ما أبداه بعض تلك الأحزاب من مناصرة لقضايا تتعلق بسوء أحوال العلويين الاجتماعية والاقتصادية، كان لدور الشخصيات الحزبية وتأثيرها في المجتمع صلة ما بتلك المظلومية، ولعلّ الحالة الأبرز في هذا السياق تتمثّل بزكي الأرسوزي وتلاميذه، فإضافة إلى ما جمع بين المعلم ومريديه من أفكار وتوجهات سياسية، لا يمكن تجاهل تأثير مرارة الطرد من أرضهم والآثار السلبية التي خلّفها انتماؤهم العلوي، سواءً على الصعيد الشخصي أم على صعيد الجماعة التي تحدّروا منها. وانطلاقاً من هذا السياق يمكن تفسير اختيار وهيب الغانم الاستقرار في اللاذقية، مركز المنطقة العلوية، على البقاء في دمشق كمعلمه مثلاً؛ إذ بدا وكأنّه لم يكن يسعى لمجرد التبشير بأفكاره، بل إلى استهداف جماعته والعمل على تحسين ظروفها انطلاقاً من هذه الأفكار، ومن التوجّه الاجتماعي الذي اعتمده. والراجح هنا أنّ المعاناة التي شكلت سمة أساسية من سمات مجموعة الأرسوزي هذه، قد أضفت عليهم هالة من الاحترام والتقدير والتعاطف من قبل العلويين السوريين، الأمر الذي جاءت شخصية الغانم، بما أظهرته من تفانٍ وإنسانية، لتعمل على تكريسه، ليصل إلى مستوى كادت أن تدخله، إضافة إلى شخصية الأرسوزي، في قائمة الأساطير المؤسسة للوعي السياسي عند العلويين، ولا بأس هنا بالإشارة إلى ما قام به حافظ الأسد منذ تسلمه للحكم عقب انقلاب ١٩٧٠، من إعادة الاعتبار للأرسوزي على حساب عفلق والبيطار[1]، حيث كان انتماء الرجلين، أي الأسد والأرسوزي، إلى الجماعة نفسها، واحداً من الاعتبارات التي دعت إلى ذلك.

وإلى الجيش أيضاً

من بين التحديات الأساسية، المتشابكة والمترابطة ببعضها، التي كان على حكومة سعد الله الجابري أن تواجهها في ١٩٤٣، كانت مسألة الجيش، فبينما

(١) سيل: **الأسد**.. ص ٥١، ١٥٠، ١٥١.

كانت المطالب الشعبية تتصاعد منادية بتسلّمه من الفرنسيين، كان موقف الحكومة بارداً ومتردّداً تجاه هذه المسألة؛ إذ بدت وكأنّها ليست من أولوياتها آنذاك، بالرغم من تأكيدها ذلك في خطابات أعضائها داخل البرلمان في عدّة مناسبات، بيد أنّ إصرار النواب المعارضين للحكومة، وفي مقدمتهم أكرم الحوراني، على تكرار طرح هذه المسألة، وسؤال الحكومة عن موقفها منها، أكّد حقيقة ذاك الموقف السلبي والمتردّد، ففي جلسة البرلمان في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، وأثناء الكلمة التي ألقاها الجابري معلناً الاتفاق مع الفرنسيين على تسلّم المصالح المشتركة، برز موقف حكومته تجاه الجيش؛ إذ قال بأنّ «تسلّمه يحتاج إلى بحث لأنّ الجيش يكلفنا مبالغ لم نحسب لها حساباً في موازنتنا»، ليختم بالقول: «ولذلك أرجأنا تسلم هذا الجيش إلى أن نبحث هذا الموضوع كحكومة ومجلس ونجد المال اللازم للإنفاق عليه»[1]، والحال أنّ هذا الموقف قد تكرّر في أكثر من مناسبة خلال فترة طويلة قاربت السنة والنصف، منذ نهاية ١٩٤٣ وحتى صيف ١٩٤٥، كانت الحكومة تتعهّد خلالها بقرب تسلّمها للجيش، وتتذرّع بأسباب مالية أو تفاوضية مع الفرنسيين في تأخّر استلامه، بينما كانت تصرّ على طرح موازنة لوزارة دفاع وطني دون جيش وطني، الأمر الذي جعلها تتعرّض لنقد وهجوم الحوراني ورفاقه.

إلا أنّ الحوراني، وبعدما تيقّن من سلبية الحكومة في هذه المسألة، قرّر أن يحرجها عبر تضمين خطابات ردوده عليها في البرلمان دعوات لضباط الجيش السوريين لترك الجيش الفرنسي والالتحاق بالدولة، كخطوة لتشكيل جيشها الوطني، على أنّ أهميّة هذا الإحراج تتمثّل في أنّ الحوراني قد ميّز، في مسألة الجيش، ما بين العنصر البشري فيها، الكامن في الضباط السوريين، وبين الجانب اللوجستي المتعلق بالعتاد والمنشآت وغيرها، هكذا، وتجاه السلبية التي قابلت بها الحكومة هذا التمييز في المسألة، توضّحت، مرة أخرى، نواياها وموقفها تجاه

(١) الحوراني: مذكرات.. ص ٣٤٥.

الجيش. بيد أنّ الحوراني لم يكتف بإحراج الحكومة، إذ بادر إلى عقد اتصالات سريّة مع الضباط السوريين، وذلك بمساعدة أصدقائه من الضباط والمدربين العاملين في المدرسة الحربية في حمص، وأبرزهم صديقه نخلة كلاس، الضابط الحموي الذي كان يدرّس التاريخ في المدرسة الحربية، وكان اجتماعه الأول مع عدنان المالكي[١]، الذي كان ملازماً في ذلك الوقت، واتفقا على أنّ الفرنسيين لن يسلموا الجيش إلا بالقوّة، وباشر كلّ منهما في عقد اتصالات مع ضباط آخرين موثوقين، هكذا، ونتيجة لجهود الحوراني وجهود جهات أخرى بعيدة عنه، نجح الضباط السوريون في الانشقاق عن الجيش الفرنسي والالتحاق بالجيش السوري الوليد في مرحلة لاحقة.

وممّا تشير إليه هذه المسألة، هو اصطدام العقلية السياسية لرجال الكتلة الوطنية بمسألة كانت من أساسات تشكيل الدولة، فبدا وكأنّ هؤلاء لم يقوموا بأي مراجعة أو تغيير لموقفهم التاريخي «العدائي» تجاه المؤسسة العسكرية، التي كانت الأُسر المدينية السنيّة التي ينتمون إليها «تعتبرها مؤسسة دونها، اجتماعياً، وهو موقف استمر منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الفترة التي تلت الاستقلال»، حسب فيليب خوري، وفيما أخذ بعض الوطنيين «يشجّع أبناء النخبة المدينية على الانضمام إلى الجيش بالالتحاق بالكلية العسكرية بحمص»، منذ أواسط الثلاثينيات، إلا أن «العلاقة بين سلك الضباط والقادة الوطنيين لم تكن طيبة. فقبل كل شيء، جاء أولئك الضباط من فروع متواضعة لأُسر مدينية بارزة أو من الطبقات الوسطى الصاعدة، وكانوا ينظرون بامتعاض إلى الزعماء المدينيين الأبرز اجتماعياً والأكثر ثراءً. وعلاوة على ذلك، فإنّ هذا الامتعاض كان متبادلاً، فالقادة السياسيون السوريون كانوا يحتقرون الجيش، ولم يفارقهم هذا الشعور حتى بعد مغادرة الفرنسيين. وبمعزل عن مشكلة العداء الاجتماعي، كان القادة الوطنيون لا يثقون بسلك الضباط؛ إذ اتهموه بخدمة

(١) بشور: **دراسة في تاريخ سوريا**.. ص ٨٧. وأيضاً، بطاطو: **فلاحو سوريا**.. ص ٢٥١.

الفرنسيين صراحة، أو على الأقل بخدمة المصالح الفرنسية باستنكافه عن النضال الوطني»، وذلك حسب خوري أيضاً[١].

لكن، وعلى أرض الواقع، كان هذا الاصطدام، بين عقلية الكتلة وبين مؤسسة الجيش، أكثر إشكالية وتعقيداً ممّا لا يصحّ معه تبسيط أو تعميم، فلئن كان صحيحاً وجود هذا النفور الحاد من الكتلة تجاه الجيش، إلا أنّ ذلك لم يمنع بعض زعمائها من التفكير في مسألة تشكيل جيش وطني والسعي لتحقيقها، حتى وإن كانت تلك المساعي لم تتناسب مع ما تتطلّبه المسألة من جهود والتزام مبدئي بها. وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال، يمكن إدراج تجربة فخري البارودي المبكّرة مع الشباب الوطني والقمصان الحديدية، التي، وبالرغم من سلبياتها الكثيرة، كان الهدف منها التوصّل إلى تشكيل نواة لجيش وطني. وبدوره، كان مردم بك، بخبرته الطويلة مع الفرنسيين، قد تنبّه للأمر، خصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي أثناء مفاوضاته مع الجنرال كاترو الذي كان يمثّل الجنرال ديغول في سوريا، طالب مردم بك بإنشاء جيش وطني[٢]، ولعلّ ما دفعه لجعل مسألة الجيش هذه من ضمن مطالبه، كان أحد الأحداث السلبية التي مرّت بها حكومته في العهد الوطني الأول، المتمثّل بخسارة لواء الاسكندرون، والذي كان قد أظهر حاجة البلاد إلى جيشها الوطني المستقل. وأغلب الظنّ أنّ للانقسام السياسي الفرنسي عشية الحرب، ومن ثمّ ما جرى أثناء دخول قوات الحلفاء إلى سوريا، دوراً في مطالبة مردم بالجيش أيضاً، ذاك أنّ ذلك الانقسام الفرنسي كان قد انعكس على الجيش الفرنسي نفسه، وعلى درجة حضوره في سوريا والمشرق في تلك الأثناء، خصوصاً بعد الاتفاق السريّ بين الإنكليز وبين قوات فيشي في سوريا، الذي حَرَم الإنكليز من خلاله الجنرال كاترو من إعادة تجنيد تلك القوات ضمن جيش فرنسا الحرة، الأمر الذي

(١) خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي**.. ص ٦٩٣.

(2) Shambrook: French Imperialism .. p.265.

جاء ضمن سلسلة من الأحداث التي غيّرت موازين القوى والحضور العسكري في سوريا، والتي ربما أضعفت من فرص الاتفاق بين السوريين والفرنسيين على مسألة الجيش الوطني وتجهيزه.

من جهة أخرى، وفي ما خصّ موقف الكتلة السلبي من مؤسسة الجيش، يجوز الاعتقاد بوجود تأثير للانقلاب الذي حصل في العراق، وإن كان تأثيراً غير مباشر. ففي تموز/ يوليو ١٩٣٦، وقع أوّل انقلاب عسكري في تاريخ المشرق؛ إذ أطاح الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي بحكومة ياسين الهاشمي، وعدا أنّ هذا الانقلاب كان قد تسبّب في خسارة الكتلة الوطنية لصديقها وحليفها القوي ياسين الهاشمي، فإنّ صدمة الحدث بحد ذاتها، إن صحّ التعبير، كانت، في أرجح الظن، كافية لتنبيه الكتلة وإثارة مخاوفها من مؤسسة الجيش، خاصّة وأنّ المقارنة بين أوضاع الجيش في كلّ من البلدين كانت كفيلة بتعزيز تلك المخاوف. فبالنسبة للعراق، كان الجيش الوطني قائماً وموجوداً، وإن شاب ذلك الوجود علاقته بالجيش البريطاني، وذلك على العكس من سوريا التي لم تكن قد أسّست جيشها بعد، إضافة إلى أنّ الجيش العراقي كان من المؤسسات الفاعلة في الحياة السياسية العراقية، وأحد الأساسات التي عمل الملك فيصل على تثبيتها هناك، فضلاً عن أنّ النخبة السنيّة التقليدية كانت ممثّلة فيه عبر مجموعة الضباط القدامى الذين خدموا مع فيصل، وذلك على عكس موقف النخبة ذاتها في سوريا. إلا أنّ ذلك كلّه لم يمنع حصول الانقلاب على حكم الطبقة السياسية المدينية، ولعلّ ما يضاعف من مخاوف هذا الحدث كون قائد ذلك الانقلاب من الأقليات، إشارة إلى انتماء بكر صدقي إلى الأكراد. وفيما لم يهدّد هذا الانقلاب المصالح السورية، أو حتى مصالح النخبة التي تمثلها الكتلة الوطنية، تهديداً مباشراً وحيوياً، جاز القول إنّ عنصر التهديد فيه اقتصر على الجانب النفسي، وهو جانب ليس قليل الأهمية، خاصة بالنسبة لزعماء الكتلة الذين كانوا يراقبون باستمرار التجارب السياسية في البلدان المجاورة، لاسيما في مصر والعراق، ولعلّ الحدث المتمثّل بوفاة الهاشمي وما جرى بعده، يحمل دلالة

كافية على التأثير غير المباشر للانقلاب على سيكلوجية زعماء الكتلة، ففي ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، توفّي الهاشمي في بيروت، ونظراً للعلاقة التي جمعته بالوطنيين السوريين، ولدوره وتاريخه الوطني كأحد العروبيين الراديكاليين، لم يكن بمقدور حكومة الكتلة إهمال هذا الحدث في تلك الأثناء؛ إذ قرّرت أن تكرّم الهاشمي بجنازة وطنية تليق بتاريخه، وقامت بدفنه بالقرب من قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق، وذلك بعدما فشلت بإقناع الحكومة العراقية بتكريم الرجل؛ إذ اشترطت حكومة العراق، مقابل القبول بدفنه في بغداد، حسب وصيته، بألا يتمّ ذلك باعتباره شخصية وطنية[1].

إلى ذلك كلّه، وبالرغم من تسلّم الحكومة السورية للجيش من الفرنسيين في تموز/ يوليو ١٩٤٥، إلا أنّها بقيت على موقفها السلبي منه إلى ما بعد الجلاء فيما يبدو، وهذا ما يمكن ملاحظته من تجربة نبيه العظمة القصيرة معها، فقد تمّ تعيينه وزيراً للدفاع في حكومة الاستقلال الأولى برئاسة الجابري، وبدا بأنّ هذه الوزارة كانت متوافقة مع هوى وآمال العظمة، ولعلّه أراد أن يجمع فيها ما بين راديكاليّته الوطنية وخبراته الإدارية ونظرته الخاصة لمؤسسة الجيش. فقد كان العظمة، المولود في ١٨٨٦، متحدراً من «أسرة برزت في المجال العسكري في العهد العثماني»، وكان يوسف العظمة، أحد الرموز الوطنية والذي استشهد في ميسلون في ١٩٢٠، واحداً من ثلاثة ضباط كانوا أعماماً لنبيه، إضافة إلى ذلك، كان نبيه نفسه قد تلقى تعليماً عسكرياً بالتحاقه بالمدرسة الحربية في إسطنبول في ١٩٠٥، ونتيجة لأحداث السنوات الأولى من الدولة الفيصلية، وما رافقها من استشهاد عمّه، والخطأ الذي ارتكبه فيصل في حلّ الجيش، واصطدامه مع الحاكم العسكري الفريق رضا الركابي، تبلور عداؤه للفرنسيين، الذي ترافق، في

---

(١) Fry & Rabinovich: Despatches From Damascus.., p.169 وقد أشارت «المضحك المبكي» بدورها أكثر من مرة إلى ما أسمته «تدخل الجيش في الأمور السياسية»، انظر عددها في ١٨ آذار/ مارس ١٩٣٩.

أغلب الظن، مع وعيه لأهمية تشكيل جيش وطني متى ما سمحت الظروف بذلك[1]. هكذا، وبعد شهر من تسلمه الوزارة، قدّم العظمة مشروع قانون تنظيم تشكيلات وزارة الدفاع الوطني والقوى المسلحة، طالباً الإسراع في دراسته وإحالته على البرلمان، ولمّا لم يجد الاستجابة الملائمة من الحكومة، قدّم استقالته ولم يكن مضى على وجوده في الوزارة أكثر من شهر ونيّف[2]. بيد أنّ موقف الحكومة هذا من طروحات العظمة لم يعكس سلبيّتها تجاه الجيش فقط، بل كان مرتبطاً بالوضع السياسي العام في تلك المرحلة في الوقت نفسه، إذ كانت منشغلة بالتطورات الجارية في جبل الدروز ومنطقة العلويين في تلك الأثناء، ولعلّها رأت عدم الخوض مباشرة في قضية إصلاح الجيش، مفضّلة تأجيل المسألة إلى ما بعد الانتهاء من ترويض الأقليات، لتتفرغ بعدها إلى مسألة الجيش وتعالجها بطريقتها الخاصة، وقد يكون من الراجح أنّ الحكومة خشيت من آثار طروحات العظمة الراديكالية، التي كانت تقوم على تصفية «العناصر الرجعية» و«صنائع الاستعمار»، التي كانت من التهم الموجهة إلى الأقليات، لاسيما المتطوعين بالجيش الفرنسي، ذاك أنّ السماح للعظمة بتنفيذ رؤيته، قبل حلّ مسألة الأقليات، كان من الممكن أن يؤدي إلى اصطدام عنيف معها، لم تكن الحكومة في وارد تحمّله.

هكذا، وانطلاقاً من هذا السياق، وجدت الحكومة نفسها في مواجهة مسألة

---

(١) قاسمية: **الرعيل العربي الأول**.. ص ١٧- ٢٧ وقد أتاحت له السنوات التي قضاها خارج سوريا بتطوير خبرته في هذا المجال، وكان من بين تلك الخبرات، مساهمته في تنظيم الجيش في السعودية خلال ١٩٣٠. انظر ص ٤٧.

(٢) نفسه.. ص ١١٧.

الأقليات من جديد، فمن جهة، كان عليها أن تتعامل مع مطالب الدروز[1]، الذين كان جنودهم أوّل من طرد الحاميات العسكرية من منطقتهم وأعلنوا انضمامهم إلى الجيش السوري، وذلك قبل عام من الاحتفال بالجلاء[2]، الأمر الذي عزّز من ثقة الدروز بأنفسهم، فانطلاقاً من هذا الدور الوطني الذي قاموا به، كانوا أكثر ثقة على مطالبة الحكومة بإشراكهم في سياسة البلاد، وإعطائهم

(١) لعلّ الشقّ المتعلق بالعسكريين الدروز ودورهم المستقبلي في مؤسسة الجيش، كان أكثر حساسية وإشكالية بالنسبة إلى الكتلة، من الشق المتعلق بالعلويين، ذاك أنّ ما يقوّي الجانب الدرزي هو عاملين، أحدهما، الخبرة العسكرية التي يتمتعون بها تاريخياً باعتبارهم جماعة تمتلك تقاليد حربية راسخة، والآخر هو الموقع الجغرافي لإقليمهم في جبل الدروز والسويداء وامتداده في الأراضي اللبنانية والأردنية، ولعلّ هذا العامل كان حاضراً دوماً في تفكير رجال الكتلة، الذين شهدوا أهميته في أكثر من مناسبة تاريخية، ابتداء من الثورة الكبرى في ١٩٢٥، ومروراً باستخدام أمير الأردن لهذا الموقع كمنفذ إلى العمق السوري وقاعدة لتطبيق خططه، وصولاً إلى الدور الحاسم الذي لعبه هذا الموقع الجغرافي استراتيجياً أثناء تحضير قوات الحلفاء، بريطانيا وفرنسا الحرة، لاحتلال سوريا وطرد قوات حكومة فيشي الفرنسية. وسبق لفرنسا أن استخدمت هذين العاملين، خبرة الدروز العسكرية وموقعهم الجغرافي، كورقة ضغط على الوطنيين والكتلة منذ ١٩٣٣، عندما تساءل المفوض السامي وقتها، بونسو، عن قدرة الوطنيين على ضبط هذه الجماعة ومنطقتها وإمكانية فرض سلطتها، وهذا ما قاله بونسو مباشرة للرئيس العابد في محاولته إضعاف موقف الوطنيين من مسألة الوحدة السورية. انظر .Shambrook: French Imperialism in Syria..p.136 وإلى جانب العمق اللبناني والأردني، يمكن ملاحظة الأهمية الاستراتيجية للدور الدرزي وموقعهم الجغرافي من خلال ما أشار إليه السفير البريطاني في دمشق لناحية وجود اتصالات بين الأتراك وبين سلطان الأطرش، عبر القنصل التركي في دمشق، لمعرفة رأي موقف الأطرش في حال نشوب نزاع بين تركيا وسوريا، وذلك في عام ١٩٣٧، انظر:

Fry & Rabinovich: Despatches From Damascus.., p.169

(٢) شيبلر: **انتفاضات جبل الدروز**.. ص ٢٥٤.

الدور الذي يستحقونه. ومن جهة أخرى، كان على الحكومة أن تتعامل مع مسألة العلويين، فقد كان لهؤلاء أيضاً دور بارز في تشكيل نواة الجيش السوري الوليد، فبالإضافة إلى دور سلمان المرشد في تشجيع العلويين على ترك الجيش الفرنسي، ساهم أكثر من زعيم علوي في ذلك الأمر، كآل الهواش وأحمد علي كامل، ابن الشيخ محمد علي كامل، وحتى إبراهيم الكنج، الذي وبالرغم من معارضته للحكومة، أظهر ترحيبه بانشقاق الضباط العلويين ودخولهم في الجيش الوطني، وكان من بين أولئك الضباط عزيز عبد الكريم، علم الدين القواص، محمد ناصر، غسان جديد، محمد معروف وغيرهم[1].

بيد أنّ موقف الضباط العلويين الوطني لم يعكس الصورة الكاملة لأوضاع العلويين العاملين بالجيش الفرنسي، فلاستيعاب هذه الصورة يجب التفريق أولاً ما بين فئة الضباط وفئة الأفراد الأصغر رتبة، من جنود وصف ضباط. فبداية، كان عدد الضباط العلويين أقلّ بكثير من عدد الفئات الأدنى في الجيش الفرنسي[2]، والأرجح أنّهم اختلفوا عنهم في نوعية التدريبات والمعاملة التي تلقّوها من الفرنسيين، وفي علاقاتهم مع زملائهم السوريين الآخرين، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الاحتمال الكبير في كونهم قد تأثّروا، كبقية العلويين، بموقف الكتلة الوطنية تجاه جماعتهم وشهدوا معاناتها من الإقصاء والتهميش، يمكن القول إنّهم شكلوا جزءاً من العلويين الذين أدركوا عقم النخبة السياسية المحلية

---

(١) معروف: **أيام عشتها**.. ص ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٨. وأيضاً، اليونس: **مذكرات**.. ص ١٧٣.

(٢) بطاطو: **فلاحو سوريا**.. ص ٣٠٣، ٣٠٤ ويضيف بطاطو بأنّ عبد الحميد السراج قد أخبره خلال مقابلة معه، بأنّه قد تفاجأ في ١٩٥٥ بأنّ «ما لا يقلّ عن ٥٥ في المئة أو نحوه من ضبط الصف كانوا من الطائفة العلوية». وفي تفسير إضافي للتفوق العددي للعلويين في الجيش، وخصوصاً في الصفوف الدنيا، هو نظام «البدل» الذي كان معتمداً بعد تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في ١٩٤٨، إذ كان من اليسير على الأُسر السنيّة المدينية أن تدفع المبلغ المادي المفروض مقابل إعفاء أبنائها من الخدمة، بينما لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للعلويين. انظر المرجع نفسه ص ٣٠٥.

القديمة، هكذا ربما، بدا لهم أنّهم من خلال المؤسسة السياسية الوحيدة الأكثر تماسكاً وتنظيماً في الدولة، قادرون على لعب دور وطني، يعوّض عن دور النخبة القديمة، ويثبت للطبقة الحاكمة انتماءهم الوطني في الوقت نفسه، وبهذا، لم يكن من المفاجئ مسارعتهم إلى الانشقاق عن الجيش الفرنسي، والاضطلاع بدور مهم في السيطرة على بعض القطعات العسكرية، والاشتراك مع زملائهم الآخرين في تشكيل نواة الجيش السوري. وفي المقابل، بدا أنّ الفئة الأدنى مرتبة من علويي الجيش الفرنسي كانت مختلفة في موقفها من الالتحاق بالجيش الوطني؛ إذ أبدى قسم كبير من أفرادها خشيته من ذلك، الأمر الذي يعود بدوره إلى عدم ثقتهم بالكتلة وحكومتها في أغلب الظن، وهذا ما كان قد استدعى في الأساس، تدخل المرشد وغيره لإقناعهم وطمأنتهم، وتدخل زملائهم الضباط في الوقت نفسه[١]، وكان الأمر جديّاً إلى درجة اضطرّ فيها سعد الله الجابري إلى التعهّد لأبناء الأقليات في الجيش بعدم التعرض لهم، وبدا بأنّ العلويين قد قبلوا بضمانة الجابري هذه إلى درجة ما[٢].

في المقابل، أظهرت الحكومة عزمها على الحدّ من نفوذ الأقليات في الجيش، وهذا ما تجلى في أكثر من مناسبة، فبالرغم من أنّها تسلمت الجيش في تموز/ يوليو ١٩٤٥، إلا أنّه يبدو بأنّ ذلك الاستلام لم يكن كاملاً واستدعى مزيداً من المفاوضات مع الفرنسيين، كان من بينها المفاوضات التي عقدت في مدينة شتورة اللبنانية بين تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من السنة نفسها، وضمّت ثلاث لجان عسكرية، سورية ولبنانية وفرنسية، ولم يكن في اللجنة السورية التي

(١) معروف: **أيام عشتها**.. ص ٤٩، السَريّة التي كانت تحت إمرة معروف، في تلكلخ، كانت غالبيتها العظمى من الجنود والرقباء العلويين، ولم يتمكّن معروف من إقناع أكثر من ٣٠ من أصل ١٣٠ بالانضمام إليه وترك الفرنسيين.

(2) N.E. Bou-Nacklie: The Avenantaires: Syrian Mercenaries in French Africa (Middle Eastern Studies, Oct., 1991), p.569.

تألفت من سبعة أعضاء أيّ ممثل عن الأقليات، ومن بين الملفات التي بحثت في تلك المفاوضات، كان ملف «الجنود الملحقين»[1]، وهم المجموعة التي بدأ الفرنسيون بتجنيدها مباشرة بعد احتلال الحلفاء لسوريا في ١٩٤١، وتميّزت عن غيرها من العناصر السورية الموجودة في الجيش الفرنسي، في أنّها كانت توقّع على ملحق يضاف إلى عقد التطوع مع الجيش، يضمن لأعضائها الحقّ في المغادرة مع القوات الفرنسية عند نهاية الانتداب أو حرية البقاء في بلادهم إذا ما رغبوا، إضافة إلى أنّ رواتب الملحقين كانت أعلى من البقية، وعدا أنّ الفرنسيين كانوا قد سعوا عبر هذا الملحق إلى جذب أعداد إضافية إلى الجيش، في فترة كانت فيها بحاجة إلى تقويته، فقد أتى ذلك أيضاً كمحاولة لحرمان الحكومة السورية من العسكريين الذين يمكن أن يشكلوا نواة الجيش السوري المستقبلي، عبر إغراء هؤلاء العسكر بمزايا الملحق، وهذا ما يفسّر سعي الفرنسيين الحثيث لتطويع ملحقين جدد من بين القوات الخاصة، وبدا بأنّ عملية التجنيد هذه قد استمرت إلى ما قبل الفترة التي سلّم فيها الفرنسيون الجيش للسوريين. وكان لافتاً أنّ الأقليات قد شكلت الفئة الأكبر من أولئك الملحقين، فقد بلغت نسبة العلويين لوحدهم ٣٣,٨ بالمائة منهم، ما يدلّ بدوره على الانتشار الواسع لعدم ثقة العسكريين العلويين بحكومتهم، وعندما سألهم الفرنسيون عن رغبتهم بالبقاء أو الرحيل معهم، كان لافتاً أيضاً أنّ قسماً من هؤلاء قد عبّر عن رغبته في البقاء والالتحاق بالجيش الوطني، لكن بشرط أن يتمّ تعيينهم في مناطقهم. أمّا فيما يتصل بموقف الحكومة منهم، والذي عبّرت عنه اللجنة العسكرية أثناء تلك المفاوضات، فكان الرفض القاطع لإلحاقهم بالجيش، إذ طالب رئيسها، عبد

---

(١) التسمية الواردة في المرجع هي Mercenaries، وترجمتها «مرتزقة»، وتجنباً لما تحمله هذه الترجمة من شحنة سلبية على عكس حقيقتها في اللغة الفرنسية، فضّلت أن أطلق على هذه المجموعة وصف «الملتحقين». والمعلومات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من المرجع السابق.

الله عطفة[١]، الفرنسيين بترحيلهم معهم، فيما عارضت اللجنة، في المقابل، قيام الفرنسيين بتجنيد السنيين ضمن مجموعة «الجنود الملحقين»، متّهمة إيّاهم بمحاولة التأثير على الجنود الشركس بشكل خاص؛ إذ كان هؤلاء من المتحمسين للتوقيع على الملحق رغبة بالمغادرة مع الجيش الفرنسي.

هذا وكان نظام الرئيس القوتلي قد أوضح نواياه تجاه الجيش مباشرة بعد الجلاء؛ إذ قام بتسريح أكثر من نصف تعداده، فبينما كان العدد عشية الجلاء يبلغ ٧٠٠٠، تقلّص ليصل في ١٩٤٨ إلى ٢٥٠٠ فقط، وذلك بذريعة توفير التكاليف المادية الكبيرة[٢]، وحسب فضل الله أبو منصور، كان قد ظهر في تلك الفترة كتاب عن وزارة الدفاع «بناء على رغبة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة، وقد جاء فيه أن سوريا عاجزة عن تنظيم جيش، وأنها ليست بحاجة إلى جيش كبير لأنها غير مهددة بأي خطر خارجي»[٣]، كما كان القوتلي قد رفض عرضاً، في السابق، تقدّم به البريطانيون لتجهيز الجيش السوري، الأمر الذي أثار في حينه اعتراضاً في البرلمان[٤]، في وقت سعى فيه إلى خلق تكتل داخل الجيش من الضباط الدمشقيين الموالين له[٥]. بيد أنّ خطيئة عهد القوتلي الكبرى في مسألة الجيش كانت في فتحه المجال أمامه للتدخل في سياسة البلاد الداخلية، وذلك خلال مناسبتين، كانت الأولى في ١٩٤٧ عشيّة الانتخابات النيابية صيف ١٩٤٧، إذ كان الجيش من بين الوسائل التي لجأت إليها الحكومة للتأثير على الناخبين والقيام بتزوير الانتخابات؛ إذ أُنزل إلى الشوارع في لباس الدرك لحفظ الأمن والمشاركة بالتزوير، الأمر الذي اعتبره بعض الضباط بمثابة إهانة

---

(١) سيتسلم قيادة الجيش بعد الجلاء.

(٢) بطاطو: **فلاحو سوريا**.. ص ٣٠٥.

(٣) فضل الله أبومنصور: **أعاصير دمشق** (دمشق ١٩٥٠)، ص ٣٧.

(4) Bou-Nacklie: The Avenantaires.. p.665.

(٥) الحوراني: **مذكرات**.. ص ٩١٣.

لرمزية ودور الجيش الوطني، وكانت المناسبة الثانية في نهاية ١٩٤٨، خلال الفترة التي تلت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، عندما تصاعد الغضب الشعبي في سوريا نتيجة تهاون الحكومة في تجهيز الجيش، وحدثت عدّة اضطرابات في مناطق مختلفة، ما اضطر القوتلي إلى استدعاء القائد الجديد للجيش، حسني الزعيم، وتكليفه بحفظ النظام العام في البلاد، بعد إعلان الأحكام العرفية، وقد طبقت هذه الأحكام حتى في المناطق التي لم تشهد اضطرابات أمنية، وترافق ذلك مع إجراءات صارمة كمنع التجوال وخضوع الصحف للمراقبة العسكرية وما إلى ذلك[١].

وبهذا، كان القوتلي، عملياً، أوّل من فتح الباب أمام تسييس الجيش، وهو أمر لن يتمكن من معالجته في المرحلة التالية، التي اكتسب فيها الجيش ثقة أكبر على الانخراط المباشر في سياسة البلاد، ففي بداية ١٩٤٩ ظهرت ملامح صراع ما بين الجيش من جهة وبين الحكومة والبرلمان من جهة أخرى، كان من أسبابه اعتراض النواب على التعديات التي كان يقوم بها الجيش بذريعة الأحكام العرفية، ومطالبتهم بفتح تحقيق يتعلق ببعض المخالفات داخله في ضوء هزيمة ١٩٤٨، وعدا الاتهامات المتكررة للجيش في هذه الأجواء المشحونة، تخللت تلك الأجواء بعض الإهانات لرموز الجيش، كان منها مثلاً السلوك المتعالي الذي استُقبل به حسني الزعيم من قبل خالد العظم، الذي كان قد تولى رئاسة الوزارة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، وقبلها ما جرى بين جميل مردم بك وبين العقيد توفيق بشور، الذي صفعه مردم بك أمام زملائه الضباط في الجبهة[٢]، وحسب محمد معروف، «كانت هذه النظرة الفوقية والمتعالية للسياسيين تجاه الضباط تثير في نفوسهم الألم وحتى الحقد على الفئة الحاكمة،

---

(١) بشور: **دراسة في تاريخ سوريا**.. ص ١٢٤.

(٢) معروف: **أيام عشتها**.. ص ٩٧. و أبو منصور: **أعاصير دمشق**.. ص ٤٠. ولأبو منصور رواية مختلفة عن رواية معروف بخصوص حادثة ضرب العقيد بشور.

وكان الضباط في غالبيتهم العظمى على استعداد للقيام بحركة إصلاحية تعيد للجيش اعتباره»[1]، وهكذا، دخلت سوريا في عصر الانقلابات العسكرية صبيحة ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩.

في هذه الأثناء، كان الضباط العلويون قد نجحوا في اختبار وطني هام قد يكون ذروة اندماج العلويين في الكيان السوري، تمثّل في مشاركتهم الفاعلة في حرب فلسطين ١٩٤٨، فعدا الروح الوطنية العالية التي اتّسمت بها مشاركتهم في الحرب، إلى درجة خالفوا فيها أحياناً الأوامر العسكرية المرتبكة من القيادة في دمشق، فقد أظهروا المستوى العسكري المتميّز الذي كانوا عليه[2]. وفيما يتعلق بدورهم في الانقلابات، يمكن العودة إلى كلمات محمد معروف، عن درجة الاستياء التي كان عليها ضباط الجيش، والاستنتاج بأنّ الضباط العلويين كانوا من هؤلاء الضباط، وبالتالي، كان من البديهي أن يتورطوا مع زملائهم في تلك الانقلابات، غير أنّ درجة وطبيعة تورطهم اختلفتا حسب طبيعة وظروف كلّ من تلك الانقلابات، وبالعموم، يبدو أنّ دورهم في تلك الانقلابات كان دوراً ثانوياً أو تكميلياً، باعتبار أنّ المخططين والقادة الأساسيين في كلّ منها كانوا من الضباط السنيين. ومن الملاحظ هنا أنّ الضباط العلويين تمتعوا بأمان نسبيّ خلال مراحل الانقلابات الأولى، جنّبهم التعرض لعمليات الانتقام والاستبعاد ضمن مؤسسة الجيش، مقارنة بالدروز الذين كانت درجة تورطهم في الانقلابات أكثر حدّة من العلويين، ولئن كان لقلّة عدد الضباط العلويين دور في أمانهم النسبي ذاك، فالدور الأساسي، على الأرجح، يعود إلى فصلهم الانتماء الطائفي عن انتمائهم الوطني بدرجة أولى، وعن انتمائهم العقائدي بدرجة ثانية، فقد شكّل الانتماء الحزبي لبعضهم حاجزاً أمام تشكيل نوع من تكتّل أو

---

(١) معروف: **أيام عشتها**.. ص ٩٧.

(٢) نفسه.. ص ٨١ – ٨٤، ويمكن تعميم هذه الظاهرة على الأقليات بعمومها، وبخاصة الدروز، الذين كانت مشاركتهم أساسية في حرب فلسطين. انظر، أبو فاعور: **أعاصير دمشق**.. ص ٤٢ – ٤٥.

علاقة تحالف مع البعض الآخر، كما في حالة غسان جديد، القيادي في الحزب القومي السوري، ومحمد معروف، المتعاطف مع القوميين، اللذين لم يكونا على اتفاق تام مع بقية زملائهم العلويين. أمّا أبرز الضباط غير الحزبيين فكان العقيد محمد ناصر، الذي لم يمنعه انتماؤه الطائفي من تهميش العقيد علم الدين القواص على خلفية فساد هذا الأخير، وقد كان ناصر من الضباط الذين سطع نجمهم بقوة في مرحلة الانقلابات الأولى، وتميّز بالعلاقات التي أقامها مع الطبقة السياسية، وتمتع أيضاً بشعبية ملحوظة بين الضباط ولاسيما بين الضبط الأصغر رتبة، إضافة إلى ما يشاع عن ميوله المدنية، إذ «كان ينادي بعودة الجيش عودة فعلية إلى ثكناته وترك أمور البلاد للسياسيين وعودة الحياة الديمقراطية الحرة»،[١] وربما هذا ما دفع إلى اغتياله في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٠، الأمر الذي أحدث صدمة في المجتمع العلوي[٢]، تبعها الصدمة التي حدثت عقب اغتيال العقيد عدنان المالكي في ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٥٥ بأمر من قيادة الحزب القومي السوري، قام بتنفيذه رقيب علوي في الجيش، اسمه يونس عبد الرحيم؛ إذ كان هذا الاغتيال هو التورط السلبي الأول للعلويين في الجيش، إن صحّ التعبير، ونتج عنه حملة شرسة ضدّ الحزب القومي، كان أحد مسارحها منطقة العلويين[٣]، وبالرغم ممّا قد توحيه حادثة الاغتيال هذه من شُبهة طائفية، إلا أنّ احتمال ذلك يبدو ضعيفاً، أو لم يكن من ضمن الدوافع المباشرة في أحسن الأحوال، فالراجح أنّه جاء على

---

(١) سامي جمعة: **أوراق من دفتر الوطن ١٩٤٦ - ١٩٦١** (دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠)، ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) اليونس: **مذكرات**.. ص ٢٦٦ - ٢٦٨. وتجدر الإشارة إلى أنّ تهمة الاغتيال لم تثبت على الشيشكلي، بل على منفذَيها، الضابطين، إبراهيم الحسيني وعبد الغني قنوت، المقربَين من الشيشكلي. واللافت هنا ملاحظتان: الأولى هي الصلاة على محمد ناصر في الجامع الأموي في دمشق، الأمر البالغ الرمزية في دلالته، والثانية هي قرار المحكمة بتبرئة المتهمين بالاغتيال.

(٣) بشور: **دراسة في تاريخ سوريا**.. ص ٣١٠ - ٣١٤.

خلفية صراع حزبي داخل الجيش، لاسيما وأنّ المالكي كان موضع استياء من قبل القوميين. وإلى ذلك كلّه، يمكن ملاحظة اختلاف الضباط العلويين فيما بينهم على خلفية قضية الوحدة مع العراق؛ إذ انقسم هؤلاء إلى فريقين، ضباط وحدويين أيّدوا الوحدة، تمثلوا بعلم الدين القواص، غسان جديد، ومحمد معروف، وضباط جمهوريين عارضوا الوحدة وتمسكوا باستقلال البلاد ونظامها الجمهوري، تمثلوا بمحمد ناصر وعزيز عبد الكريم، وقد برز هذا الخلاف بعد الانقلاب الثاني الذي قام به سامي الحناوي، وأدّى بالضباط الجمهوريين فيما بعد إلى المشاركة بإسقاط حكم الحناوي إحباطاً لجهود الوحدة مع العراق.

بالعموم، يمكن القول بأنّه مع اغتيال محمد ناصر، كانت نهاية الجيل الأول من الضباط العلويين، الجيل الوطني، ليظهر بعده الجيل الثاني في مرحلة الوحدة السورية – المصرية في ١٩٥٨، الذي برز فيه صلاح جديد، محمد عمران، وحافظ الأسد، وهو الجيل الذي سيناقض الجيل الأول، سواء في وطنيته وشهوته للسلطة، أو بتكريسه استخدام الطائفية كعامل رئيسي في سعيه للاستيلاء على البعث والحكم. ورغبة في تجنّب التبسيط، لا يمكن إنكار استخدام ضباط الجيل الأول للطائفية، بنسبة أو بأخرى، سواء في حياتهم العسكرية أو السياسية والحزبية، لكن هذا الاستخدام كان قد بدأ يتكرّس كأحد قواعد اللعبة السياسية في سوريا، ابتداءً من سياسة الكتلة الوطنية تجاه الأقليات، مروراً بموقفها تجاه الجيش، وانتهاءً بسلوك قادة الانقلاب أنفسهم[1].

(١) يشير أبو منصور إلى تقرير قدمه خبراء أتراك لحسني الزعيم فيه: «بعد الجولات التفتيشية التي قمنا بها على مختلف قطعات الجيش السوري وجدنا أنّ القطعات التي لها أهميتها والعنصر الهام هي بقيادة أشخاص من الأقليات. لذلك نقترح إبدال أولئك القادة بمسلمين سنيين». ويضيف بأنّ الزعيم «كان يخصّ الدروز بكراهية شديدة ولا يضمر لهم غير البغضاء». انظر أبو منصور: **أعاصير دمشق..** ص ٥١، ٥٢. وأيضاً، بخصوص سياسة أديب الشيشكلي الإقصائية تجاه الدروز انظر:

Joshua Landis: Shishakli And the Druzes: Integration and Intransigence (Second Conference on the Syrian Land - July 18-22, 1995 in Erlangen).

خلاصة وخاتمة

كانت أولى مراحل حكم الكتلة الوطنية بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، بمثابة اختبار لها في طريقة الحكم والإدارة، وفي التعامل مع مسألة الأقليات والالتزام بصيانة حقوقها، بناءً على تعهداتها في معاهدة ١٩٣٦، غير أنّ الكتلة، ولعوامل عديدة، أخفقت في هذا الاختبار، ما أدّى إلى تنفير الأقليات منها، خصوصاً العلويين، الأمر الذي استثمره الفرنسيون بشكل جيد، انعكس بشكل مباشر وحيوي على الحياة السياسية للعلويين، فإضافة إلى أنّهم تسلّموا إدارة منطقتهم، وذلك عبر الجيل الشاب من الزعامات المحلية، كان الفرنسيون قد سجّلوا نقطة وطنيّة على الكتلة، وذلك بالطلب من أعوانهم السوريين إشراك العلويين في الحكومة، الأمر الذي اعتبر سابقة في حينه، فلأول مرة يصل العلويون إلى هذا المستوى السياسي؛ إذ صار لهم وزير في الحكومة، كما أنها المرة الأولى التي يصلون فيها إلى مستوى تحولوا فيه إلى جزء معترف به من تركيبة الدولة السياسية.

بيد أنّ ظروف الحرب العالمية الثانية فرضت نفسها على المشهد السياسي السوري، فتغيّرت على أثرها طبيعة اللعبة السياسية بتغيّر القوى السياسية؛ إذ بات البريطانيون طرفاً أساسياً في هذه اللعبة، ولئن فرضت تلك الظروف عودة الكتلة إلى الحكم، إلا أنّها أظهرت تصميمها على السير في السياسة نفسها التي اعتمدتها في السابق، خصوصاً تجاه مسألة الأقليات. هكذا، راحت الأوضاع في منطقة العلويين تتأزّم إلى درجة بات من الممكن وصف العلاقة فيما بينهم وبين الكتلة بالعداء، وقد تركز هذا العداء في قضية سلمان المرشد، التي رافقها سلوك طائفي واضح من جانب أنصار الكتلة في المنطقة، إضافة إلى أعمال تنكيل وقمع مارسها رجال الأمن التابعون لحكومة الكتلة، ولئن كان العلويون من جهتهم، لاسيما المرشد، قد قاموا بأكثر من مبادرة تجاه الحكومة، في محاولة لاستيعاب الخلاف السياسي وحلّه، إلا أنّ الحكومة من جهتها رفضت تلك المبادرات، ما أبقى الأجواء مشحونة إلى ما بعد الجلاء.

وبهذا، لم يكن عهد الاستقلال مبشّراً بالنسبة للعلويين؛ إذ دخلوه وهُم في

حالة من القلق تتعلق بمصيرهم السياسي، وقبل أن يتمّ الاستقلال عامه الأول قامت الحكومة بإعدام المرشد، الأمر الذي اعتبر رسالة إلى جميع الأقليات وليس إلى العلويين فقط، وقد أحدث إعدام المرشد صدمة في وعي العلويين السياسي؛ إذ ظهر بوضوح ضعف الزعامات المحلية العشائرية، وعدم مقدرتها على قيادة الجماعة في تلك المرحلة، هكذا، انتهى دور هذه الزعامات، ليبدأ دور جديد، لعبته الشخصيات التي برزت عن طريق مؤسستي الحزب والجيش، ذاك أنّ ظروف الإقصاء والتهميش التي تعرض لها العلويون على يد حكومة الكتلة، جعلتهم يتجهون إلى هاتين المؤسستين، كخيارين سياسيين قادرين على ضمان ثلاثة أمور بالنسبة لهم: الحفاظ على وجودهم السياسي والاجتماعي، والمطالبة بحقوقهم السياسية، ومتابعة الاندماج في الدولة. وبالفعل، بدا خيارا الحزب والجيش مناسبين لحالة العلويين، فقد تمكنوا عبر هاتين المؤسستين من تحقيق نوع من الترقي الاجتماعي والسياسي، ما كان من الممكن بلوغهما مع وطنيي الكتلة.

كائناً ما كان الأمر، فمجرى تاريخ العلويين السياسي الحديث يبدو أشبه بقطار سريع، سار بهم من محطة كانوا مجهولين فيها ومعزولين في جبالهم، وعانوا فيها، كما غيرهم من أقليات المشرق، ظلماً استثنائياً على المستويات كافة، كان من أهمها المستوى الاجتماعي والديني، انتقلوا بعدها إلى محطة جرّبوا فيها إقامة نوع من حكم محلي عائلي كنموذجي آل شمسين وإسماعيل خير بك، انتهت نهاية دموية على أيدي المصريين والعثمانيين، ليسير قطارهم بعدها إلى محطة أكثر إشراقاً ورحابة مع الانتداب الفرنسي، أكسبتهم، رغم ما فيها من سلبيات، ثقة أكبر بالنفس وعزيمة على مواصلة الرحلة، التي عانت من محطة مرهقة أثناء اصطدامهم بعقلية وطنيي المدن السورية الرئيسية، الأمر الذي أدّى بقطارهم إلى تعديل مساره نحو الانقلابات العسكرية الواعدة، ليتّجه بعدها إلى محطة كان عنوانها حافظ الأسد، وينطلق من بعدها بسرعة وثبات، بعدما تكرّس حكم سلالة علويّة حكمت سوريا حتى تاريخ كتابة هذه الأسطر ستة

وأربعين عاماً، أي ما يقارب نصف قرن من الزمن. أخيراً، وفي مقابل ثبات ذاك القطار على طريق مغاير لوجهته الأولى، ووصوله إلى محطة الثورة السورية التي انطلقت في ٢٠١١، فلا بدّ له من التوقف الآن، لابدّ من استراحة يقيّم فيها العلويون، بالاشتراك مع مواطنيهم السوريين، الأسباب التي أدّت بقطارهم إلى ذاك الانحراف المديد، على أمل أن ينطلق مجدّداً، مغيّراً من مجراه وطريقه، ليتوازى مع طريق جميع السوريين.

***

ملحق (١):

الترتيب الزمني لأهم الأحداث التي ساهمت في تشكيل الوعي السياسي عن العلويين

١٨٣٤	ثورة العلويين على الاحتلال المصري
١٨٥٨	القضاء على حركة إسماعيل خير بك
١٨٨٥	السلطان عبد الحميد يعيّن ضيا بك متصرفاً على اللاذقية
١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠	الانتداب الفرنسي يعلن إنشاء «دولة العلويين»
٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٢	دولة العلويين تنضمّ إلى دولة اتحادية تضمّ حلب ودمشق
٤ آذار/ مارس ١٩٣٦	وفد العلويين يزور دمشق تأييداً للكتلة الوطنية والوحدة السورية
١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١	تعيين أوّل وزير علوي في تاريخ سوريا الحديث
١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦	إعدام سلمان المرشد
٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٠	اغتيال العقيد محمد ناصر
٨ آذار/ مارس ١٩٦٣	انقلاب البعث
١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠	انقلاب حافظ الأسد وتسلمه السلطة

ملحق (٢):

أسماء المفوضين السامين الفرنسيين والفترات الزمنية التي تولّوا فيها منصب المفوض السامي

الجنرال غورو	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩ - نيسان/ أبريل ١٩٢٣
الجنرال ويغان	نيسان/ أبريل ١٩٢٣ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤
الجنرال سراي	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥
هنري دوجوفنيل	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥ - أيلول/ سبتمبر ١٩٢٦
هنري بونسو	أيلول/ سبتمبر ١٩٢٦ - تموز/ يوليو ١٩٣٣
داميان دومارتيل	تموز/ يوليو ١٩٣٣ - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨
بيو	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ - حزيران/ يونيو ١٩٤٠
شياب	حزيران/ يونيو ١٩٤٠ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠
الجنرال دانتز	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠ - تموز/ يوليو ١٩٤١
الجنرال كاترو	حزيران/ يونيو ١٩٤١ - حزيران/ يونيو ١٩٤٣
هيللو	حزيران/ يونيو ١٩٤٣ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣
الجنرال بينه	كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ - تموز/ يوليو ١٩٤٦

قائمة المراجع العربية

- الحكيم، يوسف: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** (الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار النهار، بيروت ١٩٩١).
- الحكيم، يوسف: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، الجزء الأول (دار النهار، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٩١).
- الطويل، محمد أمين غالب: **تاريخ العلويين** (مطبعة الترقي، اللاذقية ١٩٢٤).
- الخيِّر، عبد الرحمن: **عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين العلويين** (كتب ذات فائدة، الطبعة الثالثة، دمشق ١٩٩٢).
- اللاذقي، إلياس صالح: **آثار الحقب في لاذقية العرب**، تحقيق الياس جريج (دار الفارابي، الطبعة الأولى بيروت ٢٠١٣).
- القحط، بسام عيسى: **مقاطعة صافيتا. التاريخ الاجتماعي والاقتصادي** (دار الفتاة، دمشق، دون تاريخ).
- الخازن، فريد وفيليب: **المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، الجزءالأول (دار نظير عبود، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٩).
- العطّار، نادر: **تاريخ سورية في العصور الحديثة**، الجزء الأول، (مطبعة الإنشاء دمشق ١٩٦٢).
- الهواش، محمد: **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (مكتبة السائح، طرابلس ١٩٩٧).
- اليونس، عبد اللطيف: **مذكرات** (دار العالم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٢).
- اليونس، عبد اللطيف: **ثورة الشيخ صالح العلي** (دمشق، دون تاريخ).
- الكيالي، عبد الرحمن: **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني**، (في أربعة أجزاء، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٥٨).
- الحوراني، أكرم: **مذكرات أكرم الحوراني**، (في أربعة أجزاء، مكتبة مدبولي، القاهرة).

- الأرمنازي، نجيب: **سورية من الاحتلال حتى الجلاء** (دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٣).
- أبومنصور، فضل الله: **أعاصير دمشق** (دمشق ١٩٥٠).
- بطاطو، حنّا: **فلاّحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيّين الأقل شأناً وسياساتهم** (ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٤).
- باروت، محمد جمال: **شعاع قبل الفجر**، مذكرات أحمد نهاد السياف (إصدار خاص ٢٠٠٥).
- بابيل، نصوح: **صحافة وسياسة** (دار رياض نجيب الريس، بيروت الطبعة الثانية ٢٠٠١).
- بيضون، أحمد: **رياض الصلح في زمانه** (دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١).
- بشور، أمل ميخائيل: **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر** (جروس برس، طرابلس - لبنان).
- جمعة، سامي: **أوراق من دفتر الوطن ١٩٤٦ - ١٩٦١** (دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠).
- حنّا، عبد الله: **المثقفون في السياسة والمجتمع، الأطباء** (الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦).
- حسن، إياس: **النهضة والأطراف، يوتوبيا المثقفين في الساحل السوري خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين**. (دمشق، دار الفرقد ٢٠١٠).
- حسن، أحمد علي: **المكزون السنجاري في حمّين** (الدار السورية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى حمص ٢٠٠٥).
- حسن، أحمد علي: **وجيه محي الدين، عنوان يقظة ونهضة جيل** (١٩٩٤، طبعة خاصة).
- دعد الحكيم: **أوراق ومذكرات فخري البارودي ١٨٨٧ - ١٩٦٦ خمسون**

عاماً من حياة الوطن (منشورات وزارة الثقافة، القسم الثاني، دمشق ١٩٩٩).
- الحفار الكزبري، سلمى: **لطفي الحفار ١٨٨٥-١٩٦٨ ، مذكراته، حياته وعصره** (دار رياض الريس، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧).
- رفيق بك، محمد، وبهجت بك، محمد: **ولاية بيروت.** القسم الثاني (دار لحد خاطر، طبعة ثالثة ١٩٨٧).
- سنّو، عبد الرؤوف: **تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني** (الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦).
- سيل، باتريك: **الأسد، الصراع على الشرق الأوسط** (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة بيروت ٢٠٠٧).
- شيلشر، ليندا ، **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (دار الجمهوريّة، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨).
- شيبلر، بريجيت: **انتفاضات جبل الدروز - حوران، من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠ - ١٩٤٩** (دار النهار، والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤).
- عوض، عبد العزيز محمد: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤.** (مصر، دار المعارف ١٩٦٩).
- عثمان، هاشم: **تاريخ العلويين، وقائع وأحداث.** (مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧).
- عثمان، هاشم: **العلويون بين الحقيقة والأسطورة** (مؤسّسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥).
- عثمان، هاشم: **بدوي الجبل، آثار وقصائد مجهولة** (دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨).
- عثمان، هاشم: **المحاكمات السياسية في سورية** (دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣).

- فيليب خوري: **سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القوميّة العربية ١٩٢٠-١٩٤٥**، (مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٧).
- قاسمية: خيرية: **الرعيل العربي الأول، حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (دار رياض الريس، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩١).
- قصاب حسن، نجاة: **حديث دمشقي، ١٨٨٤ - ١٩٨٣** (دمشق، ١٩٩٥).
- قصاب حسن، نجاة: **جيل الشجاعة، حتى عام ١٩٤٥** (مطابع ألف باء، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٤).
- كوسى، جورج: **عين حلاقيم، النشأة والتاريخ** (دار الفرقد، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١٠).
- كرد علي، محمد ، **خطط الشّام** (الجزء الثالث، دمشق ١٩٢٥).
- لونغريغ، ستيفن هامسلي: **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي** (ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨).
- موفاقا، محمد: «الألبانيون في سورية ودورهم في الحياة السورية». في: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، الجزء الأول (جامعة دمشق ١٩٧٨).
- مجموعة من المؤلفين: **الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، لطبعة الأولى ٢٠٠٦).
- ميرفان، صابرينا: **حركة الإصلاح الشيعي، علماء جيل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية استقلال لبنان** (دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣).
- مرشد، نور المضيء: **لمحات حول المرشدية، ذكريات وشهادات ووثائق** (مطبعة كركي، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨).
- مردم بك، سلمى: **أوراق جميل مردم بك** (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٤).
- معروف، محمد: **أيام عشتها، ١٩٤٩ - ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية** (دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣).

- مرعي، علي محمد: **الشيخ سعد بين الماضي والحاضر** (إصدار خاص، طرطوس ٢٠٠٥).

قائمة المراجع الغربية

- Stefan Winter: The Alawis in the Ottoman Period (To appear in Michael Kerr and Craig Larkin, eds., The Alawis of Syria: War, Faith and Politics in the Levant (London: Hurst, 2015), and developed in detail in Stefan Winter, A Secular History of the Alawis: From Medieval Syria to the Turkish Republic, 947-1939 (under contract with Princeton University Press, to appear in 2016).
- Stefan Winter: The Nusayris before the Tanzimat in the eyes of Ottoman provincial administrator 1804-1834, in Thomas philipp and christophschumann: from the Syrian land to the states of Syria and Lebanon (Beirut and Wuzburg, Orient institute der DMG, 2004.
- Nacati Alkan: fighting for the Nusayri Soul, State, Protestant Missionaries and the Alawis in the Late Ottoman Empire (BRILL, Leiden 2012).
- Roger Owen: The Middle East in the World Economy 1800-1914(I.A Tauris, 2009).
- Yvette Talhamy: The Nusayri and Druze Minorities in Syria in the Nineteenth Century: The Revolt against the Egyptian Occupation as a case study (Middle Eastern Studies, Nov 2012).
- Yvette Talhamy: The Nusayri Leader Isma il Khayr Bey and the Ottomans (1854-58), (Middle Eastern Studies, November 2008).
- Yvette Talhamy: American Protestant Missionary Activity among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century (Middle Eastern

Studies, Mar 2011).

- Yvette Talhamy: Conscription among the Nusayris (Alawis) in the Nineteenth Century (British Journal of Middle Eastern Studies, April 2011).
- Yvette Talhamy: American Protestant Missionary Activity among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century (Middle Eastern Studies, Mar 2011).
- Yvette Talhamy: The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria (Middle Eastern Studies , March 2010).
- Najib E. Saliba: The Achievements of Midhat Pasha as governor of the province of Syria, 1878-1880, (International Journal of Middle East Studies, Vol. 9, No. 3 (Oct. 1978).
- Fruma Zachs: The making of a Syrian identity : intellectuals and merchants in nineteenth century Beirut (BRILL, Leiden. Boston 2005).
- Butrus Abu-Manneh: The Christians between Ottomanism and Syrian Nationalism: The Ideas of Butrus Al-Bustani.(International Journal of Middle East Studies, May 1980).
- Butrus Abu-Manneh: The Province of Syria and the Mutasarrifiyya of Mount Lebanon (1866-1880), (Turkish Historical Review 4 -2013, BRILL, Leiden 2013).
- Shimon Shamir: Midhat Pasha and the Anti-Turkish Agitation in Syria (Middle Eastern Studies, May, 1974).
- Kemal H. Karpat: The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State (OXFORD UNIVERSITY PRESS 2001).

- Kemal H. Karpat: The Ottoman Emigration to America, 1860-1914 (International Journal of Middle East Studies, Vol. 17, No. 2 (May, 1985).
- The Memoirs of ISMAIL KEMAL BEY (London, Constable and Company LTD 1920).
- Jens Hanssen: Fin de Siècle Beirut, The Making of an Ottoman Provincial Capital (CLARENDON PRESS , OXFORD 2005).
- SELIM DERINGIL: The Invention of Tradition as Public Image in the Late Ottoman Empire,1808 to 1908 (Comparative Studies in Society and History, Vol. 35, No. 1 (Jan., 1993).
- Selim Deringil: The well-protected Domains, Ideology and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire, 1876-1909 (I.B.TARIURIS publishers, LONDON.NEW YORK).
- Edip Golbasi: Turning the Heretics into Loyal Muslim Subjects: Imperial Anxieties, the Politics of Religious Conversion, and the Yezidis in the Hamidian Era (The Muslim World Journal, Hartford Seminary JAN 2013).
- Evan Lattea Rogers Hays: (Their Object is to strengthen the Moslem and repress the Christian: Henry Jessup and the presbyerian mission to Syria under Abdul Hamid II) Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland 2008.
- N. E. Bou-Nacklie: Les Troupes Spéciales : Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46 (International Journal of Middle East Studies 25, 1991).
- N.E. Bou-Nacklie: The Avenantaires: Syrian Mercenaries in French Africa (Middle Eastern Studies, Oct., 1991).

- Joshua Landis: Shishakli And the Druzes: Integration and Intransigence (Second Conference on the Syrian Land - July 18-22, 1995 in Erlangen).
- Alexander NAFFAH: The French Roots of Alawite Power (University Collage London, 2014).
- Robert B. Satloff: Communal Interdependence in the Sanjak of Alexandretta 1920-1936 (Middle Eastern Studies, April 1986).
- Daniel Neep: Occupying Syria Under The French Mandate (Cambridge University Press, New York 2012).
- Gisela Procházka-Eisl and Stephan Procházka: The Plain of Saints and Prophets: The Nusayri-Alawi Community of Cilicia (Southern Turkey) and Its Sacred Places (Harrassowitz Verlar, Germany 2010).
- Gitta Yaffe: Suleiman al-Murshid, Beginnings of an Alawi Leader (Middle Eastern Studies, Vol. 29, Oct.1993).
- Gitta Yaffe-Schatzmann: Alawi Separatists and Unionists: The Events of 25 February 1936 (Middle Eastern Studies, Jan., 1995).
- SUSAN PEDERSEN: THE GUARDIANS, the League of Nations and the Crisis of Empire (OXFORD university Press, 2015).
- Benjamin Thomas White: The Emergence of Minorities in the Middle East, The Politics of Community in French Mandate Syria (EDINBURGH University Press, 2012).
- Keith D. Watenpaugh: Middle-Class Modernity and the Persistence of the Politics of Notables in Inter-War Syria (International Journal of Middle East Studies, May, 2003).
- Dalal Arsuzi-Elamir: The Uprisings in Antakya 1918-1926: Guided by the Center or Initiated on the Periphery? In: Syria and Bilad al-Sham under

Ottoman Rule, Edited by Peter Sluglett and Stefan Weber (BRILL, LEIDEN. BOSTON, 2010).

- Avedis K. Sanjian: The Sanjak of Alexandretta (Hatay): Its Impact on Turkish-Syrian Relations (1939-1956), (Middle East Journal, Vol. 10, No. 4 (Autumn, 1956).
- Keith D. Watenpaugh: "Creating Phantoms": Zaki al-Arsuzi, the Alexandretta Crisis, and the Formation of Modern Arab Nationalism in Syria (International Journal of Middle East Studies, Aug., 1996).
- Yucel Guclu: The Controversy over the Delimitation of the Turco-Syrian Frontier in the Period betweenthe Two World Wars (Middle Eastern Studies, Jul., 2006).
- Michael H. Van Dusen: Political Integration and Regionalism in Syria (Middle East Journal,Vol. 26, Spring, 1972).
- Rashid Khalidi: The Iron Cage, The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Beacon Press- USA, Oneworld Publications- England, 2006).
- Michael G. Fry & Itamar Rabinovich: Despatches From Damascus, Gilbert Mackereth and British Policy In the Levant 1933-1939 (Dayan Center for Middle Eastren and African Studies, Tel Aviv University & School of International Relations, University of Southern California, 1985).
- Shambrook: French Imperialism in Syria 1927-1936 (Ithaca Press, London, 1998).

الصحف والمجلات السورية:

- القبس (دمشق): ٤ آذار/ مارس ١٩٣٦
- ألف باء (دمشق): ٥، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦
- المضحك المبكي (دمشق): ١٤، ٢١، ٢٨ آذار/ مارس ١٩٣٦
  ٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٦
  ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٦
  ١١ تموز/ يوليو ١٩٣٦
  ٤، ١١، ١٨ آذار/ مارس ١٩٣٩
- النهضة (طرطوس): العدد الأول، السنة الأولى، ١٩٣٨
  العدد السابع، السنة الأولى، ١٩٣٨
  العدد الثامن، السنة الأولى، ١٩٣٨
  العدد العاشر، السنة الأولى، ١٩٣٨

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

ن

هـ

و

ي